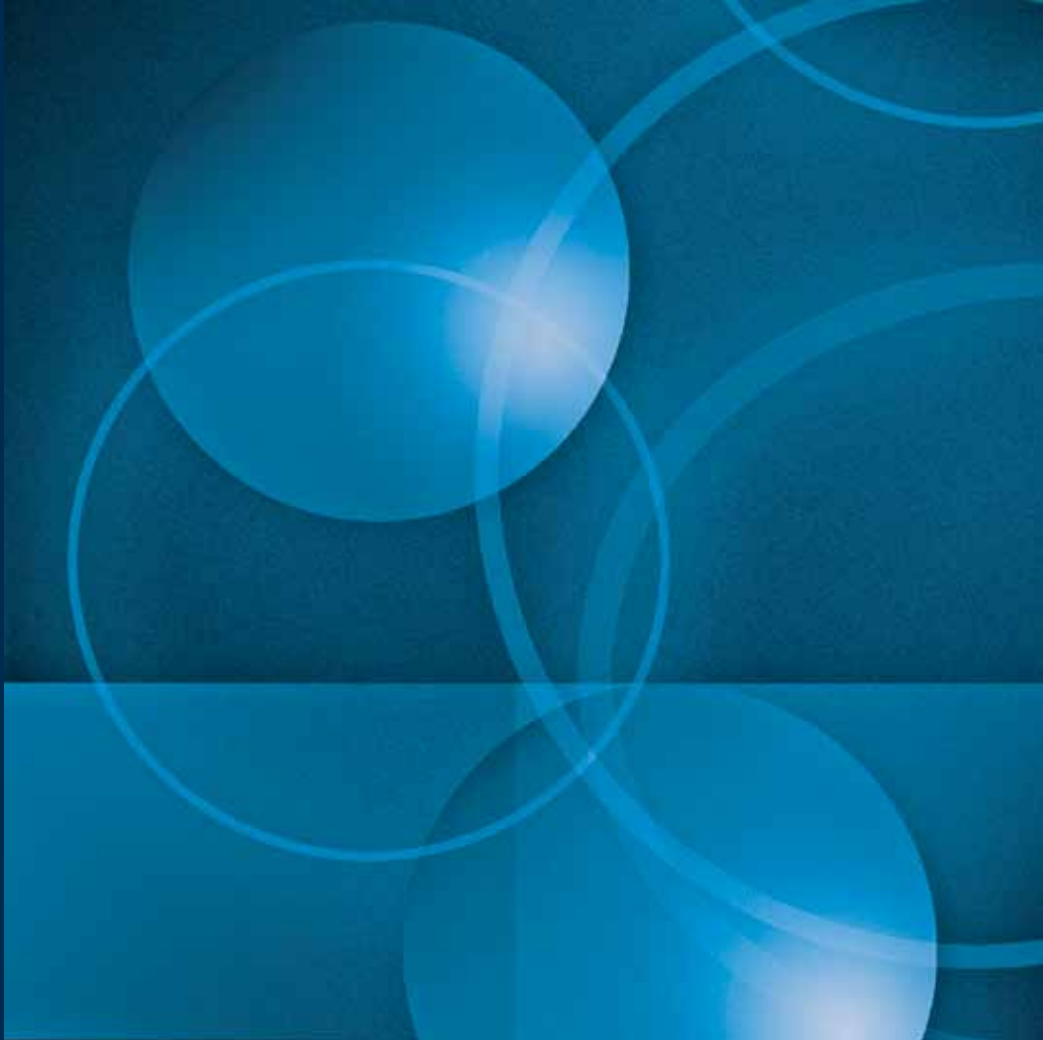


إدارة الشؤون الاقتصادية

والاجتماعية

# التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع ٢٠٠٨



الأمم المتحدة

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية  
شعبة الإحصاءات

ورقات إحصائية السلسلة ميم العدد ٨٩

# التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع ٢٠٠٨



الأمم المتحدة  
نيويورك، ٢٠١٠

## إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

تمثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة نقطة تقاطع مهمة بين السياسات العالمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبين العمل الذي يجري على الصعيد الوطني. وتقوم الإدارة بعملها في مجالات ثلاثة رئيسية مترابطة، وهي: '١' جمع وتوليد وتحليل طائفة واسعة من البيانات والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعتمد عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاستعراض المشاكل ذات الطابع المشترك ومعرفة خيارات السياسة العامة المتاحة؛ '٢' تيسير عملية التفاوض بين الدول الأعضاء في كثير من المنظمات الحكومية الدولية بشأن مناهج العمل المشترك اللازمة لمواجهة التحديات الناشئة على الصعيد العالمي؛ '٣' إسداء المشورة إلى الحكومات المهتمة بشأن السبل والوسائل التي يمكن بها تفعيل أطر السياسة العامة التي يتم وضعها في مؤتمرات الأمم المتحدة، ومؤتمرات القمة التي تعقدها، في شكل برامج على المستوى القطري، ومساعدة تلك الحكومات من خلال المساعدة التقنية، على بناء القدرات الوطنية.

### ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام، ويعني ورود أحد هذه الرموز إحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ST/ESA/STAT/SER.M/89

منشورات الأمم المتحدة

رقم المبيع: A.08.XVII.26

ISBN: 978-92-1-661028-9

حقوق الطبع © محفوظة للأمم المتحدة، ٢٠١٠

جميع الحقوق محفوظة

طبع في الأمم المتحدة، نيويورك

## تصدير

ج

أعدت التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع، ٢٠٠٨، وفقاً لمقرر لجنة الأمم المتحدة الإحصائية المتخذ في دورتها السابعة والثلاثين في نيويورك، في الفترة من ٧ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦\*. ففي ذلك المقرر، اعتمدت اللجنة مبادرة شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بشأن مراجعة التوصيات الراهنة في مجال إحصاءات تجارة التوزيع، وأوصت بأن يعكس التنقيح بشكل كامل الاحتياجات الخاصة لمختلف مجموعات البلدان وظروفها الخاصة، ولا سيما احتياجات البلدان التي لديها قطاع كبير غير رسمي.

\* الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٦، الملحق رقم ٤ (E/2006/24)، الفصل الأول - جيم، المقرر ٣٧/١٠٢.

وقد قامت شعبة الإحصاءات بإعداد المسودة الأولى للتوصيات الدولية وفقاً للنتائج التي توصل إليها الاجتماع الأول لفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة بشأن إحصاءات تجارة التوزيع، المنعقد في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥. واشتملت المسودة على مُدخلات من المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية، تلقتها الشعبة في سياق المشاورات العالمية حول محتوى التوصيات، وقد أجريت تلك المشاورات أثناء الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقام فريق الخبراء باستعراض المسودة واعتمدها في اجتماعه الثاني المعقود في الفترة من ١٦ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وعُرضت على اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والثلاثين.

\*\* الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٨، الملحق رقم ٤ (E/2008/24)، الفصل الأول - باء، المقرر ٣٩/١٠٧، الفقرة (ب).

وفي دورتها التاسعة والثلاثين\*\*، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨، اعتمدت اللجنة الإحصائية مسودة التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع، ٢٠٠٨، باعتبارها التوصيات الدولية الجديدة لإحصاءات تجارة التوزيع.

ويأتي إعداد التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع، ٢٠٠٨، كجزء من جهود شعبة الإحصاءات التي تهدف إلى تعزيز الأسس المنهجية والتشغيلية لدى البلدان لإعداد إحصاءات اقتصادية أساسية في شكل متكامل، بما في ذلك تعزيز تماسك تلك الإحصاءات عبر القطاعات المختلفة في الاقتصاد وتعزيز ثبات المفاهيم فيما يتعلق بإحصاءات الاقتصاد على المستوى الكلي، وضمان إنتاج إحصاءات رسمية لتجارة التوزيع في شكل يتسم بأكبر قدر من الكفاءة.

وتوفّر التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع، ٢٠٠٨، الإطار المنهجي الشامل لجمع إحصاءات تجارة التوزيع في جميع البلدان، وتجميع تلك الإحصاءات، بغض النظر عن مستوى التنمية في نظمها الإحصائية. وهذه التوصيات موجهة أساساً إلى موظفي المكاتب الإحصائية الوطنية المهتمين بجمع تلك الإحصاءات. وتحتوي هذه التوصيات أيضاً على معلومات وفيرة يمكن أن تفيد مستعملي البيانات المهتمين بالحصول على فهم أفضل لطبيعة بيانات تجارة التوزيع.

## تنويه

قام بإعداد التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع، ٢٠٠٨، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بالتعاون مع أعضاء فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني بإحصاءات تجارة التوزيع. ويضم فريق الخبراء كلاً من (بالترتيب الأبجدي): فرانسيسكو أرفاين - بيريز (المكسيك)، وأنطوني أموزو (غانا)، وفوزية أمين (ماليزيا)، وماريا يوجينيا أولدين (شيلي)، وريتشارد إيفانز (كندا)، وبيش أونسورين (منغوليا)، وباتجرغال بادامتستج (منغوليا)، وأوديل بوفار (فرنسا)، وحسن حسنين (مصر)، ويان دو (الصين)، ومحمد رضا دوستمحمدي (جمهورية إيران الإسلامية)، ومالغورزاتا ديتمان (بولندا)، وريباتو راسيا (كندا)، وأن راسل (الولايات المتحدة الأمريكية)، وروبيرتو سالدانها (البرازيل)، وبول سلفان (أستراليا)، وأليخ كومان ساهو (الهند)، وناتاليا شيريفيشينكو (الدانمرك)، وشاليرمكون شيمبراشاناراكون (تايلند)، وخوسيه ألبيرتو غارسيا زانبريا (بيرو)، وأناتولي فريزورنكو (أوكرانيا)، ورومولو فيرولا (الفلبين)، وبرالاد كومار (الهند)، وألكسندر كيفيش (الاتحاد الروسي)، وهون - كوان لام (الصين، إقليم هونج كونج الإداري الخاص)، وكليفورد لويس (ترينيداد وتوباغو)، ومايكل مانامبلا (جنوب أفريقيا)، ودارين مورغان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وكوي هوي مين (سنغافورة)، وليوناردو نونيز (شيلي)، وأون - بيو هونغ (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

وتُعرب شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة عن امتنانها لأعضاء فريق الخبراء لتعاونهم المثمر. وتثمن مساهماتهم القيمة طوال فترة إعداد مسودة التوصيات وأثناء الاجتماعين اللذين عقدهما فريق الخبراء. وتنوه الشعبة على وجه الخصوص بمساهمة ماركو لانسييتي (الخبير الاستشاري بشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة)، الذي قام باستعراض وتقييم هذه التوصيات الدولية في مجال إحصاءات تجارة التوزيع.

وتُعرب شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة أيضاً عن امتنانها لمكاتب الإحصاء الوطنية، واللجان الإقليمية، والمنظمات الدولية، وللخبراء، لما قدموه من ملاحظات أثناء المشاورات العالمية بشأن محتوى التوصيات الدولية لإحصاءات تجارة التوزيع، ٢٠٠٨، التي أسهمت في إكمال إعداد المسودة بنجاح.

وقد تم إعداد التوصيات وتنظيم اجتماعات فريق الخبراء تحت إشراف وإرشاد فلاديمير ماركونكو. وكانت يوليا أنتونوفا مسؤولة مباشرة عن النص وعن تنظيم المشاورات العالمية. وساعدهما في هذه المهمة موظفو شعبة الإحصاءات التالية أسماؤهم: ثيرنو أليو بالد، وأرلين أدريانو وغريتا سالزبوري، في المرحلة الأولى من العمل. وكان للتعاون مع غولاب سينغ، الذي كان مسؤولاً عن إعداد نص التوصيات الدولية بشأن الإحصاءات الصناعية، ٢٠٠٨، أثره في ضمان تنسيق المبادئ العامة والمفاهيم والتعاريف في كلتا الوثيقتين.

## المحتويات

| الصفحة |  |
|--------|--|
| ج      | تصدير .....  |
| د      | تنويه .....  |
| ١      | مقدمة. ....  |
|        | الفصل  |
| ٩      | <b>الأول - نطاق إحصاءات تجارة التوزيع .....</b>  |
| ٩      | ألف - تجارة التوزيع باعتبارها نشاطاً اقتصادياً .....   |
| ١٠     | باء - نطاق تجارة التوزيع وهيكلها في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤ .....    |
| ١٥     | جيم - نطاق وهيكل تجارة التوزيع في التصنيف المركزي للمنتجات، التنقيح ٢، وفي تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض .. |
| ١٦     | دال - تجارة التوزيع في تصانيف الأنشطة الأخرى .....   |
| ١٨     | هاء - مواضيع مختارة تتصل بالحدود .....   |
| ١٨     | ١ - الإسناد الخارجي: الحدود بين تجارة الجملة والصناعة التحويلية .....  |
| ١٩     | ٢ - التمييز بين تجارة التجزئة والخدمات المالية .....   |
| ٢٠     | واو - نطاق تجارة التوزيع .....   |
| ٢١     | <b>الثاني - الوحدات الإحصائية ووحدات الإبلاغ .....</b>   |
| ٢١     | ألف - نظرة عامة .....  |
| ٢٢     | باء - تعريف الوحدات الإحصائية المختارة .....   |
| ٢٥     | جيم - توصيات بشأن الوحدات الإحصائية ووحدات إبلاغ وجمع المعلومات .....  |
| ٢٧     | دال - تعيين الوحدات الإحصائية في كيانات مختارة تختص بها تجارة التوزيع .....                                    |
| ٢٩     | هاء - الوحدات الإحصائية في القطاع غير الرسمي .....   |
| ٣٣     | <b>الثالث - خصائص الوحدات الإحصائية .....</b>  |
| ٣٣     | ألف - رمز التعريف .....  |
| ٣٤     | باء - الموقع .....   |
| ٣٥     | جيم - نوع النشاط .....   |
| ٣٩     | الشكل الثالث - ١ شجرة القرار بشأن تصنيف وحدة تجارة الجملة .....  |
| ٣٩     | الشكل الثالث - ٢ شجرة القرار بشأن تصنيف وحدة تجارة التجزئة .....   |
| ٤١     | دال - نوع العملية .....  |

## الصفحة

|    |   |
|----|---|
| ٤٤ | هـ - نوع التنظيم الاقتصادي.....                               |
| ٤٥ | واو - نوع التنظيم القانوني ونوع الملكية .....                 |
| ٤٧ | زاي - الحجم .....   |
| ٤٨ | حاء - الخصائص الديمغرافية .....                               |
| ٤٩ | طاء - فترة التشغيل.....                                       |
| ٥١ | <b>الرابع - بنود البيانات وتعريفها</b> .....                  |
|    | ألف - فهم الروابط بين المحاسبة التجارية والإحصاءات الاقتصادية |
| ٥١ | الأساسية.....   |
| ٥٢ | ١ - الاختلافات في المصطلحات.....                              |
| ٥٢ | ٢ - الاختلافات في قواعد المحاسبة التجارية .....               |
| ٥٣ | باء - تعريف بنود البيانات.....                                |
| ٥٣ | ١ - الديمغرافيا.....  |
| ٥٣ | (أ) خصائص الوحدات الإحصائية .....                             |
| ٥٣ | (ب) عدد الوحدات الإحصائية .....                               |
| ٥٤ | ٢ - العمالة.....  |
| ٥٤ | (أ) عدد الأشخاص المشغلين .....                                |
| ٦٠ | (ب) متوسط عدد الأشخاص المشغلين.....                           |
| ٦١ | (ج) ساعات العمل .....   |
| ٦٣ | ٣ - تعويضات المستخدمين .....                                  |
| ٦٧ | ٤ - نفقات أخرى.....   |
| ٦٧ | مشتريات السلع والخدمات .....                                  |
|    | ٥ - رقم الأعمال، والمبيعات، والبضائع المشحونة، والإيرادات     |
| ٧٣ | من الخدمات والإيرادات الأخرى .....                            |
|    | (أ) رقم الأعمال، والمبيعات، والبضائع المشحونة،                |
| ٧٣ | والإيرادات من الخدمات والإيرادات الأخرى ..                    |
|    | الجدول الرابع - ١ مقارنة بين مفاهيم رقم                       |
| ٧٥ | الأعمال/المبيعات، والإيرادات، والمتحصلات                      |
| ٧٩ | (ب) التجارة الإلكترونية.....                                  |
| ٧٩ | (ج) بنود البيانات الخاصة بالكمية .....                        |
| ٨٢ | ٦ - المخزون .....   |
| ٨٤ | ٧ - الضرائب والإعانات.....                                    |
| ٨٥ | ٨ - الناتج .....  |
| ٨٧ | ٩ - الاستهلاك الوسيط ومدخلات الإنتاج .....                    |
| ٨٨ | ١٠ - القيمة المضافة.....                                      |
| ٨٨ | ١١ - الأصول، والنفقات الرأسمالية، والتكهن والإهلاك ..         |
| ٩٥ | <b>الخامس - مؤشرات الأداء</b> .....                           |

## الصفحة

|  |            |
|--|------------|
| ألف - الحاجة إلى مؤشرات الأداء.....  | ٩٥         |
| باء - أهداف مؤشرات الأداء.....   | ٩٥         |
| جيم - أنواع مؤشرات الأداء.....   | ٩٦         |
| ١ - معدلات النمو.....  | ٩٦         |
| ٢ - مؤشرات النسب.....  | ٩٨         |
| ٣ - مؤشرات الحصص.....  | ٩٩         |
| دال - مؤشرات إضافية.....   | ١٠٠        |
| هاء - كيفية تفسير مؤشرات الأداء.....   | ١٠٠        |
| <b>السادس - مصادر البيانات وطرق تجميع البيانات.....</b>  | <b>١٠٣</b> |
| ألف - مصادر البيانات.....  | ١٠٣        |
| ١ - مصادر البيانات الإحصائية.....  | ١٠٣        |
| ٢ - مصادر البيانات الإدارية.....   | ١٠٨        |
| ٣ - سجل الأعمال كإطار للدراسات الاستقصائية الإحصائية.....  | ١١٠        |
| الشكل السادس - ١ روابط الهرم التنظيمي بين مجموعة من المؤسسات، وبين المؤسسة والمنشآت التي تنتمي إليها | ١١٢        |
| باء - طرق تجميع البيانات.....  | ١١٣        |
| جيم - استراتيجية جمع البيانات.....   | ١١٧        |
| الشكل السادس - ٢ استراتيجية عامة لجمع البيانات لمختلف قطاعات الاقتصاد.....                           | ١١٨        |
| دال - طريقة إجراء الدراسات الاستقصائية.....  | ١١٩        |
| هاء - نطاق الدراسات الاستقصائية لتجارة التوزيع وتغطيتها..  | ١٢٢        |
| واو - الفترة المفضلة.....  | ١٢٣        |
| <b>السابع - إحصاءات تجارة التوزيع على المدى القصير.....</b>  | <b>١٢٥</b> |
| ألف - الخلفية.....   | ١٢٥        |
| باء - الأرقام القياسية لتجارة التوزيع.....   | ١٢٦        |
| ١ - نظرة عامة.....   | ١٢٦        |
| ٢ - الأرقام القياسية لرقم الأعمال في تجارة الجملة وتجارة التجزئة.....                                | ١٢٨        |
| جيم - التعديلات الموسمية.....  | ١٢٩        |
| ١ - مفاهيم أساسية لتطبيقها في تجميع البيانات المعدلة موسمياً.....                                    | ١٣٠        |
| ٢ - المبادئ الأساسية للتعديلات الموسمية ونماذجها... ..   | ١٣١        |
| ٣ - التأثيرات على مدار السنة.....  | ١٣٣        |
| ٤ - برمجيات التعديلات الموسمية.....  | ١٣٥        |
| دال - بيانات خط الأساس.....  | ١٣٧        |



## الصفحة

|     |   |
|-----|---|
| ١٣٧ | ١ - الحاجة إلى بيانات خط الأساس في إحصاءات تجارة التوزيع .....  |
| ١٣٨ | ٢ - المبادئ والطرق الأساسية للقياس على بيانات خط الأساس .....   |
| ١٤٠ | ٣ - بيانات خط الأساس وتجميع إحصاءات تجارة التوزيع .....   |
| ١٤٣ | <b>الثامن - نوعية البيانات والبيانات الفوقية</b> .....  |
| ١٤٣ | ألف - تعزيز نوعية بيانات تجارة التوزيع .....  |
| ١٤٤ | الشكل الثامن - ١ الصلة بين إطار تقييم نوعية البيانات لصندوق النقد الدولي، وتعريف النوعية في النظام الإحصائي الأوروبي، وإطار قياس النوعية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ..... |
| ١٤٨ | باء - مؤشرات النوعية مقابل المقاييس المباشرة للنوعية .....  |
| ١٥٠ | الجدول الثامن - ١ المؤشرات الرئيسية لقياس نوعية إحصاءات تجارة التوزيع .....   |
| ١٥٠ | جيم - البيانات الفوقية لإحصاءات تجارة التوزيع .....   |
| ١٥٣ | <b>التاسع - النشر</b> .....   |
| ١٥٣ | ألف - الإبلاغ الوطني .....  |
| ١٥٨ | باء - الإبلاغ الدولي .....  |
| ١٥٨ | الجدول التاسع - ١ قائمة بنود البيانات في إحصاءات تجارة التوزيع من أجل النشر الدولي بوتيرة سنوية ...   |
| ١٥٩ | الجدول التاسع - ٢ قائمة بنود البيانات في إحصاءات تجارة التوزيع لأغراض النشر الدولي مع تواتر فصلي ..   |
| ١٥٩ | الجدول التاسع - ٢ قائمة بنود البيانات في إحصاءات تجارة التوزيع لأغراض النشر الدولي مع تواتر شهري .  |
|     | <b>المرفقات</b>   |
| ١٦١ | الأول - قائمة بنود بيانات لاستعمالها في إحصاءات تجارة التوزيع .....   |
| ١٧١ | الثاني - قائمة الأنشطة المستبعدة من نطاق أقسام وفروع تجارة التوزيع وفقاً للتتقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد .....  |
| ١٧٥ | الثالث - تحديد النشاط الرئيسي للوحدة الإحصائية باستعمال طريقة التصنيف من أعلى إلى أسفل في سياق تجارة الجملة والتجزئة .....  |
| ١٧٧ | المراجع .....   |

## مقدمة

١ - الخلفية. تشكل إحصاءات تجارة التوزيع أحد المجالات الموضوعية في الإحصاءات الاقتصادية، ومهمتها هي تقديم بيانات عن الوحدات الاقتصادية التي يتركز نشاطها الأساسي في تجارة الجملة والتجزئة (أي البيع دون أي عمليات تحويل) لأي نوع من السلع مجتمعة، مع أداء خدمات عارضة تتصل بالبيع مثل الإصلاح والتركيب والتسليم. ويرجع الاهتمام المتزايد بإحصاءات تجارة التوزيع إلى الزيادة المطردة في إسهام تجارة التوزيع في كامل الاقتصاد الوطني في معظم البلدان من حيث القيمة المضافة والعمالة. ولا تزداد أهمية تجارة التوزيع باعتبارها حلقة الوصل بين منتجي السلع ومشترى السلع فحسب الذين يُعدّون بمثابة المقيمين في اقتصاد ما، وإنما بين الذين يعملون كمصدرين ومستوردين في السوق العالمية أيضاً. وفي هذا السياق، يصبح توفير إحصاءات من نوعية عالية عن تجارة التوزيع مطلباً لا غنى عنه لإجراء أي تحليل متعمق للعولمة. وتجارة التوزيع في البلدان المتقدمة النمو منظمة تنظيمياً جيداً ويمكن حصرها باستخدام الوسائل الإحصائية المعتادة، ولكن الوضع يختلف في البلدان النامية حيث لا يزال جزء كبير من تجارة التوزيع يتم القيام به في القطاع غير الرسمي للاقتصاد مما يزيد من صعوبة ملاحظته إحصائياً.

٢ - وقد انتهت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة منذ أوائل خمسينات القرن الماضي إلى الحاجة إلى تحسين المقارنة الدولية للبيانات الخاصة بتجارة التوزيع فيما بين البلدان. وبعد إكمال الأعمال التحضيرية، اعتمدت اللجنة في دورتها التاسعة المعقودة في عام ١٩٥٦ أول مجموعة من التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع<sup>١</sup>. وجاءت هذه التوصيات على أساس تقرير فريق الخبراء المعني بإحصاءات تجارة التوزيع (E/CN.3/L.36)، وتعليقات البلدان على ذلك التقرير، وتقرير الدورة الثانية للفريق العامل المعني بإحصاءات تجارة التوزيع التابع لمؤتمر خبراء الإحصاء الأوروبيين. وتم بعد ذلك تنقيح تلك التوصيات. وفي عام ١٩٧٤ اعتمدت التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع والخدمات<sup>٢</sup> من قبل اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة عشرة<sup>٣</sup>. وفي عام ١٩٧٧، وبناءً على طلب اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، نشرت شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة دليلاً بعنوان تنظيم الدراسات الاستقصائية في تجارة التوزيع وإجرائها<sup>٤</sup>. ومنذ عام ١٩٧٤، لم تُدرج اللجنة الإحصائية إحصاءات تجارة التوزيع على جدول أعمالها كبنء مستقل. إلا أن المسائل المتعلقة بتجارة الجملة والتجزئة والمتصلة أساساً بإحصاءات الخدمات والتصانيف الاقتصادية كانت تُنظر في سياق عمل اللجنة. وتعتبر التوصيات الدولية الحالية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع، ٢٠٠٨، أحد المدخلات الجديدة في سلسلة المعايير الإحصائية الدولية التي دأبت شعبة الإحصاءات على إصدارها بغرض تقديم إرشادات إلى البلدان بشأن جمع بيانات تجارة التوزيع وتجميعها.

٣ - الغرض من التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع، ٢٠٠٨. الهدف الرئيسي من هذه النشرة هو تقديم توصيات بشأن المفاهيم والتعاريف والتصنيفات ومصادر البيانات وطرق تجميع البيانات والنهج التي تُتبع في تقييم نوعية البيانات، والبيانات الفوقية، وسياسات النشر، التي تطبّق في مجال إحصاءات تجارة التوزيع. وتشمل التوصيات أيضاً عدداً من المواضيع المحددة التي تبين أنها تحتاج إلى إرشادات إضافية، مثل معاملة وحدات

<sup>١</sup> انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثانية والعشرون، الملحق رقم ٧ (E/2876)، الفصل الرابع - ألف. ورفقات إحصائية، العدد ٥٧.

<sup>٢</sup> منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع: (E.75.XVII.9).

<sup>٣</sup> انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ٢ (E/5603 و Corr.1)، الفصل السادس.

<sup>٤</sup> دراسات في الطرق، العدد ١٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع: (E.77.XVII.3).

القطاع غير الرسمي، وتجميع الأرقام القياسية لتجارة التوزيع، والتعديلات الموسمية، وما إلى ذلك. وتتفق التوصيات الواردة في هذا المنشور مع التوصيات الصادرة في مجالات الإحصاءات الاقتصادية الأخرى مثل الإحصاءات الصناعية وإحصاءات التشييد، وغير ذلك من المجالات التي تحتاج إلى إحصاءات هيكلية وقصيرة المدى، وتجميع الأرقام القياسية ومؤشرات الأداء - وأخيراً وليس آخراً - فقد تم التنسيق بين هذه التوصيات ونظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨.

٤ - وتم وضع هذه التوصيات من أجل ضمان إنتاج إحصاءات لتجارة التوزيع تتفق مع احتياجات مجتمع المستعملين وتفيد واضعي السياسات العامة وتكون حسنة التوقيت، ويعتمد عليها بشكل جيد، وتكون قابلة للمقارنة الدولية. ويمكن تطبيق هذه التوصيات في جميع البلدان بغض النظر عن مستوى تطور نظمها الإحصائية. وينبغي التأكيد مع ذلك على أن هذه التوصيات لا يقصد بها أن تكون مناهجاً ملزماً، وإنما ينبغي تنفيذها من قبل مكاتب الإحصاء الوطنية بطريقة تتفق مع ظروف كل منها، بما في ذلك احتياجات المستعملين التي يمكن التعرف عليها، والموارد المتاحة لتلك المكاتب وأولوياتها، والعبء الذي يتحمله المجيبون على الاستبيانات.

٥ - وتركز التوصيات الحالية على تجميع الإحصاءات الهيكلية وكذلك الإحصاءات القصيرة المدى. والإحصاءات الهيكلية التي تتصل بتجارة التوزيع هي الإحصاءات الخاصة بالإنتاج التي تُجمع وتنسق من أجل إعطاء صورة صحيحة عن هيكل المؤسسات التجارية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وعن نشاط تلك المؤسسات وتنافسياتها وأدائها. وتوفر هذه الإحصاءات عادة معلومات تشير إلى سنة مرجعية كاملة. وهي تبين التغييرات من سنة إلى أخرى، ويمكن الاستفادة منها في الحكم على مدى دقة البيانات الموسمية التي يتم جمعها من عينات أصغر حجماً في العادة. وأخيراً، فإن هذه الإحصاءات يمكن أن توفر رقم خط أساس للمجتمع الإحصائي يجري على أساسه تحليل البيانات الناتجة عن عمليات المسح التجاري التي تجرى بشكل متباعد أو غير منتظم أو مرة واحدة. وفي المقابل، فإن إحصاءات تجارة التوزيع التي تجرى على فترات قصيرة الأمد هي إحصاءات دون سنوية تتصل بالإنتاج، ويجري جمعها من أجل مراقبة النشاط الاقتصادي فيما يتعلق بالتحركات القصيرة الأمد في الإنتاج والقيمة المضافة للوحدات التجارية، والعمالة في قطاع التجارة، وما إلى ذلك. وتُستعمل هذه الإحصاءات عادة في إنتاج مؤشرات شهرية أو موسمية، وكثيراً ما تأخذ شكل أرقام قياسية.

٦ - الحاجة إلى هذه المراجعة للتوصيات: لم تجر مراجعة للتوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع في مجملها منذ عام ١٩٧٤، ولذلك فهي تحتاج إلى مراجعة من أجل:

(أ) مواكبة المعاملة الإحصائية للتطورات الاقتصادية الجديدة في قطاع تجارة التجزئة، ووضع توصيات بشأنها؛ ومن هذه التطورات: تكامل سلاسل التوزيع، والأهمية المتزايدة لمجموعات المؤسسات، والنجاح الذي حققته الأنماط الجديدة من الارتباطات التجارية مثل عقود الامتياز، والدور المتزايد لمراكز التسوق، والتوسع في التجارة الإلكترونية، والعولمة، والزيادة المطردة في دور القطاع غير الرسمي في البلدان الأقل نمواً؛

(ب) ضمان تنفيذ نهج متكامل في تجميع الإحصاءات الاقتصادية الأساسية لمختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية، وخاصة تحقيق التناسق مع التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية. وقد أثبتت الممارسة العملية أن توحيد المفاهيم والتعاريف والطرق والإجراءات المستخدمة في الجوانب المشتركة في الاستقصاءات الاقتصادية تنجم عنه مزايا واضحة. ويتضمن هذا تنسيق توصيات إحصاءات تجارة التوزيع

- مع المعايير الإحصائية الدولية المستكملة حديثاً، مثل التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية، ٢٠٠٨. وهي توصيات يجري تحديثها جنباً إلى جنب مع تحديث التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع، ٢٠٠٨، ونظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤، والتصنيف المركزي للمنتجات، التنقيح ١٢؛

منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.08.XVII.25

منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.08.XVII.7

(ج) ضمان التناسق مع المفاهيم والتعاريف والمصطلحات المستخدمة في النشرات الإحصائية والقواعد الإحصائية السارية للمنظمات الدولية الأخرى، مثل: النظام الإحصائي للمجتمعات الأوروبية، بشأن وضع سجلات إحصائية للأعمال، وتنفيذ التوصيات الخاصة بالإحصاءات الهيكلية والقصيرة الأمد الخاصة بقطاع الأعمال؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فيما يتعلق بقياس الاقتصاد غير المنظور، ووضع رقم قياسي لإنتاج الخدمات، والنواحي الديمغرافية في قطاع الأعمال، وعرض البيانات والبيانات الفوقية وإبلاغها؛ ومنظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالتصنيف الدولي لحالة العمالة، وإحصاءات العمالة في القطاع غير الرسمي، وقياس وقت العمل؛

(د) وضع إرشادات بشأن المتغيرات التي تُستخدم في جمع البيانات، ومصادر البيانات وطرق التجميع، وإبراز الممارسات الجديدة في مجال جمع البيانات وتجميعها، التي أدت إلى تحسين نوعية البيانات الإحصائية وتغطيتها فيما يخص تجارة التوزيع؛

(هـ) ضمان توحيد طرق الإبلاغ الدولية عملاً على إقامة قاعدة بيانات عالمية بشأن تجارة التوزيع وتوفير سبل النفاذ إلى المعلومات الخاصة بهياكل الأسواق العالمية ودينامياتها وكذلك بأداء قطاع تجارة التوزيع في مختلف البلدان؛

(و) مواكبة الظهور المتواصل لباقي قطاع الخدمات في معظم الاقتصادات حول العالم وزيادة حجم الترابط بين تجارة التوزيع وأنشطة الخدمات الأخرى وتعقيد تلك الروابط في داخل المؤسسات وفيما بينها.

٧ - إطار متكامل مشترك لتجميع الإحصاءات الاقتصادية الأساسية. ينبغي النظر إلى التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع، ٢٠٠٨، باعتبارها أحد المكونات في الإطار المتكامل المشترك لتجميع الإحصاءات الاقتصادية الأساسية التي تقوم بها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. ويشمل هذا الإطار مجموعة واسعة من المواضيع، منها الوحدات الإحصائية، والتصانيف، وتعريف بنود البيانات، مع تغطية للأنشطة على نطاق الاقتصاد بكامله، مما يتيح عملية تجميع متسقة لإحصاءات منسقة يعتمد عليها، وتتسم بالمرونة، وبمستوى التفاصيل الذي يلبي احتياجات الحكومات ومجتمع الأعمال والوكالات الإقليمية والدولية، ويوفر أساساً متيناً لتجميع الحسابات القومية. وهو يهدف إلى تيسير دراسة الأنشطة الصناعية وأنشطة الخدمات في مجالات الأعمال، وإتاحة إمكانية إجراء مقارنات بين مختلف الأنشطة بغض النظر عن تنوعها، وفيما بين البلدان، بغض النظر عن اختلاف عاداتها وتشريعاتها.

٨ - ملخص التغييرات في التوصيات. يمكن تلخيص الفوارق بين التوصيات الحالية وتوصيات عام ١٩٧٤ على النحو التالي:

(أ) النطاق. تعرّف التوصيات الحالية نطاق إحصاءات تجارة التوزيع بأنه الإحصاءات التي تعكس خصائص وأنشطة الوحدات التي تنتمي إلى قطاع تجارة التوزيع

في الاقتصاد. ونطاق قطاع تجارة التوزيع معرّف في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤، باعتباره يشمل جميع الوحدات المقيمة المعترف بها كوحدات إحصائية، والتي يمكن تصنيفها في إطار الباب زاي، تجارة الجملة والتجزئة؛ وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية، أيًا كان حجمها، وبغض النظر عن شكل التنظيم الاقتصادي والقانوني والملكية. أما أنشطة تجارة التوزيع التي تقوم بها كيانات غير مصنفة في الباب زاي في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤، فليست مشمولة في إحصاءات تجارة التوزيع. ولم تشمل التوصيات السابقة على تعريف لقطاع تجارة التوزيع، وإنما كانت تشير إلى جميع المنشآت المشتغلة أساساً في تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق وفي خدمات مختارة. ووفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤، فإن الوحدات المشتغلة أساساً في تقديم خدمات الفنادق والمطاعم مصنفة الآن في الباب طاء، أنشطة خدمات الإقامة والطعام، والوحدات المشتغلة أساساً في إصلاح السلع الشخصية والأسرية مصنفة في القسم ٩٥ في الباب قاف، أنشطة الخدمات الأخرى؛

(ب) الوحدات الإحصائية. يحتوي التنقيح الحالي للتوصيات على مناقشة أكثر شمولاً وتفصيلاً للوحدات الإحصائية المستخدمة في جمع إحصاءات تجارة التوزيع، بما في ذلك معاملة الوحدات الإحصائية في القطاع غير الرسمي، وتحديد مواقع كيانات مختارة توجد بصفة خاصة في تجارة التوزيع، مثل سلاسل متاجر التجزئة، والمتاجر المتعددة الأجنحة، والمتاجر العاملة بموجب عقود امتياز، وأماكن الأسواق، وما إلى ذلك. ويتضمن التنقيح إرشادات أكثر تحديداً من أجل تحديد الوحدات التجارية وتصنيفها على الشكل المناسب وفقاً لمبادئ نظام الحسابات القومية المنقح وتصنيف الأنشطة؛

(ج) بنود البيانات. تمت مراجعة وتحديث قائمة بنود البيانات وكذلك تعاريفها. وعلى وجه الخصوص، تشتمل التوصيات على عرض أكثر تفصيلاً لبنود الدخل والإنفاق، وعلى تعريف مبيعات التجارة الإلكترونية بشكل منفصل، وعرض قيمة رقم الأعمال حسب فئات المنتجات. وتم التنسيق الكامل بين قوائم بنود البيانات وترميزها في هذه التوصيات وفي التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية، ٢٠٠٨؛

(د) مؤشرات الأداء. تعكس هذه التوصيات الحالية زيادة الاهتمام بتقييم الأداء العام لقطاع تجارة التوزيع. فعلاوة على أنها توفر تجميعاً لبنود البيانات الأساسية فإنها تحدد مجموعة من المؤشرات التي تستعمل في رصد الربحية والإنتاجية والكفاءة لقطاع تجارة التوزيع في مجمله أو في بعض أقسامه. وبعض هذه المؤشرات لم يكن جزءاً من الإصدار السابق من هذه التوصيات؛

(هـ) مصادر البيانات وطرق تجميع البيانات. تتوسّع هذه التوصيات إلى حد كبير في وصف مصادر البيانات وطرق تجميع البيانات، فهي تتضمن، مثلاً، مناقشة مختلف أنواع مصادر البيانات الإحصائية والإدارية؛ وسجل الأعمال واستخدامه كإطار للدراسات الاستقصائية الإحصائية، وطرق تجميع البيانات التي تنفذها مكاتب الإحصاء من أجل رفع مستوى البيانات التي تُجمع عن إحصاءات تجارة التوزيع إلى مستوى الناتج الإحصائي المطلوب. وتعرض التوصيات أيضاً موجزاً لاستراتيجية جمع البيانات لمختلف قطاعات الاقتصاد على أساس نهج متكامل؛

(و) إحصاءات تجارة التوزيع القصيرة المدى. أُضيف في التوصيات فصل جديد حول هذا الموضوع يقدم، ضمن أمور أخرى، إرشادات بشأن بعض من أهم المسائل المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع على المدى القصير، مثل تجميع الأرقام القياسية لتجارة التوزيع، وطبيعة السلاسل الزمنية فيها، والحاجة إلى تعديلات موسمية وتوافقات بين البيانات ذات المدى القصير والبيانات السنوية (البيانات المرجعية)؛

(ز) نوعية البيانات والبيانات الفوقية. لم تتناول التوصيات السابقة مسائل نوعية البيانات والبيانات الفوقية. وعملاً على مواكبة الاهتمام المتزايد بتعزيز نوعية البيانات فإن التوصيات الحالية تشتمل على إرشادات بشأن الأبعاد الرئيسية للنوعية التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في وضع أطر تقييم النوعية. وتقتصر التوصيات مجموعة محدودة من المؤشرات الرئيسية لقياس نوعية إحصاءات تجارة التوزيع. وتشتمل أيضاً على توصيات بشأن وضع بيانات فوقية مناسبة لإحصاءات تجارة التوزيع ونشرها؛

(ح) نشر البيانات. تم تحديث التوصيات المتعلقة بنشر البيانات، وتنسيقها مع التوصيات المشابهة التي تنطبق على مجالات إحصاءات الاقتصاد الأخرى، كما أن التوصيات تشتمل أيضاً على توجيهات بشأن حماية سرية البيانات ووضع سياسة سليمة للمراجعة؛

(ط) تنسيق التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع، ٢٠٠٨، مع نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨. تم في هذه التوصيات دعم التنسيق بين التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع، ٢٠٠٨، ونظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، من حيث تنفيذ نفس المفاهيم المنهجية والتعاريف المستعملة في كلا النظامين. ومن التغييرات التي أدخلت في نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع ما يلي:

- تقييم ناتج التجارة. يوصى باستعمال الأسعار الأساسية في تقييم هامش التجارة وناتج التجارة (انظر الفقرتين ٤ - ١٦٤ و ٤ - ١٦٥). وهذا المبدأ الخاص بالتقييم، الذي يُطبق أيضاً في نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨، تقوم عليه أيضاً ممارسات محاسبة الأعمال، وهو يوفّر الأساس لاستخلاص البيانات المستخدمة في الأجوبة على استبيانات الدراسات الاستقصائية الإحصائية.
- الوحدات الفرعية. حين تتوفر حسابات منفصلة عن تكاليف الإنتاج في وحدة فرعية، أو حين تكون تلك الوحدة الفرعية في منطقة جغرافية مختلفة عن موقع المنشآت التي تخدمها، فإن هذه الوحدة الفرعية يُعترف بها كمنشأة مستقلة (انظر الفقرة ٢ - ٢٣) من أجل تسهيل تجميع قيمة مضافة إقليمية لأنشطة تجارة التوزيع.
- البحث والتطوير. ينبغي إبراز النفقات على البحث والتطوير في وحدات التجارة، إن وجدت. ولما كان الكثير من أعمال البحث والتطوير يتم للحساب الخاص للوحدة، فقد أدخل عدد من بنود البيانات، بما في ذلك فئة منفصلة للأصول، من أجل تقييمها بسعر الإنتاج.
- قواعد البيانات الكبيرة. ينبغي أيضاً إبراز قيمة قواعد البيانات الكبيرة لدى وحدات التجارة سواءً لحسابها الخاص أو للبيع، وذلك على غرار نفقات البحث والتطوير.

- خيارات الأسهم للعاملين. أُدخلت في هذه التوصيات أدوات إضافية لعنصر تعويضات المستخدمين المتمثل في خيارات الأسهم (انظر الفقرة ٤ - ٦١).
- ومن شأن ذلك أن ييسر المزيد من التنسيق مع نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، وكذلك مع معايير المحاسبة الدولية في مجال الأعمال.
- المصطلحات وتصنيف الأصول غير المالية المستعملة في التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع، ٢٠٠٨، ونظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ متطابقة.

٩ - وقد تم إعداد التوصيات الدولية بشأن تجارة التوزيع، ٢٠٠٨، في سياق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية<sup>٧</sup>، التي تدعو إلى وضع إحصاءات رسمية تستوفي متطلبات المنفعة الفعلية وتكون متاحة للجميع ويتم تجميعها بطريقة تتفق مع كفاءة التكاليف، مما يعني حُسن اختيار المصادر وطرق جمع البيانات بما يضمن تلبية المتطلبات الزمنية وسائر الأهداف المتعلقة بالنوعية وتقليل تكلفة عبء الإبلاغ على مقدمي البيانات. واستُخدمت، كمصدر إضافي من مصادر التوجيه، المبادئ التي تحكم الأنشطة الإحصائية الدولية<sup>٨</sup>، التي تدعو إلى أن تكون الإحصاءات الدولية ذات نوعية عالية وإلى تنسيق البرامج الإحصائية الدولية بما يكفل تعزيز النوعية وتماسك البيانات وحُسن إدارة الإحصاءات الدولية وتفاذي ازدواجية العمل.

<sup>٧</sup> يمكن الاطلاع عليها على موقع الشبكة  
<http://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/fundprinciples.aspx>

<sup>٨</sup> يمكن الاطلاع عليها على موقع الشبكة:  
[http://unstats.un.org/unsd/methods/statorg/Principles\\_stat\\_activities/principles\\_stat\\_activities.htm](http://unstats.un.org/unsd/methods/statorg/Principles_stat_activities/principles_stat_activities.htm)

١٠ - وتمت الاستفادة في وضع هذه التوصيات، حسب الاقتضاء، من الأعمال السابقة والمواد التي تحتوي عليها مختلف الأدلة المنهجية الصادرة عن النظام الإحصائي الأوروبي ومنظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فضلاً عن عدد من المعايير الإحصائية الدولية الصادرة عن شُعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك تمت الاستفادة على نطاق واسع من الأمثلة المعيشة للممارسات الموصى بها. وترد المصادر التي تم الاقتباس منها على نطاق واسع في آخر هذه النشرة. وترد أيضاً معلومات تفصيلية عن المصادر والمراجع في مختلف أجزاء هذه النشرة، من أجل تمكين المستعمل من الحصول على مزيد من المعلومات والمواد الخلفية.

١١ - وتهدف هذه التوصيات إلى عرض إطار منهجي شامل لإحصاءات تجارة التوزيع، كما تقدّم إرشادات من ناحية السياسة العامة بشأن عدد من المسائل العملية. وستصدر في المستقبل القريب إرشادات أكثر تفصيلاً لفائدة مجمّعي البيانات، بما في ذلك وصف للممارسات الجيدة، وذلك في نشرة إحصاءات تجارة التوزيع: دليل تجميع الإحصاءات، والأرقام القياسية لتجارة التوزيع: دليل الممارسات الجيدة، وغير ذلك من التقارير التقنية.

١٢ - مستعملو إحصاءات تجارة التوزيع واستعمالاتها. يرد فيما يلي وصف موجز لمستعملي إحصاءات تجارة التوزيع ولاستعمالات تلك الإحصاءات:

(أ) يستخدم جامعو الحسابات القومية إحصاءات تجارة التوزيع بشكل مكثّف، وخاصة من أجل: '١' قياس ناتج التجارة والقيمة المضافة المؤلدة في هذا القطاع من قطاعات الاقتصاد؛ '٢' تجميع جداول العرض والاستخدام وجدول المدخلات - المخرجات باستخدام بيانات عن هوامش التجارة حسب السلع وحسب الصناعات، وتجميع وتوفيق إحصاءات تجارة التوزيع مع البيانات المجمعّة من الدراسات الاستقصائية لإنفاق الأسر المعيشية وإحصاءات الإنتاج؛ '٣' تقديرات الإنفاق على الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية على أساس مبيعات تجارة التجزئة حسب فئات السلع؛ '٤' تجميع إحصاءات الحسابات القومية الفصلية باستخدام مؤشرات

قصيرة الأجل لتجارة التوزيع من أجل تقدير أو إسقاط الناتج الفصلي والقيمة المضافة لتجارة التوزيع والإنفاق على الاستهلاك النهائي الفصلي للأسر المعيشية؛<sup>٥</sup> 'تجميع أرقام قياسية شهرية أو فصلية عن إنتاج الخدمات؛

(ب) ويستخدم واضعو السياسات إحصاءات تجارة التوزيع، بما في ذلك الأرقام القياسية لتجارة الجملة والتجزئة، من أجل تقييم التحركات القصيرة المدى والطويلة المدى في قطاع تجارة التوزيع، وكذلك في اقتصاد البلد ككل، ومن أجل ترشيد سياساتهم الاقتصادية، بما في ذلك السياسة النقدية. وهذه البيانات التفصيلية تُعتبر حيوية سواءً في سياق الاقتصاد بكامله، أو من أجل التحليل دون الوطني (الإقليمي - الجهوري) أو من أجل وضع السياسات الدولية؛

(ج) وأصبح مجتمع الأعمال من المستعملين النشطين بشكل متزايد لإحصاءات تجارة التوزيع التفصيلية. إذ يجد المحللون في الصناعة أن هذه البيانات لا غنى عنها لتقدير ديناميات أسواق البيع بالجملة والتجزئة والتنبؤ بها، وكذلك لتقييم أداء تنافسية مختلف القطاعات الفرعية في تجارة التوزيع على الصعيدين الوطني والدولي. وتستخدم إحصاءات تجارة التوزيع على مدى فترة من الزمن، مفصلة حسب نوع النشاط ومجموعات المنتجات، في التعرف على المجالات التي يحدث فيها توسُّع أو انكماش في الطلب وفي رصد الأنماط العامة للتغيُّر في أذواق المستهلكين؛

(د) ويلمس الباحثون فائدة إحصاءات تجارة التوزيع في تحليلاتهم ودراساتهم الاقتصادية، بما في ذلك رصد الاتجاهات الاقتصادية ووضع تنبؤات لقطاع تجارة التوزيع؛ وإجراء أبحاث للسوق على مبيعات مجموعة معينة من المنتجات؛ ولدراسة طرق البيع والتوزيع، وما إلى ذلك؛

(هـ) ويستفيد عامة الجمهور من إحصاءات تجارة التوزيع التي تقدّم في توقيت حسن، في تقييم أحوال الاقتصاد والعمالة وآفاق الدخل مما يساعدهم في اتخاذ قراراتهم عن بيئته.

١٣ - تنظيم التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع، ٢٠٠٨. تغطي هذه النشرة جميع جوانب إحصاءات تجارة التوزيع. وفيما يلي وصف موجز لمحتوى الفصول التسعة في هذا المجلد ومرفقاتها الثلاثة:

- الفصل الأول يقدّم وصفاً لأنشطة تجارة التوزيع في ضوء التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤، وسائر التصنيف، ويناقش مسائل الحدود، كما يحدّد نطاق إحصاءات تجارة التوزيع.
- الفصل الثاني يصف الوحدات الإحصائية ووحدات الإبلاغ التي تفيده في سياق جمع إحصاءات تجارة التوزيع والتحليل الاقتصادي للاقتصاد.
- الفصل الثالث يناقش الخصائص الرئيسية للوحدات الإحصائية المطلوبة من أجل تحديدها وتصنيفها على نحو فريد.
- الفصل الرابع يقدّم تعاريف لبنود البيانات التي تستعمل في إحصاءات تجارة التوزيع ويشير إلى بنود البيانات المطلوب جمعها والإحصاءات المطلوب نشرها.



- الفصل الخامس يصف مجموعات من المؤشرات الأساسية التي تستعمل في تقييم أداء قطاع تجارة التوزيع.
- الفصل السادس يناقش المصادر الرئيسية للبيانات والطرق المستعملة في تجميع إحصاءات تجارة التوزيع.
- الفصل السابع يعرض توصيات بشأن إحصاءات تجارة التوزيع على المدى القصير، بما في ذلك الأرقام القياسية لتجارة التوزيع والتعديلات الموسمية والبيانات المرجعية.
- الفصل الثامن يناقش نوعية البيانات والبيانات الفوقية المتصلة بإحصاءات تجارة التوزيع.
- الفصل التاسع يعرض توجيهات وتوصيات بشأن نشر إحصاءات تجارة التوزيع، كما يعرض بنود بيانات مختارة تم تحديدها من أجل الإبلاغ الدولي على فترات سنوية أو دون سنوية.
- المرفق الأول يحتوي على قائمة بنود البيانات التي تستعمل في إحصاءات تجارة التوزيع.
- المرفق الثاني يعرض قائمة الأنشطة المستبعدة من نطاق أقسام وفروع تجارة التوزيع.
- المرفق الثالث يعرض نموذجاً لتحديد النشاط الرئيسي للوحدة المبلّغة باستخدام طريقة تبدأ من أعلى إلى أسفل في نطاق تجارة الجملة والتجزئة.

## الفصل الأول

### نطاق إحصاءات تجارة التوزيع

#### ألف - تجارة التوزيع باعتبارها نشاطاً اقتصادياً

١-١ - النشاط الاقتصادي. من المفهوم بشكل عام أن تعبير "النشاط الاقتصادي" يشير إلى عملية، أي مجموعة من الأعمال، يقوم بها كيان معين وينتج عنها نوع معين من المنتجات (السلع والخدمات). ويتسم النشاط بما يلي: (أ) موارد مدخلة؛ (ب) عملية إنتاج؛ (ج) مخرج في شكل منتجات. وجزت العادة على اعتبار أي نشاط مفرد على أنه عملية ينتج عنها نوع متسق من المنتجات. ومن المعترف به أن أي نشاط مفرد يمكن أن يتكون من عملية واحدة بسيطة أو أن يشمل مجموعة كاملة من العمليات الفرعية، يمكن تصنيف كل منها في فئة مختلفة من فئات النشاط. وللأغراض الإحصائية يعامل أي كيان يشتغل في نشاط معين إما باعتباره كياناً بسيطاً أو مركباً. والكيان البسيط لا يمكن تقسيمه إلى أجزاء تُعزى إليها أنشطة معينة، أما الكيان المركب فهو، كما يتبين من التعريف، مكون من عدة كيانات فرعية يُنظر إلى كل منها باعتباره يؤدي نشاطاً محددًا.

٢-١ - إعادة البيع. وبمراعاة المفاهيم المذكورة أعلاه، فإن الخصائص التي تميز تجارة التوزيع عن الأنواع الأخرى من النشاط الاقتصادي تستند أساساً إلى خصوصية عملية الإنتاج التي يشار إليها فيما يلي بعبارة "إعادة البيع". وتنطوي عملية إعادة البيع على عدد من الأعمال التي يجري القيام بها من أجل إنتاج سلع تُعرض للشراء، بما في ذلك التفاوض على معاملات بين المشتري والمشتري، أو شراء سلع من المصنع للحساب الخاص للمشتري، ونقل تلك السلع وتخزينها وفرزها وتجميعها وتصنيفها وتعبئتها وعرضها للبيع في أماكن مناسبة. وقد يجري تنظيم هذه العمليات أو تجميعها بطرق مختلفة. وتعتبر كل مجموعة من تلك الأنشطة ينتج عنها إعادة بيع للسلع نشاطاً يدخل في نطاق تجارة التوزيع. ويُطلق على بعض هذه التجميعات، ذات الصلة الوثيقة بتجارة التوزيع، تعبير "نوع العملية" (للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر الفقرات ٣ - ٢٤ إلى ٣ - ٣٧).

٣-١ - البيع دون إجراء عملية تحويل. جرت العادة على اعتبار إعادة بيع السلع عملية بيع دون إجراء أي تحويل. وبصفة عامة، يقال إن السلع قد جرى عليها تحويل إذا تغيرت بشكل كبير من ناحية الشكل أو المظهر أو الطبيعة بحيث تعتبر السلع بعد التغيير سلعا جديدة أو مختلفة عن السلع التي كانت قائمة قبل التحويل. ولا تعتبر الأعمال التالية عمليات تحويل جوهري للسلع في مفهوم التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤؛ الفرز، والتصنيف، والتجميع، والخلط للبضائع (مثل الرمال)، والتعبئة في قوارير (سواء تم تنظيف القوارير قبل التعبئة أم لا)، والتغليف، وتقسيم البضائع السائبة وإعادة تغليفها من أجل التوزيع بكميات أصغر،

وتخزين البضائع (سواءً مع التبريد أو التجميد أو بدونهما)، وتنظيف وتجفيف المنتجات الزراعية، وقطع ألواح الخشب أو الألواح المعدنية كأنشطة ثانوية.

٤-١ - تجارة التوزيع باعتبارها نشاطاً تتكون من: (أ) تقديم خدمة لأنواع مختلفة من الزبائن (تجّار التجزئة وغيرهم من المستعملين التجاريين أو الجمهور) وذلك بتخزين مجموعة من السلع وعرضها وإتاحتها للشراء؛ (ب) تقديم خدمات أخرى تُعتبر عرضية بالنسبة لبيع تلك السلع أو من مستلزمات البيع مثل التوصيل والصيانة بعد البيع وخدمات التركيب.

## باء - نطاق تجارة التوزيع وهيكلها في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤

٥-١ - النطاق. يمكن إعطاء تعريف أكثر دقة لنطاق تجارة التوزيع ووصف لهيكلها في شكل تصنيف للنشاط. وبناءً على مقرر لجنة الأمم المتحدة الإحصائية باعتماد التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤، باعتباره معياراً دولياً لتصنيف الأنشطة، يوصى بتعريف نطاق تجارة التوزيع باعتباره نطاق الباب زاي، تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية، في التنقيح الرابع للتصنيف المذكور. أما البلدان التي لا تستعمل التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤، فحبذا لو قامت بوضع تصنيفاتها الوطنية للأنشطة بطريقة تكفل أن يكون نطاق تجارة التوزيع هو نفس النطاق الوارد في التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، وأن تنفذ ذلك في جميع تجميعاتها الوطنية لأغراض المقارنة الدولية. وإذا لم تقم البلدان بذلك، فينبغي على الأقل أن تضع موافقات واضحة ودقيقة بين فروع تجارة التوزيع في تصنيفاتها الوطنية والفروع المناظرة في التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤.

٦-١ - هيكل تجارة التوزيع. وفقاً لخطة التصنيف المتبعة في التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤، يقع هيكل تجارة التوزيع في ثلاثة أقسام: إذ يشمل القسم ٤٥ جميع الأنشطة المتصلة ببيع وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية، بينما يشمل القسمان ٤٦ و٤٧ جميع أنشطة البيع الأخرى. ويقوم التمييز بين القسمين ٤٦ (البيع بالجملة) و٤٧ (البيع بالتجزئة) على النوع الغالب من الزبائن. وفي إطار القسمين ٤٦ و٤٧ ترد في خطة التصنيف إمكانية إضافة مستويين من التمييز على أساس نوع عملية الوحدات المشغلة بتلك التجارة ونوع المنتجات المباعة.

٧-١ - وتُعرّف تجارة الجملة بأنها إعادة البيع (أي البيع دون إجراء أي تحويل) للسلع الجديدة والمستعملة إلى تجّار التجزئة، والتجارة بين مؤسسات الأعمال (على سبيل المثال، البيع للمستعملين الصناعيين والتجاربيين والمؤسسين أو المهنيين) أو إعادة البيع لتجّار جملة آخرين، أو أنها تنطوي على القيام بدور الوسيط أو السمسار في شراء البضائع من هؤلاء الأشخاص أو الشركات أو بيعها لهم. والأنواع الرئيسية لأعمال التجارة بالجملة هي، تجّار الجملة، أي تجّار الجملة الذين يمتلكون البضائع التي يبيعونها، مثل جمعيات الشراء التعاوني، وفروع البيع ومكاتب البيع (ولكن ليس متاجر البيع) التي تشغلها الوحدات الصناعية أو التعدينية بمعزل عن مصانعها أو مناجمها لأغراض تسويق منتجاتها والتي لا يقتصر نشاطها على مجرد تلقي الطلبات من أجل شحن البضاعة مباشرة من المصانع أو المناجم. ومن الأنواع الأخرى في أعمال تجارة الجملة سمسارة البضائع والسلع، والتجّار العاملون بالعمولة، والوكلاء ومجمعو

البضائع، والمشترون والجمعيات التعاونية المشتغلون في تسويق منتجات المزارع. ومع أن تجارة الجملة لا يقومون، حسب هذا التعريف، بإجراء تحويل على السلع، فإنهم يقومون في أحيان كثيرة بالتجميع المادي للبضاعة، وفرزها وتصنيفها في كميات كبيرة، وتقسيم البضائع السائبة، وإعادة التعبئة وإعادة التوزيع بكميات أصغر (كما يحدث مثلاً في الصيدلانيات)، كما يقومون بتخزين وتبريد وتوصيل وتركيب البضائع، ويشتغلون بترويج المبيعات لعملائهم، وتصميم العلامات.

٨-١ - تجارة التجزئة. تُعرّف بأنها إعادة البيع (أي البيع دون إجراء أي تحويل) للسلع الجديدة والمستعملة إلى الجمهور للاستهلاك أو الاستعمال الشخصي أو المنزلي، عن طريق المتاجر، والمحال المتعددة الأقسام، وأكشاك البيع، وبائعي التجزئة عن طريق البريد الإلكتروني، وبيوت تلبية الطلبات بالبريد، والبائعين الجائلين، والتعاونيات الاستهلاكية، إلخ. والبضائع التي تباع في إطار هذا التقسيم تقتصر على البضائع التي يشار إليها عادة باعتبارها سلعاً استهلاكية أو سلع تجزئة، ولذلك تُستبعد من هذا القسم السلع التي لا تدخل عادة في تجارة التجزئة، مثل الحبوب والبقول والخامات والآلات الصناعية، إلخ. وتشمل تجارة التجزئة أيضاً الوحدات التي تشتغل أساساً في البيع للجمهور، من بضاعة معروضة، لمنتجات مثل الحواسيب الشخصية والبرمجيات والأدوات المكتبية والطلاء أو الأخشاب، رغم أن هذه المبيعات قد لا تكون دائماً لأغراض الاستعمال الشخصي أو المنزلي. وقد ينطوي الأمر على القيام ببعض أعمال التجهيز، على أن تكون من الأعمال العارضة المرتبطة بالبيع مثل فرز البضاعة وإعادة تعبئتها، وتركيب الأجهزة المنزلية، إلخ. وتشمل تجارة التجزئة أيضاً البيع بالتجزئة على أساس العمولة، وأنشطة بيوت المزادات التي تباع بالتجزئة.

٩-١ - هيكل القسم ٤٥. يشمل هذا القسم جميع الأنشطة المتصلة بالمركبات ذات المحركات والدراجات النارية (فيما عدا الصناعة التحويلية والتأجير)، بما في ذلك الشاحنات، مثل البيع بالجملة والتجزئة للسيارات الجديدة والمستعملة، وإصلاح وصيانة المركبات والبيع بالجملة والتجزئة لقطع غيار السيارات والدراجات النارية وملحقاتها. ويدخل في هذا القسم أيضاً أنشطة وكلاء البيع بالعمولة الذين يشتغلون ببيع المركبات بالجملة أو التجزئة. ويشمل هذا القسم أيضاً أنشطة من قبيل غسل السيارات وتلميعها، إلخ. والأنشطة في هذا القسم مجمعة في أربع مجموعات تشتمل كل مجموعة منها على فرع واحد أساسي.

١٠-١ - هيكل القسم ٤٦. أول ما يُنظر إليه في التمييز في هذا القسم هو نوع العملية، أي الكيفية التي ينظم بها نشاط تجارة الجملة. ويمكن التمييز بين نوعين من أنواع النشاط هما: (أ) تجارة العمولة التي تمثلها المجموعة ٤٦١، والتجارة على أساس رسوم مدفوعة أو عقد (فقط)، دون المزيد من التفصيل؛ و(ب) تجارة الجملة للحساب الخاص، وهي تمثل تجميع المجموعات ٤٦٢ إلى ٤٦٦ و ٤٦٩، حسب فئات البضاعة المباعة. أما التمييز الثاني فينطوي على تقسيم تجارة الجملة للحساب الخاص إلى تجارة متخصصة وتجارة غير متخصصة. ويُستخدم اثنا عشر فرعاً في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤، لتمثيل مجموعات المنتجات المباعة (انظر ما يلي). أما البيع بالجملة الذي لا يمكن تعريفه باعتباره متخصصاً (أي أن البيع لا ينطوي على أي من مجموعات المنتجات المذكورة) فيصنّف في المجموعة ٤٦٩: تجارة الجملة غير المتخصصة.

١١-١ - هيكل القسم ٤٧. معيار الهيكل الرئيسي المستخدم في القسم ٤٧ هو ما إذا كانت العمليات التجارية بالتجزئة تتم في المتاجر أم في غير المتاجر. أما تجارة التجزئة في المتاجر، وهي تشمل المجموعات ٤٧١ إلى ٤٧٧، فمقسّمة حسب ما إذا كانت تجارة التجزئة تجرى في

متاجر متخصصة أو في متاجر غير متخصصة. وهناك معيار ثالث يستخدم في تعريف تجارة التجزئة في المتاجر وهو فئة السلع المباعة. ويمثل تجارة التجزئة في غير المتاجر المجموعتان ٤٧٨ و ٤٧٩، وهما مقسمتان إلى خمسة فروع، ثلاثة منها تشمل تجارة التجزئة في الأكشاك والأسواق، والفرعان المتبقيان هما تجارة التجزئة الأخرى في غير الأكشاك والأسواق، وتجارة التجزئة عن طريق بيوت تلبية الطلبات بالبريد أو الإنترنت.

١٢-١ - أقسام التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤، ومجموعاته وفروعه المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع. نورد فيما يلي الهيكل الكامل للباب زاي من التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤، مفصلاً حسب الأقسام (أرقام ثنائية) والمجموعات (أرقام ثلاثية) والفروع (أرقام رباعية).

### الباب زاي — تجارة الجملة والتجزئة؛ وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية

#### القسم ٤٥ — تجارة الجملة والتجزئة؛ وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية

- ٤٥١ — بيع المركبات ذات المحركات
- ٤٥١٠ — بيع المركبات ذات المحركات
- ٤٥٢ — صيانة وإصلاح المركبات ذات المحركات
- ٤٥٢٠ — صيانة وإصلاح المركبات ذات المحركات
- ٤٥٣ — بيع قطع غيار المركبات ذات المحركات وملحقاتها
- ٤٥٣٠ — بيع قطع غيار المركبات ذات المحركات وملحقاتها
- ٤٥٤ — بيع وصيانة وإصلاح الدراجات النارية وقطع غيارها وملحقاتها
- ٤٥٤٠ — بيع وصيانة وإصلاح الدراجات النارية وقطع غيارها وملحقاتها

#### القسم ٤٦ — تجارة الجملة، باستثناء المركبات ذات المحركات والدراجات النارية

- ٤٦١ — البيع بالجملة نظير رسم أو على أساس عقد
- ٤٦١٠ — البيع بالجملة نظير رسم أو على أساس عقد
- ٤٦٢ — تجارة المواد الخام الزراعية والحيوانات الحية بالجملة
- ٤٦٢٠ — تجارة المواد الخام الزراعية والحيوانات الحية بالجملة
- ٤٦٣ — بيع الأغذية والمشروبات والتبغ بالجملة
- ٤٦٣٠ — بيع الأغذية والمشروبات والتبغ بالجملة
- ٤٦٤ — بيع السلع المنزلية بالجملة
- ٤٦٤١ — بيع المنسوجات والملبوسات والأحذية بالجملة
- ٤٦٤٩ — بيع السلع المنزلية الأخرى بالجملة
- ٤٦٥ — بيع الآلات والمعدات واللوازم بالجملة
- ٤٦٥١ — بيع الحواسيب والمعدات الطرفية للحواسيب والبرمجيات بالجملة
- ٤٦٥٢ — بيع المعدات الإلكترونية ومعدات الاتصالات وقطع غيارها بالجملة
- ٤٦٥٣ — بيع الآلات والمعدات واللوازم الزراعية بالجملة
- ٤٦٥٩ — بيع الآلات والمعدات الأخرى بالجملة
- ٤٦٦ — بيع أنواع المبيعات المتخصصة الأخرى بالجملة
- ٤٦٦١ — بيع أنواع الوقود الصلبة والسائلة والغازية وما يتصل بها من منتجات بالجملة
- ٤٦٦٢ — بيع المعادن وركازات المعادن بالجملة

- ٤٦٦٣ — بيع مواد البناء والمواد الإنشائية المعدنية ومعدات السباكة والتدفئة ولوازمها بالجملة
- ٤٦٦٩ — بيع النفايات والخردة وغير ذلك من المنتجات غير المصنّفة في موضع آخر بالجملة
- ٤٦٩ — تجارة الجملة غير المتخصصة
- ٤٦٩٠ — تجارة الجملة غير المتخصصة
- القسم ٤٧ — تجارة التجزئة، باستثناء المركبات ذات المحركات والدراجات النارية**
- ٤٧١ — تجارة التجزئة في المتاجر غير المتخصصة
- ٤٧١١ — البيع بالتجزئة في المتاجر غير المتخصصة التي تباع الأطعمة والمشروبات والتبغ أساساً
- ٤٧١٩ — أنواع البيع الأخرى بالتجزئة في المتاجر غير المتخصصة
- ٤٧٢ — بيع الأغذية والمشروبات والتبغ بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
- ٤٧٢١ — بيع الأغذية بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
- ٤٧٢٢ — بيع المشروبات بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
- ٤٧٢٣ — بيع منتجات التبغ بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
- ٤٧٣ — بيع وقود السيارات بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
- ٤٧٣٠ — بيع وقود السيارات بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
- ٤٧٤ — بيع معدات المعلومات والاتصالات بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
- ٤٧٤١ — بيع الحواسيب والمعدات الطرفية للحواسيب، والبرمجيات، ومعدات الاتصالات بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
- ٤٧٤٢ — بيع المعدات السمعية والبصرية بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
- ٤٧٥ — بيع المعدات المنزلية الأخرى بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
- ٤٧٥١ — بيع المنسوجات بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
- ٤٧٥٢ — بيع الأدوات المعدنية والطلاء والزجاج بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
- ٤٧٥٣ — بيع السجاد والبسط وكسوة الأرضيات والحوائط بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
- ٤٧٥٩ — البيع بالتجزئة للأجهزة الكهربائية المنزلية والأثاث ومعدات الإضاءة وغيرها من الأصناف المنزلية في المتاجر المتخصصة
- ٤٧٦ — بيع المواد الثقافية والترفيهية بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
- ٤٧٦١ — بيع الكتب والصحف والأدوات الكتابية بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
- ٤٧٦٢ — بيع التسجيلات الموسيقية وتسجيلات الفيديو بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
- ٤٧٦٣ — بيع الأدوات الرياضية بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
- ٤٧٦٤ — بيع الألعاب والألعب بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
- ٤٧٧ — بيع السلع الأخرى بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
- ٤٧٧١ — بيع الملابس والأحذية والأصناف الجلدية بالتجزئة في المتاجر المتخصصة

- ٤٧٧٢ — بيع المنتجات الصيدلانية والطبية ومستحضرات التجميل وأدوات الزينة بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
- ٤٧٧٣ — بيع البضائع الجديدة الأخرى بالتجزئة في المتاجر المتخصصة
- ٤٧٧٤ — بيع البضائع المستعملة بالتجزئة
- ٤٧٨ — تجارة التجزئة في الأكشاك والأسواق
- ٤٧٨١ — بيع الأغذية والمشروبات ومنتجات التبغ بالتجزئة في الأكشاك والأسواق
- ٤٧٨٢ — بيع المنسوجات والملبوسات والأحذية بالتجزئة في الأكشاك والأسواق
- ٤٧٨٩ — بيع السلع الأخرى بالتجزئة في الأكشاك والأسواق
- ٤٧٩ — تجارة التجزئة في غير المتاجر والأكشاك والأسواق
- ٤٧٩١ — البيع بالتجزئة عن طريق بيبوت تنفيذ طلبات الشراء بالبريد أو عن طريق الإنترنت
- ٤٧٩٩ — أنواع البيع بالتجزئة الأخرى خارج المتاجر والأكشاك والأسواق

١-١٣ - حدود تجارة التوزيع. لا تعتبر الأنشطة التالية أنشطة تحويلية للسلع، وإنما تدرج ضمن تجارة التوزيع:

- التجميع المادي
- التغليف
- فرز وتصنيف السلع في كميات كبيرة
- تقسيم البضائع السائبة
- إعادة التغليف والتعبئة لأغراض التوزيع بكميات أصغر (مثل الصيدلانيات)
- خلط السلع (مثل خلط الرمال)
- التعبئة في قوارير (سواءً اشتملت على تنظيف القوارير قبل تعبئتها أم لا)
- التخزين (سواءً كانت السلع مجمدة أو مبردة أم لا)
- التبريد
- التوصيل
- التركيب بعد البيع
- التنظيف والتجفيف للمنتجات الزراعية
- قطع ألواح الخشب والألواح المعدنية كأنشطة ثانوية
- الاشتراك في أنشطة الترويج للزيائن مثل تصميم العلامات
- غسيل وتلميع السيارات

١-١٤ - ويعتبر أن الأنشطة التالية إما تنطوي على تحويل للسلع أو لا تنتمي إلى أقسام وفروع تجارة التوزيع، وهي مستبعدة من تجارة التوزيع:

- تأجير المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
- تأجير واستئجار السلع

- تعبئة السلع الجامدة وتعبئة السلع السائلة أو الغازية في قوارير، بما في ذلك الخلط والتنقية، لأطراف ثالثة
- بيع المنتجات الزراعية من قبل المزارعين
- صناعة وبيع السلع، وهي تدخل عادة في باب الصناعة التحويلية
- بيع المأكولات والمشروبات للاستهلاك في الموقع وبيع المأكولات والمشروبات التي تستهلك خارج الموقع
- تأجير السلع الشخصية أو المنزلية للجمهور.

## جيم - نطاق وهيكل تجارة التوزيع في التصنيف المركزي للمنتجات، التنقيح ٢، وفي تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض

١٥-١ - التصنيف المركزي للمنتجات، التنقيح ٢. هو تصنيف شامل للمنتجات يشمل جميع السلع والخدمات التي يمكن أن تكون محل معاملات محلية أو دولية، وهو من الأدوات الإحصائية الأساسية لإنتاج إحصاءات تجارة التوزيع حسب المنتجات. وخدمات تجارة التوزيع مصنفة في القسمين ٦١ و ٦٢ في التصنيف المركزي للمنتجات على أساس معيارين هما: (أ) نوع الخدمة المقدمة (أي نوع العملية حسب الوصف الوارد في الفقرتين ١-١٠ و ١-١١ أعلاه) و(ب) نوع السلع المتاجر فيها. وبناءً على ذلك، فإن قائمة السلع التي يمكن بيعها مقسمة ضمن سبع مجموعات من أنواع عمليات الخدمات التجارية، وهي: مجموعتان للخدمات التجارية بالجملة (بالعمولة أو للحساب الخاص) وخمس مجموعات للخدمات التجارية بالتجزئة (في المتاجر، وفي غير المتاجر، ومتخصصة، وغير متخصصة، وخدمات تجارة التجزئة بالعمولة).

١٦-١ - وتوجد إصدارات دولية ووطنية من التصنيف المركزي للمنتجات، كما توجد نسخ دولية ووطنية من التصنيف الصناعي الدولي الموحد (انظر القسم دال من هذا الفصل). ومن بين هذه التصنيفات: التصنيف الإحصائي للمنتجات حسب النشاط، وهو النسخة الأوروبية من التصنيف المركزي للمنتجات، والتصنيف الموحد للسلع في أستراليا ونيوزيلندا. وهذه التصنيفات تختلف بدرجة كبيرة عن التصنيف المركزي للمنتجات وعن بعضها البعض سواءً في التفاصيل أو في نظم الترميز وكذلك في هياكلها.<sup>٩</sup>

١٧-١ - نطاق مجموعات المنتجات المستخدم في الباب ٦ من التصنيف المركزي للمنتجات، التنقيح ٢. يمكن للبلدان أن تستعمل جدول المطابقة بين فئات التصنيف المركزي للمنتجات وفروع الأنشطة في التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤، للاسترشاد به فيما يتعلق بنطاق فئات المنتجات، من أجل تعزيز قابلية المقارنة الدولية للبيانات. وسيتم وضع هذا الجدول وإدراجه في الإصدار القادم: إحصاءات تجارة التوزيع: دليل التجميع. وعند تصنيف الوحدات الإحصائية في مختلف الفروع في الأقسام ٤٥ إلى ٤٧، ينبغي للبلدان اتباع الملاحظات الإيضاحية الواردة في التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، وفي الإصدار ٢ للتصنيف المركزي للمنتجات.

١٨-١ - تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض. ومن الخيارات الأخرى لتصنيف المنتجات في تجارة التوزيع تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض، الذي يصنف السلع المباعة في فئات حسب الغرض من استعمالها. ومن شأن عرض بيانات تجارة التجزئة حسب المستويات التفصيلية لهذا التصنيف أن يسهل تجميع الإنفاق الاستهلاكي الفردي للأسر المعيشية

<sup>٩</sup> يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن التصنيف المركزي للمنتجات وتصنيفات المنتجات الأخرى، مثل التصنيف الموحد للتجارة الدولية، والنظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها، إلخ. على الموقع <http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regct.asp?Lg=1>



في الحسابات القومية. وحبذا لو نُفِذَ هذا التصنيف وقامت بعرض أرقام تجارة التجزئة حسب فروع هذا التصنيف قدر الإمكان<sup>١٠</sup>.

١-١٩ - ولغرض تحقيق إمكانية واسعة للمقارنة لبيانات تجارة التوزيع حسب المنتجات، على المستويين الدولي والوطني، حبذا لو قامت البلدان بعرض فروع القسم ٤٥ الخاص بمنتجات تجارة التجزئة (عند مستوى الأرقام الرباعية في التصنيف المركزي للمنتجات، الإصدار ٢) مجمعة حسب فئات المنتجات السبع التالية. ورغم أنه لا يوجد تطابق بين التصنيف المركزي للمنتجات وتصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض فإن من الممكن التوفيق بين هذه التجميعات السبع بشكل عام:

- الأغذية والمشروبات والتبغ
- الملابس والأحذية
- الأجهزة المنزلية والأدوات والمعدات المنزلية

منها: الأثاث

- الآلات والمعدات والمستلزمات

منها: معدات تجهيز البيانات

منها: المركبات ذات المحركات والسلع ذات الصلة

- السلع الشخصية وغيرها
- مواد البناء
- منتجات أخرى.

١-٢٠ - وتوصي البلدان، من أجل تلبية احتياجات طائفة واسعة من المستعملين، بوضع قوائمها الخاصة للإبلاغ عن تجارة التوزيع حسب أنواع المنتجات وفقاً لتصانيف المنتجات المستعملة في دراساتها الاستقصائية عن التجارة مع مراعاة الحاجة إلى تلبية المعايير الدولية. ويستحسن أن تقوم البلدان بإعداد قوائم لتجارة التجزئة أكثر تفصيلاً عن قوائمها لتجارة الجملة، لأن الأولى تفيد في وصف تدفق السلع إلى الأسر المعيشية. وأياً كانت قوائم المنتجات المستعملة أو تصانيفها، فينبغي أن تكون مرتبطة بتصنيف السلع والخدمات المنزلية المستخدم في أغراض الحسابات القومية.

## دال - تجارة التوزيع في تصانيف الأنشطة الأخرى

١-٢١ - التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. تستخدم معظم البلدان في تصنيف أنشطتها الاقتصادية إما التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية بشكل مباشر أو تصانيفها الصناعية الوطنية القائمة على أساس ذلك التصنيف. وبالنسبة للبلدان التي لا تستخدم التصنيف الصناعي الدولي الموحد أو التي تختلف تصنيفاتها الوطنية عن ذلك التصنيف، يوصى بأن تقوم تلك البلدان بوضع تصانيفها الصناعية الوطنية بطريقة تتيح المقارنة الدولية وتحديد نوع النشاط، بما يضمن الاتفاق على الأقل مع مستوى القسم (رقم ثنائي) في التصنيف الصناعي الدولي الموحد. أما إذا أُريد أن يكون التصنيف الصناعي الوطني مطابقاً تماماً للباب زاي من التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد،

<sup>١٠</sup> انظر: تصنيف النفقات حسب الغرض؛ وتصنيف وظائف الحكومة؛ وتصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض؛ وتصنيف أغراض المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية؛ وتصنيف إنفاق المنتجين حسب الغرض، السلسلة ميم، العدد ٨٤، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.00.XVII.6، الجزء الأول، الفصل الثالث، والجزء الثالث؛ وهي متاحة على الموقع <http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regct.asp?Lg=1>

فيجب أن تكون أكثر الفئات تفصيلاً في التصنيف الوطني متفقة مع فروع التصنيف الصناعي الدولي الموحد أو أن تكون تجميعات أو تفرعات من تلك الفروع.

١١ يمكن الاضطلاع على هذا التصنيف على الموقع:  
[http://ec.europa.eu/eurostat/ramon/nomenclatures/index.cfm?TargetUrl=LST\\_NOM\\_DTL&StrNom=NACE\\_REV2&StrLanguageCode=EN&IntPcKey=&StrLayoutCode=HIERARCHIC&CFID=1505220&CFTOKEN=4b5a935fefb8960a-64410213-09DA-12FE-B2107BE19A0001E6&jsessopmod=ee3085e515312.a416332](http://ec.europa.eu/eurostat/ramon/nomenclatures/index.cfm?TargetUrl=LST_NOM_DTL&StrNom=NACE_REV2&StrLanguageCode=EN&IntPcKey=&StrLayoutCode=HIERARCHIC&CFID=1505220&CFTOKEN=4b5a935fefb8960a-64410213-09DA-12FE-B2107BE19A0001E6&jsessopmod=ee3085e515312.a416332)

٢٢-١ - التصنيف الإحصائي للأنشطة الاقتصادية في الجماعة الأوروبية، التنقيح ٢<sup>١١</sup>، وهو تصنيف الأنشطة الاقتصادية الذي تستعمله الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وسائر البلدان التي تسعى إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويتفق هذا التصنيف تماماً مع التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، وفي بعض الحالات يعرض تفرعات لفروع التصنيف الصناعي الدولي الموحد تتفق على نحو أفضل مع الهياكل الاقتصادية الأوروبية. ومع أنه قد يكون لنشاط واحد في مستوى المجموعات أو الفروع رمز رقمي وتفرع في التصنيف الإحصائي للأنشطة الاقتصادية في الجماعة الأوروبية يختلف عن الوارد في التصنيف الصناعي الدولي الموحد، فإن من الممكن دائماً التوفيق بين التصنيفين عن طريق تجميع المجموعات والفروع الأكثر تفصيلاً في التصنيف الأوروبي في مجموعات وفروع تتفق مع التصنيف الصناعي الدولي الموحد. وهناك تطابق تام بين أول مستويين في التصنيفين (الأبواب والأقسام). وقد تم التنقيح ٢ للتصنيف الأوروبي بمحاذاة التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد. ودخل التصنيف الأوروبي حيز التطبيق منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وسوف تقوم البلدان بإنتاج إحصاءاتها الهيكلية السنوية الخاصة بتجارة التوزيع باستعمال التنقيح ٢ للتصنيف الأوروبي اعتباراً من ذلك التاريخ، والإحصاءات القصيرة المدى اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ويوصى بأن تستمر البلدان التي تستعمل التصنيف الأوروبي في استعمال التنقيح ٢ لذلك التصنيف، حيث إنه يتفق تماماً مع التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد.

٢٣-١ - نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية. تم وضع هذا النظام من أجل إيجاد تعاريف صناعية موحدة تطبقها كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية يكون من شأنها تيسير إجراء تحليلات اقتصادية لاقتصادات البلدان الأمريكية الشمالية الثلاثة. ويقوم نظام التصنيف هذا على أساس إطار مفاهيمي موجه نحو الإنتاج أو قائم على أساس العرض، وهو يصنف الصناعات لا الأنشطة. ويعني هذا أن الوحدات الإنتاجية التي تستعمل نفس عمليات الإنتاج أو عمليات إنتاج مشابهة يتم تجميعها معاً في نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية. ومع أن النظام يسعى إلى التوافق مع التصنيف الصناعي الدولي الموحد على مستوى الرقم الثنائي فإنه توجد اختلافات كبيرة بين هيكلي التصنيفين. ولا توجد وسيلة سهلة للتحويل بين نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية والتصنيف الصناعي الدولي الموحد/التصنيف الإحصائي للأنشطة الاقتصادية في المجتمع الأوروبي. وقد نشر جدول تفصيلي للتوفيق بين نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية والتنقيح ٣-١ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد<sup>١٢</sup>، وهو موجود على موقع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة<sup>١٣</sup>.

١٢ ورقات إحصائية، العدد ٤/التنقيح ٣-١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.03.XVII.4).

١٣ متاح على الموقع <http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regot.asp?Lg=1>

٢٤-١ - التصنيف الصناعي الموحد لأستراليا ونيوزيلندا. تم تنقيح هذا التصنيف في عام ٢٠٠٦، وهو يشتمل على صناعات تخص أستراليا ونيوزيلندا. وكما هو الحال بالنسبة للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، تم إعادة تقييم الإطار المفاهيمي للتصنيف الصناعي الموحد لأستراليا ونيوزيلندا من أجل التركيز بشكل أكبر على جانب العرض. ويتبع هيكل تصنيف أستراليا ونيوزيلندا بشكل عام هيكل التصنيف الصناعي الدولي الموحد، كما أنه يتفق مع هيكل التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد على مستوى الأقسام (رقم ثنائي) كلما كان ذلك ممكناً

من الناحية العملية. ويوجد جدول للتوفيق بين التصنيف الصناعي الموحد لأستراليا ونيوزيلندا والتصنيف الصناعي الدولي الموحد على موقع مكتب الإحصاءات الأسترالي على الشبكة.

## هاء - مواضيع مختارة تتصل بالحدود

### ١ - الإسناد الخارجي: الحدود بين تجارة الجملة والصناعة التحويلية

٢٥-١ - الإسناد الخارجي. يشير تعبير "الإسناد الخارجي" للإنتاج إلى وضع تكون فيه الوحدة الإنتاجية الرئيسية (الأصل) على اتصال بوحدة إنتاجية أخرى (المتعهد) للقيام بمهام محددة تشكّل مجموع النشاط للوحدة الرئيسية أو جزءاً منه في إنتاج سلعة معينة أو خدمة معينة. ومع أن تصنيف نشاط المتعهد هو تصنيف مباشر ولا يتأثر بكون النشاط متعاقداً عليه، فإن تصنيف نشاط الأصل هو الذي يتأثر كثيراً بطبيعة الإسناد الخارجي ومداه؛ ومن ثم يحتاج الأمر إلى اتفاق يضمن المعاملة بشكل متسق. ويعتبر تصنيف الوحدات الأصلية مسألة حدية مهمة، لأن القرارات المتعلقة بأنشطتها تؤثر على نطاق أقسام التصنيف في قطاعي الصناعات التحويلية وتجارة الجملة (أو تجارة التجزئة).

٢٦-١ - أنواع الإسناد الخارجي. يتخذ الإسناد الخارجي أحد أشكال ثلاثة: (أ) إسناد وظائف الدعم؛ (ب) إسناد أجزاء من عمليات الإنتاج؛ (ج) إسناد كامل العملية الإنتاجية. وفي كل حالة من تلك الحالات يمكن أن تكون الوحدة الأساسية والمتعهد في نفس المنطقة الاقتصادية أو في مناطق اقتصادية مختلفة. ولا يؤثر الموقع الفعلي على تصنيف أي من الوحدتين.

٢٧-١ - الإسناد الخارجي لوظائف الدعم. في هذه الحالة يقوم الأصل (تاجر الجملة أو تاجر التجزئة) بإعادة بيع السلع أو الخدمات، ولكنه يقوم بإسناد بعض وظائف الدعم إلى المتعهد، مثل المحاسبة أو الخدمات الحاسوبية. وفي هذه الحالة يوصى بأن يظل تصنيف الوحدة الأساسية حسب الفرع المناسب في الباب زاي في التصنيف الصناعي الدولي الموحد، أي الفرع الذي يمثل عملية الإنتاج الأساسية (إعادة البيع حسب نوع البيع وحسب نوع السلع المباعة). ويصنّف المتعهد حسب نشاط الدعم المعين الذي يقوم به، مثل الفرع ٦٩٢٠ من التصنيف الصناعي الدولي الموحد، أنشطة المحاسبة وإمسك الدفاتر ومراجعة الحسابات؛ أو الخدمات الاستشارية في مجال الضرائب، أو الفرع ٦٢٠٢، الخدمات الحاسوبية الاستشارية وإدارة المرافق الحاسوبية.

٢٨-١ - الإسناد الخارجي لأجزاء من عملية الإنتاج. يقوم الأصل (الصانع) بإسناد جزء من عمليات الإنتاج (لسلعة أو خدمة) إلى المتعهد، ولكن ليس كل العملية. ويملك الأصل مدخلات المواد التي يقوم المتعهد بتحويلها، ومن ثم فهو يملك المنتجات النهائية. وفي هذه الحالة يوصى بتصنيف الأصل حسب فرع الصناعة التحويلية المناسب في التصنيف الصناعي الدولي الموحد كما لو كان يقوم بكامل عملية الإنتاج. ويصنّف المتعهد حسب الجزء الذي يقوم به من عملية الإنتاج. وفي حالة إجراء تحويل على سلعة، يصنّف المتعهد في نفس فئة التصنيف الصناعي الدولي الموحد أو في فئة مستقلة. كذلك يجوز في حالة الإسناد الخارجي لخدمة ما تصنيف أنشطة الأصل والمتعهد في فئتين مختلفتين في التصنيف الصناعي الدولي الموحد.

٢٩-١ - الإسناد الخارجي لعملية الإنتاج بالكامل. ينبغي النظر في حالتين محدّتين حين يقوم الأصل بإسناد كامل عملية الإنتاج خارجياً إلى متعهد، وهما:

(أ) الإسناد الخارجي لأنشطة تُنتج خدمات، بما في ذلك التشييد. في هذه الحالة، يصنّف الأصل وكذلك المتعهد كما لو كانا يقومان بكامل النشاط المرتبط بالخدمة المعيّنة؛

(ب) الإسناد الخارجي لأنشطة صناعة تحويلية إلى متعهد. في هذه الحالة، لا يقوم الأصل بإجراء تحويل فعلي لسلع في موقع وحدته. وفي هذه الحالة يوصى بقواعد تصنيف النشاط التالية:

١' إذا كان الأصل يمتلك مدخلات المواد ومن ثم تكون له ملكية اقتصادية للنواتج، ولكن عملية الإنتاج يقوم بها آخرون، فيصنّف في هذه الحالة في الباب جيم، الصناعة التحويلية، في التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤، في فئة التصنيف التي تتفق مع نشاط الصناعة التحويلية الكامل (المسند خارجياً)؛

٢' إذا كان الأصل يُعهد إلى آخرين بالإنتاج ولكنه لا يمتلك مدخلات المواد، في هذه الحالة يصنّف في الباب زاي، تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية، في التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤، في فئة التصنيف التي تتفق مع النشاط الذي يمثله نوع البيع (مثلاً: بيع بالجملة أو بالتجزئة) ونوع السلع المباعة. وفي هذه الحالة ينبغي أيضاً تحديد ما إذا كان الأصل يقوم بأنشطة أخرى مثل التصميم أو البحث والتطوير. فإذا كان يقوم فعلاً بأنشطة إنتاج أخرى فينبغي تطبيق القواعد المعتادة لتحديد النشاط الرئيسي للأصل (انظر الفقرة ٣-١٢ بشأن طريقة التصنيف من أعلى إلى أسفل)؛

٣' ويصنّف المتعهد في هذه الحالة في الباب جيم، الصناعة التحويلية، في التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، في فئة التصنيف التي تتفق مع نشاط الصناعة التحويلية الذي يقوم به المتعهد.

## ٢ - التمييز بين تجارة التجزئة والخدمات المالية

٣٠-١ - الوحدات التي تقدّم سقوف ائتمان للمستهلكين. تقوم كثير من متاجر البيع بالتجزئة وسائر الكيانات الاقتصادية التي تشتغل بتجارة التوزيع بإتاحة خيار أمام المستهلكين للشراء على أساس الائتمان. ويقومون لهذا الغرض بإصدار بطاقات عضوية تتيح للمستهلكين القيام بالشراء في نطاق حد ائتمان متفق عليه مسبقاً. ويعتبر الائتمان الاستهلاكي نوعاً من القروض القصيرة الأجل التي تقدّم للأفراد من أجل الاستعمال الشخصي أو المنزلي، لا التي تقدّم لجهات الأعمال. وتقوم بعرض الائتمان الاستهلاكي أيضاً شركات تشتغل في صناعة الائتمان الاستهلاكي، وهي أساساً، (أ) شركات إقراض صغيرة، تقوم بصفقتها الأصلية بالاتصال بالمستهلكين وعرض القروض عليهم مباشرة؛ (ب) شركات تمويل لا تتعامل بشكل مباشر مع المستهلكين ولكنها تشتري ديون التقسيط الاستهلاكية المتصلة بمبيعات السلع المعمّرة وتتولاها بنفسها.

٣١-١ - وتصنيف المؤسسات المالية التي تشتغل بمعاملات الائتمان الاستهلاكي هو تصنيف مباشر (فهي تصنّف في الباب كاف، الأنشطة المالية وأنشطة التأمين، في التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد) وهي خارج نطاق هذه التوصيات. ومع ذلك فينبغي لجامعي إحصاءات تجارة التوزيع الانتباه إلى الحالات التي تكون فيها جهة إصدار الائتمانات الاستهلاكية وجهة إمساكها هي وحدة تجارة التجزئة لها منشأة منفصلة تتعامل مع الائتمانات الاستهلاكية

<sup>١٤</sup> انظر: نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، الفصل ٤، بشأن القطاعات المؤسسية وتصنيف القطاعات المؤسسية.

أو تساعد أنشطتها (انظر الفقرتين ٣ - ١٠ و ٣ - ١١). وبما أن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ يميّز بين القطاع غير المالي والقطاع المالي<sup>١٤</sup> فيوصى قدر الإمكان بتعريف وحدتين منفصلتين في هذه الحالة، إحداهما للكيان الذي يشتغل في النشاط غير المالي (التجارة)، والأخرى للكيان الذي يشتغل بالنشاط المالي (أي تقديم الائتمانات الاستهلاكية)، طالما كانت الحسابات المالية اللازمة متاحة لكل منهما، حتى لو كانتا تشتركان معاً في جميع الصفات الأخرى للكيان الاقتصادي وكانت لهما حسابات مجمّعة باعتبارهما وحدة واحدة. وتصنّف كل من الوحدتين بشكل مستقل، فتصنّف الثانية باعتبارها مؤسسة مالية وليست وحدة من وحدات تجارة التوزيع. إلا أنه إذا كانت الوحدة التي تقدّم الائتمانات الاستهلاكية غير منظورة إحصائياً بشكل منفصل (أي في حالة عدم وجود حسابات منفصلة لنشاطها) فيوصى بمعاملتها كجزء من الوحدة الإحصائية ذات الصلة المشتغلة بالنشاط المساعد. وهذه المعاملة لا تؤثر على تصنيف تلك الوحدة في تجارة التوزيع.

## واو - نطاق تجارة التوزيع

٣٢-١ - تشير إحصاءات تجارة التوزيع، بشكل عام، إلى الخصائص والأنشطة للوحدات التي تنتمي إلى قطاع تجارة التوزيع في الاقتصاد. وبالنظر إلى دور التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤، كتنصيف للأنشطة يستعمل في جميع المجالات التي ينطبق عليها في الإحصاءات الاقتصادية، يوصى بتعريف قطاع تجارة التوزيع في الاقتصاد باعتباره يشمل جميع الأنشطة المقيمة المعترف بها كوحدات إحصائية والقابلة للتصنيف وفقاً للباب زاي في التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، بغض النظر عن الحجم أو شكل التنظيم الاقتصادي والقانوني والملكية (انظر الفصل الثالث بشأن التوصيات الخاصة بالوحدات الإحصائية). وتحدّد مسألة ما إذا كانت الوحدة مقيمة أم لا وفقاً للقواعد الواردة في نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨. أما أنشطة تجارة التوزيع التي تقوم بها كيانات غير مصنّفة في الباب زاي في التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد فلا تشملها إحصاءات تجارة التوزيع.

٣٣-١ - وهناك اتفاق على أن بنود البيانات التي تدخل في نطاق إحصاءات تجارة التوزيع هي التي تعكس ما يلي: (أ) خصائص الكيان الذي ينتمي إلى قطاع تجارة التوزيع؛ (ب) الإيرادات ومصادر الدخل الأخرى ومشتريات تلك الكيانات المسجّلة في بياناتها الخاصة بالربح والخسارة والتي تستعمل في حساب الناتج التجاري والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة؛ (ج) استثمار الكيانات في الأصول غير المالية، والتغيّرات في المخزون؛ (د) المعلومات الخاصة بالعمالة التي تتصل بشكل وثيق بمعظم مجموعات البنود السابقة (انظر الفصل الخامس للاطلاع على التوصيات التفصيلية). أما بنود البيانات الأخرى، مثل البنود الخاصة بالوضع المالي للكيانات، فهي مستبعدة بشكل صريح، وتجمّع بدلاً من ذلك كجزء من الإحصاءات المالية أو غيرها من الإحصاءات ذات الصلة.

## الفصل الثاني

# الوحدات الإحصائية ووحدات الإبلاغ

### ألف - نظرة عامة

١-٢ - الكيانات الاقتصادية. تحتل الوحدات الاقتصادية التي تشتغل بتجارة التوزيع نطاقاً واسع الآفاق، بدءاً من الكيانات الصغيرة المشتغلة بنشاط واحد أو بعدد محدود جداً من الأنشطة التي تتم في موقع جغرافي واحد أو انطلاقاً منه، إلى الوحدات الكبيرة والمركبة التي تشتغل في أنشطة كثيرة مختلفة قد تتم في مواقع جغرافية كثيرة أو انطلاقاً منها. وتختلف الكيانات الاقتصادية التي تشتغل في تجارة التوزيع من حيث هيكلها القانونية والمحاسبية والتنظيمية والتشغيلية. وفي الكيانات الكبيرة والمركبة يتم تجميع الوحدات التي يجري فيها أو انطلاقاً منها نشاط اقتصادي، لأغراض الإدارة أو التنظيم أو اتخاذ القرارات، في هيكل تنظيمية هرمية. فالوحدات التنظيمية في المستويات العليا هي التي تملك أو تدير أو تتحكم في الوحدات الإنتاجية في المستويات الأدنى التي تُتخذ فيها قرارات الإنتاج أو التي يحدث فيها الإنتاج. ويمكن أن يكون هيكل الكيان الاقتصادي قائماً على أساس جغرافي أو قانوني أو تشغيلي. وقد يكون له هيكل واحد أو عدة هيكل تقوم بوظائف مختلفة أو تخدم أغراضاً مختلفة.

٢-٢ - وفي الكيانات المركبة يجري تسيير الشؤون المالية للأعمال على مستوى تنظيمي أعلى من مستوى إدارة عمليات البيع بالجملة أو بالتجزئة. وتعكس عادة نظم المحاسبة للأعمال هيكل الإدارة هذا بحيث يتشابه هيكلها مع هيكل مسؤوليات الإدارة عن تسيير العمليات. ولما كانت الحسابات المطلوبة لدعم وظائف الإدارة واتخاذ القرار، سواء على الصعيد المالي أم على صعيد الإنتاج، يتم القيام بها على مستوى مناظر لمستوى مسؤولية الإدارة، فإن ذلك يعني أن القدرة على إبلاغ البيانات تختلف باختلاف المستوى التنظيمي.

٣-٢ - جمع البيانات من الكيانات الاقتصادية. من الضروري أن تأخذ الإحصاءات الاقتصادية بشكل عام وإحصاءات تجارة التوزيع بشكل خاص الهيكل المذكورة أعلاه في الاعتبار في تجميع البيانات حتى تكون أعظم فائدة للتحليل الاقتصادي. غير أن الهياكل القانونية والتشغيلية للكيانات الاقتصادية، وكذلك ممارستها في إمساك الدفاتر، كما هو سائد في معظم البلدان، هي في الغالب غير مناسبة للأغراض الإحصائية، ولذلك فإن من المستصوب وجود إرشادات بشأن تعريف الوحدات الإحصائية ووحدات الإبلاغ عن البيانات وجمع البيانات، لاستعمالها في جمع البيانات، عملاً على إنتاج إحصاءات وطنية ودولية قابلة للمقارنة.

٤-٢ - الوحدات الإحصائية. الوحدة الإحصائية هي كيان مطلوب معلومات عنه من أجل تجميع إحصاءات عنه في نهاية المطاف. وهي الوحدات التي تُعتبر الأساس للتجميعات الإحصائية، والتي تشير إليها البيانات المبوبة. ويمكن تقسيم تلك الوحدات إلى فئتين، هما:

(أ) الوحدات المنظورة. هي كيانات قانونية أو تنظيمية أو مادية يمكن التعرف عليها، ويمكن لها أن تقوم بالفعل بالإبلاغ عن البيانات الخاصة بأنشطتها أو أن تكون لها القدرة على ذلك؛

(ب) الوحدات التحليلية. هي الكيانات التي ينشئها الإحصائيون (ويشار إليها أيضاً بالكيانات المركبة إحصائياً) عن طريق تقسيم أو تجميع الوحدات المنظورة من أجل تجميع إحصاءات أكثر تفصيلاً وأكثر توافقاً مما يمكن تجميعه باستخدام بيانات الوحدات المنظورة وحدها. ومع أن الوحدات التحليلية غير قادرة بنفسها على إبلاغ البيانات عن أنشطتها، فإنه توجد طرق غير مباشرة لإجراء تقديرات إحصائية، بما في ذلك احتساب تلك البيانات. ومن أمثلة الوحدات التحليلية وحدات الإنتاج المتماثل والوحدات المحلية للإنتاج المتماثل.

٢-٥- وحدات جمع البيانات. وحدة جمع البيانات هي الوحدة التي تؤخذ منها البيانات والتي تقوم بملء الاستمارات الإحصائية. والواقع، أنها قد تكون مجرد عنوان للاتصال أو شخص للاتصال أكثر منها وحدة. ويمكن لأي كيان لديه معلومات إحصائية عن الوحدات الإحصائية أن تكون له القدرة على العمل كوحدة جمع بيانات. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الوحدات تترك مهمة ملء الاستمارات الإحصائية إلى مكتب مختص بإمسك الدفاتر، فإن المكتب الأخير هو وحدة جمع البيانات.

٢-٦- وحدات الإبلاغ. وحدة الإبلاغ هي الوحدة التي تبليغ عنها البيانات. وبشكل عادي، فإنه حين يقوم كيان معين بإبلاغ البيانات المطلوبة عن خصائص وأنشطة جميع المواقع التابعة له، فإن هذه المواقع هي وحدات الإبلاغ. وفي هذه الحالة، تكون هذه الكيانات قابلة إحصائياً للملاحظة، ومن ثم فهي وحدات إحصائية ووحدات إبلاغ في نفس الوقت.

٢-٧- ويلاحظ في الواقع أن الوحدات الإحصائية ووحدات الإبلاغ ووحدات جمع البيانات كثيراً ما تكون هي نفس الوحدات. إلا أن ذلك لا يحدث حين تكون الوحدات الإحصائية وحدات تحليلية. ومن الضروري التمييز بين هذه الوحدات لأنها تتصل بمراحل مختلفة من عملية جمع أو تجميع البيانات. وفي سياق هذه التوصيات، فإن الوحدات الإحصائية هي ذات الاهتمام الأول، لأنها أساس التجميعات الإحصائية وهي الوحدات التي تشير إليها جميع بنود البيانات. أما وحدات جمع البيانات ووحدات الإبلاغ فهي مهمة بشكل خاص في مرحلتي المعاينة وجمع البيانات.

٢-٨- وإذا كان الكيان الاقتصادي يشغل في عدة أنواع من الأنشطة، وإذا وجدت وحدة إحصائية منفصلة لكل من هذه الأنشطة، فإن هذا الكيان يعتبر مركباً إحصائياً. وإذا كانت هذه الوحدة أو الوحدات قادرة على توفير جميع البيانات المطلوبة فلن تكون هناك ضرورة لجمع بيانات إضافية بشأن الكيان ككل. إلا أنه إذا لم يكن ممكناً الحصول على مجموعة كاملة من البيانات بهذه الطريقة فإن عملية جمع البيانات يجب أن تستهدف الكيان ككل أيضاً، وإذا نجحت في ذلك، أن تخصص معلومات إضافية للوحدات الإحصائية. ومن المهم في هذا الصدد ضمان عدم وجود عدّ مزدوج في تبليغ البيانات.

## باء - تعريف الوحدات الإحصائية المختارة

٢-٩- تحتوي مقدمة التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد<sup>١٥</sup> على تعريف مختلف أنواع الوحدات الإحصائية. وحبذا لو تستعمل البلدان ذلك التصنيف لضمان قابلية أفضل

<sup>١٥</sup> منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.XVII.25

لمقارنة البيانات بشأن الممارسات الوطنية في استخدام الوحدات الإحصائية والوحدات الأخرى. وترد فيما يلي تعريفات الوحدات الإحصائية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع.

١٠-٢ - مجموعة المؤسسات. مجموعة المؤسسات هي مجموعة من المؤسسات (انظر الفقرة ٢-١٢) المرتبطة بعضها ببعض بأنواع مختلفة من الروابط مثل الملكية والحصة المهيمنة والإدارة. ومجموعة المؤسسات يمكن أن يكون لها أكثر من مركز اتخاذ قرارات، خاصة ما يتعلق بسياسة الإنتاج والمبيعات والأرباح، وقد تكون بعض ملامح الإدارة المالية والضرائب مركزية. وهي تكون كياناً اقتصادياً له سلطة تبني خيارات، لا سيما فيما يخص الوحدات التي يتكون منها. وتسيطر المؤسسة الأم على أنشطة مجموعة المؤسسات، وهي الوحدة القانونية الأم التي لا يشرف عليها، مباشرة أو بطريق غير مباشر، أي كيان قانوني آخر. ومع ذلك، توجد أنواع أخرى من التعاونيات أو جمعيات التضامن، تكون المؤسسة الأم فيها مملوكة لوحدات المجموعة.

١١-٢ - وحدة مجموعة المؤسسات. هي في كثير من الأحيان مجموعة شركات مرتبطة بعضها ببعض بشبكة من العلاقات المعقدة وتشمل في الغالب طائفة واسعة من الأنشطة. وكثيراً ما يكون للمجموعات الفرعية ما يميزها داخل مجموعة المؤسسات. وهناك بعض الصعوبة في استعمال وحدة من هذا النوع لأغراض إحصائية، خاصة بسبب مشاكل التعرف على العلاقات فيما بين مختلف المؤسسات، وصعوبة تتبعها، نظراً لعدم استقرارها في بعض الأحوال.

١٢-٢ - المؤسسة. يعتبر الكيان الاقتصادي مؤسسة، بصفته منتجاً لسلع وخدمات، إذا كان قادراً، في حد ذاته، على امتلاك أصول، وتحمل خصوم، والقيام بأنشطة اقتصادية وبمعاملات مع كيانات اقتصادية أخرى. والمؤسسة هي جهة معاملات اقتصادية لها استقلاليتها فيما يتعلق باتخاذ القرارات المالية والاستثمارية، وكذلك لها السلطة والمسؤولية تجاه تخصيص الموارد من أجل إنتاج السلع والخدمات. وقد تعمل المؤسسة في نشاط إنتاجي واحد أو أكثر وفي موقع واحد أو أكثر.

١٣-٢ - المؤسسة التي تشتغل بتجارة التوزيع قد تكون شركة مساهمة أو مؤسسة غير ربحية أو مؤسسة غير مساهمة. والمؤسسة المساهمة (الشركة المساهمة) هي كيان اقتصادي كامل بوسعه القيام بكامل العمليات المختلفة، أما "المؤسسة غير المساهمة" فتشير إلى الأسرة المعيشية باعتبارها كياناً اقتصادياً، وذلك حصراً باعتبارها منتجاً لخدمات تدخل في تجارة التوزيع. أما المؤسسة غير الربحية فهي كيان اقتصادي أيضاً ينشأ لغرض خدمة مصالح وحدات تجارة التوزيع وترويج تلك المصالح.

<sup>١٦</sup> في نظام الحسابات الأوروبي، ١٩٩٥، تسمى المنشأة أيضاً وحدة محلية لنوع من النشاط، الفقرة ٢ - ١٠٦.

١٤-٢ - المنشأة<sup>١٦</sup>. تعرّف المنشأة بأنها مؤسسة، أو جزء من مؤسسة، قائمة في موقع واحد ويجري فيها نشاط إنتاجي واحد أو يمثل النشاط الإنتاجي الرئيسي معظم القيمة المضافة. ومع أن تعريف المنشأة يسمح بوجود نشاط ثانوي أو أكثر، إلا أن حجم هذه الأنشطة يجب أن يكون صغيراً بالمقارنة بالنشاط الرئيسي للمنشأة. وإذا كان النشاط الثانوي يتسم بنفس أهمية النشاط الرئيسي أو ما يقرب من ذلك فتعتبر الوحدة وحدة محلية حسب الوصف الوارد أدناه (انظر الفقرة ٢ - ٢٢).

١٥-٢ - وفي معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم نجد أن المؤسسة والمنشأة هما كيان واحد. وبشكل عام، يوصى بتقسيم المؤسسات الكبيرة التي تشتغل في أنشطة اقتصادية كثيرة تنتمي إلى صناعات مختلفة، إلى مؤسسات تتكون من منشأة واحدة أو أكثر، بشرط إمكانية تحديد وحدات إنتاج متجانسة يمكن تجميع بيانات عن إنتاجها بشكل له مغزى.



١٦-٢ - الوحدة التي تقوم بنوع ما من النشاط. بحسب الطريقة التي تنشأ بها المؤسسة وتعرّف بها، قد يكون للمؤسسة بالفعل درجة معينة من الاتساق فيما يتعلق بأنشطتها الاقتصادية؛ ومع ذلك فإن بعض الإحصاءات، بما في ذلك إحصاءات تجارة التوزيع، قد تتطلب درجة أعلى من الاتساق. ومن أجل ذلك تم تعريف الوحدة التي تقوم بنوع ما من النشاط.

١٧-٢ - والوحدة التي تقوم بنوع ما من النشاط هي مؤسسة أو جزء من مؤسسة تشتغل في نوع واحد فقط من النشاط الإنتاجي أو يمثل نشاطها الإنتاجي الرئيسي معظم القيمة المضافة. ولا توجد قيود في هذه الناحية من حيث الموقع الجغرافي الذي يجري فيه النشاط الاقتصادي. ومن أجل إنشاء هذه الوحدات المتجانسة، لا بد من تجزئة المؤسسة إلى أجزاء أصغر وأكثر تجانساً.

١٨-٢ - ومع أن الغرض هو الوفاء بشرط التجانس قدر الإمكان، فإن الشرطين الآخرين، وهما توفر البيانات ووضع المؤسسة في الهيكل التنظيمي، لا ينبغي التغاضي عنهما. وتقسم المؤسسات إلى وحدات تقوم بنوع ما من النشاط ينطوي على نوع من المعاوضة فيما بين تجانس الأنشطة الاقتصادية من ناحية وتوفر البيانات والهيكل التنظيمي من الناحية الأخرى. وفي معظم الحالات نجد ترابطاً وثيقاً بين الاشتراطات الثلاثة؛ فكلما كانت الوحدة أكثر تجانساً قلت البيانات المتاحة عنها، وأصبح تصور الوحدة ككيان مستقل في الهيكل التنظيمي أمراً بعيد الاحتمال. ويبقى على مكاتب الإحصاء الوطنية أن تجد التوازن المناسب. إلا أنه يوصى بأن يؤخذ في الاعتبار في هذا التقسيم توفر البيانات والهيكل التنظيمي. ويلاحظ أن كل مؤسسة، بحكم التعريف، تتكوّن من وحدة أو أكثر من الوحدات التي تقوم بنوع ما من النشاط. وفي كثير من الحالات لا توجد فئة الوحدات التي تقوم بنوع ما من النشاط إلا كوحدة في الدراسات الإحصائية التحليلية.

١٩-٢ - وعند تعريف الوحدة التي تقوم بنوع ما من النشاط، ينبغي مراعاة أن أي وحدة تقوم بنوع ما من النشاط يدخل في إطار أي تصنيف معين للنشاط قد تكون لها أنشطة ثانوية لا يمكن تحديدها بشكل منفصل من وثائق المحاسبة المتاحة.

٢٠-٢ - تعريف "الموقع": يستخدم تعريفاً "المنشأة" و"الوحدة المحلية" (انظر أدناه) تعبير "الموقع"، وفي هذا الصدد، يحتاج معنى الموقع إلى إيضاح. ويمكن تفسير "الموقع" بطريقتين مختلفتين:

(أ) التفسير الضيق، أي أنه مكان محدد، مثل عنوان منفرد أو حتى غرفة في مبنى مكاتب متعدد الطوابق. وهذا البعد المكاني ينبغي أن يكون قابلاً للتطبيق في الأغراض الإحصائية، لأنه يحدث في بعض الحالات وجود موقعين أو حتى أكثر من موقعين غير متلاصقين يعتبران موقعاً واحداً، كأن يوجد متجران يتبعان نفس المؤسسة التجارية في موقعين مختلفين من نفس المبنى أو متواجهين على جانبي الطريق ولا توجد سجلات منفصلة لكل منهما. وبشكل عام ينبغي أن تكون المسافة بين أي موقعين كبيرة بما يبرر اعتبارهما موقعين منفصلين، خاصة حين يكون الموقعان معاً في أصغر المناطق الجغرافية تفصيلاً المطلوب جمع سلسلة بيانات عنها؛

(ب) أما التفسير الثاني للموقع فهو مجموعة المواقع التي تنتمي إلى مؤسسة واحدة في منطقة جغرافية معينة. وتعريف الوحدة الإحصائية بهذا الشكل يتيح التمييز بين المحافظات والدول والبلدان والمحليات والمدن والكيانات الأصغر مثل المباني المتجاورة<sup>١٧</sup>. ومن ثم فإذا كانت الأنشطة تجري في موقعين أو أكثر في نفس المحلة أو المدينة مثلاً أو في منطقة جغرافية شبيهة محدّدة، فإن شمول جميع هذه المواقع في وحدة محلية واحدة يكون مقبولاً من حيث مفهوم الوحدة المحلية.

<sup>١٧</sup> المفهوم الأساسي الذي يحكم الإحصاءات المسندة جغرافياً هو تجميع البيانات عن المنطقة التي يجري فيها النشاط بالفعل. ومجموعة المباني المتجاورة هي وحدة جغرافية صغيرة يمكن على أساسها ترميز الأشخاص أو الأعمال وتجميع بيانات عن الأفراد والوحدات فيها.

٢١-٢ - واختيار أي من التفسيرين لتطبيقه يتوقف على الإحصاءات المطلوبة. فإذا كان المطلوب مثلاً عد متاجر التجزئة في منطقة معينة، أو تحليل عمليات الإنتاج، فإن الوحدة المناسبة هي الموقع باعتباره مكاناً واحداً؛ إما إذا كان موضوع الإحصاء هو العمالة فيمكن اعتبار جميع مواقع المؤسسة في أصغر منطقة جغرافية إحصائية وحدة محلية واحدة.

٢٢-٢ - الوحدة المحلية. غالباً ما تمارس المؤسسات نشاطها الإنتاجي في أكثر من موقع، ومن الضروري لأغراض الحصول على توزيع جغرافي للبيانات المجمعة تقسيم تلك الوحدات وفقاً لموقعها الجغرافي. ومن ثم تعرف الوحدة المحلية بأنها مؤسسة، أو جزء من مؤسسة (مثل الورشة أو المصنع أو المخزن أو المكتب أو المنجم أو المستودع)، تشتغل في نشاط إنتاجي في موقع واحد أو انطلاقاً منه. ولهذا التعريف بُعد واحد، حيث إنه لا يشير إلى نوع النشاط الذي تقوم به الوحدة.

٢٣-٢ - المنشأة المساعدة. إذا كانت منشأة ما تقوم بأنشطة مساعدة فقط (انظر الفقرة ٣ - ١٠) يمكن ملاحظتها إحصائياً، بمعنى وجود حسابات منفصلة للإنتاج الذي تقوم به الوحدة، أو أن تكون الوحدة في موقع جغرافي مختلف عن المنشأة التي تخدمها، فقد يكون من المستحسن والمفيد اعتبارها وحدة منفصلة، أي منشأة مساعدة، ووضعها في التصنيف الصناعي الذي يتفق مع نشاطها الرئيسي (انظر الفقرة ٣ - ٨). ومع ذلك فيوصى بالأشياء منشآت منفصلة إلا إذا توافرت عنها بيانات أساسية مناسبة، مثل قيمة الاستهلاك الوسيط، وتعويضات العاملين، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، والعمالة.

٢٤-٢ - وينبغي استخلاص ناتج المنشأة المساعدة على أساس مجموع التكاليف، أي على أساس جميع تكاليف الإنتاج بما فيها تكاليف رأس المال المستخدم في الإنتاج. ويعامل ناتج الوحدة المساعدة باعتباره استهلاكاً وسيطاً للمنشأة التي تخدمها الوحدة، ويصنف ناتج المنشأة المساعدة باستخدام مؤشر مناسب مثل الناتج، أو القيمة المضافة، أو العمالة، في تلك المنشآت. والشركات القابضة ليست وحدات مساعدة؛ لأن المهام التي تقوم بها في إدارة الشركات الفرعية وتوجيهها ليست أنشطة مساعدة.

٢٥-٢ - الشركة المساعدة. قد تجد الشركة التجارية أن من المفيد لها سواءً من الناحية الضريبية أم لأسباب أخرى أن تنشئ شركة فرعية لغرض واحد هو أن تقوم تلك الشركة الفرعية بأداء بعض الأنشطة المساعدة لمصلحة الشركة التجارية. فعلى سبيل المثال، قد تقوم بإنشاء شركة فرعية تحوّل إليها ملكية الأرض والمباني أو المعدات وتكون وظيفتها الوحيدة هي تأجير تلك الأصول مرة أخرى إلى الشركة الأم؛ أو قد تنشئ شركة فرعية للقيام بأعمالها المحاسبية وسجلاتها المحاسبية على منصة حاسوبية منفصلة، إلخ. وهذه وحدات مصطنعة، منشأة لأغراض تفادي الضرائب أو تقليل الالتزامات في حالة الإفلاس، أو تأمين مزايا تقنية أخرى بموجب تشريعات الضرائب أو قوانين الشركات السارية في بلد معين. ويوصى بالأشياء تعتبر هذه الشركات المساعدة وحدات إحصائية منفصلة، وإنما تعامل كجزء لا يتجزأ من الشركة الأم وتضم حساباتها مع حسابات الشركة الأم.

## جيم - توصيات بشأن الوحدات الإحصائية ووحدات إبلاغ

### وجمع المعلومات

٢٦-٢ - هناك نوعان من البيانات مطلوبان لوصف النشاط الاقتصادي لوحدات تجارة التوزيع، وهما: (أ) بيانات الإنتاج، القائمة على أساس حسابات الإدارة والتكلفة للوحدات

التجارية<sup>١٨</sup>؛ (ب) البيانات المالية، على أساس سجلات المحاسبة<sup>١٩</sup>. وهذان النوعان من الإحصاءات مطلوبان من أجل تحليل قطاع تجارة التوزيع، كما أنهما مطلوبان من أجل تجميع الحسابات القومية. ولكي يتسنى تجميع تلك الإحصاءات ينبغي التعرّف على الوحدات الإحصائية ووحدات الإبلاغ ووحدات جمع البيانات واستخدامها بشكل متسق. وترد فيما يلي التوصيات الخاصة بتلك الوحدات.

<sup>١٨</sup> تشمل إحصاءات الإنتاج، بشكل عام، بيانات عن إيرادات التشغيل الناتجة عن بيع السلع والخدمات المنتجة وما يتصل بها من تكاليف وأجور ورواتب وإهلاك وأرباح العمليات.

<sup>١٩</sup> تشمل هذه السجلات البيانات الموحدة للأرباح والخسائر والحسابات الختامية للأصول والخصوم للوحدات التجارية.

٢٧-٢ - بما أن نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، يوصي بأن تكون المنشأة هي أنسب وحدة إحصائية للحصول على بيانات الإنتاج والعمالة، وعملاً على تجميع بيانات متناسقة وموزعة جغرافياً، فمن المحبذ أن تقوم البلدان باستعمال المنشأة كوحدة إحصائية من أجل إحصاءات تجارة التوزيع. وفي أغلب الحالات، تكون المنشأة هي المؤسسة، ومن ثم يمكن الحصول على جميع أنواع البيانات من نفس المصدر. وفي تلك الحالات، تكون المنشأة/المؤسسة هي وحدة إحصائية وفي نفس الوقت وحدة إبلاغ ووحدة جمع البيانات. على أنه إذا كانت المنشأة جزءاً من مؤسسة متعددة المنشآت، فقد لا تتوافر لها جميع المعلومات اللازمة (كالمعلومات المالية). وفي هذه الظروف، يمكن أن تكون المؤسسة التي تنتمي إليها المنشأة هي وحدة جمع المعلومات التي تقدّم المعلومات عن أنشطة المنشأة إلى سلطات الإحصاء.

٢٨-٢ - ومن المحبذ أن تقوم البلدان بجمع بيانات عن جميع المنشآت التي تنتمي إلى مؤسسة متعددة المنشآت في البلد. وفي حالة المؤسسة التي لها فروع في مناطق اقتصادية في عدة بلدان، ينبغي الحرص على استبعاد البيانات التي تعكس أنشطة المنشآت التي هي وحدات مقيمة في اقتصادات أخرى من إحصاءات تجارة التوزيع في البلد الذي يقوم بجمع المعلومات.

٢٩-٢ - وإذا أمكن جمع معلومات تتسم بدرجة كافية من الاتساق والتوزيع الجغرافي المطلوب بوسائل أخرى، أو إذا كانت البيانات على مستوى المنشأة غير متاحة، فيمكن استخدام المؤسسة كوحدة إحصائية، وأن تقصر البلدان أنشطة جمع البيانات على المؤسسات التي يكون نشاطها الرئيسي هو تجارة التوزيع. وقد تجد بعض البلدان التي تحاول تحقيق أقصى درجة من الاتساق والتوزيع الجغرافي التفصيلي أن من المفيد عملياً استخدام المنشأة كوحدة إحصائية لجمع بنود البيانات غير المالية واستخدام المؤسسة لجمع البيانات المالية.

٣٠-٢ - أما الوحدة التي تقوم بنوع ما من النشاط فتختلف عن المنشأة من حيث عدم وجود قيود بشأن المنطقة الجغرافية التي يقوم فيها كيان قانوني واحد بنشاط من نوع معين. وفي بعض الحالات، يبرر وجود بيانات على أساس الوحدة التي تقوم بنوع ما من النشاط استخدام تلك الوحدة في الدراسات الاستقصائية التجارية بدلاً من المنشأة. وعلى سبيل المثال، قد يكون من السهل في بعض الحالات الحصول على بيانات عن تكوين رأس المال الثابت والمخزونات والمبيعات فيما يخص وحدات تقوم بنوع معين من النشاط ولا يكون ذلك متاحاً بالنسبة للمنشأة؛ وفي نفس الوقت، قد يكون الاهتمام قليلاً بتصنيف البيانات وفقاً للمنطقة التي توجد فيها المنشأة أو حجم المنشأة. وبشكل عام، يمكن اعتبار الوحدة التي تقوم بنوع ما من النشاط بديلاً مناسباً للمنشأة لأغراض متعددة في البلدان التي تقوم فيها المؤسسات الكبيرة المتعددة المنشآت بتنظيم سجلاتها على هذا الأساس. ومع ذلك فإذا كانت الوحدة التي تقوم بنوع ما من النشاط هي التي تُستخدم في تلك الحالات فسيكون من المفيد بيان علاقة تلك الوحدات بالوحدات المستخدمة في الدراسات الاستقصائية الأخرى.

٣١-٢ - وتستخدم الوحدة المحلية باعتبارها الوحدة الإحصائية لتجميع أنواع معينة من البيانات حين لا يكون تفصيل الأنشطة مطلوباً؛ ومن ثم فلا يوصى باستعمالها في إحصاءات

تجارة التوزيع. ومع ذلك، فإذا كان معيار الوحدة التي تقوم بنوع ما من النشاط ينطبق على الوحدة المحلية مما يجعلها في نطاق الباب زاي في التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، فإن هذه الوحدة تكون هي المنشأة، ويمكن استخدامها في إحصاءات تجارة التوزيع باعتبارها وحدة إحصائية ووحدة مبلغة.

٣٢-٢ - أما وحدة مجموعة المؤسسات فهي شديدة التنوع ولا تتسم بالاستقرار ومن ثم فهي غير قابلة للاستخدام كوحدة إحصائية في إحصاءات تجارة التوزيع. إلا أن مجموعة المؤسسات مفيدة لأغراض التحليل المالي ولدراسة استراتيجيات الشركات. ولذلك، فإذا أمكن عرض إحصاءات تجارة التوزيع على أساس مجموعات المؤسسات فإن ذلك تكون له أهميته من الناحية التحليلية.

٣٣-٢ - وأما وحدة جمع البيانات فيمكن أن تكون أي كيان بوسعه تقديم بيانات حسنة التوقيت وموثوق بها إلى مكتب الإحصاء الوطني فيما يتعلق بالوحدات الإحصائية المعتمدة.

## دال - تعيين الوحدات الإحصائية في كيانات مختارة تختص بها تجارة التوزيع

٣٤-٢ - سلاسل متاجر التجزئة. شهد قطاع تجارة التجزئة في العقود الأخيرة تغيرات كبيرة في جميع البلدان تقريباً من حيث النوع وحجم الوحدات وهيكلها، وأصبح انتشار سلاسل المتاجر بالتجزئة من أهم التطورات في أسواق التجزئة. وسلاسل متاجر التجزئة هي أشكال تنظيمية لوحدات تجارة التجزئة لها مكان مهم في تجارة التجزئة، ولكنها توجد أيضاً في أعمال موجهة نحو الخدمات. وتشتمل سلاسل متاجر التجزئة على طائفة واسعة من منافذ البيع بالتجزئة تشترك في نفس الاسم التجاري وتعمل تحت نفس الملكية أو الإدارة المركزية. ويمكن أن تكون هذه المتاجر فروعا مملوكة لوحدة قانونية واحدة أو أنها تعمل بموجب عقد التزام، وتكون مملوكة لأشخاص طبيعيين أو لشركات أو تعمل بموجب عقد مع الشركة الأم. وإذا كانت سلسلة متاجر التجزئة تعمل تحت ملكية واحدة، تكون هناك مؤسسة تجارية واحدة لها عدد كبير من المنشآت في مواقع مختلفة. وإذا كانت سلسلة متاجر التجزئة تعمل بموجب اتفاق التزام، ففي هذه الحالة، يوجد عدد من المؤسسات بقدر عدد المتاجر التي تعمل بموجب عقد الالتزام.

٣٥-٢ - وتنشأ سلاسل متاجر التجزئة نتيجة تكامل رأسي في أعمال تجارة التجزئة في فرع واحد من فروع نشاط تجارة التجزئة (أي من خلال بيع نفس نوع البضائع، سواء كان هذا النوع أغذية أو أثاث، إلخ). وتصنف سلاسل متاجر التجزئة حسب نوع العمليات التي تقوم بها (انظر الفقرة ٣ - ٢٨) باعتبارها متاجر بيع بالتجزئة. ويستعمل كثير من البلدان الحد الأدنى من عدد مواقع البيع بالتجزئة التي تديرها سلاسل متاجر التجزئة كمعيار إضافي لتمييزها عن سائر متاجر البيع بالتجزئة. وتختلف سلاسل متاجر التجزئة عن المتاجر التي توجد في موقع وحيد، من عدة طرق أهمها الاختلاف في الحجم. وهذه السلاسل تقدم عادة أسعاراً منخفضة لسلع معينة وتجنبي أرباحها من حجم البيع الكبير وليس من هامش الربح الكبير.

٣٦-٢ - وإذا كانت سلسلة من سلاسل متاجر التجزئة تعمل في أكثر من إقليم من أقاليم الدولة أو في أكثر من دولة، وكانت البيانات دون الوطنية مهمة لاقتصاد البلد، فيوصى في هذه الحالة بأن يُطلب من سلسلة المتاجر تقديم قائمة بجميع المواقع التي تعمل فيها وكذلك الأرقام الإجمالية لبعض بنود البيانات المهمة، مثل عدد العاملين وحجم العمل والأجور والمرتبات، إلخ.

لكل موقع من المواقع بشكل منفصل. ويمكن النظر أيضاً في طرق بديلة، مثل استعمال البيانات الإدارية (مثل بيانات العمالة) من سجل الأعمال بدلاً من توزيع النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني حسب المناطق دون الوطنية إذا كان ذلك يقلل من عبء الردود بالنسبة للمستجيبين. وفي هذه الحالة يعامل كل متجر باعتباره منشأة مستقلة، حيث إن ناتجه وقيمه المضافة سيؤخذان بالتناسب من البيانات المتاحة حسب الموقع، وبذلك يتم تخصيص النشاط التجاري للموقع الذي يقوم فيه هذا النشاط بالفعل، وهو أمر من شأنه أن ييسر عملية تقدير ناتج التجارة الإقليمي وتجميع بيانات الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي.

٣٧-٢ المتاجر المتعددة الأقسام "المتاجر داخل المتاجر". المتاجر المتعددة الأقسام هي منشآت لبيع التجزئة تتخصص في بيع طائفة واسعة من المنتجات مع عدم وجود نوع واحد مهيمن من أنواع البضاعة (متاجر غير متخصصة). وقد يكون بعض هذه المتاجر جزءاً من سلسلة متاجر تجزئة وبعضها قد يكون متاجر قائمة بذاتها.

٣٨-٢ والمتاجر المتعددة الأقسام هي أشكال منظمة من تجارة التجزئة يمكن أن تعقد تنفيذ القواعد المستخدمة في تحديد الوحدات المحلية (انظر الفقرة ٢-٢٤). والوحدات المحلية لتجارة التجزئة هي من حيث المبدأ، في جميع الحالات تقريباً، مطابقة تماماً لمتاجر البيع بالتجزئة. إلا أنه يوجد استثناء من هذا المبدأ في شكل التجارة التي تمثلها "المتاجر داخل المتاجر" حين يقوم المتجر الكبير بتأجير جزء من مساحة البيع بالتجزئة إلى تجار آخرين للبيع بالتجزئة. وقد يبدو للعميل العادي أنه متجر واحد، إلا أن تعريف الوحدة المحلية باعتبارها جزءاً من مؤسسة يعني أن عدد الوحدات المحلية مساوٍ لعدد المتاجر. ويوصى في حالة التجارة في المتاجر داخل المتاجر بمعاملة المتجر الكبير وجميع المتاجر التي توجد في نفس المكان كوحدات إحصائية منفصلة.

٣٩-٢ المتاجر التي تعمل بعقد التزام. ينطوي تشغيل شبكة من متاجر الالتزام على طريقة من طرق العمل أصبحت شائعة في عدد من أنشطة الخدمات، خاصة تجارة التجزئة. والمتاجر التي تعمل بموجب التزام هي وحدات قانونية مستقلة توقع عقداً مع وحدة قانونية أخرى، تكون هي صاحبة الامتياز، للقيام بنشاط يستفيد من العلامة التجارية لصاحب الامتياز ومن أسلوبه في التجارة ومن دعمه في السوق، مقابل رسوم مدفوعة أو حصة من المبيعات أو الأرباح. ويشتمل عقد الالتزام عادة على عدد من الشروط التقييدية التي تحد من حرية حامل الالتزام في الاختيار، حيث تفرض هذه العقود، على سبيل المثال، معايير للسلع والخدمات التي ينتجها الملتزم، ونوعية تلك المنتجات وأسعارها. وقد تفرض على الملتزم الحصول على إمدادات من صاحب الامتياز ودفع مساهمة مقابل خدمات معيّنة ينظمها صاحب الامتياز تشترك فيها جميع المتاجر الداخلة في الشبكة، وفي المقابل، يقدم صاحب الامتياز مزايا اقتصاد الحجم الكبير دون أن يحرم الملتزم كلياً من الاستقلال، وذلك مثلاً عن طريق تحمّل المسؤولية عن التسويق الجماعي.

٤٠-٢ ويوصى باعتبار متاجر عقود الالتزام المشتغلة في أنشطة تجارة التوزيع مؤسسات مستقلة، لأنها تتكوّن من مجموعة كاملة من عوامل الإنتاج وتحمل جميع المخاطر الناتجة عن المشروع. وينطبق على متاجر الالتزام أيضاً تعريف المؤسسة من حيث إنه يتطلب الاستقلالية ولكنه يسمح في نفس الوقت بشيء من القيود على تلك الاستقلالية ("درجة معيّنة من الاستقلالية" هي المطلوبة)؛ كما أن الحسابات الكاملة للمؤسسة ليست متاحة على الأرجح إلا على مستوى متاجر الالتزام الفردية.

٤١-٢ أماكن السوق، وأسواق الشوارع، إلخ. هذه عبارة عن مواقع خارجية يتم فيها تبادل السلع والخدمات. وهي موجودة في كثير من البلدان وتعمل بطريقة متشابهة بغض النظر

عن اسمها وموقعها (في الشارع أو في ميدان لسوق أو في مواقع مخصصة). ويقيم التجار (أو المنتجون) أكشاكهم ولكن ليس لهم متاجر كاملة. ومع ذلك، فمن الممكن أيضاً أن يكون لهم متاجر أخرى مرتبطة بعملهم. وغالباً ما تكون الأسواق دائمة، ولكن من الممكن أن تكون مؤقتة، حيث تقام الأكشاك لمدة يوم واحد أو يومين كل أسبوع. وتحوّل بعض أماكن السوق تدريجياً إلى مراكز تجارية على مساحة واسعة ذات أماكن منظمة تنظيمياً خاصة مثل المتاجر الكبرى.

٤٢-٢ - وفي العادة يكون موقع السوق مملوكاً لوحدة أخرى تقوم بتشغيله. وقد يكون المالك جهة محلية أو شركة، ويطلب من التجار الحصول على ترخيص أو دفع رسوم مقابل السماح لهم بالبيع في تلك المواقع. وفي هذه الحالة يوصى بمعاملة تلك الوحدات نفس معاملة المتاجر المتعددة الأقسام (انظر الفقرتين ٢-٣٤ و ٢-٣٥) التي تؤجّر أماكن لتجار آخرين بالتجزئة، وهم في هذه الحالة تجار التجزئة في مكان السوق، ويعامل مالك المكان باعتباره وحدة إحصائية منفصلة. وفي نفس الوقت يكون لمكان السوق نفس عدد الوحدات المحلية كعدد الأكشاك. وينبغي التنبيه إلى أن المزارعين الذين يبيعون إنتاجهم في أسواق بيع المنتجات الزراعية لا يعاملون باعتبارهم وحدات تجارية (انظر الفقرة ١-١٤)، وإنما يعامل البيع باعتباره نشاطاً ثانوياً لإنتاج السلع الزراعية وتصنّف هذه الوحدات في القسم ٠-١، إنتاج المحاصيل والحيوانات والقنص وأنشطة الخدمات ذات الصلة، في التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤.

## هاء - الوحدات الإحصائية في القطاع غير الرسمي

٤٣-٢ - القطاع غير الرسمي. يشكّل القطاع غير الرسمي ظاهرة اقتصادية تفرض نفسها بطرق مختلفة في مختلف البلدان. وقد يتوقف حجم القطاع غير الرسمي وأهميته على الهياكل الاجتماعية، والسياسات الوطنية والمحلية، وجهود تنفيذ القوانين التي يبذلها بلد ما. وقد يشمل القطاع غير الرسمي من الناحية العملية جميع الأنشطة الاقتصادية ومؤسسات الأسر المعيشية بمختلف أشكال تشغيلها. ويجري جزء كبير من الأنشطة غير الرسمية دون التقيّد بموقع معيّن، في البيوت أو المتاجر الصغيرة أو الورش. وتتراوح الأنشطة غير الرسمية من البيع في الشوارع، على سبيل المثال، تلميع الأحذية وغير ذلك من الأنشطة التي تتطلب القليل أو لا تتطلب رأسمالاً أو مهارات كبيرة، إلى الأنشطة التي تتطوي على قدر لا بأس به من الاستثمار، أو على مستوى معيّن من المهارات مثل الخياطة والتفصيل وإصلاح السيارات. ويقوم بتشغيل كثير من مؤسسات القطاع غير الرسمي شخص واحد يعمل بمفرده كصاحب مؤسسة يعمل لحسابه، أو بمساعدة أعضاء من الأسرة دون أن يدفع لهم أجراً، وإن كان بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة غير الرسمية قد يستخدمون عاملين بالأجر.

٤٤-٢ - وحدد المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية القطاع غير الرسمي وفقاً لنوع وحدات الإنتاج التي يتكون منها. ووفقاً لقرارات هذا المؤتمر، يمكن تحديد سمات القطاع غير الرسمي بأنه يتكوّن من وحدات تشتغل في إنتاج سلع أو خدمات ويكون غرضها الرئيسي هو إيجاد فرص عمالة ودخل للأشخاص القائمين على هذا الإنتاج وتعمل في حدود الإنتاج لنظام الحسابات القومية<sup>٢٠</sup>. وتعمل هذه الوحدات بشكل عام في ظل قدر قليل من التنظيم، حيث لا يكاد يوجد تقسيم بين العمل ورأس المال وعوامل الإنتاج، كما أنها تعمل على نطاق صغير. وإذا وجدت علاقات عمل فهي تقوم في الغالب الأعم على أساس العمالة المؤقتة أو القرابة أو العلاقات الشخصية أو الاجتماعية أكثر منها على أساس ترتيبات تعاقدية بضمانات رسمية. ويوصى بأن

<sup>٢٠</sup> للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر القرار الخاص بإحصاءات العمالة في القطاع غير الرسمي، الذي اتخذته المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء الإحصاءات العمالية (كانون الثاني/يناير ١٩٩٣)، وذلك على الموقع <http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/res/index.htm>.

تقوم البلدان بوضع تعاريف للقطاع غير الرسمي على أساس خصائص الوحدات الإنتاجية التي يتم فيها النشاط وليس على أساس خصائص الأشخاص العاملين أو على أساس الوظائف التي يقومون بها.

٢-٤٥- مؤسسات القطاع غير الرسمي. هذه المؤسسات هي مجموعة فرعية من مؤسسات الأسر المعيشية غير المساهمة<sup>٢١</sup>، أي المؤسسات التي يملكها أفراد أو أسر معيشية ولكنها ليست مؤسسة ككيانات قانونية مستقلة منفصلة عن مالكيها، ولديها شيء من الإنتاج على الأقل للبيع أو المقايضة في السوق، وليس لديها حسابات كاملة يمكن من خلالها الفصل المالي بين أنشطة الإنتاج للمؤسسة وأنشطة القائمين على المؤسسة. ولا يؤول رأس المال الثابت أو المستعمل أو غيره إلى المؤسسة في حد ذاتها ولكن إلى أفراد الأسرة المعيشية. ولما كان الإنفاق من أجل الإنتاج لا يمكن تمييزه في الغالب عن النفقات في الأسرة المعيشية، وكانت المعدات الرأسمالية مثل المباني أو السيارات تستعمل دون تمييز بين العمل والأغراض المنزلية، فإن هذه المؤسسات لا يمكن معاملتها باعتبارها أشباه شركات وإدخالها في قطاع الشركات.

٢-٤٦- معايير إضافية لتحديد مؤسسات القطاع غير الرسمي. ينبغي للبلدان، فضلاً عن استبعاد مؤسسات الأسر المعيشية التي تنتج لاستعمالها النهائي على وجه الحصر، أن تحدد نطاق القطاع غير الرسمي عن طريق وضع معايير إضافية لإدراج مؤسسات الأسر المعيشية فيه. وينبغي استعمال المعايير الإضافية التالية في تحديد مؤسسات القطاع غير الرسمي:

- (أ) الحجم. حجم مؤسسات القطاع غير الرسمي من حيث العمالة، أي أن العمالة لا تزيد عن عتبة محدّدة على الصعيد الوطني؛ و/أو
- (ب) عدم تسجيل مؤسسات القطاع غير الرسمي و/أو العاملين فيه. لا ينبغي تسجيل مؤسسات القطاع غير الرسمي تحت أي شكل من الأشكال المحدّدة في التشريع الوطني (مثل القوانين المتعلقة بالمصانع أو المؤسسات التجارية، وقوانين الضرائب أو التأمين الاجتماعي، والقوانين التي تنظم الجمعيات المهنية، أو غيرها من القوانين والنظم التي تضعها الهيئات التشريعية الوطنية). وينبغي أن يراعى أن هذا المعيار لا ينطبق على التشريعات التي تسنها السلطات المحلية لغرض الحصول على ترخيص تجاري أو ترخيص بتشغيل نوع من الأعمال.

٢-٤٧- وتعرّف وحدة الإنتاج في القطاع غير الرسمي بأنها مؤسسة من مؤسسات الأسر المعيشية تنتج بعض الإنتاج على الأقل للبيع أو المقايضة، وينطبق عليها أي من المعيارين التاليين أو كلاهما: أن يكون حجم العمالة أقل من عتبة محدّدة على الصعيد الوطني، وألا تكون المؤسسة مسجّلة هي أو العاملون فيها في أي شكل من أشكال التشريعات الوطنية.

٢-٤٨- أنواع مؤسسات القطاع غير الرسمي. تشمل مؤسسات القطاع غير الرسمي النوعين التاليين:

- (أ) مؤسسات القطاع غير الرسمي للحساب الخاص. حسب ظروف كل بلد، يمكن اعتبار جميع مؤسسات الحساب الخاص مؤسسات غير رسمية، أو أن يقتصر ذلك على المؤسسات غير المسجّلة تحت أي شكل من أشكال التشريع الوطني. ولما كانت غالبية مؤسسات الحساب الخاص هي مشاريع صغيرة فلا يوصى بمعيار لتعريفها من حيث الحجم. وقد تستخدم مؤسسات الحساب الخاص غير الرسمية عاملين من أفراد الأسرة وعاملين على أساس مؤقت ولكنها لا تستخدم عاملين على أساس مستمر؛

<sup>٢١</sup> تنشأ المؤسسات السوقية للأسر المعيشية غير المسجّلة لغرض إنتاج سلع أو خدمات للبيع أو المقايضة في السوق. وهي تشمل المؤسسات غير المسجّلة التي يملكها أو يديرها أفراد من الأسر المعيشية أو عدد من الأفراد في نفس الأسر المعيشية، كما تشمل الشراكات والتعاونيات غير المسجّلة، المكوّنة من أشخاص ينتمون إلى أسر معيشية مختلفة إذا لم يكن لدى هذه المؤسسات مجاميع كاملة من الحسابات. انظر نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨، الفصل ٤، بعنوان "الوحدات المؤسسية والقطاعات المؤسسية".

(ب) مؤسسات أصحاب العمل غير الرسميين. هذه هي مؤسسات الأسر المعيشية التي يمتلكها ويشغلها أصحاب عمل سواء بمفردهم أم بشراكة مع أعضاء آخرين من نفس الأسر المعيشية أو من أسر أخرى، وتستخدم واحداً أو أكثر من العاملين على أساس مستمر.

٢-٤٩ - مؤسسات القطاع غير الرسمي المشتغلة بتجارة التوزيع. هذه هي الوحدات الإنتاجية التي تشتغل في إعادة بيع سلع جديدة أو مستعملة أو خدمات في السوق وتنطبق عليها الخصائص الموصوفة في الفقرتين ٢ - ٤٤ و ٢ - ٤٥ أعلاه. ويمكن أن تكون هذه الأنشطة قائمة في بيت صاحب المؤسسة أو خارجه، أو أن تكون قائمة في مكان يمكن تعريفه أو في مكان لا يمكن تعريفه أو دون مكان ثابت. والوحدات المتنقلة (غير ذات المكان الثابت) في قطاع تجارة التوزيع، مثل البائعين في الشوارع والبائعين الجائلين، ينبغي اعتبارها مؤسسات مستقلة إذا كانت تتكوّن من أشخاص يعملون لحسابهم الخاص، وكمستخدمين إذا كانوا يعملون في مؤسسات لصاحب عمل غير رسمي ينطبق عليها معايير المؤسسات. ويوصى بأن تشمل مؤسسات القطاع غير الرسمي التي تشتغل في أنشطة تجارية المؤسسات القائمة في المناطق الحضرية وفي المناطق الريفية.





## الفصل الثالث

### خصائص الوحدات الإحصائية

١-٣ - خصائص الوحدات الإحصائية هي بنود البيانات التي تستعمل لتعريفها بشكل فريد، من أجل تصنيفها في نطاق نشاط معين من أنشطة تجارة التوزيع ومن أجل وصف مختلف ملامح هيكلها وعملياتها وصلتها بالوحدات الأخرى. ولا بد من توافر معلومات عن خصائص الوحدات الإحصائية من أجل التنظيم الفعّال لعمليات المسح الإحصائي بالعينة وكذلك لإجراء مقارنات وتحديد الروابط بين البيانات المستقاة من مختلف مصادر المعلومات مما يقلل إلى حد كبير من ازدواجية عملية جمع البيانات ومن العبء على المستجيبين.

٢-٣ - والخصائص الرئيسية للوحدة الإحصائية هي رمز التعريف، والموقع، ونوع النشاط، ونوع العملية، ونوع التنظيم الاقتصادي، ونوع التنظيم القانوني، ونوع الملكية، والحجم، والخصائص الجغرافية. وهذه القائمة ليست شاملة مانعة، ولكنها تقدّم أهم الخصائص من حيث قابلية المقارنة الدولية، وكذلك الخصائص التي تُعتبر ذات أهمية من الناحية الوطنية. وهذه الخصائص تتيح أربعة أنواع من التحليل:

- التحليل الجغرافي. أي التحليل التفصيلي لأداء المناطق أو المناطق الفرعية في منطقة اقتصادية ومقارنته بالمجموع الوطني
- تحليل النشاط. أي تحليل هيكل إنتاج نشاط معين واحد أو دورة العمل المتعلقة به أو مقارنة الأداء النسبي لعدة أنشطة في فترات مرجعية معينة أو فيما بين تلك الفترات
- التحليل القانوني وتحليل الملكية. بما يتيح مقارنة الأداء بين مختلف أنواع الملكية والسيطرة، وعرضها، على سبيل المثال، حسب المؤسسات العامة أو الخاصة أو المملوكة ملكية أجنبية، أو حسب النشاط الاقتصادي أو بين الأنشطة الاقتصادية
- تحليل فئات الحجم، الذي يبين العلاقة بين مختلف فئات الحجم للمؤسسات وأنشطتها وأدائها، وكذلك مختلف هياكل الحجم للأنشطة، حيث يبين درجة التركيز أو المنافسة. وهذا النوع من التحليل مهم بصفة خاصة في دراسة ديمغرافيا الأعمال.

### ألف - رمز التعريف

٣-٣ - رمز التعريف هو رقم فريد يخصّص للوحدة الإحصائية ويشمل أرقاماً تعرّف المنطقة الجغرافية ونوع النشاط الاقتصادي، وما إذا كانت الوحدة هي وحدة أساسية منتجة أو وحدة مساعدة، وصلتها بالوحدات التابعة/الأصل، إن وجدت، إلخ. وتعريف الوحدة الإحصائية

بشكل فريد هو أمر ضروري من أجل: (أ) التمكين من تسجيلها في السجل الإحصائي للأعمال أو إدراجها في إطار للمعاينة؛ (ب) التمكين من جمع معلومات عنها من المصادر الإدارية؛ (ج) إنشاء قاعدة للمعاينة من أجل الدراسات الاستقصائية الإحصائية؛ (د) إتاحة إجراء تحليل ديمغرافي لمجتمع الوحدات. ويجب ألا يتغير رمز التعريف طوال حياة الوحدة، حتى وإن تغيرت بعض الخصائص الأخرى للوحدة. ومن شأن وجود رموز تعريف موحدة، تتشارك فيها السلطات الإدارية وسائر الإدارات الحكومية، أن ييسر كثيراً من العمل الإحصائي، بما في ذلك الربط بين السجل الإحصائي للأعمال، عند إنشائه، وسائر السجلات.

## باء - الموقع

٣-٤- الموقع الفعلي للمؤسسة، والعنوان البريدي والشخص الذي يمكن الاتصال به. يعرف الموقع بأنه المكان الذي توجد فيه الوحدة مادياً وتقوم بنشاطها فيه، وليس المكان الذي عليه عنوانها البريدي. ومن شأن هذه الخاصية أن تخدم غرضين هامين هما: التعرف على الوحدة وتصنيفها حسب الموقع الجغرافي، والأفضل أن يكون ذلك على أدنى مستوى جغرافي تفصيلي؛ وربط النشاط الاقتصادي للوحدة بالموقع الذي يحدث فيه هذا النشاط بالفعل، إذا كانت الوحدة تعمل في أكثر من موقع. والغرض الأخير مهم من أجل قياس الناتج الإقليمي (الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي وغيره من المؤشرات الاقتصادية) وإجراء تحليلات اقتصادية إقليمية. ولما كان تصنيف الوحدات حسب الموقع مسألة ذات أهمية وطنية، فيجب أن يميز أي تصنيف جغرافي المناطق الاقتصادية الرئيسية أو الأقسام الإدارية للبلد، بدءاً من المناطق الكبيرة (الولايات أو المقاطعات) وعبر المناطق المتوسطة إلى المناطق المحلية (المدن).

٣-٥- والتفاصيل الخاصة بالعنوان البريدي ورقم الهاتف ورقم الفاكس والعنوان الإلكتروني والشخص الذي يمكن الاتصال به هي أيضاً من المتغيرات المهمة من أجل التعريف، لأن هذه التفاصيل مطلوبة من أجل إرسال الاستبيان الإحصائي بالبريد ولإتاحة إمكانية الاتصال كتابياً بالوحدة وتوجيه استفسارات محدّدة بشأن أنشطتها. ويعتبر تحديث المعلومات بشكل منتظم بشأن أي تغييرات في تلك المتغيرات مسألة حيوية من أجل قيام السلطات الإحصائية بعملها بكفاءة.

٣-٦- الموقع في حالة المؤسسات المتعددة المنشآت. إذا كانت المؤسسة مكونة من منشأة واحدة فقط فيمكن أن يكون للمؤسسة والمنشأة نفس الموقع ونفس العنوان أو موقع وعنوان مختلفان. ويستخدم عنوان المؤسسة عادة للأغراض الإدارية، ويستخدم عنوان المنشأة للأغراض الإحصائية. وينبغي توخي الحذر في معاملة المؤسسات الكبيرة المعقدة. ويمكن أن يُطلب من المؤسسة المتعددة المنشآت تقديم تفاصيل عن الموقع لكل من منشآتها، أو أن يُطلب إلى المنشأة تقديم اسم المؤسسة التي تمتلكها وموقعها، ويتوقف ذلك على هوية الوحدة المبلغ في أي دراسة استقصائية إحصائية معيّنة. وفي بعض الحالات، قد يكون من الضروري التراسل مع المنشأة ومع المؤسسة. لأنه قد يحدث مثلاً، في كثير من الحالات، أن تكون الوحدة التي تقدّم تفاصيل العمالة مختلفة عن الوحدة التي تقدّم التفاصيل المالية.

جيم - نوع النشاط<sup>٢٢</sup>

<sup>٢٢</sup> نص هذا الفرع مبني على أساس التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤.

<sup>٢٣</sup> انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٦، الملحق رقم ٤ (E/2006/24)، الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٢٧/١٠٥؛ وانظر أيضاً: <http://unstats.un.org/unsd/statcom/sc2006.htm>

<sup>٢٤</sup> <http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regcst.asp?CI=27&Lg=1>

٣-٧- نوع النشاط. يعرف نوع النشاط بأنه نوع الإنتاج الذي تشتغل به الوحدة. ويعتبر نوع النشاط المنغير الأساسي المستعمل في تحديد ما إذا كانت الوحدة الإحصائية سُدرج في نطاق إحصاءات تجارة التوزيع، وفي هذه الحالة، تحديد فرع النشاط الذي تنتمي إليه في تجارة التوزيع. وقد قرّرت اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والثلاثين التوصية بأن يُعترف بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤، باعتباره المعيار الدولي لتصنيف النشاط الاقتصادي<sup>٢٣</sup>. ووفقاً لهذا المقرر، توصي اللجنة بتحديد نوع النشاط للوحدات الإحصائية حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤<sup>٢٤</sup>، وذلك بتطبيق قواعد التصنيف الواردة في مقدمة التصنيف. وإذا أُتبعت خطة مختلفة لتصنيف الأنشطة فينبغي السعي إلى مطابقة على مستوى الرقم الثنائي على الأقل في التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤ (أي مستوى الأقسام).

٣-٨- النشاط الرئيسي. النشاط الرئيسي للوحدة هو النشاط الذي يسهم أكثر من غيره في القيمة المضافة لتلك الوحدة، أو النشاط الذي تزيد قيمته المضافة عن أي نشاط آخر للوحدة. وليس من الضروري أن يبلغ النشاط الرئيسي ٥٠ في المائة أو أكثر من مجموع القيمة المضافة للوحدة.

٣-٩- النشاط الثانوي. النشاط الثانوي هو نشاط تقوم به الوحدة إضافة إلى النشاط الرئيسي ويكون ناتجه، شأنه في ذلك شأن النشاط الرئيسي، مناسباً للتسليم خارج الوحدة. ويجب أن تكون القيمة المضافة للنشاط الثانوي أقل منها للنشاط الرئيسي. ومعلوم أن معظم الوحدات تقوم ببعض النشاط الثانوي على الأقل.

٣-١٠- الأنشطة المساعدة. يعرف النشاط المساعد بأنه نشاط إنتاجي تقوم به الوحدة بغرض وحيد هو إنتاج نوع أو أكثر من الخدمات المشتركة للاستهلاك الوسيط في داخل المؤسسة. ومن أمثلة الأنشطة المساعدة إمساك الدفاتر والنقل والتخزين والشراء والترويج للبيع والتنظيف والإصلاح والصيانة والأمن، إلخ. وبعض هذه الأنشطة على الأقل تقوم به كل وحدة. ومن ثم فإن الأنشطة المساعدة هي الأنشطة التي توجد لدعم النشاط الرئيسي والأنشطة الثانوية للوحدة بتقديم خدمات تستفيد منها الوحدة بشكل رئيسي أو كلي.

٣-١١- وإذا كانت المنشأة التي تقوم بنشاط مساعد هي منشأة يمكن ملاحظتها إحصائياً، بمعنى أن لها حسابات منفصلة ومتاحة للإنتاج الذي تقوم به الوحدة، أو إذا كانت في موقع مختلف جغرافياً عن مواقع المنشآت التي تخدمها، فقد يكون من المستحسن والمفيد اعتبارها وحدة منفصلة وتصنيفها وفقاً لتصنيف النشاط الذي يتفق مع نشاطها الرئيسي.

٣-١٢- مبادئ عامة لتحديد نوع النشاط للوحدة الإحصائية في التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤. يُوصى باتباع المبادئ التالية:

(أ) تحديد نوع نشاط الوحدة الإحصائية حسب طبيعة نشاطها الرئيسي؛ ولا تؤخذ الأنشطة الثانوية والأنشطة المساعدة في الاعتبار في تصنيف الوحدة؛

(ب) إذا كانت الوحدة تشتغل في عدة أنواع من الأنشطة المستقلة، ولكن الوحدة نفسها لا يمكن تقسيمها إلى وحدات إحصائية منفصلة، فينبغي تحديد نوع نشاطها وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤، وفقاً، في هذه الحالة، للجزء الأكبر من القيمة المضافة حسب طريقة التصنيف من "أعلى إلى أسفل". ويعني التصنيف من أعلى إلى أسفل تحديد أعلى فئة تصنيفية مناسبة أولاً (رقم أحادي)،

ثم تحديد المستويات الأدنى (الثنائية الأرقام والثلاثية الأرقام) وأخيراً تحديد الفرع (الرقم الرباعي)؛

(ج) وإذا لم يتسن تحديد القيمة المضافة للأنشطة المعنية، فينبغي تنفيذ التصنيف باستعمال معايير بديلة، مع ضرورة استخدامها بشكل متسق في جميع الأنشطة المعنية. وتنطوي هذه المعايير على ما يلي:

١' بدائل تقوم على أساس الناتج: الناتج الإجمالي للوحدة الذي يمكن نسبته إلى السلع والخدمات الناتجة عن كل نشاط؛ وقيمة مبيعات فئات المنتجات التي تصنف في إطار هذا النشاط؛

٢' البدائل القائمة على أساس المدخلات: أي الأجور والرواتب التي تعزى إلى مختلف الأنشطة؛ وساعات العمل التي تعزى إلى مختلف الأنشطة؛ والعمالة في الأنشطة وفقاً لعدد الأشخاص المشتغلين في مختلف الأنشطة التي تقوم بها الوحدة.

٣-١٣ - وناقش فيما يلي حالتين توجد فيهما أجزاء كبيرة من الأنشطة التي تقوم بها الوحدة في أكثر من فرع من فروع التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤، وذلك من أجل ضمان اتساق أكبر في قرارات التصنيف.

٣-١٤ - التصنيف في حالة التكامل الرأسي. يوصى في حالة الوحدة التي تقوم بسلسلة من الأنشطة المتكاملة رأسياً، أي الوحدة التي تجري فيها مراحل الإنتاج بالتتابع في نفس الوحدة ويكون فيها ناتج أي مرحلة مدخلاً في المرحلة التالية، ويبيع في السوق معظم ناتج المرحلة الأخيرة فقط أو يكون هذا الناتج هو الوحيد الذي يباع في السوق، بأن تُعامل الوحدة بشكل عام معاملة أي شكل من أشكال الوحدات التي تنطوي على أنشطة متعددة. ويعني هذا أن الوحدة التي تقوم بسلسلة من عمليات متكاملة رأسياً تصنف وفقاً لفرع التصنيف الذي يقع فيه النشاط الرئيسي في سلسلة الأنشطة، أي النشاط الذي يمثل أكبر حصة من القيمة المضافة، محدداً بطريقة التصنيف من أعلى إلى أسفل. وإذا لم يتسن تحديد القيمة المضافة أو البدائل للخطوات الفردية في عملية متكاملة رأسياً، بشكل مباشر، من الحسابات التي تحتفظ بها الوحدة ذاتها، فيمكن إجراء مقارنة مع الوحدات الأخرى (على أساس أسعار السوق للمنتجات الوسيطة والنهائية مثلاً). وإذا لم يتسن بعد ذلك تحديد حصة القيمة المضافة (أو بدائلها) لمختلف المراحل في سلسلة أنشطة الإنتاج فيمكن تطبيق التصنيف المتبع بشكل قياسي في الأشكال السائدة المماثلة من التكامل الرأسي.

٣-١٥ - التصنيف في حالة التكامل الأفقي. يوصى عموماً في حالة الوحدة ذات الأنشطة المتكاملة أفقياً، أي الوحدة التي تجري فيها الأنشطة في وقت واحد باستعمال نفس عوامل الإنتاج، حيث لا يمكن فصل الأنشطة إحصائياً في عمليات مختلفة، أو نسبتها إلى وحدات مختلفة، أو إعطاء بيانات منفصلة بشكل عام لكل منها، وإذا كانت القواعد التي تعتمد على نسبة القيمة المضافة أو التدابير المماثلة غير ممكنة التطبيق، بأن تصنف الوحدة باستخدام مؤشرات بديلة، مثل الناتج الإجمالي. على أنه يلاحظ عدم وجود قاعدة عامة لتحديد نشاط منفصل في سياق التكامل الأفقي يمثل مجموعة الأنشطة على أفضل وجه. ومن المستحسن أن تقوم البلدان بوضع قواعدها الخاصة من أجل ذلك التحديد وإدخالها في البيانات الفوقية التي تُنشر محلياً ودولياً.

٣-١٦ - مبادئ خاصة. ينبغي استكمال المبادئ العامة لتحديد نوع النشاط للوحدة الإحصائية بمعايير التصنيف التالية الخاصة بتجارة التوزيع:

(أ) من الناحية المثالية ينبغي أن يكون من الممكن تحديد النشاط الرئيسي للوحدة على أساس القيمة المضافة للسلع المباعة أو الخدمات المقدّمة. ولكن الواقع أنه من غير الممكن في أغلب الأحيان الحصول على معلومات عن القيمة المضافة لكل منتج من المنتجات أو الخدمات، ومن ثم يصبح من الضروري تحديد النشاط الرئيسي باستخدام معايير بديلة (انظر الفقرة ٣ - ١٢ ج). ويوصى لأغراض إحصاءات تجارة التوزيع باستخدام بدائل تقوم على أساس النواتج في تحديد النشاط الرئيسي للوحدات التجارية. والهامش الكلي (الفرق بين رقم الأعمال للتجارة ومشترى السلع من أجل إعادة البيع، معدلاً بالتغير في المخزون) هو من الناحية النظرية أفضل مؤشر للناتج بالنسبة لأنشطة التجارة. إلا أن هذا المؤشر غير متاح دائماً في الدراسات الاستقصائية للتجارة، ومن ثم فإن قيمة رقم الأعمال تُعتبر ثاني أفضل مؤشرات الناتج البديلة. ويلاحظ أنه توجد مشاكل في استخدام معايير رقم الأعمال كبديل للناتج لأنه يحدث في حالات معينة أن تختلف نسبة رقم الأعمال والقيمة المضافة في نوع واحد من أنواع تجارة الجملة والتجزئة وكذلك بين أنشطة التجارة. فعلى سبيل المثال، فإن حصة رقم الأعمال في تجارة الجملة والتجزئة للحساب الخاص هي عادة أقل كثيراً منها في التجارة بالعمولة. وينبغي النظر في استخدام مؤشرات المدخلات، مثل الأجور والمرتببات التي تُعزي لمختلف الأنشطة، والعمالة وفقاً لنسبة الأشخاص المشتغلين في مختلف الأنشطة في الوحدة، في تحديد النشاط الرئيسي للوحدات حين لا توجد بدائل أخرى من ناحية النواتج؛

(ب) والتنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية هو أكثر وضوحاً فيما يتعلق بتطبيق طريقة التصنيف من أعلى إلى أسفل في تصنيف الوحدات في القسم ٤٦، تجارة الجملة فيما عدا العربات ذات المحركات والدراجات النارية، والقسم ٤٧، تجارة التجزئة فيما عدا المركبات ذات المحركات والدراجات النارية. إذ أنه نظراً للهيكل الخاص المحدد لهذين القسمين، كان من الضروري إيجاد مستويين إضافيين من التصنيف لوصف مختلف العمليات (انظر الفقرات ٣ - ٢٤ إلى ٣ - ٣٧). ففي حالة تجارة الجملة، يقسّم هذا القسم إلى تجارة الجملة بالعمولة وتجارة الجملة للحساب الخاص، ويقسّم هذا الفرع الأخير إلى تجارة الجملة المتخصصة وتجارة الجملة غير المتخصصة. ويعرض التصنيف تجارة التجزئة على نفس المنوال، إذ يقسّم القسم أولاً إلى مجموعة من المجماميع للبيع بالتجزئة في المتاجر ومجموعة أخرى للبيع بالتجزئة في غير المتاجر. ويقسّم البيع بالتجزئة في المتاجر إلى مجموعتين هما البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة والبيع بالتجزئة في المتاجر غير المتخصصة. وتقسّم مجموعات المتاجر المتخصصة إلى فروع وفقاً لأنواع المنتجات المباعة، وتقسّم مجموعة التجارة بالتجزئة في غير المتاجر إلى التجارة في الأكشاك والأسواق، وأنواع التجارة الأخرى.

٣-١٧ - تطبيق طريقة التصنيف من أعلى إلى أسفل. يوصى، من أجل تحديد رمز التصنيف المناسب للوحدة الإحصائية في تجارة الجملة أو تجارة التجزئة كنشاط رئيسي، باتباع معيار نوع العمليات المذكور أعلاه. وعلى أساس الأنشطة المذكورة التي تقوم بها الوحدة والقيمة المضافة أو غير ذلك من التدابير المتصلة بها، يوصى باتباع الخطوات التالية في التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لتحديد رمز التصنيف:

**الخطوة ١:** تحديد الباب الذي يُعزى إليه أكبر جزء من القيمة المضافة.

**الخطوة ٢:** في إطار هذا الباب، تحديد القسم الذي يُعزى إليه أكبر جزء من القيمة المضافة.

**الخطوة ٣:** في إطار هذا القسم، تحديد المجموعة التي يعزى إليها أكبر جزء من القيمة المضافة.

### تجارة الجملة

**الخطوة ٣ (أ):** التمييز بين التجارة بالعمولة والتجارة للحساب الخاص.

**الخطوة ٣ (ب):** التمييز بين التجارة المتخصصة والتجارة غير المتخصصة.

### تجارة التجزئة

**الخطوة ٣ (أ):** التمييز بين تجارة التجزئة في المتاجر وتجارة التجزئة في غير المتاجر.

**الخطوة ٣ (ب):** التمييز بين التجارة المتخصصة والتجارة غير المتخصصة (لأنشطة تجارة التجزئة في المتاجر).

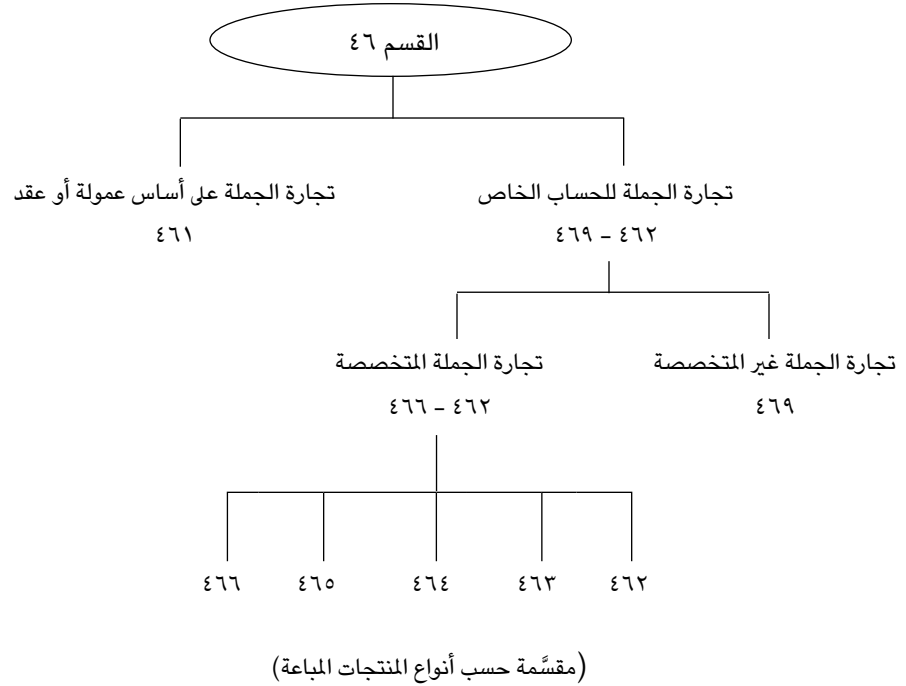
**الخطوة ٣ (ج):** التمييز بين التجارة في الأكشاك والأسواق وأنواع التجارة الأخرى (لأنشطة تجارة التجزئة في غير المتاجر).

**الخطوة ٤:** في إطار هذه المجموعة تحديد الفرع الذي يُعزى إليه أكبر جزء من القيمة المضافة.

٣-١٨ - ويعرض الشكلان الثالث - ١ والثالث - ٢ أدناه شجرة اتخاذ القرار التي تُستعمل في تحديد تصنيف الوحدة في إطار القسم ٤٦، في التنقيح ٤، للتصنيف الصناعي الدولي الموحد: تجارة الجملة، فيما عدا المركبات ذات المحركات والدراجات النارية، والقسم ٤٧، تجارة التجزئة، فيما عدا المركبات ذات المحركات والدراجات النارية:

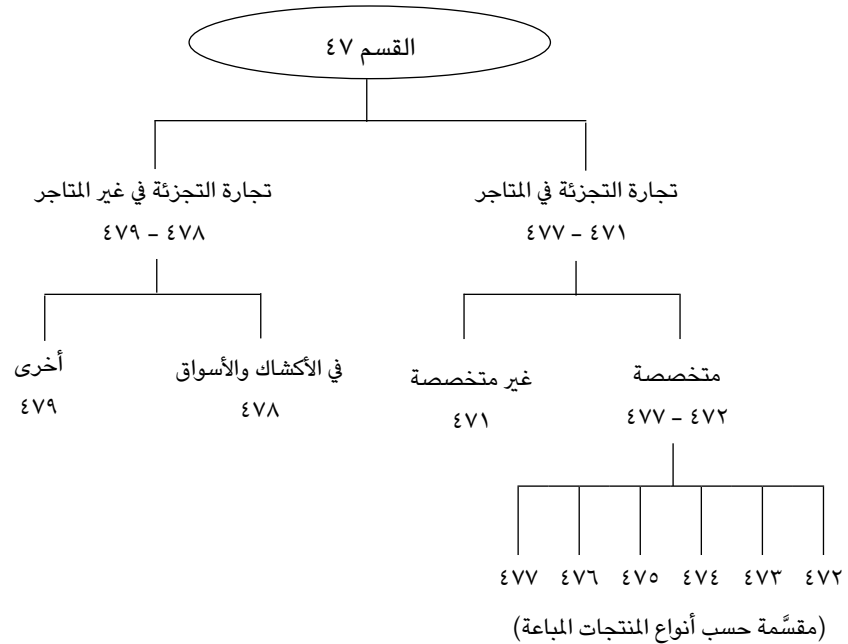
الشكل الثالث - ١

## شجرة القرار بشأن تصنيف وحدة تجارة الجملة



الشكل الثالث - ٢

## شجرة القرار بشأن تصنيف وحدة تجارة التجزئة





٣-١٩ - وعند الاختيار بين تجارة التجزئة المتخصصة في التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، المجموعات ٤٧٢ إلى ٤٧٧، وتجارة التجزئة غير المتخصصة في التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، المجموعة ٤٧١، تتوقف النتيجة على عدد فروع التصنيف الدولي الموحد، التنقيح ٤، المستعملة بغض النظر عن أهمية مستوى المجموعات. ويوصى باتباع القواعد التالية للتمييز بين المجموعتين (وتُطبَّق اعتبارات مماثلة للتمييز بين أنشطة تجارة الجملة المتخصصة وتجارة الجملة غير المتخصصة):

(أ) إذا كانت المنتجات المباعة تضم فرعاً واحداً إلى أربعة فروع من فروع التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤، في المجموعات ٤٧٢ إلى ٤٧٧، ولا يُعزى لأي من هذه الفروع حصة تصل إلى ٥٠ في المائة أو أكثر من بنود القيمة المضافة، ولكن كلا منها تمثل ٥ في المائة أو أكثر من القيمة المضافة، فإن هذا ينطوي على تجارة متخصصة. وبعد ذلك يكون من الضروري تحديد أهم الأنشطة على أساس القيمة المضافة. ومن خلال اختيار المجموعة الرئيسية ثم الفرع في إطار تلك المجموعة يمكن تحديد موضع النشاط الرئيسي؛

(ب) إذا كانت المنتجات المباعة تنتمي إلى خمسة فروع أو أكثر في المجموعات ٤٧٢ إلى ٤٧٧، وكان كل منها يمثل ٥ في المائة أو أكثر من القيمة المضافة ولكن أيًا من تلك الفروع لا يمثل حصة ٥٠ في المائة أو أكثر فتصنّف الوحدة كمتجر غير متخصص في المجموعة ٤٧١. فإذا كانت الأغذية والمشروبات والتبغ تمثل ٣٥ في المائة على الأقل من القيمة المضافة، فيكون تصنيف الوحدة في الفرع ٤٧١ في التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤. وفي جميع الحالات الأخرى تصنّف الوحدة في الفرع ٤٧١٢؛

(ج) وتقوم قواعد التصنيف المذكورة أعلاه دائماً على أساس نشاط تجارة التجزئة للوحدة. فإذا كانت الوحدة تقوم إلى جانب تجارة التجزئة بنشاط ثانوي يقدم أيضاً خدمات أو يُنتج سلعا، فيتوقف تصنيف الوحدة في الفرع المناسب في القسم ٤٧ فقط على تكوين نشاطها في البيع بالتجزئة، أي أن نسبة الـ ٥ في المائة المذكورة أعلاه تنطبق على ٥ في المائة من القيمة المضافة لجميع أنشطة البيع بالتجزئة، وليس ٥ في المائة من القيمة المضافة لجميع أنشطة الوحدة.

٣-٢٠ - ويرد في المرفق الثالث توضيح لكيفية تعديل طريقة التصنيف من أعلى إلى أسفل حسب الهيكل الفرعي للقسمين ٤٦ و ٤٧ في التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد.

٣-٢١ - تغييرات في تصنيف الوحدات. يمكن أن تتغير الوحدات نشاطها الرئيسي، إما مباشرة أو بالتدرج، على مدى فترة من الزمن. ويمكن أن يتغير النشاط الرئيسي أثناء السنة من فترة إحصائية إلى الفترة التالية، إما بسبب عوامل موسمية أو بسبب قرارات الإدارة بتغيير نمط الناتج. وفي كل حالة يحدث تغيير مفاجئ نسبياً في التوازن بين الأنشطة. كذلك يمكن أن يحدث تغيير في نمط الناتج أو المبيعات بشكل تدرجي على مدى عدة سنوات. ومع أن جميع هذه الحالات تستدعي تغييراً في تصنيف الوحدة فإن التغييرات المتكررة تحدث تشوهاً في الإحصاءات وتجعل تفسيرها من الصعوبة بمكان.

٣-٢٢ - ويوصى بأن تتفادى البلدان إجراء تغييرات في تصنيف الوحدات على فترات متقاربة، وحبذا لو وضعت قاعدة لثبات المعلومات. وإذا لم توجد هذه القاعدة فقد تظهر تغييرات في الديمغرافية الاقتصادية لمجتمع الأعمال لا تعدو في الحقيقة كونها مؤثرات إحصائية. وقاعدة

العمل الموصى بها هي أن النشاط الثانوي ينبغي أن يزيد عن النشاط الذي صنفت الوحدة من أجله على مدى سنتين قبل تغيير التصنيف. وإذا كانت الوحدة تشتغل بمجموعة من الأنشطة شبه المتوازنة، مما يثير إمكانية إحداث تغييرات في النشاط الرئيسي، فيجب أن تؤخذ نسبة الأنشطة على مدى السنتين أو الثلاث سنوات السابقة في الاعتبار في تحديد النشاط الرئيسي.

٣-٢٣- ويوصى بالألا تقوم البلدان بتغيير تصنيف الوحدات للأغراض الإحصائية أكثر من مرة واحدة في السنة، إما في تاريخ محدد أو عندما تتاح البيانات. أما حدوث تغييرات أكثر وتيرة فقد يؤدي إلى عدم تناسق بين الإحصاءات القصيرة المدى (الشهرية أو الفصلية) والأطول مدى.

## دال - نوع العملية

٣-٢٤- نوع العملية. يشير نوع العملية، حسب العرف، إلى مختلف الطرق التي تنظم بها تجارة الجملة وتجارة التجزئة، ويستخدم نوع العملية في تحديد أنشطة المجموعات والفروع في الباب زاي في التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، وهو بند مهم سواء من ناحية الإحصاءات الوطنية أم الدولية، ويمكن استخدامه في رصد ديناميات الهيكل التشغيلي لتجارة الجملة وتجارة التجزئة.

٣-٢٥- أنواع العمليات في تجارة الجملة. يمكن تصنيف تجارة الجملة حسب أنواع العمليات التالية، التي تتفق عموماً مع مبادئ تصنيف الوحدات في مختلف المجموعات في القسم ٤٦ من التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد:

(أ) تجارة الجملة للحساب الخاص: التجار الذين يشترون السلع (ومن ثم يكون لهم ملكيتها قانوناً) ويبيعونها لحسابهم الخاص (المجموعات ٤٦٢ إلى ٤٦٦ و ٤٦٩ في التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد). وتقسّم تجارة الجملة للحساب الخاص إلى المجموعتين التاليتين:

١' تجارة الجملة المتخصصة (المجموعات ٤٦٢ إلى ٤٦٦)؛

٢' تجارة الجملة غير المتخصصة (المجموعة ٤٦٩)؛

(ب) تجارة الجملة على أساس العمولة: الوكلاء والوسطاء الذين يشترون ويبيعون السلع إلى الغير بموجب عمولة أساساً (المجموعة ٤٦١).

٣-٢٦- ويوصى بتصنيف وحدات البيع بالجملة التي تقوم في نفس الوقت بشراء وبيع السلع للحساب الخاص وتعمل أيضاً كوكلاء أو وسطاء لحساب الغير باعتبارهم تجار جملة لحسابهم الخاص (انظر الفقرة ٣ - ٢٥ (أ) أعلاه) إذا كانوا يحصلون على هامش إجمالي من تجارة الجملة أكبر مما يحصلون عليه من العمولات (عائد الوكالة). وينبغي تطبيق نفس المبدأ (الهامش الإجمالي الأكبر) في تصنيف الوحدات التي تشتغل في تجارة الجملة وتجارة التجزئة حسب نوع العمليات لأن النمو الجديد في أعداد تجار التجزئة الذين يعملون على نطاق كبير يجعل التعريف الحالي لأنشطة تجارة الجملة وتجارة التجزئة تعريفاً فضفاضاً يصعب تطبيقه.

٣-٢٧- تجارة الجملة المتخصصة وغير المتخصصة. يمكن أن تكون تجارة الجملة متخصصة في سلع/منتجات معينة أو ذات طبيعة عامة؛ وفي الحالة الأخيرة فإنها تعرف عادة باعتبارها تجارة جملة غير متخصصة.

٣-٢٨ - أنواع عمليات تجارة التجزئة. تشمل تجارة التجزئة، حسب تعريفها في القسم ٤٧ من التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤، الوحدات التي تشتغل في بيع السلع الجديدة والمستعملة بكميات صغيرة دون إجراء تحويل عليها، إلى المستهلكين النهائيين في المقام الأول. ويمكن التمييز بين فئتين واسعتين من تنظيم تجارة التجزئة، هما: تجارة التجزئة في المتاجر وفي غير المتاجر. وهاتان الفئتان قابلتان عموماً للمقارنة الدولية ويوضحان كيفية عمل وحدات قطاع تجارة التجزئة في مختلف البلدان. ويوصى بتحديد الأنواع التالية من عمليات تجارة التجزئة:

(أ) تجارة التجزئة في المتاجر (المجموعات ٤٧١ إلى ٤٧٧):

١' المتاجر المتخصصة (المجموعات ٤٧٢ إلى ٤٧٧)؛

٢' المتاجر غير المتخصصة (المجموعة ٤٧١)؛

- تغلب عليها الأغذية؛

- متاجر أخرى؛

(ب) تجارة التجزئة في غير المتاجر:

١' تجارة التجزئة في الأكشاك أو الأسواق (المجموعة ٤٧٨)؛

٢' تجارة التجزئة الأخرى.

٣-٢٩ - تجار التجزئة في المتاجر. يقوم هؤلاء بتشغيل أعمالهم من مواقع محدّدة للبيع مثل المتاجر العادية والمتعددة الأقسام والأسواق الكبرى، إلخ. الواقعة والمصمّمة من أجل اجتذاب أعداد كبيرة من الزبائن دون موعد مسبق. وهم يقومون بعرض البضاعة بشكل موسّع وكثيراً ما يستخدمون وسائل الإعلام للإعلان عن بضاعتهم واجتذاب الزبائن.

٣-٣٠ - تجار التجزئة في غير المتاجر. يقوم هؤلاء أيضاً بخدمة الجمهور، ولكن تختلف طرق تجارتهم. ومن هذه الطرق البيع في أكشاك متنقلة إما على جانب طريق عام أو في مكان ثابت في السوق، ولكن الزبون لا يدخل المحل الذي يجري فيه البيع. وتشمل هذه المجموعة أيضاً طرقاً أخرى مثل البيع عن طريق ماكينات البيع والبيع بالتجزئة لأي نوع من المنتجات عن طريق الكتالوجات الورقية أو الإلكترونية، أو طرق أبواب البيوت، أو العرض في البيوت، أو البيع المباشر، أي التوصيل المباشر للوقود والصحف والمجلات، إلخ. إلى أماكن المستهلكين.

٣-٣١ - الوحدات المشتغلة في التجارة الإلكترونية. من الوسائل الجديدة في توصيل المنتجات ما تقوم به وحدات الأعمال التي تبيع السلع وتقدّم الخدمات حصرياً عن طريق الإنترنت. وتوصف هذه التجارة في كثير من البلدان بالتجارة الإلكترونية، وتعرّف أساساً باعتبارها معاملات إلكترونية. إلا أنه يتزايد الآن وجود وحدات منفصلة تبيع السلع وتقدّم الخدمات حصرياً عن طريق الإنترنت، ومع أن التجارة الإلكترونية تنطبق على جميع الأنشطة الاقتصادية الكبيرة، فقد تم التوسع فيها إلى مدى كبير في تجارة الجملة وتجارة التجزئة مع انتشار استعمال الحواسيب والإنترنت.

٣-٣٢ - تعريف التجارة الإلكترونية. يستعمل تعريفان للتجارة الإلكترونية<sup>٢٥</sup>، تعريف موسّع وتعريف ضيق (انظر الإطار الثالث - ١ أدناه). والفرق الوحيد بين التعريفين يقوم على أساس طرق تدفق المعلومات، فالتعريف الواسع يقبل، إضافة إلى التحويلات عن طريق الإنترنت، التحويلات التي تتم عن طريق الشبكات الأخرى التي يدخل فيها الحاسوب مثل أنظمة تبادل المعلومات عن طريق الهاتف (Minitel) وأنظمة تبادل البيانات الإلكترونية (EDI). وكلا التعريفين مقبول لأغراض التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع ٢٠٠٨. وحسب

<sup>٢٥</sup> هذان التعريفان معتمدان من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وللإطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر [http://www.oecd.org/document/22/0,3343,en\\_2649\\_34449\\_34508886\\_1\\_1\\_1,1,00.html](http://www.oecd.org/document/22/0,3343,en_2649_34449_34508886_1_1_1,1,00.html)

التعريف الموسع للتجارة الإلكترونية فإن نطاق هذا النوع من العمليات يقترب أكثر من الفرع ٤٧٩١ بكامله، وهو تجارة التجزئة عن طريق تلبية الطلبات بالبريد أو عن طريق الإنترنت، الذي لا يقتصر على الوحدات التي تبيع في الغالب الأعم عن طريق الإنترنت، ولكنه يشمل أيضاً بيوت تنفيذ الطلبات بالبريد (انظر الفقرتين ٣ - ٣٤ و ٣ - ٣٥).

## الإطار الثالث - ١

## تعريف التجارة الإلكترونية

التعريف الموسع: المعاملة الإلكترونية هي بيع أو شراء السلع أو الخدمات، سواءً فيما بين المؤسسات التجارية أو الأسر المعيشية أو الأفراد أو الحكومات أو سائر المنظمات العامة والخاصة، الذي يتم عن طريق شبكات بواسطة الحاسوب. وتطلب هذه السلع والخدمات عن طريق تلك الشبكات ولكن الدفع والتسليم للبضاعة أو الخدمة قد يتم على الشبكة أو غير ذلك. وتشتمل التجارة الإلكترونية على الطلبات التي يجري تلقيها أو إرسالها عن طريق أي تطبيقات على الخط تستعمل في المعاملات الآلية مثل تطبيقات الإنترنت، والتبادل الإلكتروني للبيانات (EDI)، ونظام Minitel<sup>١</sup> ونظم الهواتف التفاعلية.

التعريف الضيق: المعاملة على الإنترنت هي بيع أو شراء السلع أو الخدمات، سواءً فيما بين المؤسسات التجارية أو الأسر المعيشية أو الأفراد أو الحكومات أو سائر المنظمات العامة والخاصة، الذي يتم عن طريق شبكات بواسطة الحاسوب. وتطلب هذه السلع والخدمات عن طريق تلك الشبكات، ولكن الدفع والتوصيل للسلعة أو الخدمة قد يتم على الشبكة أو غير ذلك. وتشتمل التجارة الإلكترونية على الطلبات التي يجري تلقيها أو إرسالها عن طريق أي تطبيق من تطبيقات الإنترنت المستعملة في المعاملات الآلية مثل صفحات الويب، والشبكات الخارجية وسائر التطبيقات التي تُجرى عن طريق الإنترنت، مثل التبادل الإلكتروني للبيانات على الإنترنت ونظام Minitel، أو عن طريق أي تطبيق يتم عن طريق الشبكة، بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها النفاذ إلى الشبكة (كأن تكون عن طريق الهاتف النقال أو جهاز فيديو (V set)، إلخ). ويستثنى من ذلك الطلبات التي يجري تلقيها أو إرسالها بالهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني العادي.

<sup>١</sup> Minitel هي خدمة لنقل البيانات على الخط بالنص والصورة يمكن النفاذ إليها من خلال خطوط الهاتف، أطلقتها فرنسا في عام ١٩٨٢.

٣-٣٣ - وبالنسبة لكثير من الوحدات، لا تعدو التجارة الإلكترونية أن تكون إحدى الوسائل العديدة التي يتم بها التعامل في المبيعات. ويوصى بأن تظل القواعد الخاصة بتصنيف هذه الوحدات حسب النشاط دون تغيير: أي أنها تصنف ضمن الصناعة التي يقع في نطاقها نشاطها الرئيسي باستخدام طريقة التصنيف من أعلى إلى أسفل. فالوحدات التي تقدم خدمات عن طريق الإنترنت حصراً تصنف أيضاً حسب الصناعة التي ينتمي إليها نشاطها الرئيسي. لذلك سنجد وحدات مشغلة بالتجارة الإلكترونية في أي صناعة في نطاق التصنيف الصناعي الدولي الموحد. وينبغي ملاحظة أن الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو وحدات تجارة التجزئة التي تقوم بالبيع حصراً أو في الأغلب عن طريق الإنترنت، فهذه تصنف في سياق مجموعة الصناعة ٤٧٩، تجارة التجزئة في غير المتاجر أو الأكشاك أو الأسواق، في الفرع ٤٧٩١. أما التجارة الإلكترونية في تجارة الجملة (وهي عادة التجارة الإلكترونية فيما بين المؤسسات التجارية) فليست واردة في الهيكل الحالي للتنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، لأنها مصنفة حسب المنتج.

٣-٣٤ - الوحدات الأخرى التي تبيع عن بُعد: الطلبات بالبريد. تنفيذ الطلبات بالبريد هو نوع من البيع عن بُعد حيث يطلب المشتري المنتجات التي يرغب فيها من التاجر عن طريق

وسيلة للطلب عن بُعد مثل المحادثة الهاتفية. ويمكن الإعلان عن المنتجات عن طريق كتالوجات الطلب بالبريد أو الإذاعة أو قنوات التليفزيون. وتصل الطلبات إلى العميل عن طريق البريد. وتصل الطلبات عادة بشكل مباشر على العنوان الذي يقدمه العميل، مثل عنوان المنزل، ولكن يحدث أحياناً أن تُرسل الطلبات إلى موقع قريب للبيع بالتجزئة ليتسلمها العميل من هناك. ويسمح بعض التجار أيضاً بشحن البضاعة إلى طرف ثالث مستهلك مباشرة، وهي طريقة فعالة في إرسال الهدايا إلى شخص خارج المدينة.

٣-٣٥- وفي هذه الأيام، تقوم معظم شركات تنفيذ الطلبات بالبريد بالبيع عن طريق الإنترنت أيضاً، وأصبح من الصعب التمييز بين التجارة الإلكترونية وتنفيذ الطلبات بالبريد لأن مواقع الشركات على الإنترنت أصبحت الوسيلة المعتادة التي تتم من خلالها معاملات التجارة التي يتم توصيلها بالبريد. لذلك يصنّف التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد كلا النوعين من الأنشطة في فرع واحد هو ٤٧٩١، تجارة التجزئة عن طريق بيوت تنفيذ الطلبات بالبريد أو عن طريق الإنترنت. ويوصى بأن تستخدم البلدان طريقة التصنيف من أعلى إلى أسفل من أجل التصنيف المناسب لوحدة المعاملات عن طريق طلبات البريد وتسجيلها.

٣-٣٦- تفصيلات أخرى للبيع بالتجزئة في المتاجر. يتطلب تنفيذ التصنيف من أعلى إلى أسفل مزيداً من التفصيل لكلا النوعين من نشاط تجارة التجزئة. ويوصى بتفصيلات أكثر لطريقتي بيع التجزئة عن طريق المتاجر وعن غير طريق المتاجر. ففي فئة تجارة التجزئة في المتاجر، يوصى بالتمييز بين المتاجر المتخصصة والمتاجر غير المتخصصة. ويتم ذلك على أساس عدد فروع التصنيف التي تشملها السلع المباعة (انظر المثال الوارد في المرفق الثالث). وعلاوة على ذلك، ينبغي تمييز تجار التجزئة الذين يبيعون المنتجات الغذائية بشكل أساسي عن غيرهم. وإذا استدعى الأمر ذلك، أو إذا كان المستعملون يطلبون ذلك، يمكن إضافة تفاصيل أخرى لفئات تجارة التجزئة في المتاجر، إذ يمكن التمييز أيضاً بين أنواع تجارة التجزئة: مثل سلاسل متاجر التجزئة، والمتاجر المتعددة الأقسام، وغيرها.

٣-٣٧- تفصيلات أخرى لتجارة التجزئة في غير المتاجر. تختلف أنواع تجارة التجزئة في غير المتاجر أيضاً باختلاف طرق المعاملات وتوصيل البضاعة. ومع التوسع في التجارة الإلكترونية وسائر أنواع تجارة التجزئة عن طريق البريد في معظم البلدان، يوصى بالتمييز بينهما حسب الاقتضاء.

## هاء - نوع التنظيم الاقتصادي

٣-٣٨- المؤسسة والمنشأة هما الوحدتان الإحصائيتان الأساسيتان المستخدمتان في البلدان في إجراء الدراسات الاستقصائية للأعمال التجارية. ويقصد بتعبير "نوع التنظيم الاقتصادي" بيان ما إذا كانت المنشأة هي المنشأة الوحيدة في المؤسسة التي تملكها مباشرة أو أنها جزء من مؤسسة متعدد المنشآت. وإذا كان مطلوباً الحصول على مزيد من التفاصيل من أجل الهيكل الاقتصادي، يمكن تقسيم المؤسسات المتعددة المنشآت إلى فروع وفقاً لعدد المنشآت في كل مؤسسة، بما يناسب احتياجات كل بلد.

٣-٣٩- الروابط بين مختلف الكيانات في سياق التنظيم الاقتصادي. يوصى من أجل الحصول على قياس دقيق للإنتاج وجميع تدفقات السلع والخدمات ورأس المال في الاقتصاد بأن تكون الروابط بين الكيانات الفردية وأي مؤسسة تكون تابعة لها واضحة. والأهم من ذلك، أن تلك الروابط ضرورية من أجل تصميم المعاينة بشكل جيد لأن من الممكن أن يتم في دراسة

استقصائية جمع معلومات عن القيمة المضافة والعمالة وإحصاءات الإنتاج التي تتاح عادة على مستوى المنشأة، وأن تجري في دراسة استقصائية أخرى جمع بيانات من واقع البيانات المالية الموحدّة التي تصدر عادة على مستوى المؤسسة.

## واو - نوع التنظيم القانوني ونوع الملكية

٣-٤٠- التنظيم القانوني. من الخصائص الهامة الأخرى نوع التنظيم القانوني، وهو أيضاً معيار يمكن الاستعانة به في جمع عينة طبقية للوحدات في الدراسات الاستقصائية الإحصائية. ونوع التنظيم القانوني هو الشكل القانوني للكيان الاقتصادي الذي يمتلك الوحدة (سواء كان المؤسسة أم المنشأة). وأدنى مستوى للتصنيف يوصى به بالنسبة للوحدات حسب نوع التنظيم القانوني هو التمييز بين نوعين أساسيين هما الوحدات المساهمة والوحدات غير المساهمة. وقد يكون من المفيد إبراز تفصيلات أخرى، مثل المؤسسات المساهمة (الشركات) باستثناء الشركات المحدودة والجمعيات التعاونية، والشركات ذات المسؤولية المحدودة والتعاونيات، والمؤسسات غير الربحية؛ وتفصيل الوحدات غير المساهمة إلى وحدات مملوكة لمالك وحيد وشركات غير معترف بها ككيانات قانونية مستقلة. وفي هذا الصدد:

(أ) تشمل المؤسسات المساهمة ما يلي:

١' الشركات: وهي كيانات قانونية مسجلة لغرض إنتاج سلع وخدمات للسوق، ويمكن أن تكون مصدراً للربح أو لجنّي فوائد مالية أخرى للمالكها، وتكون مملوكة ملكية جماعية لحملة الأسهم، وهؤلاء لهم سلطة تعيين المديرين المسؤولين عن الإدارة العامة للشركة؛

٢' الكيانات المساهمة الأخرى: هي كيانات قانونية منشأة لغرض الاشتغال بإنتاج السلع والخدمات للسوق من أجل تحقيق أرباح، ولكنها مسجلة بأشكال أخرى مثل:

- التعاونيات: وهي مؤسسات يقيمها المنتجون لأغراض إنتاج وتسويق إنتاجهم الجماعي ويكون لكل مالك منهم حصة متساوية من الملكية
- الشركات ذات المسؤولية المحدودة: في هذه المؤسسات يكون الشركاء مالكيين ومديرين في نفس الوقت ولهم مسؤولية قانونية محدودة
- المؤسسات غير الربحية: هي كيانات قانونية منشأة لغرض إنتاج سلع وخدمات، ولكن أرباحها لا ينبغي أن تكون مصدراً للدخل للوحدات التي تملكها؛

(ب) المؤسسات غير المساهمة: هي وحدات منشأة من أجل إنتاج سلع أو خدمات، وهي غير مسجلة باعتبارها كيانات قانونية منفصلة عن مالكيها. وتشمل هذه المؤسسات الوكالات العامة التي هي جزء من الحكومة العامة، والمؤسسات المملوكة لشخص واحد، والوحدات المملوكة لأسر معيشية. وبعض المؤسسات غير المساهمة تتصرّف أحياناً مثل الشركات، وتعامل هذه الكيانات باعتبارها أشباه شركات إذا كان لها حسابات كاملة بما فيها الحسابات الختامية.

٣-٤١ - المؤسسات غير الربحية. يُقترح ألا يُدرج ضمن إطار التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع، ٢٠٠٨، سوى المؤسسات غير الربحية التي تُنتج للسوق، أي التي تباع معظم إنتاجها بأسعار ذات مدلول اقتصادي، والتي تخدم وتعزز مصالح وحدة تجارة التوزيع. وهي تتكوّن أساساً من الجمعيات التجارية أو المنظمات التجارية لأصحاب العمل. وتشغل المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأعمال التجارية في تجارة التوزيع بأنشطة تمثل مصالح مشرّكة أو مزايا مشرّكة لمجموعة الوحدات التي تمولها وتسيطر عليها. وتمول هذه المؤسسات غير الربحية عادة من اشتراكات مجموعة الوحدات المعنية. وتعامل الاشتراكات لا بصفتها تحويلات ولكن كمدفوعات مقابل خدمات مقدّمة.

٣-٤٢ - أشباه الشركات. قد ترغب بعض البلدان في تمييز الوحدات غير المساهمة (انظر الفقرة ٣ - ٤٠ (ب)) التي لها خصائص أشباه الشركات. والقصد من وضع مفهوم أشباه الشركات هو فصل الوحدات غير المساهمة التي تشغل بأنشطة تجارية والتي لها استقلال داخلي كافٍ وتعمل باستقلال عن أصحابها وتتصرف بنفس الطريقة التي تتصرف بها الشركات، عن أصحابها. ولكي تحوز هذه الوحدات الاعتراف بها كوحدات منفصلة يجب أن يكون لها مجموعتها الكاملة من الحسابات، بما في ذلك الحسابات الختامية، أو أن تكون في وضع يسمح لها بإقامة هذه الحسابات. ومع ذلك، يستفاد من التجربة أن تمييز أشباه الشركات المملوكة لأسر معيشية قد يكون في حالات معيّنة من الأمور الصعبة.

٣-٤٣ - وتصنيف الوحدات حسب شكلها القانوني له أهمية وطنية أكبر منها دولية، ولذلك يُقترح أن يوضع هذا التصنيف وفقاً للأشكال القانونية أو الفئات القانونية المعتمدة في كل بلد.

٣-٤٤ - أنواع الملكية. يُقترح أن تؤخذ في الاعتبار، بالإضافة إلى نوع التنظيم القانوني، أنواع الملكية الرئيسية، وهي: الملكية الخاصة، ومختلف أشكال الملكية العامة للوحدات، باعتبارها خصائص اختيارية مفيدة. وينبغي أن يقوم معيار التمييز بين الوحدات المملوكة ملكية خاصة والمملوكة ملكية عامة على أساس ما إذا كانت ملكية المؤسسة التي تنتمي إليها المنشأة هي في يد السلطات العامة أو أطراف خاصة. فالوحدات العامة هي الوحدات المملوكة لوحدات حكومية أو التي تسيطر عليها وحدات حكومية. وفي المقابل، فإن الوحدات المملوكة ملكية خاصة هي الوحدات التي تملكها أو تسيطر عليها أطراف خاصة. وتُعتبر السلطات العامة أو الأطراف الخاصة مالكة للمؤسسة إذا كانت تملك جميع أسهم الوحدة أو أغلبها، أو جميع أشكال المساهمة الرأسمالية الأخرى أو أغلبها. والسيطرة على الوحدة تعني القدرة على تحديد سياسة الوحدة عن طريق اختيار المديرين إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

٣-٤٥ - الفصل بين الملكية العامة والخاصة. يمكن تقسيم فئة الوحدات المملوكة ملكية عامة إلى قسمين رئيسيين من الملكية العامة الموجودة في كل بلد، والتي تميّز عادة بين الملكية للحكومة المركزية والملكية للولايات أو المحافظات والملكية للسلطات المحلية. أما مجموعة الوحدات المملوكة ملكية خاصة فيمكن تطبيق تصنيف أدنى على ملكيتها، يميّز بين الوحدات المملوكة ملكية وطنية والوحدات المملوكة ملكية أجنبية.

٣-٤٦ - التصنيف المتقاطع حسب نوع التنظيم القانوني ونوع الملكية. ترد فيما يلي صيغة مختصرة للتصنيف المتقاطع حسب نوع التنظيم القانوني ونوع الملكية:

المؤسسات المساهمة فيما عدا الشركات ذات المسؤولية المحدودة والتعاونيات

ملكية عامة

للحكومة المركزية

|  |
|--|
| الحكومة الولاية                                    |
| للحكومة المحلية                                    |
| ملكية خاصة وطنية                                   |
| ملكية أجنبية                                       |
| الجمعيات التعاونية والشركات ذات المسؤولية المحدودة |
| ملكية عامة   |
| للحكومة المركزية                                   |
| للحكومة الولاية                                    |
| للحكومة المحلية                                    |
| ملكية خاصة وطنية                                   |
| ملكية أجنبية                                       |
| المؤسسات غير الربحية                               |
| ملكية عامة   |
| للحكومة المركزية                                   |
| للحكومة الولاية                                    |
| للحكومة المحلية                                    |
| ملكية خاصة وطنية                                   |
| ملكية أجنبية                                       |
| المؤسسات غير المساهمة.                             |

## زاي - الحجم

٣-٤٧- مقياس حجم الوحدة الإحصائية هو من الخصائص المهمة في العينة الطبقية، وهو ضروري لتقنيات تصميم العينة والمجاميع الكلية، كما أنه يوفر مؤشراً لهيكل النشاط. وبشكل عام، يمكن تحديد فئات الحجم للوحدات الإحصائية في وحدات مادية مثل العمالة، أو وحدات نقدية مثل رقم الأعمال أو قيمة الأصول الصافية. ويمكن استخدام المعايير النقدية إما بشكل منفصل أو بالاقتران بمعايير العمالة. ويمكن استعمال مساحة العرض كمعيار محدد لغرض تصنيف وحدات تجارة التجزئة حسب الحجم.

٣-٤٨- الحجم على أساس العمالة. يوصى بتعريف الحجم على أساس العمالة، نظراً لبساطته وقابليته للتطبيق بشكل عام وفوائده وقابلية المقارنة الدولية. ذلك أن بيانات العمالة متاحة بشكل عادي في معظم البلدان (بما في ذلك بيانات العمالة للوحدات الصغيرة) ولا تحتاج إلى حسابات إحصائية إضافية وتعديلات.

٣-٤٩- وتقاس فئات العمالة بمتوسط عدد العاملين. فإذا لم يتيسر الحصول على عدد العاملين فيمكن استخدام العدد الكلي للأشخاص العاملين في فترة محددة باعتباره معيار الحجم.



ويوصى بالتصنيف التالي للوحدات التجارية حسب الحجم على أساس العمالة: ١، ٢، ٩، ١٠ - ١٩، ٢٠ - ٤٩، ٥٠ - ٢٤٩، ٢٥٠ فأكثر.

٣-٥٠ - وللحفاظ على قابلية البيانات للمقارنة الدولية يستحسن أن تتبع البلدان التصنيف الموضَّح في الفقرات السابقة قدر الإمكان. وإذا اقتضت الظروف الوطنية، يمكن تجميع الفئات الكبيرة الحجم، كما يمكن إعطاء مزيد من التفصيل في داخل التصنيف، ومن المعروف أنه قد توجد اختلافات ناتجة عن عوامل إدارية أو تنظيمية أو قانونية على المستوى الوطني. كما أن التنوع الكبير في أنواع العمالة، خاصة في وحدات تجارة التجزئة الصغيرة التي يقوم عليها عاملون لبعض الوقت أو أفراد الأسرة العاملون دون أجر، يمكن أن يعقّد تصنيف الوحدات حسب الحجم على أساس العمالة.

٣-٥١ - ويمكن أيضاً استخدام مكافئ العمل لوقت كامل كميّار لتصنيف الوحدات الإحصائية حسب الحجم. ويوفّر هذا المعيار قياساً أدق للعمالة، لأنه يتلافى مشكلة فئة العاملين لبعض الوقت. على أن تطبيق مفهوم مكافئ العمل لوقت كامل قد لا يجعل البيانات قابلة فعلاً للمقارنة، لأن هذا المعيار قد يختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر. وفضلاً عن ذلك قد لا يكون الممكن حساب مكافئ العمل لوقت كامل في بعض البلدان نظراً لضرورة وجود بيانات تفصيلية إلى درجة معقولة عن ساعات العمل.

٣-٥٢ - الحجم حسب رقم الأعمال. قد توجد وسائل بديلة لقياس حجم الوحدة تكون محل اهتمام وطني لبعض أنواع الدراسات الاستقصائية أو التحليلات. ومن هذه الوسائل رقم الأعمال للوحدة الإحصائية. وبما أن رقم الأعمال هو مؤشر محاسبي مهم فيمكن الحصول عليه إما بالطرق الإحصائية (الدراسات الاستقصائية) أو بالطرق الإدارية (السجلات المالية والضريبية). ومع ذلك فإن هذا المعيار، شأنه في ذلك شأن معايير الحجم الأخرى التي تنطوي على قيم نقدية، لا يفيد كثيراً في تطبيقات المقارنات الدولية بسبب المشاكل المتعلقة بتحويل العملات إلى عملة مشتركة. كما أن التحديد الدقيق لرقم الأعمال ومدى تغطيته قد يمثلان مشكلة أيضاً، خاصة بالنسبة لوحدات الأنشطة التجارية. فعلى سبيل المثال، نجد أن رقم الأعمال لوكلاء البيع بالجملة الذين يعملون بموجب عقد يتكون كلياً من العمولات، بينما يتكون رقم الأعمال لتاجر التجزئة من القيمة الكاملة المدفوعة من المستهلك النهائي، بما في ذلك قيمة البضاعة المشتراة من أجل إعادة البيع.

٣-٥٣ - قياس الحجم على أساس مساحة عرض المبيعات. يمكن أيضاً استخلاص خصائص الحجم لوحدات تجارة التجزئة من مساحة البيع أو مساحة العرض أو منهما معاً. ويمكن استخدام مساحة البيع كمتغير في عملية المعاينة الطباقية لتصنيف وحدات تجارة التجزئة، إذ أن معظم هذه المساحة يمكن تحديدها في شكل "متاجر" أو "منافذ بيع". ومع ذلك، ونظراً لعدم اتساق فئات أماكن البيع واختلاف الممارسات باختلاف البلدان، فإنه ينبغي تحديد فئات معينة لمساحة البيع المذكورة في هذا الفصل وفي الفصل الخامس، مؤشرات الأداء (انظر الفقرة ٥ - ٢٦) في سياق الظروف الوطنية.

## حاء - الخصائص الديمغرافية

٣-٥٤ - توفّر الخصائص الديمغرافية معلومات عن فترة النشاط الاقتصادي لوحدة معينة، وهي تشمل تواريخ بدء وانتهاء أنشطتها. ونظراً لديناميات بدء (ميلاد) الوحدات

الاقتصادية/توقفها (وفاتها) في قطاع التجارة في هذه الأيام، فإن الخصائص الديمغرافية لها دور مهم في تحديد الوحدات التي يتكون منها المجتمع الإحصائي في الدراسات الاستقصائية الإحصائية. وعلاوة على ذلك، فإذا ما توافرت إحصاءات حول ديمغرافية الوحدات التجارية على أساس منتظم، فإنها يمكن أن توفر معلومات مفيدة عن معدل قيام الوحدات الجديدة، واحتمال بقاء الوحدات على قيد الحياة، والفوارق بين فروع التصنيف الصناعي الدولي الموحد من حيث ديناميات الوحدات. وتفيد هذه المؤشرات في تحليل اتجاهات المجتمع الإحصائي.

٥٥-٣ - الوحدات غير الناشطة مؤقتاً (الراكدة). ينبغي من حيث المبدأ تسجيل تاريخ الاعتراف الرسمي بالوحدة (تاريخ ميلادها أو إنشائها) وتخزينه في سجل الأعمال التجارية أو إطار المنطقة، إلا أنه نظراً لبطء العملية الإدارية لتسجيل الوفاة أو التوقف لنشاط الوحدة أو عزمها على استئناف نشاطها بعد فترة زمنية غير محدّدة، فقد توجد صعوبة كبيرة في الحصول على معلومات عن التاريخ (أو الفترة) الذي توقفت فيه الوحدة فعلاً عن ممارسة نشاطها. ومن ثم فقد يوجد بين تاريخ التشغيل وتاريخ الوفاة للوحدة فترة من عدم النشاط، تعتبر فيها الوحدة غير ناشطة (راكدة). ويمكن الحصول على معلومات عن ميلاد ووفاء الوحدات أيضاً من المصادر الإدارية مثل السلطات الضريبية أو القضائية، أو من إدارة الضمان الاجتماعي أو المصادر المشابهة أو من تحديث أطر المنطقة في عمليات العد ما بين التعدادات، وتوفر الدراسات الاستقصائية الإحصائية معلومات عن حالة الوحدة، أي ما إذا كانت الوحدة ناشطة أو غير ناشطة مؤقتاً (راكدة) أو أنها توقفت عن النشاط.

٥٦-٣ - إحصاءات ديمغرافية الأعمال. يتزايد الطلب من طائفة واسعة من المستعملين على إنتاج إحصاءات قابلة للمقارنة دولياً عن ديمغرافية الأعمال للوحدات الإحصائية. والحدثان الأساسيان في تلك الإحصاءات هما الميلاد والوفاة؛ إلا أن هناك أحداثاً أخرى مثل التفكك والانفصال والاندماج والاستيلاء وما إلى ذلك تتسم هي الأخرى بأهمية في تحديد ما إذا كانت الوحدة الإحصائية قد كتبت لها الحياة من فترة إلى أخرى. وإحصاءات ديمغرافية الأعمال يتم جمعها عادة باستعمال المؤسسة كوحدة إحصائية وسجل الأعمال كمصدر مفضّل للمعلومات عن الأحداث الديمغرافية. إلا أنه من المعترف به أن عدم وجود سجل أعمال حديث في كثير من البلدان يحد من إمكانية المقارنة الدولية لإحصاءات ديمغرافية الأعمال. ويمكن للبلدان أن تستفيد من دليل إحصاءات ديمغرافية الأعمال الصادر عن مكتب الإحصاء الأوروبي، منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، طبعة ٢٠٠٧<sup>٢٦</sup> للحصول على إرشادات عملية ونظرية في هذا المجال.

## طاء - فترة التشغيل

٥٧-٣ - تبين هذه الخاصية الفترة التي كانت الوحدة التجارية فيها في حالة عمل أثناء الفترة المرجعية. ومن المفيد الحصول على معلومات عن البنود البديلة التالية: (أ) عاملة منذ (التاريخ)، (ب) غير عاملة مؤقتاً أو موسمياً، (ج) توقفت عن العمل (التاريخ)، (د) بيعت أو أجرت لمشغل آخر (اسم المشغل الجديد). وبالإضافة إلى تقديم معلومات عن حالة نشاط الوحدة (ناشطة أو غير ناشطة مؤقتاً) تساعد هذه الخاصية أيضاً في تفسير الردود على استمارات المسح المقدّمة من الوحدات الإحصائية المتأثرة بالعوامل الموسمية والاستثمارات المقدّمة من الوحدات الإحصائية التي بدأت العمل أو توقفت عن العمل أثناء الفترة المرجعية.

<sup>٢٦</sup> منهجيات وورقات عمل مكتب

الإحصاء الأوروبي (لكسمبورغ،

مكتب المنشورات الرسمية

للجماعات الأوروبية، ٢٠٠٧)

وهو متاح على الموقع: [http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/](http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page?_pageid=1073,46587259&_dad=portal&_schema=PORTAL&p_product_.code=KS-RA-07-010)

[eurostat.ec.europa.eu/portal/](http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page?_pageid=1073,46587259&_dad=portal&_schema=PORTAL&p_product_.code=KS-RA-07-010)

[page?\\_pageid=1073,46587259&\\_dad=portal&\\_schema=PORTAL&p\\_product\\_.code=KS-RA-07-010](http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page?_pageid=1073,46587259&_dad=portal&_schema=PORTAL&p_product_.code=KS-RA-07-010)

[dad=portal&\\_schema=PORTAL&p\\_product\\_.code=KS-RA-07-010](http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page?_pageid=1073,46587259&_dad=portal&_schema=PORTAL&p_product_.code=KS-RA-07-010)

[.code=KS-RA-07-010](http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page?_pageid=1073,46587259&_dad=portal&_schema=PORTAL&p_product_.code=KS-RA-07-010)



## الفصل الرابع بنود البيانات وتعريفها

٤-١- يعرض هذا الفصل تعريف موجزة لبنود البيانات الخاصة بإحصاءات تجارة التوزيع، يوصى بها من أجل تجميع ونشر البيانات، وكذلك تعريف بنود البيانات الإضافية المستقاة من النظام الأساسي. وبعض بنود البيانات هذه قد لا تكون موجودة أو قد لا تكون لها أهمية تُذكر في بعض الاقتصادات. وحبذا لو استعمل جامعو البيانات هذه القائمة لبنود البيانات كمرجع في وضع قائمة وفقاً لظروفهم الإحصائية الخاصة، ولحجم الردود على الاستبيانات وللموارد المتاحة، وبعد تحديد بنود البيانات التي توضع في القائمة حبذا لو قاموا باستخدام التعاريف المقدّمة بشكل ثابت.

٤-٢- وترد قائمة بنود البيانات التي تُستعمل في إحصاءات تجارة التوزيع في المرفق الأول. وهذا المرفق وضعته شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة بغرض تزويد البلدان بأداة يمكن استخدامها في وضع برامجها الإحصائية الخاصة بتجارة التوزيع، بما في ذلك إعداد الاستبيانات الإحصائية وغيرها من أدوات جمع المعلومات. ويمكن الاستفادة من هذه القائمة في وضع أي قائمة تخص صناعة معينة، مما يضمن التماسك في المفاهيم والتعاريف في جميع الأنشطة، وكذلك حجم الفئات، والمناطق الجغرافية، وترتيبات الملكية.

### ألف - فهم الروابط بين المحاسبة التجارية والإحصاءات الاقتصادية الأساسية

٤-٣- سجلات المعاملات التي تحتفظ بها المؤسسات التجارية هي المصدر الرئيسي للإحصاءات الاقتصادية الأساسية التي تُجمع في الدراسات الاستقصائية الإحصائية. لذلك فمن المستحسن في تصميم استبيانات المسح واستخدام التعبيرات الملائمة في الاستبيانات، فهم الروابط بين المفاهيم المستخدمة في المحاسبة في شركات الأعمال والمفاهيم المستخدمة في الإحصاءات الاقتصادية الأساسية، وذلك لسببين رئيسيين<sup>٢٧</sup>:

- يجب أن تكون المصطلحات المستعملة في الاستبيان مألوفة للمحاسبين في الشركات التجارية.
- فهم المحاسبة في الشركات التجارية هو أمر أساسي في تحويل البيانات التي يتم جمعها من سجلات الشركات التجارية إلى بيانات اقتصادية يمكن استخدامها في الإحصاءات الاقتصادية الأساسية.

٤-٤- وفي الإحصاءات الاقتصادية الأساسية، يجب أن يشمل تسجيل تكاليف الإنتاج جميع تكاليف السلع والخدمات المستخدمة في الإنتاج أثناء الفترة المحاسبية. أمّا في المحاسبة في

<sup>٢٧</sup> الروابط بين المحاسبة في الشركات التجارية والمحاسبة الوطنية: دليل المحاسبة الوطنية، دراسات في الطرق، العدد ٧٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.00.XVII.13).

شركات الأعمال فإن هذه التكاليف يمكن توزيعها على قطاعات مختلفة من الحسابات حسب التقاليد المحاسبية في شركات الأعمال في البلد. ففي بعض البلدان يسجل الدخل والإنفاق معاً، وفي بلدان أخرى يسجل الدخل والإنفاق في ثلاثة قطاعات مختلفة هي: (أ) الإنتاج (التوزيع أو التسويق في حالة تجارة التوزيع)؛ (ب) الإدارة العامة (تكاليف التشغيل العامة، والإعلان، والتوزيع، إلخ)؛ (ج) الإيرادات والنفقات الأخرى. ومن المهم أيضاً معرفة أن إيرادات التشغيل الأخرى، التي تضم الإيرادات الثانوية مثل الإيرادات من إيجار المباني، والإيرادات من الخدمات المتنوعة، التي تسجل في إحصاءات المؤسسات التجارية باعتبارها ناتجاً واستهلاكاً وسيطاً، تسجل في معظم الأحيان بقيمتها الصافية (أي الإيرادات المقبوضة ناقصاً التكاليف المنكبدة) في المحاسبة التجارية.

## ١ - الاختلافات في المصطلحات

٤-٥- قد يختلف معنى المصطلح المستخدم في الحسابات التجارية اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر. فعلى سبيل المثال، يعني "رقم الأعمال" في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفي كثير من البلدان الأوروبية مجموع المبيعات، أما في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي<sup>٢٨</sup> فيعني "رقم الأعمال" مجموع إجمالي المبيعات وبعض الإيرادات الأخرى ولكنه يستبعد الإيرادات من إيجار العقارات، والمساهمات والهدايا، إلخ. أما في المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية فإن "رقم الأعمال" يشير إلى عدد المرات التي يتم فيها استبدال أصل من الأصول أثناء فترة مالية، ويُستخدم غالباً في سياق دورة المخزون أو دورة الحسابات المقبوضة. وفي مجال الأسهم، يعني رقم الأعمال بالنسبة للحافظة أو البورصة، عدد الأسهم التي يتم الاتجار فيها في فترة معينة كنسبة مئوية من مجموع الأسهم.

انظر: *Compilation Manual for an Index of Service Production* (Paris, Organization for Economic Cooperation and Development, 2007)، ويمكن الاطلاع عليه على الموقع: [http://www.oecd.org/find/Document/0,2350,en\\_2649\\_3425\\_7\\_1\\_119669\\_1\\_1\\_1,00.html](http://www.oecd.org/find/Document/0,2350,en_2649_3425_7_1_119669_1_1_1,00.html)

٤-٦- ومن الأمثلة الأخرى للمصطلح الذي يتوقف معناه على استخدامه في البلد الذي يستعمل فيه، مصطلح "نفقات التشغيل". ففي المملكة المتحدة تقتصر نفقات التشغيل على التكاليف التي تختلف اختلافاً بينياً باختلاف الكمية المنتجة - على سبيل المثال، تكاليف المواد الخام والمكونات المشتراة، أما في الولايات المتحدة وكندا فتشير نفقات التشغيل إلى التكاليف التي لا تُعزى إلى الصناعة التحويلية أو المخزون، مثل النفقات المتعلقة بالبيع والإعلان والنفقات الإدارية. وهذا يعني أن تكاليف الصناعة التحويلية ليست نفقات تشغيل.

## ٢ - الاختلافات في قواعد المحاسبة التجارية

٤-٧- قد تكون مبادئ المحاسبة التجارية متطابقة في كثير من البلدان، ولكن قواعد المحاسبة تختلف من بلد لآخر. وتؤثر هذه القواعد على التسويات المطلوبة لجعل البيانات التي تُجمع من الحسابات التجارية قابلة للاستخدام في الإحصاءات الاقتصادية الأساسية. فعلى سبيل المثال:

(أ) تقضي القواعد في بعض البلدان بأن يضع المحاسبون النفقات على البرمجيات (المطورة داخلياً أو المشتراة) ضمن النفقات، بينما تسمح القواعد في بلدان أخرى بحسابها ضمن الأصول. وفي البلدان التي لا تسمح بإدخالها في الأصول، يقتضي الأمر احتساب النفقات باعتبارها ناتجاً ومن ثم معاملتها كجزء من تكوين رأس المال الإجمالي؛

(ب) وفي المحاسبة التجارية في معظم البلدان تقيّم الأصول الصافية باعتبارها مجموع القيمة التاريخية لتكوين رأس المال الإجمالي ناقصاً الإهلاك (على أساس القيمة

التاريخية)، ومن ثم لا يمكن حساب تكوين رأس المال الإجمالي بخصم قيمة الأصول في فترتين متجاورتين لأن الأصول في الإحصاءات التجارية تُقِيم بقيمة الإحلال حسب معايير المحاسبة الاقتصادية.

## باء - تعريف بنود البيانات

### ١ - الديمغرافيا

#### (أ) خصائص الوحدات الإحصائية

٤-٨- يمكن تمييز الوحدات الإحصائية المشتغلة بأنشطة تجارة التوزيع وتصنيفها باستخدام معايير ومتغيرات مختلفة (لمزيد من التفصيل، انظر الفصل الثالث). فبالإضافة إلى البيانات المالية وبيانات الإنتاج، تهدف كل دراسة استقصائية إحصائية إلى جمع معلومات تفصيلية تتصل بالوحدة الإحصائية ذاتها، ولذلك فهي تسأل عن موقعها وفترات تشغيلها ونوع الملكية والتنظيم الاقتصادي ونوع النشاط ونوع العمليات والحجم، إلخ.

٤-٩- ومعظم بنود البيانات الداخلة تحت هذا العنوان تُجمَع بشكل عام لأغراض التبويب المتقاطع للبيانات. ويلاحظ أنه في حالة المؤسسات المتعددة المنشآت، تشير بعض هذه البنود بشكل أكبر إلى المؤسسة التجارية التي تضم الوحدة التي تُجمَع عنها البيانات (المنشأة أو الوحدة المحلية، إلخ)، وبحسب الطريقة التي يتم بها حل هذه المشكلة في التصميم التشغيلي للدراسات الاستقصائية الإحصائية، قد يتم جمع معلومات عن هذه البنود على مستوى المؤسسة ونسبتها بعد ذلك إلى الوحدات الإحصائية التي تدعمها.

#### (ب) عدد الوحدات الإحصائية

##### عدد المؤسسات (البند ١-١٠)

٤-١٠- يُعرَّف هذا المؤشر بأنه إحصاء لعدد المؤسسات الناشطة التي تعمل في قطاع تجارة التوزيع. وينبغي استبعاد الوحدات غير الناشطة مؤقتاً (الراكدة). وينبغي أن يشمل هذا الإحصاء جميع الوحدات الناشطة أثناء جزء على الأقل من الفترة المرجعية. ولأغراض هذه التوصيات يُعرَّف مجتمع الوحدات بأنه جميع الوحدات المشتغلة أساساً في أنشطة التجارة، أي الوحدات التي ينطبق عليها الباب زاي في التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، وهو تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية.

٤-١١- ولما كانت المؤسسات التجارية تختلف اختلافاً كبيراً من حيث الحجم والهيكل التنظيمي، فإن هذا البند يُقسَم إلى فئتين رئيسيتين من المؤسسات، هما:

(أ) المؤسسات المركبة (البند ١-١٠-١). المؤسسة المركبة، ويطلق عليها أيضاً المؤسسة

المتعددة المنشآت، هي مؤسسة تتكوّن من أكثر من منشأة واحدة. وتشغل المنشآت ضمن المؤسسة المركبة عادة في أنشطة اقتصادية مختلفة، تنتمي إلى فروع مختلفة في التصنيف الصناعي الدولي الموحد، ولكنها قد تشغل بنفس النشاط أيضاً؛

(ب) مؤسسات وحيدة المنشأة (البند ١-١٠-٢). المؤسسة الوحيدة المنشأة هي مؤسسة

تتكوّن من منشأة واحدة.

## عدد المنشآت (البند ١ - ١٠ - ١ - ١)

١٢-٤ - هذا البند هو حصر لعدد المنشآت التي تعمل في قطاع تجارة التوزيع أثناء الفترة المرجعية. ويجب إدراج جميع المنشآت حتى ولو لم تكن تستخدم عاملين بالأجر. وينبغي أن يشمل هذا الإحصاء جميع المنشآت الناشطة في جزء من الفترة المرجعية على الأقل والمسجلة ضمن المجتمع الإحصائي المعني (انظر الفقرة ١٠-٤) سواء في سجل الأعمال الإحصائي أم في إطار المنطقة.

١٣-٤ - وبالنسبة لمعظم المؤسسات التجارية الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم، من المحتمل أن يكون عدد المؤسسات وعدد المنشآت واحداً. ومن ثم يكون مجموع عدد المنشآت هو مجموع عدد المنشآت في المؤسسات المتعددة المنشآت (البند ١-١٠-١) وعدد المؤسسات التي تتكوّن من منشأة واحدة (البند ١-١٠-٢).

١٤-٤ - وعند عدّ المنشآت الصغيرة والبالغة الصغر على أساس العينة، ينبغي الإبلاغ عن بيانات المجموع الإحصائي للمنشآت الناشطة على أساس نسبة عدد المنشآت الداخلة في العينة (مع كسور العينة).

٢ - العمالة<sup>٢٩</sup>

## (أ) عدد الأشخاص المشتغلين

١٥-٤ - يوصى بجمع بيانات العمالة حسب عدد من فئات الأشخاص المشتغلين، كما هو مبين فيما يلي، مع تفصيلات عن نوع الجنس في كل فئة، في الحدود التي تسمح بها الموارد. ويستحسن أن تقوم البلدان أيضاً بجمع معلومات عن خصائص أخرى تهتم بها البلدان مثل التمييز بين العمل لبعض الوقت والعمل لوقت كامل والعمالة الموسمية، حسب ما تقضي به قوانين وعادات البلد. وهناك بعض البلدان، وخاصة البلدان التي لا تجري فيها دراسات استقصائية أكثر من مرة في السنة، تعمل على حصر العوامل الموسمية في التجارة، وذلك بأن تطلب بيانات عن العمالة في كل فصل من فصول السنة أو حتى في كل شهر من شهور فترة الإبلاغ.

## مجموع عدد الأشخاص المشتغلين (البند ١-٢)

١٦-٤ - يُعرّف عدد الأشخاص المشتغلين بأنه مجموع عدد الأشخاص الذين يعملون في الوحدة الإحصائية أو لحسابها، سواء كانوا يعملون وقتاً كاملاً أم بعض الوقت، بمن فيهم:

- الملاك العاملون
- الشركاء التجاريون الناشطون
- العاملون من أفراد الأسرة دون أجر
- الأشخاص الذين يعملون خارج الوحدة ولكنهم ينتمون إليها (مثل: مندوبي المبيعات، والعاملين في التوصيل، وفرق الإصلاح والصيانة) بشرط أن يكونوا يتلقون مرتباً منتظماً من الوحدة
- المديرون من المستويين العالي والمتوسط في الشركات المساهمة الذين يتقاضون مرتبات منتظمة
- الأشخاص القائمون بإجازات قصيرة (إجازات مرضية أو سنوية أو عطلات)

<sup>٢٩</sup> بالنسبة للحالة الوظيفية، انظر: القرار المتعلق بالتصنيف الدولي للحالة الوظيفية الذي اعتمده المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء الإحصاءات العمالية (في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣)، ويمكن الاطلاع عليه على الموقع <http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/res/index.htm>

- الأشخاص القائمون بإجازات مدفوعة الأجر (تعليمية أو تدريبية أو إجازة أمومة أو أبوة)
- الأشخاص القائمون بإضراب
- العاملون لبعض الوقت ضمن جدول الأجور
- العاملون الموسميون ضمن جدول الأجور
- متدربو التلمذة الصناعية ضمن جدول الأجور
- العاملون من الخارج ضمن جدول الأجور، الذين يتقاضون أجورهم مقابل العمل الذي يقومون به.

١٧-٤ - ويُستبعد من مجموع عدد الأشخاص المشتغلين:

- مديرو الشركات المساهمة وأعضاء لجان حملة الأسهم الذين يتقاضون أتعاباً عن حضورهم الاجتماعات فقط
- العاملون الذين توفرهم للوحدة وحدات أخرى وتتقاضى مقابل خدماتهم (العمال بعقود، الذين يدفع لهم المقاول؛ والأشخاص الذين يقومون بأعمال الإصلاح والصيانة في الوحدة نيابة عن وحدات أخرى)
- الأشخاص القائمون بإجازات مفتوحة
- الأشخاص الذين يؤدون الخدمة العسكرية
- الأشخاص المتقاعدون
- العاملون من الخارج الذين يدفع لهم مقاولون من الباطن.

المالكون العاملون (البند ٢-١-١)

١٨-٤ يضم هؤلاء جميع الأشخاص من الملاك والشركاء المشتغلين بنشاط في عمل المنشأة، مع استبعاد الشركاء الصامتين أو غير الناشطين الذين يقومون بنشاطهم الرئيسي خارج المنشأة. ولا تنطبق هذه الفئة على أي مؤسسة مساهمة أو مؤسسة مماثلة تكون مملوكة لحملة الأسهم.

العاملون من أفراد الأسرة دون أجر (البند ٢-١-٢)

١٩-٤ يُعرّف العاملون من أفراد الأسرة دون أجر بأنهم جميع الأشخاص الذين يعيشون في الأسرة المعيشية للمالك أو الملاك الذين يمتلكون المؤسسة ويعملون في المنشأة أو لحسابها، بغض النظر عن ساعات العمل أثناء الفترة المرجعية، دون أن يتلقوا أجوراً ثابتة (أي دون الاتفاق على مبلغ معين يُدفع مقابل العمل الذي يقومون به). وإذا جرى العرف على أن يعمل الشباب، على وجه الخصوص، دون أجر في مشروع اقتصادي يقوم بتشغيله شخص قريب لهم لا يعيش معهم في نفس الأسرة المعيشية، فيمكن الاستغناء عن شرط "المعيشة في نفس الأسرة المعيشية". أما العاملون من أفراد الأسرة الذين يتلقون أجراً عن العمل الذي يقومون به فيجب أن يصنّفوا باعتبارهم مستخدمين. وينبغي للبلدان التي تفضّل لأسبابها الخاصة وضع معيار زمني أدنى لإدراج أفراد الأسرة العاملين دون أجر ضمن الأفراد المشتغلين أن تحدّد الأفراد الذين يعملون أقل من الحد الأدنى المقرر لساعات العمل، وأن تصنّفهم بشكل منفصل.



## المستخدمون (البند ٢-١-٣)

٢٠-٤ - تشمل فئة المستخدمين جميع الأشخاص الذين يعملون في المنشأة أو لحسابها، الذين لديهم عقد عمل مع الوحدة والذين يتقاضون مقابلًا نقدياً أو عينياً على فترات منتظمة. ويُحسب المقابل عادة على أساس وقت العمل أو على أساس مؤشر موضوعي آخر لكمية العمل. ويمكن أن يكون المقابل في شكل أجور أو رواتب أو رسوم أو أتعاب أو أجراً بالقطعة أو عائداً عينياً (البند ٣-١).

٢١-٤ - وتنشأ العلاقة بين رب العمل والمستخدم بوجود اتفاق مكتوب أو شفهي، رسمي أو غير رسمي، بين المنشأة والشخص، بشكل طوعي من الجانبين عادة، يقوم الشخص بموجبه بالعمل في المؤسسة مقابل أجر نقدي أو عيني.

٢٢-٤ - وتشمل فئة "المستخدمين" جميع الأشخاص المشتغلين في النشاط الاقتصادي للمنشأة غير الملاك العاملين وأفراد الأسرة العاملين دون أجر. وتشمل الفئة أيضاً العاملين من الخارج إذا كانوا يتقاضون أجوراً من الوحدة المعنية أو يخضعون لسيطرتها. وتشمل هذه الفئة أيضاً المستخدمين المشتغلين في نشاط مساعد للنشاط الرئيسي للوحدة.

٢٣-٤ - ويقصد بفئة المستخدمين جميع العاملين بأجر المشتغلين في بيع السلع وغير ذلك من الأنشطة في المنشأة. وينبغي أن يُدرج في هذه الفئة أيضاً المستخدمين العاملون في أنشطة مساعدة للنشاط الرئيسي للوحدة والأشخاص المشتغلون في قيادة الشاحنات وفي الإصلاح والصيانة، إلخ. وتشمل هذه الفئة أيضاً الطلاب المرتبطين بتعهد رسمي بالإسهام في عملية الإنتاج في الوحدة مقابل أجر و/أو خدمات تعليمية.

## تفصيل عدد المستخدمين

٢٤-٤ - من الشائع في وحدات تجارة التوزيع عدم الالتزام بالوقت المتبع عادة بالنسبة لساعات العمل (٢٤ ساعة، أو سبعة أيام في الأسبوع، أو كامل أيام العطلة الأسبوعية)، مما يضطرهم إلى تشغيل مستخدمين بعقود إما لوقت كامل أو لجزء من الوقت. وقد تكون هذه الظاهرة مهمة لهذا القطاع ولها تأثيراتها على حساب البيانات المنقحة فصلياً.

٢٥-٤ - ويستحسن أن تعتمد البلدان تفصيلات إضافية في التصنيف لمختلف فئات المستخدمين الموجودة في اقتصاداتها، والتي يمكن إنتاج إحصاءات منفصلة عنها. ويمكن وضع تقسيم يتصل بطول فترة العمل كالتفصيل الوارد في ترتيبات وقت العمل<sup>٣٠</sup>. وتتصل ترتيبات وقت العمل بالترتيبات المقررة في القوانين واللوائح والاتفاقات الجماعية وأحكام التحكيم وعقود الاستخدام أو الترتيبات التي تحددها القواعد أو الأعراف السائدة في المنشآت أو المجتمعات، أو التي يحددها الشخص الذي يعمل لحسابه الخاص على أساس التزامات تعاقدية أو متطلبات العمل أو تفضيلاته الشخصية أو العائلية.

٢٦-٤ - وقد تختلف طول مدة العمل في أي بلد باختلاف فئات العاملين بأجر حسب ترتيبات أوقات العمل المختلفة. وساعات العمل هي الساعات التي يقضيها الأشخاص العاملون بأجر أثناء فترة مرجعية في أنشطة العمل التي تسهم في إنتاج خدمات تجارية. وقد يتبين من ترتيبات أوقات العمل الفردية للأشخاص العاملين بأجر وجود فوارق كبيرة من حيث طول أو قصر ساعات العمل اليومية أو الأسبوعية، وزيادة أو نقص أيام العمل الأسبوعية، والعمل في أجزاء معينة من السنة، إلخ.

<sup>٣٠</sup> انظر: القرار المتعلق بإحصاءات ساعات العمل، الذي اعتمده المؤتمر الدولي العاشر لخبراء الإحصاءات العمالية (في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢)، ويمكن الاطلاع عليه على الموقع: <http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/res/index.htm>

٤-٢٧- ومن المفيد تقديم إحصاءات منفصلة عن المستخدمين الذين يخضعون لترتيبات مختلفة من حيث ساعات العمل، مثل العاملين بوقت كامل والعاملين لبعض الوقت، لأغراض تحليل أنواع معينة من العمالة. ولما كان من الشائع في معظم البلدان تعريف العمالة بوقت كامل والعمالة جزءاً من الوقت من حيث ساعات العمل حسب العرف السائد، فمن المستحيل وضع تمييز دولي دقيق بين العمل لجزء من الوقت والعمل بوقت كامل. ومع ذلك يوصى، إذا سمحت الموارد بذلك، وكان هناك اهتمام في البلد بهذا الموضوع، بعرض البند ٢-١-٣: المستخدمون، حسب الفئات الثلاث التالية: المستخدمون بوقت كامل؛ والمستخدمون جزءاً من الوقت؛ والمستخدمون بمكافئ الوقت الكامل. ويمكن حساب أعداد الفئات الثلاث حسب الساعات التي يقومون فيها بالعمل فعلاً (البند ٢-٥).

#### عدد العاملين بوقت كامل (جزء من البند ٢-١-٣)

٤-٢٨- هذا تقسيم لعدد العاملين المستخدمين حسب ساعات العمل اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية التي يتقاضون عنها أجراً. والمستخدمون بوقت كامل هم الأشخاص الذين يساوي وقت عملهم وقت العمل القياسي في الأسبوع أو الشهر أو السنة. ووقت العمل القياسي هو الوقت الذي يقضيه الأشخاص الذين يعملون بأجر في أنشطة العمل أثناء الفترة المرجعية، حسبما تقرره القوانين واللوائح والاتفاقات الجماعية أو أحكام التحكيم.

#### عدد المستخدمين جزءاً من الوقت (جزء من البند ٢-١-٣)

٤-٢٩- المستخدمون جزءاً من الوقت هم الأشخاص الذين تقل ساعات عملهم عن ساعات العمل القياسية للعاملين بوقت كامل. وتشمل هذه الفئة جميع أشكال العمل جزءاً من الوقت (العمل نصف يوم، والعمل يوماً واحداً أو يومين أو ثلاثة أيام في الأسبوع، إلخ). وينبغي عدم الخلط بين المستخدمين جزءاً من الوقت والمستخدمين العرضيين أو الموسمي (الذين قد يشتغلون وقتاً كاملاً ولكن لفترة قصيرة محددة، مثل العاملين المؤقتين، وطواقم تصوير الأفلام، إلخ).

#### العاملون بمكافئ وقت العمل الكامل (جزء من البند ٢-١-٣)

٤-٣٠- يمكن أن يكون الأساس للتحويل إلى مكافئ الوقت الكامل هو مجموع عدد الساعات التي يشتغلها جميع المستخدمين جزءاً من الوقت. وينبغي إجراء التحويل بالقياس إلى وقت العمل القياسي للمستخدمين بوقت كامل في الوحدة، وأن يؤخذ في الاعتبار عدد الساعات أو الأيام أو الأسابيع أو الشهور التي يعملونها. ويُعرّف مكافئ الوقت الكامل بأنه مجموع ساعات العمل في الوحدة مقسوماً على متوسط الساعات التي يعملها المستخدم بوقت كامل (سنوياً أو فصلياً أو شهرياً أو أسبوعياً). وهذه المعادلة تيسر إجراء مقارنات دولية مع البلدان التي تجري تقديرات للعمالة على أساس مكافئ الوقت الكامل فقط. ونظراً للاختلافات في عدد ساعات العمل بوقت كامل باختلاف الأنشطة وفئات الموظفين، إلخ، يوصى بحساب هذا التحويل على أكثر مستوى تفصيلي ممكن.

#### العاملون خارج الوحدة المدرجون في كشوف مرتبات الوحدة (جزء من البند ٢-١-٣)

٤-٣١- قد تجد البلدان أن من المفيد وضع إحصاءات عن جوانب أخرى من ترتيبات العمالة في قطاع تجارة التوزيع مثل مكان العمل أو الوظيفة. فالعامل خارج الوحدة هو شخص

يوافق على العمل في مؤسسة تجارية معينة، أو على تزويد المؤسسة بكمية معينة من السلع أو الخدمات، بناءً على اتفاق مسبق أو عقد مسبق مع تلك المؤسسة، ولكن مقر عمله لا يقع في أي من المنشآت التي تتكون منها المؤسسة. وهؤلاء العاملون من خارج الوحدة هم فقط الذين يمكن إدراجهم في هذه الفئة التي تتلقى أجوراً بشكل مباشر أو غير مباشر على أساس كمية العمل المنجزة، أي على أساس كمية العمل التي تسهم كأحد المدخلات في عملية من عمليات الإنتاج، بغض النظر عن قيمة الناتج أو ربحية عملية الإنتاج. ويعتقد أن هذا النوع من العمالة هو أقل أهمية للوحدات في التجارة، ومع ذلك فإن العاملين خارج الوحدة قد يشتغلون في إعادة تغليف السلع في كميات أصغر، وتجميعها، إلخ.

٣٢-٤ - أما العاملون خارج الوحدة الذين يدفع لهم المقاولون من الباطن أجورهم فلا يدخلون في هذه الفئة. وتُعامل المبالغ التي تُدفع إلى المقاولين من الباطن نظير عمل هؤلاء باعتبارها "شراء الخدمات، فيما عدا الإيجار" (البند ٤-٤-١-٢-١).

٣٣-٤ - وينبغي عدّ العاملين خارج الوحدة الداخليين في كشوف المرتبات عن فترة واحدة. أما إذا كانت الأعداد كبيرة ومتغيرة فقد يكون من المفيد جمع معلومات عن متوسط العدد في فترات الاستقصاء المحددة لعدّ المستخدمين.

#### المستخدمون العاملون في مجال البحث والتطوير (البند ٢-١-٣-١-١)

٣٤-٤ - يعتبر نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، ناتج البحث والتطوير التجريبي بمثابة أصل من الأصول. وتعمد هذه التوصيات تعريف البحث والتطوير الوارد في دليل فرسكاتي: الممارسات الموحدة المقترحة للدراسات الاستقصائية الخاصة بالبحث والتطوير التجريبي<sup>٣١</sup>. وطبقاً لهذا الدليل (الفقرة ٦٣): فإن "البحث والتطوير التجريبي يشمل العمل الخلاق الذي يجري على أساس منهجي من أجل زيادة مخزون المعرفة، بما في ذلك المعارف الإنسانية والمعرفة بالثقافة والمجتمع، واستخدام مخزون المعرفة في ابتكار تطبيقات جديدة". وحين تدرج هذه الفئة في حساب مؤسسات الحساب الخاص فإنها تعتبر تكاليف إنتاج وتُقدّر على أساس جمع تكاليف المدخلات، بما في ذلك المدخلات من العمالة.

٣٥-٤ - ويشمل هذا البند جميع المستخدمين المشتغلين مباشرة في البحث والتطوير، وكذلك الذين يقدمون خدمات مباشرة مثل مديري البحث والتطوير والموظفين الكتابيين معهم. أما الأشخاص الذين يقدمون خدمات غير مباشرة، مثل موظفي البوفيه وموظفي الأمن، فينبغي استبعادهم حتى ولو كانت أجورهم ومرتباتهم داخلية في النفقات العامة في قياس النفقات. ويجب تمييز العاملين في البحث والتطوير عن العاملين في مختلف الأنشطة ذات الصلة. ومن ثم يُستبعد من فئة موظفي البحث والتطوير ما يلي:

- الموظفون العاملون في مجال التعليم والتدريب
- الموظفون العاملون في أنشطة علمية وتكنولوجية أخرى (مثلاً خدمات الإعلام، والاختبار والمقايسة، ودراسات الجدوى، إلخ).
- الموظفون العاملون في أنشطة صناعية أخرى (مثلاً الموظفون العاملون في الابتكارات الصناعية غير المصنّفين في موضع آخر)
- الموظفون العاملون في الإدارة وفي سائر أنشطة الدعم غير المباشر.

<sup>٣١</sup> منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، ٢٠٠٢.

## المستخدمون العاملون في إنتاج البرمجيات وقواعد البيانات (البند ٢-١-٣-١-٣)

٣٦-٤ - يشمل هذا البند مجموع أعداد المستخدمين الذين يعملون في تطوير البرمجيات وقواعد البيانات والذين يتوقع أن تستمر حياتهم الوظيفية لأكثر من سنة، وكذلك الذين يقدمون خدمات مباشرة مثل المديرين ومديري الإدارات والموظفين الكتابيين. أما الأشخاص الذين يقدمون خدمات غير مباشرة، مثل موظفي البوفيه والأمن، فيجب استبعادهم حتى ولو كانت أجورهم ومرتباتهم داخلة في النفقات العامة في قياس النفقات. ويعتبر تطوير البرمجيات وقواعد البيانات أصلاً من الأصول في نظم الحسابات القومية ٢٠٠٨. وحين تُدرج هذه الفئة في مؤسسات الحساب الخاص فإنها تمثل تكاليف إنتاج وينبغي تقديرها عن طريق جمع تكاليف المدخلات، بما فيها مدخلات العمالة.

## المستخدمون العاملون في تكوين الأصول الثابتة للحساب الخاص وفي أعمال الإصلاح الرئيسية (البند ٢-١-٣-١-٥)

٣٧-٤ - يشمل هذا البند مجموع عدد المستخدمين العاملين في تكوين الأصول الثابتة للحساب الخاص والإصلاحات الكبيرة للحساب الخاص. ويُعتبر تكوين الأصول الثابتة والإصلاحات الكبيرة حين تتم للحساب الخاص إنتاجاً يدخل في الأصول ويحتفظ به المنتجون باعتباره استثماراً. والإنتاج الداخل في الأصول هو الإنتاج غير المباع، ولذلك تقدر قيمته بقيمة الإنتاج، أي بجمع تكاليف المدخلات، بما فيها مدخلات العمالة.

## عدد العاملين المستأجرين (البند ٢-٢)

٣٨-٤ - تنطوي العمالة المستأجرة على تقديم موارد بشرية للوحدات التجارية مقابل دفع رسوم. ويشمل هذا البند مجموع الأشخاص الذين تقدمهم وكالات الاستخدام أو المنظمات المشابهة إلى المنشأة التجارية. ولا تشرف وكالات التشغيل من هذا النوع على المستخدمين، وإنما يكونون تحت سيطرة (توجيه وإشراف) العميل الذي تخدمه وكالات التشغيل. والمستخدمون المستأجرون يتلقون أجورهم من وكالة التشغيل وليسوا على كشوف مرتبات المنشأة التي تدفع الرسوم. وفي الغالب الأعم يتم تقديم الموارد البشرية على أساس مدة قصيرة (وفي هذه الحالة تُصنّف وكالة التشغيل في الفرع ٧٨٢٠، أنشطة وكالات التشغيل المؤقت، في التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد) أو على أساس طويل الأمد أو دائم (وفي هذه الحالة تُصنّف وكالة التشغيل في الفرع ٧٨٣٠، تقديم الموارد البشرية الأخرى، في التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد). والمعلومات المتعلقة بالعمالة المستأجرة مهمة لتحليلات العمالة والإنتاجية على نحو مفيد؛ إلا أن عدد المستخدمين المستأجرين يستبعد من مجموع عدد الأشخاص المشتغلين في الوحدة التجارية (البند ٢-١).

٣٩-٤ - وتُصنّف المنشأة التي تستخدم عمالة مستأجرة على أساس نشاطها الرئيسي. وتُستبعد الفئات التالية من العمالة المستأجرة:

- الموظفون المؤقتون الذين يتم الحصول عليهم من خلال خدمات التوظيف
- المقاولون، والمقاولون من الباطن أو المقاولون المستقلون
- الخدمات المقدمة للمنشأة بموجب عقد إيجار أو عقد إدارة، مثل خدمات البوابين والحراس وخدمات تجميل الموقع
- الخدمات المهنية أو التقنية المشتراة من شركة أخرى، مثل الخدمات الاستشارية الخاصة بالبرمجيات، والبرمجة الحاسوبية، والهندسة، وخدمات المحاسبة.

## مجموع عدد العاملين في القطاع غير الرسمي (البند ٢-٣)

٤-٤٠-٤ - بالنسبة للبلدان التي تستخدم مفهوم القطاع غير الرسمي في نظمها الإحصائية، يشمل مجموع عدد الأشخاص المشتغلين في القطاع غير الرسمي جميع الأشخاص الذين كانوا مشتغلين، أثناء فترة مرجعية معينة، في وحدة واحدة على الأقل من وحدات الإنتاج في القطاع غير الرسمي (البند ١-٤-٥-١) تكون مصنفة في الباب زاي في التتقيق ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، بغض النظر عن وضعهم الوظيفي، وبشرط أن تكون هذه الوظيفة هي عملهم الأساسي. ويجب أن يشير العدد الإجمالي للأشخاص المشتغلين في القطاع غير الرسمي إلى جميع إقليم البلد. ويمكن تفصيل هذا البند إلى مستخدمين (البند ٢-٣-١) والأشخاص الآخرين المشتغلين في القطاع غير الرسمي (البند ٢-٣-٢).

٤-٤١-٤ - ولا يشمل عدد العاملين في القطاع غير الرسمي ما يلي:

- الأشخاص المشتغلون حصراً في إنتاج سلع أو خدمات للاستهلاك النهائي الخاص بهم أو لتكوين رأس المال الثابت الخاص بهم
- الأشخاص المشتغلون في الأنشطة الزراعية، لأن هذه الأنشطة مستبعدة من نطاق القطاع غير الرسمي لأسباب عملية
- الأشخاص العاملون لحسابهم الخاص المشتغلون في تقديم خدمات مهنية أو تقنية - كالأطباء والمحامين والمحاسبين والمعماريين والمهندسين، إلخ - إذا كانت لا تنطبق عليهم شروط مؤسسات القطاع غير الرسمي
- خدم المنازل الذين يعملون بأجر.

٤-٤٢-٤ - ولأغراض هذه التوصيات تُعرّف وحدات تجارة التوزيع (الإنتاج) في القطاع غير الرسمي (البند ١-٤-٥-١) وفقاً لقرار المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمالة<sup>٣٢</sup> كمجموعة فرعية من المؤسسات غير المساهمة التي تملكها الأسر المعيشية، أي مجموعة فرعية من وحدات الإنتاج التي لا تشكّل كيانات قانونية مستقلة عن الأسر المعيشية أو أفراد الأسر المعيشية الذين يمتلكونها، والتي لا تحتفظ بمجموعة كاملة من الحسابات (بما في ذلك الحسابات الختامية للأصول والخصوم) تتيح التمييز بوضوح بين أنشطة الإنتاج للمؤسسات والأنشطة الأخرى للملكية، وتتيح التعرف على أي تدفقات للدخل ورأس المال بين المؤسسات ومالكها.

<sup>٣٢</sup> انظر: القرار الخاص بإحصاءات العمالة في القطاع غير الرسمي، الذي اتخذته المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء الإحصاءات العمالية (كانون الثاني/يناير ١٩٩٣)، على الموقع: <http://www.ilo.org/public/eng-lish/bureau/stat/res/index.htm>

٤-٤٣-٤ - ويمكن تقدير العمالة غير الرسمية بشكل مباشر، عن طريق إجراء دراسات استقصائية للقطاع غير الرسمي، أو عن طريق غير مباشر باستخدام نهج بديلة. ومن هذه النهج طريقة "الجزء المتبقي"، حيث تقدّر العمالة غير الرسمية بأنها الفرق بين مجموع العمالة (على أساس تعداد السكان أو بيانات الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة) والعمالة الرسمية (على أساس التعداد الاقتصادي أو الدراسات الاستقصائية للمنشآت أو مصادر البيانات الإدارية).

## (ب) متوسط عدد الأشخاص المشتغلين

## متوسط عدد الأشخاص المشتغلين (البند ٢-٤)

٤-٤٤-٤ - يفيد هذا البند من بنود البيانات، الذي يُعرّف بأنه متوسط عدد المستخدمين (البند ٢-٤-١) زائداً عدد المالكين العاملين (البند ٢-٤-١) والعاملين من أفراد الأسرة دون أجر (البند ٢-٤-٢) عن فترة واحدة، في أنه يمثل معيار الحجم للوحدة. وإذا لم يكن متوسط عدد

الأشخاص المشتغلين متاحاً، فيستخدم مجموع عدد الأشخاص المشتغلين (البند ٢-١) في فترة واحدة باعتباره معيار الحجم.

#### متوسط عدد المستخدمين (البند ٢-٤-١)

٤٥-٤ - متوسط عدد المستخدمين هو المتوسط الحسابي لأعداد المستخدمين في كل يوم من أيام السنة في الفترة المرجعية، بما في ذلك العطلات وعطلات نهاية الأسبوع، مقسوماً على عدد الأيام في الفترة المرجعية. والمتوسط السنوي لعدد المستخدمين هو المتوسط الحسابي لمتوسط أعداد المستخدمين شهرياً (أو فصلياً).

#### (ج) ساعات العمل

##### ساعات العمل التي اشتغلها المستخدمون<sup>٣٣</sup> (البند ٢-٥)

٤٦-٤ - عدد ساعات العمل التي يقضيها المستخدم في العمل، وتُعرف أيضاً بحجم العمالة أو مُدخَل العمالة، هو بند مهم من بنود البيانات يفيد في تحليل العمالة وفي تحويل ساعات العمل للمستخدمين لبعض الوقت إلى مكافئ الوقت الكامل، وفي دراسة الإنتاجية وحساب عدد من المجاميع لكل ساعة عمل. ويُعرف عدد الساعات التي يشتغلها المستخدمون بأنه مجموع عدد الساعات التي يقضونها فعلاً في أنشطة تسهم في إنتاج خدمات تجارة التوزيع أثناء الفترة المرجعية. ويمكن قياس هذا المؤشر أسبوعياً أو شهرياً أو سنوياً. ويوصى بتفصيل هذا المؤشر حسب تفصيل فئات العمالة.

٤٧-٤ - وقد لا تستطيع بعض الوحدات الصغيرة، خاصة منها التي لا تحتفظ بسجلات رسمية، الإبلاغ عن ساعات العمل. وفي هذه الحالة، يوصى بحساب ساعات العمل من الردود على الأسئلة البديلة مثل عدد العاملين ومتوسط عدد أيام العمل وعدد ساعات الإنتاج في يوم عمل عادي، إلخ.

٤٨-٤ - وتشمل الساعات التي يقضيها المستخدمون في العمل فعلاً ما يلي:

(أ) ساعات الإنتاج: أي الساعات التي يقضيها المستخدمون في أنشطة تتعلق بوظيفتهم وتهدف إلى إنتاج خدمات تجارية. ويمكن القيام بهذه الأنشطة أثناء الفترات العادية أو التعاقدية، أو كساعات عمل إضافية؛ وقد تكون مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة الأجر، أيًا كان المكان الذي تتم فيه، سواء في المنشأة أو في البيت أو في مواقع العمل أو في الشارع، إلخ؛ ويمكن أن تشمل العمل الذي يأخذه المستخدم من مقر العمل لإنجازه في البيت؛

(ب) الساعات التي يقضيها المستخدمون في أنشطة مساعدة. الساعات التي يقضونها في أنشطة ليس مقصوداً بها أن تكون أنشطة إنتاجية مباشرة لخدمات تجارية ولكنها لازمة لتمكين ذلك الإنتاج. وهذه الساعات تشمل الساعات التي تُقضى في:

١' تصميم وتحضير وتنظيف مكان العمل أو أدوات العمل، وإصلاح أو صيانة عمليات العمل؛

٢' التدريب المهني (للأشخاص العاملين بأجر) الذي يسمح به رب العمل ويقدمه مباشرة أو عن طريق غير مباشر؛ وأنشطة السفر أو التنقلات المطلوبة أو المدفوعة أو المرتبطة بالعمل مثل البائعين على الأبواب والبجّارة

<sup>٣٣</sup> انظر: مشروع القرار الخاص بقياس وقت العمل، المعروض على المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية ([http://www.insee.fr/en/nom\\_def\\_met/colloques/city-group/2006\\_meeting.htm](http://www.insee.fr/en/nom_def_met/colloques/city-group/2006_meeting.htm)).

والسائقين والأشخاص الذين يسافرون لحضور اجتماعات خارج مقر عملهم المعتاد؛

٣' أنشطة التدريب أو التعليم الشخصية المتصلة بالعمل التي يدفعها رب العمل (بما في ذلك المدفوعات العينية)، سواءً كانت في مقر العمل أم خارجه؛

(ج) الساعات غير الإنتاجية التي تُقضى في سياق العمل: أي الساعات التي يقضيها المستخدمون بين الفترات الإنتاجية التي لا يمكن تفاديها ولكنها لصيقة بعمليات العمل والتي يظل فيها الأشخاص العاملون جاهزين للعمل. ومن ضمن هذه الساعات ما يلي:

١' انتظار الزبائن في مكتب أو متجر أو في الشارع؛

٢' التوقف لأسباب تقنية أو اقتصادية مثل نقص التوريدات اللازمة للعمل، أو تعطل الماكينات، أو الحوادث؛

٣' الساعات التي تنقضي فيما بين الفترات الإنتاجية، التي لا يوجد فيها عمل ولكن تسري فيها الأجور بموجب عقد عمل مضمون؛

٤' أوقات السفر، كجزء من مهام العمل، أو التي يحددها زبائن معينون حين يكون مكان العمل متغيراً؛

(د) فترات الراحة القصيرة. فترات الراحة التي تقل عن ٣٠ دقيقة، التي يقضيها المستخدمون فيما بين الفترات الإنتاجية في أنشطة شخصية ولا يكون فيها هؤلاء الأشخاص جاهزين للاستدعاء من قبل رب العمل أو لأداء عمل آخر. وتحدث هذه الفترات نتيجة لاحتياجات طبيعية ويسمح بها العقد أو العرف، وقد تشمل فترات تعاطي الشاي أو القهوة أو الصلاة.

٤-٤٩- ويُسْتَبَعَد من الساعات التي يقضيها المستخدمون فعلاً في العمل ما يلي:

(أ) الساعات المدفوعة ولكن لا يعمل فيها المستخدمون، مثل الإجازات السنوية المدفوعة الأجر، والعطلات الرسمية المدفوعة الأجر، والإجازات المرضية المدفوعة الأجر، والإجازات التعليمية المدفوعة الأجر، وإجازات الأمومة أو الأبوة المدفوعة الأجر، والإجازات الأسرية المدفوعة الأجر، والخدمة المدنية غير العسكرية؛

(ب) فترات تناول الوجبات التي تزيد على ٣٠ دقيقة؛

(ج) الأوقات التي يقضيها العاملون في التنقل بين البيت والعمل والتي لا يشتغلون فيها بالفعل حتى ولو كانت مدفوعة الأجر من رب العمل.

٤-٥٠- ويمكن اتخاذ عدد أيام العمل كبديل لقياس مدخلات العمالة في البلدان غير القادرة على جمع معلومات عن ساعات العمل. وهذه المعلومات يسهل الحصول عليها عادة من كشوف المرتبات وليس من كشوف ساعات العمل. ويجب أن تشير أيام العمل إلى مجموع الأيام التي يقضيها المستخدمون في العمل وليس إلى الأيام المدفوعة الأجر. ومن ثم ينبغي استبعاد الأيام التي تنقضي في الإجازات السنوية أو العارضة أو المرضية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن التأكد من عدد ساعات العمل اليومي القياسي في وحدات التجارة للمستخدمين بوقت كامل، والأيام التي يعملها المستخدمون لجزء من الوقت، بشكل منفصل. ويمكن تقسيم هذه البيانات حسب الحالة الوظيفية.

## تفصيل العمالة حسب نوع الجنس والمهنة

٥١-٤ - ينبغي بوجه عام الحصول على أرقام منفصلة للعمالة للذكور والإناث. وينبغي، ما سمحت الموارد بذلك، تمييز كل فئة من فئات العمالة ونتاج العمالة لكل فئة، لكل من الذكور والإناث على حدة. ومن المهم في وضع الرقم القياسي للأسعار لتعويضات العاملين في قطاع تجارة التوزيع، تفصيل تلك الفئات حسب المهنة، والأفضل أن يكون ذلك طبقاً للتصنيف الدولي الموحد للمهن<sup>٣٤</sup>.

<sup>٣٤</sup> يمكن الاطلاع عليه على الموقع:  
http://www.ilo.org/public/  
english/bureau/stat/isco/index.  
.htm

## ٣ - تعويضات المستخدمين

## تعويضات المستخدمين (البند ٣)

٥٢-٤ - تُعرّف تعويضات المستخدمين بأنها مجموع الأجر النقدي أو العيني الذي تدفعه منشأة تجارية للمستخدم مقابل العمل الذي يقوم به أثناء فترة مرجعية. ويسجل التعويض على أساس تراكمي؛ أي أنه يقاس بمبلغ الأجر التي يتلقاها المستخدم نقداً أو عيناً أو تكون مستحقة له لدى رب العمل لقاء العمل الذي يقوم به أثناء الفترة المرجعية سواءً دُفع مقدماً أم في وقت العمل أو في وقت متأخر عن العمل نفسه. وتعويضات العاملين لا تشمل أي ضرائب يدفعها رب العمل على الأجر والمرتبات، مثل ضرائب الأجر. وتشمل تعويضات المستخدمين مكونين رئيسيين هما: (أ) الأجر والمرتبات التي تُدفع نقداً أو عيناً (البند ٣-١) و(ب) مدفوعات الضمان الاجتماعي التي يدفعها رب العمل (البند ٣-٣). ويعرّف المستخدمون بهذه الصفة في البند ٣-١-٢.

٥٣-٤ - ولا تستحق تعويضات المستخدمين عن العمل غير المدفوع الأجر الذي يتم القيام به بشكل طوعي، بما في ذلك العمل الذي يقوم به أفراد الأسرة العاملون دون أجر. أما المدفوعات للملاك العاملين الذين لا يتلقون مرتبات منتظمة فتستبعد من التعويضات.

## الأجر والمرتبات النقدية والعينية للمستخدمين (البند ٣-١)

٥٤-٤ - تعرّف الأجر والمرتبات<sup>٣٥</sup> بأنها جميع المدفوعات النقدية والعينية التي يدفعها رب العمل أثناء الفترة المرجعية لقاء العمل الذي يقوم به جميع الأشخاص المدرجين في عداد المستخدمين سواءً كانوا يتلقون أجورهم على أساس وقت العمل أو على أساس الناتج أو بالقطعة، وسواءً كانت المدفوعات منتظمة أم لا. وتشمل الأجر والمرتبات قيمة أي مساهمات اجتماعية وضرائب دخل يدفعها رب العمل، حتى وإن كانت هذه المبالغ يخصمها رب العمل لدواعٍ إدارية أو أسباب أخرى وتدفع مباشرة إلى خطط التأمين الاجتماعي، أو سلطات الضرائب، إلخ. نيابة عن المستخدم. وتسجل الأجر والمرتبات على أساس تراكمي، فيما يتعلق بالمستحقات الناتجة عن العمل أثناء الفترة المحاسبية، سواءً كانت تُدفع مقدماً أم مع فترات العمل أم مؤخراً.

<sup>٣٥</sup> انظر: نظام الحسابات القومية،  
٢٠٠٨، الفصل ٧، توزيع حسابات  
الدخل، للاطلاع على مزيد من  
التفاصيل عن مكونات الأجر  
والمرتبات للمستخدمين.

## الأجر والمرتبات النقدية

٥٥-٤ - تشمل الأجر والمرتبات النقدية أنواع الأجر التالية:

(أ) الأجر أو المرتبات التي تُدفع بشكل منتظم أسبوعياً أو شهرياً أو على فترات أخرى، بما في ذلك المدفوعات حسب الناتج والمدفوعات بالقطعة، وكذلك العلاوات



أو البدلات الخاصة عن العمل الإضافي، أو العمل الليلي، أو أيام العطلة الأسبوعية، أو في الساعات الأخرى غير المعتادة؛ والبدلات التي تُدفع مقابل العمل من المنزل أو العمل في ظروف غير مريحة أو خطيرة، وعلاوات الاغتراب مقابل العمل خارج البلد، إلخ؛

(ب) العلاوات الإضافية التي تُدفع بشكل منتظم مثل بدلات السفر إلى مقر العمل أو منه، ولكنها لا تشمل المزايا الاجتماعية (انظر أدناه)؛

(ج) الأجور والمرتببات التي تُدفع للمستخدمين الذين هم خارج العمل لفترات قصيرة (في إجازات مثلاً) أو نتيجة لتوقف مؤقت في الإنتاج، فيما عدا فترات الغياب بسبب المرض أو الإصابة، إلخ؛

(د) المكافآت غير المنتظمة أو المدفوعات الاستثنائية الأخرى المتصلة بالأداء العام للمؤسسة التي تُدفع كحوافز؛

(هـ) العمولات والهبات والعطايا التي يتلقاها المستخدمون: تعامل هذه معاملة المدفوعات مقابل خدمات تقدمها المؤسسة التي تستخدم العامل، ولذلك يجب أيضاً أن تُدرج في الناتج وإجمالي القيمة المضافة للمؤسسة إذا كانت هذه المدفوعات تُقدّم مباشرة للعاملين من قبل طرف ثالث.

٤-٥٦ - ولا تشمل الأجور والمرتبات النقدية المبالغ التي يسدها رب العمل مقابل النفقات التي يتحملها المستخدمون لتمكينهم من تسلم عملهم أو القيام بعملهم، مثل:

(أ) سداد تكاليف السفر ونقل الأمتعة وغيرها من النفقات التي يتحملها المستخدمون عند تسلمهم عملاً جديداً أو التي يطلب رب العمل القيام بها من أجل نقل المستخدمين إلى جزء آخر من البلد أو إلى بلد آخر؛

(ب) سداد النفقات التي ينفقها المستخدمون على العُدَد والمعدات والملابس الخاصة أو على بنود أخرى يحتاجها قيامهم بعملهم على سبيل الحصر أو بشكل رئيسي.

٤-٥٧ - ولا تشمل الأجور والمرتبات أيضاً اشتراكات الضمان الاجتماعي التي يدفعها رب العمل في شكل: (أ) علاوات الأبناء أو الزوجة أو الأسرة أو التعليم أو أي علاوات أخرى تتصل بالمعالين؛ (ب) المدفوعات التي تُدفع للمستخدمين الغائبين عن العمل بسبب المرض أو الإصابات العرضية أو إجازة الأمومة، إلخ. سواءً كانت تدفع بمعدلات الأجور والمرتبات الكاملة أم بمعدلات أقل؛ (ج) مدفوعات نهاية الخدمة للعاملين الذين يفقدون وظائفهم بسبب زيادة العمالة أو عدم القدرة على الاستمرار في العمل أو الوفاة، إلخ. أو التي تدفع إلى وراثتهم. ومن الناحية العملية قد يكون من الصعب فصل مدفوعات الأجور والمرتبات التي تُدفع أثناء فترات التغيب القصيرة بسبب المرض، أو الحوادث، إلخ. عن المدفوعات الأخرى للأجور والمرتبات، وفي هذه الحالة يمكن الجمع بينهما.

#### الأجور والمرتبات العينية

٤-٥٨ - تعرّف المدفوعات العينية بأنها السلع والخدمات التي تُقدّم إلى المستخدمين، ليس بالضرورة مقابل عمل، ويمكن للمستخدمين استعمالها حسبما يترأى لهم من ناحية الوقت أو الرغبة، لتلبية حاجتهم أو متطلباتهم أو حاجات أو متطلبات أسرهم. والواقع أنه يمكن تقديم أي نوع من السلع أو الخدمات الاستهلاكية كتعويضات عينية. وأهم المدفوعات العينية

التي تتصل بوحدة تجارة التوزيع هي الوجبات والمشروبات؛ والملابس (إذا كان يمكن ارتداؤها خارج العمل)؛ وخدمات الإسكان أو الإقامة التي تقدم مجاناً أو بأسعار مخفضة؛ ومرافق الرياضة أو الترفيه أو العطلات للمستخدمين وأسرهم، إلخ. على أن النفقات التي يدفعها أرباب العمل والتي يستفيدون هم ومستخدميهم منها (مثل المنافع في مكان العمل، والكشف الطبي، ومرافق الرياضة والترفيه، والسفر، والتسليّة، وسائر النفقات التي يتحملها رب العمل فيما يتصل بالعمل) فلا تعتبر جزءاً من تعويضات المستخدمين ولكنها تدخل في الاستهلاك الوسيط لرب العمل.

٤-٥٩- وينبغي تسجيل القيمة النقدية للمدفوعات العينية باعتبار التكلفة الصافية التي يتحملها رب العمل عن السلع والخدمات المعنية. وإذا لم يستطع رب العمل الإبلاغ عن النفقات الفعلية المحتملة، فيمكن استعمال أسعار البيع للمنتجين أو أسعار البيع بالجملة.

٤-٦٠- ويمكن أن تشمل التعويضات العينية أيضاً قيمة الفوائد التي يتنازل عنها رب العمل حين يقدم قروضاً للمستخدمين بأسعار فائدة مخفضة أو معفاة من الفوائد من أجل شراء بيت أو أثاث أو سلع أو خدمات أخرى. ويمكن تقدير قيمتها بقيمة المدفوعات التي كان سيتحملها المستخدم لو أنه دفع المعدل المتوسط للقروض العقارية أو القروض الاستهلاكية مخصوماً منها الفائدة المدفوعة فعلاً.

### خيارات الأسهم

٤-٦١- من الممارسات الشائعة بين بعض أرباب العمل أنهم يعرضون على المستخدمين خيار شراء أسهم في الشركة في وقت معين في المستقبل وبأسعار معينة وبشروط معينة. وخيارات الأسهم هذه هي نوع من الدخول العينية. وهم يعطون المستخدمين حق شراء الأسهم ولكنهم لا يلزمونهم بها. وعادة ما تُمنح هذه الخيارات لتشجيع المستخدمين على البقاء مع الشركة وللمساعدة في نموها. وللمستخدم ألا يمارس هذا الخيار، إما لأن السعر الجاري للسهم أقل من سعر الخيار أو لأنه لم يعد يعمل مع رب العمل الذي عرض هذا الخيار ومن ثم فقد هذا الحق. ويرد فيما يلي وصف لكيفية تقييم خيارات الأسهم، مع مراعاة احتمال ألا تكون كل هذه الخيارات ممارسة بالفعل.

٤-٦٢- والذي يجري عادة هو أن يقوم رب العمل بإبلاغ المستخدمين بقرار تمكينهم من خيار الأسهم بسعر معين (سعر الفرصة أو سعر الممارسة) بعد وقت معين وبشروط معينة (مثلاً أن يكون الموظف لا يزال في خدمة المؤسسة، أو أن تكون المؤسسة قد حققت مستوى معيناً من الأداء). ويسمى الموعد الذي يقدم فيه هذا الخيار إلى المستخدمين "اليوم العظيم"، وأول موعد يستطيع فيه المستخدمون ممارسة هذا الخيار يسمى "يوم العطاء" واليوم الذي يُمارس فيه هذا الحق فعلاً (أو يُرفض) هو "يوم الممارسة". وفي بعض البلدان، تكون الفترة المسموح بها بين يوم العطاء ويوم الممارسة طويلة؛ وفي بلدان أخرى تكون قصيرة جداً.

٤-٦٣- ويمكن تقدير قيمة الخيارات إما باستخدام نموذج أسعار لخيارات الأسهم أو على أساس الفرق بين سعر السوق والسعر المتفق عليه ليوم العطاء. وإذا كان سعر السوق أقل من السعر المقرر فإن الخيار تكون قيمته صفرًا، لأنه لن يمارس. وينبغي أن يمتد وقت التسجيل بحيث يغطي الفترة بين يوم الخيار ويوم العطاء إذا أمكن. وإذا لم يمكن ذلك فتسجل قيمة الخيار في تاريخ العطاء. ولا تعامل أي تغييرات في قيمة الخيار بين تاريخ العطاء وتاريخ الممارسة باعتبارها تعويضات للمستخدمين، وإنما باعتبارها مكسباً أو خسارة للمؤسسة.

## تفصيل أجور ومرتببات المستخدمين

٦٤-٤ - من أجل التأكد من التقدير السليم لنواتج البحث والتطوير، وتطوير البرمجيات وقواعد البيانات، وتكوين الأصول الثابتة للحساب الخاص والإصلاحات الكبيرة، يوصى بالإبلاغ عن بيانات الأجور والمرتبات للمستخدمين في هذه الفئات الثلاث بشكل منفصل.

٦٥-٤ - ومن أجل توفير مقياس دقيق لمستويات الأجور والمرتبات يوصى أيضاً في الدراسات الاستقصائية المتباعدة للأجور والمرتبات التي تُدفع للمستخدمين العاملين بوقت كامل أو جزءاً من الوقت والعاملين خارج مقر العمل، أن تُجمع هذه البيانات حسب المهنة، كما يوصى بتفصيل البيانات حسب نوع الجنس.

المدفوعات للمديرين في المؤسسات المساهمة مقابل حضورهم الاجتماعات  
(البند ٣-٢)

٦٦-٤ - يشمل هذا البند جميع المدفوعات للمديرين في المؤسسات المساهمة وأعضاء لجان المساهمين مقابل حضور الاجتماعات.

اشتراكات الضمان الاجتماعي التي يدفعها أرباب العمل (البند ٣-٣)

٦٧-٤ - اشتراكات الضمان الاجتماعي التي يدفعها أرباب العمل هي مساهمات اجتماعية يدفعها أرباب العمل إلى صناديق الضمان الاجتماعي أو صناديق التأمين الاجتماعي المتصلة بالعمل لضمان مزايا اجتماعية للمستخدمين. ولكي تعامل هذه المدفوعات كاشتراكات في الضمان الاجتماعي يجب أن تستوفي أحد الشروط الثلاثة التالية: (أ) يجب أن يكون المستفيد (أو حامل وثيقة التأمين) ملزماً بالمشاركة بموجب القانون أو شروط العمل، أو أن يتم تشجيعه على المشاركة؛ (ب) يجب أن يكون نظام الضمان الاجتماعي مُداراً نيابة عن المجموعة وقاصراً على أفراد المجموعة؛ (ج) أن يقوم أرباب العمل بتسديد الاشتراكات نيابة عن المستخدمين. ويمكن أن تكون خطط الضمان الاجتماعي هذه مُدارة من قِبَل أرباب العمل أو طرف ثالث. ويمكن تصنيف اشتراكات الضمان الاجتماعي في البنود التالية:

- الضمان الاجتماعي
- صناديق المعاشات التقاعدية
- التأمين الصحي
- التأمين على الحياة
- مدفوعات أخرى.

٦٨-٤ - ويجوز أن يقدم أرباب العمل، حسبما يروونه مناسباً، مدفوعات للمستخدمين في فترات المرض أو الولادة أو الإصابة المتصلة بالعمل، وكذلك علاوات الأسرة، ومكافآت نهاية الخدمة وغير ذلك من المزايا التي تُدفع للمستخدمين؛ وتُعامل هذه المدفوعات كجزء من أجور ومرتببات المستخدمين.

## ٤ - نفقات أخرى

## مشتريات السلع والخدمات

٤-٦٩- تشمل مشتريات السلع والخدمات قيمة جميع السلع والخدمات المشتراة أثناء فترة المحاسبة سواء لإعادة البيع أم للاستهلاك في عملية الإنتاج، وأصبحت المنشأة التجارية بالتالي مالكة لها، ولا يشمل ذلك الأصول الثابتة لأن استهلاكها يسجل باعتباره استهلاكاً لرأس المال الثابت (الإهلاك (البند ١١-٤)). والسلع والخدمات المقصودة هنا قد تكون: (أ) قد بيعت من جديد مع إجراء عمليات تحول أو دون إجراء تحول عليها؛ (ب) مستهلكة كلياً في عملية الإنتاج؛ (ج) مخزنة.

٤-٧٠- ويدخل في هذه المشتريات المواد التي تدخل مباشرة في السلع المنتجة (المواد الخام، والأجزاء السابقة الصنع (المنتجات الوسيطة)، والمكوّنات، إلخ. التي تدخل مادياً في منتجات تنتجها المنشأة)، ويضاف إليها الأدوات والمعدات الصغيرة غير الداخلة في الأصول. ويدخل في هذا البند أنواع الوقود التي تدخل مباشرة في المنتجات وكذلك الوقود الذي يولد الكهرباء وينتج الغاز والبخار، سواء للاستهلاك الخاص أو للبيع. ويدخل في هذا البند أيضاً قيمة المواد المساعدة التي تستهلك أثناء عملية الإنتاج (الشحومات والمياه والمنظفات، ومواد التغليف والصيانة والإصلاح، والمستلزمات المكتبية). ويدخل في هذا المتغير مشتريات المواد المستعملة في تكوين الأصول الثابتة للحساب الخاص والإصلاحات الكبرى التي تقوم بها الوحدة.

٤-٧١- وإذا كانت المنشأة تسند بعض الأعمال إلى الخارج عن طريق التعاقد مع منشآت أخرى، بما في ذلك المنشآت التابعة لنفس المؤسسة، وتزودها لهذا الغرض بالمواد الخام واللوازم وما شابهها، فينبغي إدخال قيمة هذه المواد الخام واللوازم تحت هذا البند.

٤-٧٢- ويدخل في هذا البند أيضاً التكاليف التي تُدفع من أجل شراء الخدمات أثناء الفترة المرجعية، سواء كانت هذه الخدمات صناعية أم غير صناعية. ويدخل فيه أيضاً المدفوعات عن جميع الأعمال التي تقوم بها أطراف ثالثة نيابة عن الوحدة التجارية، بما في ذلك الإصلاحات والصيانة الجارية، وأعمال التركيب والدراسات التقنية. ويُستبعد من هذا البند المبالغ المدفوعة لتركيب السلع الإنتاجية وقيمة السلع الداخلة في الأصول.

٤-٧٣- ويستبعد من مجموع مشتريات السلع والخدمات، النفقات المصنّفة باعتبارها نفقات مالية أو نفقات طارئة في حسابات الوحدات التجارية.

٤-٧٤- وينبغي تقييم مشتريات السلع والخدمات بسعر الشراء، أي بالأسعار التي سُلمت بموجبها إلى المنشأة، بما في ذلك تكاليف النقل، سواء جاءت فواتيرها من المنتجين أم من منظمات أخرى، وتكاليف التأمين، وقيمة مواد التغليف التي دفعتها المنشأة، وجميع الضرائب والرسوم على السلع، ولكن يُستبعد منها، حسب الاقتضاء، ضريبة القيمة المضافة المخصومة. وينبغي أن يخصم من قيمة مشتريات السلع والخدمات، قيمة الخصومات (بما في ذلك الخصومات النقدية إذا كانت مخصومة من قيمة المشتريات في سجلات الشراء) أو الخصم الأجل الذي يُمنح لبعض المشترين، وقيمة مواد التغليف التي تعاد إلى المورد. وإذا كانت الوحدة الإحصائية نفسها تقوم بالنقل، فلا ينبغي احتساب مصاريف النقل.

٤-٧٥- وينبغي تقييم السلع التي تلقاها المنشأة من منشآت أخرى ضمن نفس المؤسسة من أجل إنتاج السلع كما لو كانت مشتراة. ومن الناحية العملية، فإن من الضروري عادة قبول القيمة الدفترية في حسابات المنشأة المرسلة للبضاعة، ولكن حين يتم نقل السلع إلى المؤسسة

المتلقية عن طريق منظمات خارجية، ينبغي إدراج تكاليف النقل. وإذا حدث رد للبضاعة بعد تسجيلها في المخزون، فينبغي تسجيل البنود المعادة باعتبارها مبيعات بنفس الحالة التي تم استلامها بها (البند ٤-٥). أما السلع التي تتلقاها المنشأة من منشآت أخرى في نفس المؤسسة من أجل تقديم خدمات تحويل فتعامل كما لو كانت مشتراة.

#### تكلفة المواد الخام والتوريدات فيما عدا السلع والوقود والكهرباء (البند ٤-١)

٤-٧٦- يشمل هذا البند تكلفة جميع السلع (فيما عدا الأصول الثابتة) التي يتم توصيلها لتصبح تحت سيطرة المنشأة في الفترة المرجعية وتملكها المنشأة (أو الوحدة القانونية التي تنتمي إليها المنشأة). وينبغي أن يتصل وقت تسلّم السلع بتعريف المخزونات (البند ٦) بمعنى أن السلع يجب اعتبارها كأنها متلقاة في الوقت الذي أدخلت فيه في حساب المخزون في المنشأة. وهناك بديل آخر، وهو اعتبار السلع كأنه تم تسلمها حين تحصل المنشأة على الملكية الاقتصادية لها. وبوجه عام يتفق الوقت المبيّن في هذا التعريف مع وقت حيازة ملكية السلعة أو وقت الفاتورة، أما السلع المتلقاة من الخارج فيجب إدراجها حتى ولو كانت الملكية القانونية لم تتم بعد.

#### مشتريات المواد الخام والتوريدات من مؤسسات أخرى أو تلقي هذه المواد من مؤسسات أخرى (البند ٤-١-١)

٤-٧٧- يشمل هذا البند قيمة المواد الخام والتوريدات وما شابهها، أو الأجزاء السابقة الصّنع (المنتجات الوسيطة)، حسب ما هو وارد تحت البند ٤-١، المشتراة أو المتلقاة من مؤسسات أخرى.

#### قيمة المواد الخام والتوريدات الواردة من منشآت أخرى في نفس المؤسسة (البند ٤-١-٢)

٤-٧٨- يشمل هذا البند قيمة المواد الخام والتوريدات وما شابهها أو الأجزاء السابقة الصّنع (المنتجات الوسيطة) المشتراة أو المصنّعة لدى إحدى المنشآت في المؤسسة ونقلت إلى منشأة أخرى في نفس المؤسسة لتقوم بمزيد من عمليات الصناعة التحويلية عليها، أو تدمجها في منتجات أخرى، أو تستخدمها بشكل آخر في عملياتها الإنتاجية. وتسجّل قيمة هذه المشتريات كأنها مشتراة من مؤسسة أخرى.

#### تكاليف مشتريات المواد التي تستخدمها الوحدة نفسها في تكوين الأصول الثابتة والإصلاحات الكبرى (البند ٤-١-٣)

٤-٧٩- يشمل هذا البند تكلفة المواد الخام والمواد الأخرى التي تشتريها أو تتلقاها المنشأة من أجل إنتاج الوحدة نفسها لسلع رأسمالية لاستخدامها الخاص (أو للإيجار) وكذلك المواد وقطع الغيار المستعملة في الإصلاحات الكبيرة لحساب المنشأة في مبانيها وهياكلها وآلاتها وغيرها من الأصول الثابتة. ويدخل في هذا البند مواد البناء وما شابهها للمساكن التي يشغلها المستخدمون والمرافق الأخرى للموظفين وللإصلاحات الكبيرة في جميع المباني المملوكة للمنشأة أو المستأجرة، فيما عدا مرافق الإسكان.

٤-٨٠- وينبغي تسجيل تكلفة المواد التي تستخدمها المنشأة لحسابها الخاص في تكوين الأصول الثابتة لمنتجات الملكية الفكرية، بشكل مستقل، أي: البحث والتطوير (البند ٤-١-٣-١)

وتطوير البرمجيات وقواعد البيانات (البند ٤-١-٣-٣) وتكوين الأصول الثابتة والإصلاحات الكبيرة (البند ٤-١-٣-٥).

#### تكلفة مشتريات الغاز والوقود والكهرباء (البند ٤-٢)

٤-٨١- يشمل هذا البند تكلفة جميع مشتريات الغاز والوقود والكهرباء التي تتلقاها الشركة إذا كانت هذه المشتريات لاستعمالها كوقود فقط. أما منتجات الطاقة المشتراة كمواد أولية أو لإعادة البيع دون تحويل فتنسب من هذا البند وتسجل في البند ٤-١ في الحالة الأولى، أو البند ٤-٥ في الحالة الثانية.

#### تكلفة المشتريات الفردية من الوقود والغاز (البند ٤-٢-١)

٤-٨٢- تدرج مشتريات الوقود الذي يدخل في الناتج أو الذي يُستخدم لإنتاج طاقة أخرى في بند المواد. وتدرج في هذا البند، استنساباً، مشتريات الغازولين وسائر أنواع وقود السيارات. ويدخل في هذا البند أيضاً أنواع الوقود والكهرباء التي تُستخدم للتدفئة والإضاءة، ما عدا التي تُستخدم في المساكن التي يشغلها المستخدمون المملوكة للمنشأة أو التي تديرها المنشأة. ويستثنى من ذلك أنواع الوقود التي تُنتج وتستهلك في نفس المنشأة.

#### تكلفة مشتريات الكهرباء (البند ٤-٢-٢)

٤-٨٣- يشمل هذا البند تكلفة جميع مشتريات الكهرباء التي تشتريها المنشأة أثناء الفترة المرجعية.

#### تكلفة مشتريات المياه وخدمات الصرف الصحي (البند ٤-٣)

٤-٨٤- يشمل هذا البند تكلفة المياه وخدمات الصرف الصحي التي تشتريها المنشأة أثناء الفترة المرجعية.

#### تكلفة مشتريات المياه (البند ٤-٣-١)

٤-٨٥- يعرف هذا البند بأنه مجموع تكلفة جميع مشتريات المياه التي تشتريها المنشأة لأغراض العمل أثناء الفترة المرجعية.

#### تكلفة مشتريات خدمات الصرف الصحي (البند ٤-٣-٣)

٤-٨٦- يشمل هذا البند تكلفة خدمات الصرف الصحي التي تشتريها المنشأة أثناء الفترة المرجعية.

#### مشتريات الخدمات فيما عدا الإيجار (البند ٤-٤)

٤-٨٧- يشمل هذا البند تكلفة جميع الخدمات التي تدفعها المنشأة أثناء الفترة المرجعية سواء كانت خدمات صناعية أم غير صناعية.

٤-٨٨- ويشمل هذا البند المبالغ التي تدفعها المنشأة مقابل الأعمال التي تتم بموجب عقود أو عمولة وأعمال الإصلاح والصيانة التي تجري أثناء الفترة المرجعية من قبل منشآت أخرى في نفس المؤسسة أو من قبل مؤسسات أخرى. وإذا كان العمل تقوم به مؤسسات أخرى، تُدرج

أسعار الفاتورة الفعلية مع خصم ضريبة القيمة المضافة القابلة للخصم، إن وجدت. ويدخل في هذا البند مصاريف الشحن. وإذا كانت الخدمات مقدّمة من منشآت أخرى في نفس المؤسسة، تستخدم قيم تجارية مكافئة بالأسعار الأساسية (أي مع خصم الضرائب على المنتجات وتكاليف النقل)، أو يستخدم تقييم محتسب للعمل، بما في ذلك هامش محتسب للتكاليف العامة والأرباح، علاوة على تكلفة المواد المستهلكة والعمالة المستخدمة.

٨٩-٤ - ويدخل في هذا البند أيضاً المبالغ التي تدفعها المنشأة أثناء الفترة المرجعية مقابل الخدمات ذات الطبيعة غير الصناعية، مثل خدمات الاتصالات وخدمات النقل وخدمات الإعلان وخدمات الترويج والخدمات المالية (فيما عدا مدفوعات الفائدة)، والخدمات غير الصناعية الأخرى. وينبغي الإبلاغ عن المبالغ المدفوعة بالفعل فيما عدا ضريبة القيمة المضافة القابلة للخصم وغير ذلك من الضرائب القابلة للخصم.

٩٠-٤ - وتُستبعد البنود التالية: أرباح الأسهم والفوائد المدفوعة، والغرامات المدفوعة وما شابهها، والشراء المباشر للعلامات التجارية والرخص، ومشترى الأراضي وغيرها من السلع الإنتاجية، والمنح، والديون غير القابلة للتحويل، والإهلاك.

تكلفة الخدمات الصناعية المشتراة وكذلك الخدمات الصناعية المقدّمة من منشآت أخرى في نفس المؤسسة (البند ٤-٤-١)

خدمات الصيانة والإصلاح والتركيب (فيما عدا التشييد) (البند ٤-٤-١-١)

٩١-٤ - يشمل هذا البند أعمال الصيانة والإصلاح ذات الطبيعة الصناعية، المشمولة بالمجموعة ٨٧١ في التقيح الثاني للتصنيف المركزي للسلع، مثل خدمات الصيانة والإصلاح للمنتجات المعدنية المصنّعة، فيما عدا الآلات والمعدات؛ وخدمات الصيانة والإصلاح للمكاتب والآلات المحاسبة؛ وأعمال الصيانة والإصلاح للحواسيب والمعدات الطرفية؛ وأعمال الصيانة والإصلاح لآلات ومعدات النقل؛ وأعمال الصيانة والإصلاح للآلات والمعدات الأخرى. ويدخل في هذا البند أيضاً المدفوعات مقابل تركيب السلع المباعة من المنشأة على أساس التركيب وكذلك الخدمات على السلع المباعة، ولكن تُستبعد من هذا البند المبالغ المدفوعة لتركيب السلع الإنتاجية وإجراء إصلاحات كبيرة عليها.

الأعمال التي تتم على أساس التعاقد أو العمولة (البند ٤-٤-١-٢)

٩٢-٤ - يشمل هذا البند المدفوعات التي تدفعها المنشأة مقابل الأعمال التي تُسند إلى وحدات أخرى. وتحدث عملية الإسناد الخارجي للإنتاج (انظر أيضاً الإسناد الخارجي (الفقرات ١-٢٥ إلى ١-٢٩)) حين تتعاقد الوحدة الرئيسية (الأصل) مع وحدة إنتاجية أخرى (المتعهد) للقيام بوظائف معيّنة تشمل جميع أنشطة الأصل أو جزءاً منها في إنتاج سلع أو خدمات معيّنة. ويفترض في الإسناد ثلاثة أشكال، هي: (أ) إسناد وظائف الدعم، (ب) إسناد أجزاء من عملية الإنتاج، (ج) إسناد كامل عملية الإنتاج. وفي حالة وحدات تجارة التوزيع، يشمل هذا البند أساساً المدفوعات التي تدفعها المنشأة مقابل المهام التي تُسند إلى مقاولين من الباطن. وقد تشمل هذه الوظائف أعمال النظافة أو المحاسبة أو خدمات الحاسوب. ويدخل في هذا البند أيضاً المدفوعات التي تُدفع من خلال مقاولي الباطن إلى العاملين خارج المؤسسة الذين هم ليسوا على كشوف الأجور للمؤسسة (العمالة المستأجرة (البند ٤-٤-١-٢)).

تكلفة الخدمات غير الصناعية المشتراة والمقدّمة أيضاً من منشآت أخرى  
في نفس المؤسسة (البند ٤-٤-٢)

صيانة وإصلاح المباني والهياكل (البند ٤-٢-٤-١)

٩٣-٤ - يشمل هذا البند أعمال الإصلاح والصيانة الجارية للمباني وسائر الإنشاءات التابعة للمنشأة والتي تتم أيضاً على المباني المستأجرة غير مرافق السكن. ولا ينبغي إدراج تكاليف إصلاح وصيانة المساكن التي يشغلها العاملون، وإنما تسجّل بشكل منفصل من أجل حساب التكلفة الكاملة لإسكان العاملين التي يتحملها رب العمل كتعويضات عينية للمستخدمين.

خدمات الاتصالات (البند ٤-٢-٤-٢)

٩٤-٤ - يشمل هذا البند التكاليف التي تدفعها المنشأة لمشتريات خدمات البريد والاتصالات، بما في ذلك خدمات الهاتف النقال والفاكس والإنترنت، إلخ.

خدمات النقل (البند ٤-٢-٤-٣)

٩٥-٤ - يشمل هذا البند التكلفة التي تدفعها المنشأة مقابل خدمات النقل المستأجرة فقط. أما أعمال النقل التي تقوم بها الوحدة ذاتها فلا تُدرج في هذا البند لأن هذه التكلفة مشمولة في بنود أخرى.

خدمات الإعلان والترويج (البند ٤-٢-٤-٤)

٩٦-٤ - يشمل هذا البند جميع النفقات التي تدفعها المنشأة للإعلان في التلفزيون والصحف ووسائل الإعلام الأخرى، وكذلك مدفوعات الترويج، والمدفوعات التي تدفعها في أنشطة أبحاث السوق وأنشطة العلاقات العامة التي يقوم بها طرف ثالث. ويُستبعد من هذا البند أعمال أبحاث السوق التي تقوم بها الوحدة ذاتها.

الخدمات المالية (البند ٤-٢-٤-٥)

٩٧-٤ - يشمل هذا البند الرسوم والمصاريف التي تُدفع مباشرة مقابل خدمات الوساطة المالية والمخصصات غير المباشرة لأغراض تمويل حيازة الأصول الثابتة: ومنها على سبيل المثال: مصاريف الإصدار فيما يتعلق بمسائل الأسهم مثل عمولات الضامنين ومصاريف التسجيل، ومصاريف الخدمة فيما يتعلق بالقروض. ولا يدخل في هذا البند مدفوعات الفوائد.

الخدمات الأخرى غير الصناعية (البند ٤-٢-٤-٩)

٩٨-٤ - يشمل هذا البند مشتريات الخدمات مثل الخدمات القانونية وخدمات المحاسبة وإمساك الدفاتر وخدمات الإدارة والخدمات الاستشارية وخدمات الترفيه، والسفر والإقامة، والاشتراكات في جمعيات الأعمال والجمعيات المهنية والصحف والمجلات، وتكاليف اجتماعات مجالس الإدارة واجتماعات حملة الأسهم، والخدمات الأخرى غير المصنّفة في موضع آخر. ويشمل هذا البند أيضاً رسوم البراءات والتراخيص (ولكنه لا يشمل قيمة المشتريات المباشرة للبراءات والتراخيص).



### مشترى السلع والخدمات من أجل إعادة البيع بنفس الحالة التي سلمت بها (البند ٤-٥)

٤-٩٩- يشمل هذا البند قيمة جميع السلع والخدمات سواء كانت مشترة من مؤسسات أخرى، أو منتجة أو مشترة من قبل منشآت في نفس المؤسسة ومحوّلة إلى المنشأة التجارية التي اكتسبت ملكيتها من أجل البيع إلى أطراف ثالثة دون تحويل. وعملية البيع دون تحويل تشمل أيضاً الفرز والتصنيف والتجميع والخلط والتعبئة في قوارير وأنواع التعبئة الأخرى وتقسيم الشحنات السائبة وإعادة تغليف البضاعة، إلخ.

٤-١٠٠- وينبغي تسجيل مشتريات السلع بالقيمة الصافية بعد حذف المرتجعات والتخفيضات والخصومات وسائر التخفيضات المتلقاة. ويُستبعد من هذا البند قيمة السلع والخدمات المباعة إلى أطراف ثالثة على أساس العمولة، لأن هذه السلع ليست مشترة أو مباعة من قبل الوكيل الذي يتلقى العمولة. والخدمات قيد إعادة البيع المشار إليها هنا هي نواتج من أنشطة الخدمات أو حقوق استخدام خدمات محدّدة سلفاً (مثل الفاكس أو خدمات تصوير الأوراق) أو أنواع الدعم المادي للخدمات (مثل دفع أتعاب لطرف ثالث مقابل توصيل سلع، ثم تمرير التكلفة إلى المستهلك الذي يشتري تلك السلع).

٤-١٠١- وتقيّم مشتريات السلع بسعر الشراء، وهو قيمة السلعة مسلّمة إلى الوحدة التجارية، بما في ذلك مصاريف التوصيل وما شابهها، المتصلة بعملية الشراء (مثل مصاريف النقل وتكاليف التأمين وقيمة التغليف، إلخ.) وجميع الضرائب والرسوم على المنتجات، ولكن باستبعاد ضريبة القيمة المضافة القابلة للخصم وغير ذلك من الضرائب القابلة للخصم المتصلة مباشرة برقم المبيعات. ويشمل ثمن الشراء للوحدة أيضاً قيمة السلع المتبادلة أو المقايضة كمدفوعات من ثمن الشراء. وتقيّم التحويلات من المنشآت الأخرى في نفس المؤسسة التجارية كما لو كانت مشترة. وإذا كان ذلك غير ممكن من الناحية العملية فيمكن تقييم التحويلات بقيمة ما تتحمله المؤسسة من تكلفة في التوصيل إلى المنشأة، أي بقيمة الثمن الأصلي للشراء مع التوصيل وسائر المصاريف والعمالة والمواد المتصلة مباشرة بعملية التحويل، وربما أيضاً المصاريف العامة.

٤-١٠٢- ويوصى بتسجيل مشتريات الوحدة من السلع والخدمات من أجل إعادة البيع بنفس حالتها عند الاستلام، بشكل منفصل لكل من: (أ) الوقود (البند ٤-٥-١)؛ (ب) قطع غيار السيارات والدراجات النارية المستعملة حصراً في أنشطة الإصلاح والخدمات (البند ٤-٥-٢)؛ وجميع السلع الأخرى (البند ٤-٥-٣)؛ والخدمات المشترة من أجل إعادة البيع دون مزيد من التحويل (البند ٤-٥-٤).

٤-١٠٣- وبحسب ممارسة البلد في تسجيل المشتريات، تُعدّل قيمتها وفقاً للتغيرات في المخزون من السلع المعدّة لإعادة البيع. وتسجّل بعض البلدان مشتريات السلع المعدّة لإعادة البيع حين تدخل عملية الإنتاج؛ وفي المقابل يسجّل آخرون المشتريات عند حيازتهم لها أو تلقي فواتيرها. ويتوقع تعديل مشتريات المجموعة الأخيرة من البلدان وفقاً للتغيرات في المخزون من السلع المعدّة لإعادة البيع، كما أنها تُعدّل لمراعاة قيمة أي مكاسب أو خسائر متعلقة بامسك البضاعة تؤثر على أسعار السلع المشترة، لكي يكون تقديرها وفقاً للأسعار السائدة عند إعادة البيع.

٤-١٠٤- وكبديل لتصنيف رقم الأعمال (المبيعات) وفقاً لكل سلعة على حدة، يوصى بتفصيل المشتريات حسب السلع. وبرغم مختلف التغيرات في أسعار السلع ومعدلات أرقام العمل، قد تكون البيانات الخاصة بالمشتريات حسب السلع أسهل تجميعاً خاصة بالنسبة لمنشآت تجارة

التجزئة، نظراً لوجود فواتير مشتريات أقل من فواتير المبيعات، ولأنه يمكن الحصول على البيانات من سجلات المحاسبة بدلاً من الحصول عليها من الفواتير الفردية.

٤-١٠٥- وتدخل بنود البيانات المدرجة أدناه في مجموع مشتريات السلع والخدمات. وتشمل القائمة تفصيلات شاملة ومفصلة لمجموع المشتريات. وقد يكون لدى بعض البلدان عدة بنود بيانات متاحة ضمن تجميعات فقط، وقد يكون أحد البنود الصغيرة مجتمعة مع بند أكثر أهمية. ويوصى بأن تحدد البلدان، بشكل منفصل، بنود البيانات التي تعتبرها ذات أهمية لاقتصاداتها في القائمة الواردة أدناه، وفي نفس الوقت أن تجمع بيانات مشتريات السلع والخدمات على نحو كامل ودقيق قدر الإمكان. ويوصى بجمع بيانات المشتريات وتجميعها على هذا النحو من التفصيل بالنسبة للدراسات الاستقصائية المتباعدة.

#### مدفوعات الإيجارات (البند ٤-٦)

٤-١٠٦- يشمل هذا البند جميع التكاليف التي تدفعها الوحدة من أجل استئجار أو تأجير السلع الإنتاجية والمباني غير السكنية. ويُستبعد من هذا البند مدفوعات التأجير المالي. وتقسّم مدفوعات الإيجار على النحو التالي:

(أ) مدفوعات الإيجار للآلات والمعدات (البند ٤-٦-١)؛

(ب) مدفوعات الإيجار للمساكن والإنشاءات (البند ٤-٦-٢).

أقساط التأمين، ما عدا التأمين على الحياة، التي تدفعها المنشأة لتأمين ممتلكاتها (البند ٤-٧)

٤-١٠٧- يشمل هذا البند أقساط التأمين، ما عدا التأمين على الحياة، التي تدفعها الوحدة أثناء الفترة المرجعية عن ممتلكات الوحدة (مثلاً التأمين ضد الأضرار الناتجة عن الحريق أو الكوارث الطبيعية أو الخسائر، إلخ).

### ٥ - رقم الأعمال، والمبيعات، والبضائع المشحونة، والإيرادات من الخدمات، والإيرادات الأخرى

(أ) رقم الأعمال، والمبيعات، والبضائع المشحونة، والإيرادات من الخدمات، والإيرادات الأخرى

٤-١٠٨- يشمل هذا البند المجاميع التي صدرت بها فواتير من المنشأة أثناء الفترة المرجعية، والتي تتفق مع مبيعات السوق (البضاعة المشحونة<sup>٣٦</sup>، والإيرادات من الخدمات والإيرادات الأخرى) من السلع أو الخدمات التي زُوِّدت بها الوحدة الإدارية مؤسسات أخرى أو نقلتها إلى منشآت أخرى في نفس المؤسسة. وينبغي أن يُستبعد من رقم الأعمال<sup>٣٧</sup> ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب القابلة للخضوع التي تتصل مباشرة بالمبيعات، وكذلك الرسوم والضرائب على المنتجات الصادرة بفواتير من الوحدة، ويكون رقم الأعمال بعد التقييم مساوياً لرقم التقييم بالأسعار الأساسية. ويدخل في هذا البند جميع المصاريف الأخرى بموجب فواتير، للنقل أو التغليف، إلخ، التي تُمرَّر إلى المستهلك، حتى لو كانت هذه المصاريف مدرجة بشكل منفصل في الفواتير. ويخصم من رقم الأعمال التنزيلات والتخفيضات وغيرها من بنود السماح المحسوبة على السلع المرتجعة وقيمة تغليف البضائع المرتجعة.

<sup>٣٦</sup> قيمة البضاعة المشحونة تحل محل المبيعات حين تقوم المنشأة بتوصيل البضاعة إلى المنشآت التابعة لنفس المؤسسة.

<sup>٣٧</sup> يشار إلى هذا البند فيما يلي من النص باسم "رقم الأعمال".

٤-١٠٩- ويدخل في رقم الأعمال جميع الأصناف التي تصنعها المنشأة أو تُصنع من أجلها من المواد التي تمتلكها، سواءً كانت مبيعة أم منقولة إلى منشآت أخرى في نفس المؤسسة أو مشحونة بناءً على الطلب. أما القيمة الصافية لبيع المنتجات التي تصنعها إحدى المنشآت على أساس التعاقد من مواد مملوكة لمنشأة أخرى فيجب التبليغ عنها من قبل المنشأة التي تقدّم المواد.

٤-١١٠- ومن حيث المبدأ، يجب تسجيل المبيعات إلى المنشآت الأخرى في نفس المؤسسة باعتبارها مبيعة بالفعل. ومع ذلك فقد يكون من المقبول عملياً احتساب القيمة الدفترية لتلك التحويلات. وتساوي القيمة الدفترية أو قيمة الإنتاج مجموع تكاليف المواد والخدمات، وتعويزات المستخدمين، والضرائب الأخرى على الإنتاج، وإهلاك الأصول الثابتة المستخدمة في الإنتاج، وكذلك، إذا أمكن، هامشاً محتسباً للتكاليف الإدارية العامة والأرباح. وإذا كانت كلتا المنشأتين داخلة في برنامج جمع البيانات فينبغي أن تبلغ المنشأة المتلقية عن نفس الأصناف باعتبارها مشتريات بنفس قيمة المبيعات المسجلة لدى المنشأة المرسله للبضاعة.

٤-١١١- ويشمل هذا البند أيضاً مبيعات السلع والخدمات المشتراة من أجل إعادة البيع، وكذلك العمولات والرسوم المتقاضاة من بيع السلع لحساب الغير، وجميع الإيرادات من الخدمات الصناعية المقدمة، مثل إيرادات أعمال التعاقد التي تقوم بها المنشأة للغير، وأعمال التركيب والإصلاح، وأعمال البحث والتطوير ذات الطبيعة الصناعية.

٤-١١٢- ويدخل في هذا البند أيضاً إيرادات الأنشطة غير أنشطة بيع السلع أو تقديم الخدمات الصناعية، مثل الإيرادات من إيجار المباني والمعدات والآلات، وجميع الإيرادات الأخرى، وكذلك قيمة الأصول الثابتة التي تصنعها أو تبنيها المنشأة لاستعمالها الخاص.

٤-١١٣- وتُستعمل مصطلحات "رقم الأعمال" و"المبيعات" و"الإيرادات" و"البضائع المشحونة"، إلخ. بمعنى واحد في الإحصاءات الاقتصادية ومحاسبات الأعمال للدلالة على إيرادات الوحدة الإحصائية. ويُعتبر تعبير "رقم الأعمال" مناسباً لأغراض التوصيات الحالية؛ إلا أنه من المطلوب إدراك وجود اختلافات كبيرة بين البلدان فيما يتعلق بنطاق مختلف أنواع الإيرادات. ويوجز الجدول الرابع - ١ فيما يلي العلاقة بين مفاهيم رقم الأعمال والمبيعات والإيرادات والمتحصلات من حيث البنود التي تتكوّن منها:

## الجدول الرابع - ١

## مقارنة بين مفاهيم رقم الأعمال/المبيعات، والإيرادات، والمتحصلات

| البنود المكوّنة   | رقم الأعمال   المبيعات | إيرادات التشغيل | مجموع الإيرادات | مجموع المتحصلات |
|---|------------------------|-----------------|-----------------|-----------------|
| المبيعات الإجمالية للسلع  | نعم                    | نعم             | نعم             | نعم             |
| تقديم الخدمات   | نعم                    | نعم             | نعم             | نعم             |
| الشحن والمناولة   | نعم                    | نعم             | نعم             | نعم             |
| التركيب   | نعم                    | نعم             | نعم             | نعم             |
| الصيانة والإصلاح  | نعم                    | نعم             | نعم             | نعم             |
| التعديلات   | نعم                    | نعم             | نعم             | نعم             |
| التخزين   | نعم                    | نعم             | نعم             | نعم             |
| الإيرادات من إيجار السيارات والمعدات والآلات والأدوات وسائر البضائع                                       | نعم                    | نعم             | نعم             | نعم             |
| العمولات من ترتيبات التمويل   | نعم                    | نعم             | نعم             | نعم             |
| مدفوعات الأعمال الجارية   | نعم                    | نعم             | نعم             | نعم             |
| القيمة السوقية للتعويضات المتلقاة بدلاً من النقد  | نعم                    | نعم             | نعم             | نعم             |
| إجمالي المبيعات من الأقسام المختلفة، ومن متاجر عقود الالتزام، وآلات التسلية وآلات البيع التي يشغلها الغير | نعم                    | لا              | لا              | نعم             |
| حصة الوحدة من مبيعات الأقسام ومتاجر الالتزام وآلات التسلية والبيع التي يشغلها الآخرون                     | لا                     | نعم             | نعم             | لا              |
| المبالغ المتلقاة من الأعمال المتعاقد عليها مع الغير   | نعم                    | لا              | لا              | نعم             |
| ضرائب الاستهلاك والمبيعات والقيمة المضافة   | لا                     | لا              | لا              | نعم             |
| الإيرادات من بيع العقارات أو الاستثمارات أو الأصول الأخرى المعدة لإعادة البيع                             | لا                     | لا              | لا              | نعم             |
| الإيرادات من الفوائد وأرباح الأسهم  | لا                     | لا              | نعم             | نعم             |
| إيجار العقارات  | لا                     | لا              | نعم             | نعم             |
| المساهمات والهدايا والقروض والمنح   | لا                     | لا              | نعم             | نعم             |
| تخفيضات الأسعار والتنزيلات وتغليف البضاعة المرتجعة  | لا                     | لا              | لا              | لا              |
| جميع الرسوم والضرائب على السلع أو الخدمات الداخلة في فواتير الوحدة  | لا                     | لا              | لا              | لا              |
| إعانات التشغيل المتلقاة من السلطات العامة   | لا                     | لا              | لا              | لا              |

المصدر: دليل تجميع الأرقام القياسية لإنتاج الخدمات (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٧)، متاح على الموقع: [http://www.oecd.org/findDocument/0,2350,en\\_2649\\_34257\\_1\\_119669\\_1\\_1\\_1,00.html](http://www.oecd.org/findDocument/0,2350,en_2649_34257_1_119669_1_1_1,00.html).

### المبيعات | رقم الأعمال | قيمة البضائع المشحونة، بما في ذلك التحويلات إلى المنشآت الأخرى في نفس المؤسسة (البند ١-٥)

٤-١١٤ - يشمل هذا البند قيمة المبيعات ورقم الأعمال والبضائع المشحونة بما في ذلك التحويلات إلى منشآت أخرى في نفس المؤسسة أثناء الفترة المرجعية، لجميع السلع المنتجة في المنشأة، سواء في الفترة المرجعية أم في الفترات السابقة (أي جميع السلع التي تخلت المنشأة عن ملكيتها أثناء الفترة؛ وجميع السلع المرسلّة إلى الخارج للبيع أو التجهيز حتى وإن لم تنتقل ملكيتها بعد). ويدخل في هذا البند باعتباره سلعة منتجة من المؤسسة، السلع المنتجة من قبل منظمات أخرى من مواد مقدّمة من المؤسسة.

٤-١١٥- ويوجب أن يكون تقييم السلع المرسله بأسعار المنشأة التي تتقاضاها من المستهلك، سواء كانت أسعار المصنع أم أسعار التسليم، بما في ذلك جميع المصاريف المحملة على فواتير العملاء، المتعلقة بالنفقات الخاصة بالنقل (سواء قامت به المنشأة بوسائل النقل الخاصة بها أم عن طريق منظمة أخرى)، وتلفيات التغليف، إلخ. حتى ولو كانت هذه المصاريف مدرجة بشكل منفصل. ويخصم من ذلك خصومات الأسعار والتخفيضات وغير ذلك من أوجه السماح على السلع المرتجعة التي يسمح بها للزبون، وقيمة تغليف السلع المرتجعة. ويشمل هذا التخفيضات النقدية حين تُخصم من المبيعات في سجلات المبيعات. ويُستبعد من التقييم جميع الرسوم والضرائب المفروضة على المنتجات عند مغادرة المصنع، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة التي يُحملها المنتج على المستهلك إذا كان نظام القيمة المضافة سارياً.

#### المبيعات | رقم الأعمال | قيمة البضائع المشحونة المنتجة في المنشأة (البند ١-٥-١)

٤-١١٦- يشمل هذا البند مبيعات أو شحنات السلع التي تنتجها المنشأة إلى مؤسسات أخرى، وكذلك إلى منشآت أخرى في نفس المؤسسة، بما في ذلك التحويلات إلى منشآت البيع بالجملة والبيع بالتجزئة التابعة للمؤسسة التي لها حسابات منفصلة. ويشمل البند أيضاً التحويلات من المنشأة المنتجة إلى منشأة أخرى في نفس المؤسسة لإجراء مزيد من التجهيز على البضاعة. وتقيّم هذه المعاملات كما لو كانت البضاعة مباعه إلى مؤسسة مستقلة. وإذا كان ذلك غير ممكن، ينبغي الإبلاغ عن تكاليف الإنتاج الفعلية. ويدخل في البند أيضاً مبيعات أو شحنات السلع التي تنتجها المنشأة التي صُدّرت إلى عملاء في الخارج وكذلك التحويلات إلى الفروع التابعة في الخارج.

#### المبيعات | رقم الأعمال | قيمة شحنات جميع السلع والخدمات المشتراة من أجل إعادة البيع بنفس حالتها (البند ١-٥-٢)

٤-١١٧- يشمل هذا البند المبيعات / رقم الأعمال من السلع والخدمات المباعه أو المتبادلة من قبل وحدة تجارية لحسابها الخاص. ويُستبعد من المبيعات / رقم الأعمال ضريبة القيمة المضافة وما شابهها من الضرائب القابلة للخصم المتصلة مباشرة بالمبيعات / رقم الأعمال، التي تُحصّل من المستهلكين وتُدفع مباشرة إلى سلطات الضرائب الحكومية، وكذلك جميع الرسوم والضرائب على السلع والخدمات التي تقدّمها الوحدة وتسجّل في فواتيرها. ويدخل في البند جميع مصاريف الشحن والتغليف، إلخ. المسجّلة في الفواتير والتي تمرّ إلى المستهلك، حتى ولو كانت هذه المصاريف مسجّلة بشكل منفصل في الفاتورة. ويخصم من المبيعات / رقم الأعمال تنزيلات وتخفيضات الأسعار وغيرها من الخصومات التي تُمنح على السلع المرتجعة، وقيمة التغليف.

٤-١١٨- ويشمل هذا البند أيضاً السلع التي يسحبها مالكو الوحدة التجارية لاستعمالهم الخاص، وتقيّم هذه السلع بالسعر المناسب في السوق (أي بالسعر الذي تباع به عادة للمستهلك). وإذا كان ذلك غير ممكن فتُحسب قيمة مسحوبات الملاك بقيمة تكاليف حيازتها.

٤-١١٩- والسلع والخدمات المشتراة من أجل إعادة البيع يمكن بيعها للمستهلكين النهائيين أو لمؤسسات أخرى أو نقلها إلى منشآت داخل نفس المؤسسة.

## مبيعات بطاقات الهدايا (البند ١-٢-٥-١)

١٢٠-٤- يشمل هذا البند رقم المبيعات /رقم الأعمال من بطاقات الهدايا. وبطاقات الهدايا هي بطاقات مدفوعة القيمة سلفاً وتقوم مقام شهادات الهدايا، وتُستعمل في شراء البضائع من متجر معيّن. وحسب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، فإن مبيعات بطاقات الهدايا تدخل في رقم مبيعات التجزئة /رقم الأعمال للوحدات في الوقت الذي يصرف فيه الزبون قيمة بطاقة الهدية.

## العمولات والرسوم من بيع السلع والخدمات لحساب الغير (البند ٣-١-٥)

١٢١-٤- يشمل هذا البند العمولات أو الرسوم التي يتلقاها وكلاء البيع مقابل بيع السلع والخدمات لحساب الغير (أي عمولة تجارة الجملة والتجزئة التي لا تملك فيها الوحدة السلع المباعة). وتدخل العمولة أو الرسم في هذا البند، ولكن ليس السعر الكامل للمعاملة. ويدخل في هذا البند أيضاً جميع التكاليف الأخرى المتحمّلة والتي تمرّر إلى الزبائن.

## الإيرادات من الأعمال الصناعية أو الخدمات الصناعية التي تُقدمها الوحدة للغير (البند ٤-١-٥)

## الأعمال التي تتم بموجب عقد أو عمولة (البند ١-٤-٥)

١٢٢-٤- يشمل هذا البند الإيرادات من أعمال العقود والعمولات. وتشمل أعمال العقود والعمولات الحالات التي تقوم فيها وحدة إنتاج (المتعهد) بناءً على أمر من وحدة إنتاج أخرى (الأصل) بمهام تشكّل كامل النشاط المطلوب أو جزءاً منه لإنتاج سلعة أو خدمة (انظر أيضاً الإسناد الخارجي، الفقرات ١ - ٢٥ إلى ١ - ٢٩).

## خدمات الصيانة والإصلاح والتركيب (ما عدا التشييد) (البند ٢-٤-٥)

١٢٣-٤- يشمل هذا البند الإيرادات من أعمال الصيانة والإصلاح والتغييرات والتخزين والخدمات الأخرى من هذا النوع.

## الإيرادات الأخرى (البند ٢-٥)

١٢٤-٤- يشمل هذا البند الإيرادات الواردة للوحدة من أنشطة غير أنشطة بيع السلع أو تأدية الخدمات، وهي أنشطة لا يمكن التحقق منها دائماً على مستوى المنشأة. ويمكن أن تكون القيم المبلّغ عنها هي القيم الحقيقية المستلمة، مع استبعاد ضريبة القيمة المضافة وسائر الضرائب المشابهة القابلة للخصم المتصلة بالمبيعات مباشرة، وكذلك الرسوم والضرائب على السلع والخدمات التي تسجّلها فواتير الوحدة. وينبغي تسجيل المعلومات عن الإيرادات من إيجار الآلات والمعدات (البند ١-٢-٥) ومن إيجار المباني (البند ٢-٢-٥) بشكل منفصل. وتشمل الآلات والمعدات السيارات والآلات والأدوات وأدوات القياس.

١٢٥-٤- وتُدرج جميع الإيرادات غير المشمولة في الفئات السابقة في البند ٣-٢-٥،

والإيرادات الأخرى غير المصنّفة في موضع آخر. ويشمل هذا البند ما يلي:

(أ) الإيرادات من تشغيل الكافيتريات وبيوت الإيواء والمخيمات وغيرها من المرافق الخاصة بالمستخدمين، فيما عدا المساكن (لا تُدرج الإيجارات المتلقاة من مساكن

- المستخدمين في هذا البند وإنما تسجل بقيمتها الصافية كتكلفة إسكان العاملين تحت بند التعويضات العينية)؛
- (ب) الإيرادات من خدمات النقل المقدمة للغير، فيما عدا توصيل منتجات الوحدة ذاتها (وتدرج هذه الأخيرة في قيمة المبيعات/رقم الأعمال/الشحنات (البند ٥-١))؛
- (ج) الإيرادات من بيع الخردة؛
- (د) الإيرادات من تخزين السلع، بما في ذلك التخزين البارد؛
- (هـ) العمولات من ترتيبات التمويل؛
- (و) الإيرادات الواردة من استخدام البراءات والعلامات التجارية وحقوق الطبع وما إلى ذلك، وحقوق التصنيع والتعدين، والدراية الفنية؛
- (ز) هوامش التجار وغيرها من التكاليف المحوَّلة فيما يتعلق بالمعاملات التي تنطوي على سلع مستعملة وخردة، والتي تتصل بالأراضي والأصول غير الملموسة (المطالبات المالية والإيجارات والحقوق المعدنية والبراءات)؛ وتشمل هذه الهوامش عمولات السماسرة، والرسوم القانونية وما إليها، وهي الناتج الوحيد من هذه المعاملات، وقد يقتسم الناتج كل من البائع والمشتري، وفي بعض الحالات، يمكن أن يُحمَّل على المشتري؛

(ح) أي إيرادات أخرى ناتجة عن إنتاج السلع والخدمات.

٤-١٢٦- لا تدرج في هذا البند الأصناف التالية غير الناتجة عن إنتاج السلع والخدمات في الوحدة الإحصائية:

- الإيرادات من الأسهم
- الفوائد والإيرادات من التنزيلات
- الإيرادات من البيع المباشر للبراءات والتراخيص
- الإيرادات من بيع الأراضي والسلع الرأسمالية المستعملة.

#### قيمة الأصول الثابتة للحساب الخاص (البند ٥-٣)

٤-١٢٧- يشمل هذا البند تكلفة جميع الأصول الثابتة، مثل المباني والإنشاءات والآلات والمعدات، إلخ. التي تقوم المنشأة بصناعتها أو بنائها لاستعمالها الخاص أثناء الفترة المرجعية، والتي لها دورة حياة تمتد لأكثر من سنة واحدة، وكذلك تكلفة أي توسيعات أو تغييرات أو تحسينات أو إصلاحات كبيرة تقوم بها المؤسسة نفسها باستخدام القوة العاملة لديها والتي تطيل من عمر الأصول الثابتة الراهنة أو تزيد من قدرتها الإنتاجية. ويدخل في البند أيضاً الأصول الثابتة التي تنتجها المنشأة لغرض الإيجار.

٤-١٢٨- وتسجل الأصول الثابتة للحساب الخاص في الوقت الذي يبدأ فيه العمل ويصبح الأصل جزءاً من تكوين رأس المال الثابت للمنشأة. ويكون التقييم، من حيث المبدأ، على أساس أسعار نفس الأصول المباعة في السوق. ومع ذلك، فسيكون من الضروري في أحيان كثيرة احتساب القيمة بتكلفة الإنتاج باستخدام المعلومات الخاصة بالبند ٣-١-١-٥: أجور ومرتبات المستخدمين العاملين في تكوين الأصول الثابتة للحساب الخاص والإصلاحات الرئيسية؛ والبند ٤-١-٣: تكلفة المواد المستخدمة في تكوين الأصول الثابتة للحساب الخاص والإصلاحات الرئيسية.

## (ب) التجارة الإلكترونية

مبيعات التجارة الإلكترونية | رقم الأعمال | قيمة البضائع المشحونة | الإيرادات من الخدمات أو الإيرادات الأخرى (البند ٥-٤)

٤-١٢٩- مبيعات التجارة الإلكترونية هي مبيعات السلع والخدمات التي يقدم فيها المشتري طلب الشراء أو يتفاوض على الأسعار والشروط الخاصة بالبيع عن طريق الإنترنت أو الإكسترانت أو شبكات تبادل البيانات إلكترونياً أو غير ذلك من نظم التبادل عبر الشبكات. ويمكن أن تتم المدفوعات عن طريق الشبكة أو عن طريق آخر (انظر الفقرة ٣-٣٢). وفي بعض البلدان يوجد بند "منها" منفصل في استبيانات تجارة الجملة والتجزئة للتجارة الإلكترونية. أما البلدان التي لم تعترف بعد بالتجارة الإلكترونية باعتبارها بنداً منفصلاً، فيوصى بأن تقوم إما بإجراء دراسة استقصائية وطنية عن التجارة الإلكترونية أو تحديث الدراسات الاستقصائية الاقتصادية الجارية بإضافة أسئلة عن مبيعات التجارة الإلكترونية.

٤-١٣٠- ويشمل هذا البند قيمة مبيعات جميع السلع والخدمات التي تتم عن طريق الشبكة باستخدام الحاسوب (التجارة الإلكترونية). ويدخل في هذا البند المعاملات التجارية بين المؤسسات والمعاملات بين المؤسسات والمستهلكين. وتعتبر الإيرادات من مبيعات التجارة الإلكترونية جزءاً من البند ٥ (أ)، رقم الأعمال والمبيعات والبضاعة المشحونة والإيرادات من الخدمات وغيرها من الإيرادات.

٤-١٣١- وتنطوي معاملات التجارة الإلكترونية على مشتريين وبائعين، ولكن يوصى عادة بقياسها من وجهة نظر البائعين. وقياس التجارة الإلكترونية في تجارة التوزيع مسألة صعبة وغالباً لا تكون مباشرة، بسبب عدد من العوامل، منها المشاكل المتعلقة بتعريف التجارة الإلكترونية، وأن المسألة تشمل عدداً كبيراً من المعاملات المتعددة عن طريق الإنترنت والعديد من الأطراف، فضلاً عن أن كثيراً من الوحدات تقوم بمعاملات عن طريق التجارة الإلكترونية وعن طريق التجارة التقليدية في نفس الوقت.

٤-١٣٢- ومن أمثلة معاملات التجارة الإلكترونية المتعلقة بتجارة التوزيع ما يلي: الكتب أو الأقراص الحاسوبية التي تباع وتشتري عن طريق الإنترنت؛ الشخص أو الشركة الذي يتصل برقم مجاني ويطلب عن طريقه شراء جهاز حاسوب باستعمال النظام الهاتفي التفاعلي للبائع؛ السوق الإلكترونية التي تبيع قطع الغيار وغيرها إلى شركات تجارية أخرى، كأن تقوم شركة تجارية بشراء أدوات مكتبية على الخط أو عن طريق مزاد إلكتروني؛ أو كتاجر التجزئة الذي يطلب بضاعة باستخدام شبكات تبادل البيانات الإلكترونية أو شبكة الإكسترانت لمزود البضاعة. ويوصى بأن تُستبعد من التجارة الإلكترونية المعاملات التي لا تنطوي على ثمن، مثل تنزيل البرمجيات المجانية من الإنترنت.

## (ج) بنود البيانات الخاصة بالكمية

قيمة رقم الأعمال حسب فئات المنتجات (البند ٥-١)

٤-١٣٣- يمكن تفصيل رقم المبيعات/رقم الأعمال لوحدة تجارة التوزيع بحسب مختلف المنتجات أو فئات المنتجات الصادرة بفواتير عن الوحدة ذاتها، سواءً لحسابها الخاص أم لحساب الغير. ويمكن تفصيل مبيعات/رقم أعمال التجارة حسب المنتجات، لكل من السلع والخدمات، بالإشارة إلى التصنيف المركزي للمنتجات، التنقيح ٢<sup>٢٨</sup> أو وفقاً لغيره من التصنيف الدولية أو الوطنية حسب المنتجات.



## تفصيل رقم الأعمال

٤-١٣٤- يشمل الباب زاي في التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤، وحدات إحصائية تشغل في مجموعة واسعة جداً من أنشطة تجارة التوزيع. والمقصود من هذا التوزيع هنا هو عرض هيكل ذلك الباب بالتفصيل. فعلى المستوى التفصيلي يمكن الافتراض بأن الوحدة الإحصائية تقوم بأنشطة متناسقة، ومن ثم فكلما زاد مستوى التفصيل كان ذلك أكثر فائدة للأغراض الوطنية والدولية، وأيضاً كلما زاد عدد الأنشطة التي يمكن تمييزها زادت إمكانية عمل تقدير أفضل لمساهمة كل قسم أو مجموعة من أقسام ومجموعات التصنيف في رقم الأعمال الكلي، والمبيعات والشحنات، والإيرادات من الخدمات، وسائر أنواع الإيرادات (البند ٥ (أ)).

٤-١٣٥- ومن الناحية العملية، هناك حدود للمدى الذي يمكن أن يصل إليه أي تفصيل يُعتمد عليه لرقم الأعمال/المبيعات. ذلك لأن كل تصنيف يزيد من العبء على المستجيبين الذين يردون على الاستبيانات ويتطلب وجود سجلات تفصيلية. ولذلك ينبغي أن يكون رقم الأعمال المطلوب تفصيلات عنه قاصراً على ما يحتمل أن يكون لدى الوحدة الإحصائية من سجلات عنه. ومن أجل تقديم تحليل أكثر عمقاً لقطاع تجارة التوزيع ككل وفي مجال الأقسام الثلاثة جميعاً، وتحقيق التناسق في جمع وعرض البيانات والمقارنة الدولية، يوصى بالتفصيلات التالية لرقم الأعمال:

- حسب نوع النشاط
- حسب مجموعات المنتجات
- حسب فئات حجم المؤسسات.

## رقم الأعمال حسب نوع النشاط

٤-١٣٦- ينبغي عرض تفاصيل رقم الأعمال حسب نوع النشاط من زاويتين - إحداهما تتصل بالمستويات التفصيلية للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، والثانية تقسم رقم الأعمال وفقاً لأي من متغيرات التصنيف الواردة أعلاه (انظر الفقرتين ٤ - ٨ و ٤ - ٩). وحين تبدو ضرورة لمتغيرات خاصة على المستوى الوطني لرقم الأعمال، يوصى بأن تقرّر البلدان أية تقسيمات تكون مناسبة لتلبية متطلباتها. والتقسيمات الموصى بها هنا تتيح إمكانية التصنيف المتقاطع لرقم الأعمال (أي يمكن مثلاً عرض رقم الأعمال لتجارة الجملة (٤٦) حسب مجموعات التصنيف الصناعي الدولي الموحد وحسب فئات حجم المؤسسات)، وذلك مما يعزّز إجراء مزيد من التحليلات للبيانات.

٤-١٣٧- ولأغراض هذه التوصيات ينبغي أن يكون تقسيم الأنشطة على المستوى الثلاثي الأرقام على الأقل (مستوى المجموعة) في التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤، بالنسبة للبيانات السنوية. وحبذا لو تقوم البلدان بجمع هذه المعلومات على فترات أكثر تواتراً عن الممارسة السنوية، كأن تكون شهرياً أو فصلياً مثلاً، لأن التفصيل الموصى به للأنشطة بالنسبة لهذه البيانات هو على المستوى الثنائي الأرقام (القسم) في التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤ (انظر الفصل التاسع، النشر).

٤-١٣٨- ويمكن إجراء مزيد من التفصيل لرقم الأعمال على النحو التالي:

(أ) رقم الأعمال الناتج عن النشاط الرئيسي (أحد فروع الباب زاي في التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد)؛

(ب) رقم الأعمال الناتج عن الأنشطة الثانوية إن وجدت؛

١٠ أنشطة الزراعة والحراثة والصيد البحري؛

٢' الأنشطة الصناعية؛

٣' أنشطة الخدمات الأخرى.

٤-١٣٩- وتقوم معظم الوحدات الإنتاجية، إضافة إلى نشاطها الرئيسي، ببعض الأنشطة الثانوية على الأقل. وإذا كان ناتج أحد الأنشطة الثانوية كبيراً وكانت السجلات تسمح بتحديدته، فينبغي معاملته كنشاط لمنشأة مستقلة (انظر الفقرة ٣ - ٩)، وإلا فقد يكون من المفيد قياس الأنشطة الثانوية التي تقوم بها وحدات التجارة. وهذا التقسيم له أولوية ثانوية (منخفضة)، ولذلك فإن الأنشطة الثانوية معروضة في ثلاث مجموعات عريضة. ويمكن جمع هذه البيانات على فترات طويلة نسبياً (كل خمس سنوات مثلاً).

٤-١٤٠- ويمكن تمييز الوحدات في القسم ٤٦ (تجارة الجملة) عن الوحدات في القسم ٤٧ (تجارة التجزئة) في المقام الأول على أساس نوع الزبائن الغالب. وقد يكون تفصيل رقم أعمال تجارة الجملة حسب نوع الزبون أمراً صعباً إذا لم تحتفظ الوحدات بسجلات تفصيلية. وإذا لم تكن الأرقام الدقيقة موجودة، فينبغي تشجيع وحدات تجارة الجملة على تقديم أفضل تقديراتها.

#### رقم الأعمال حسب فئات المنتجات

٤-١٤١- يمكن تفصيل رقم أعمال وحدة تجارة التوزيع حسب مختلف المنتجات أو مجموعات المنتجات التي تسجلها الوحدة في الفواتير الصادرة عنها، سواءً لحسابها الخاص أم لحساب الغير. ويوصى بتفصيل رقم الأعمال للتجارة حسب المنتجات (بند البيانات فاء ٥-١)، لكل من السلع والخدمات، وفقاً للتصنيف المركزي للمنتجات، التنقيح ٢.

٤-١٤٢- ويوصى كذلك بتقديم رقم الأعمال حسب الأقسام التفصيلية في تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض، لأن ذلك يسهل جمع بيانات إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك الفردي في الحسابات القومية.

٤-١٤٣- ويوصى بالتفصيلات التجميعية التالية لرقم الأعمال حسب المنتجات (انظر أيضاً الفقرة ١-١٩):

- الأغذية والمشروبات والتبغ
- الملابس والأحذية
- الأجهزة المنزلية والأدوات والمعدات المنزلية
- منها: الأثاث
- الآلات والمعدات والتوريدات
- منها: معدات تجهيز البيانات
- ومنها: المركبات ذات المحركات والسلع المرتبطة بها
- السلع الشخصية والسلع الأخرى
- مواد البناء
- منتجات أخرى.

## رقم الأعمال حسب فئات أحجام المؤسسات

٤-١٤٤- تعرف فئات أحجام المؤسسات على أساس متوسط عدد الأشخاص العاملين أثناء الفترة المرجعية وليس على أساس رقم الأعمال السنوي، لأن الرقم الأخير يمكن أن يختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى بلد (انظر الفقرات ٣-٤٧ إلى ٣-٥٣). ويوصى بالمستويات التالية لفئات الحجم: ١، ٢، ٩، ١٠، ١٩، ٢٠، ٤٩، ٥٠، ٢٤٩، ٢٥٠ فأكثر.

## ٦ - المخزون

## مجموع المخزون (البند ٦-١)

٤-١٤٥- يشمل هذا البند قيمة جميع المخزونات التي تمتلكها المؤسسة الأصل والتي في حوزة المنشأة أو تحت سيطرتها، سواءً في مقر المنشأة أم في مكان آخر. ويدخل في هذا البند المخزونات المحتفظ بها في وحدات مساعدة وفي المستودعات أو المخازن وفي مخازن الإيداع أو الترانزيت، والمواد الجاري صنعها أو تجهيزها أو تجميعها بتكليف من الغير. أما المواد المملوكة للغير ولكنها في حوزة الوحدة من أجل التجهيز فتستبعد من هذا البند. ويندرج في هذا البند المخزونات المحتفظ بها في الخارج أو التي هي منقولة نقلاً عابراً في الخارج إذا كانت الملكية الاقتصادية لا تزال للوحدة التي تحتفظ بالمخزون.

٤-١٤٦- والمعلومات الخاصة بالمخزون مطلوبة من أجل قياس قيمة التغيرات في المخزون (البند ٦-١-٣). وتتكوّن التغيرات في المخزون من الفرق (إيجاباً أو سلباً) بين قيمة المخزونات في نهاية الفترة المرجعية (البند ٦-١-٢) وقيمتها في بدايتها (البند ٦-١-١). ويمكن قياس المخزونات أيضاً بقيمة الأصناف الداخلة في المخزونات ناقصاً قيمة المسحوبات وقيمة أي خسائر جارية في السلع الموجودة في المخزونات.

٤-١٤٧- وتقيّم التغيرات في المخزون بسعر الشراء، بما في ذلك أي ضرائب أو رسوم مطلوب دفعها من المشتري باستثناء ضريبة القيمة المضافة القابلة للخصم وأيضاً باستثناء أي خصومات أو تنزيلات يقدمها البائع، إذا كانت مشترة من وحدة أخرى، وتقييمها بالأسعار الأساسية المكافئة (أسعار السوق مستبعداً منها ضرائب المنتجات وتكاليف النقل وهامش التجارة) أو بأسعار الإنتاج، إذا كانت منتجة في الوحدة نفسها. وتكاليف الإنتاج هي مجموع تكاليف المواد والخدمات، وتعويضات العاملين، والضرائب الأخرى على الإنتاج، وإهلاك الأصول الثابتة المستعملة في الإنتاج، وهامش محتسب للتكاليف العامة للإدارة والأرباح، إن أمكن ذلك.

٤-١٤٨- ومن حيث المبدأ، تُستخدم القيمة الدفترية للمخزون، كما هي موجودة في سجلات المحاسبة للوحدة، في تقدير التغيرات المادية (وأي مكاسب ملكية ناتجة عن تغيير أسعارها). وإذا قُيِّمت المخزونات بالقيمة الدفترية، فمن الضروري معرفة، أو افتراض، الترتيب الذي تُسحب به من المخزون لأن المسحوبات من المخزون تقيّم بأسعار الشراء التي تسري على إحلال البضاعة في تاريخ سحبها في مقابل أسعار الشراء التي دُفعت لها حين حيازتها. والطرق المعتادة التي تستخدمها الوحدات في ممارساتها التجارية الحسابية للإبلاغ عن المسحوبات من المخزون هي:

(أ) السحب وفقاً لتاريخ الدخول: تُحسب تكلفة البنود المباعة أو المستهلكة أثناء الفترة المرجعية كما لو كانت قد بيعت أو استهلكت بالترتيب الذي اشترت به؛

(ب) البضاعة الداخلة أخيراً تخرج أولاً: تقيّم تكلفة الأصناف المباعة أو المستهلكة أثناء الفترة المرجعية على أساس تكلفة آخر حياة أو إنتاج. ويعني هذا أن المسحوبات تقيّم تقريباً بالأسعار الجارية؛

(ج) متوسط التكلفة: تتحدّد تكلفة الصنف باستخدام متوسط مرجّح لتكلفة جميع الأصناف المشابهة المتاحة للبيع على مدى فترة من الزمن؛

(د) تكلفة كل صنف على حدة: وهي طريقة لتتبع المخزون إذا كان من الممكن التعرف على التكلفة الفعلية لكل صنف على حدة. وتستخدم هذه الطريقة عادة للأصناف الكبيرة الحجم التي يسهل تتبعها، مثل السيارات والأثاث.

٤-١٤٩- وتختلف طرق تقييم المخزون باختلاف الممارسات المحاسبية لكل وحدة؛ ولكن المخزون يمثّل لكثير من الشركات جزءاً كبيراً من الأصول، ومن ثم فهو يشكّل جزءاً مهماً من الحساب الختامي. لذلك يوصى بأن يقوم خبراء الإحصاء الذين يجمعون البيانات عن تجارة التوزيع بدراسة ممارسات الوحدة فيما يتعلق بالقيم المبلّغة للمخزونات في بداية فترة الإبلاغ ونهايتها وكذلك فيما يتعلق بفترة رقم أعمال المخزون (انظر الفقرة ٥-٢٥).

٤-١٥٠- وبافتراض عدم وجود تضخم، تفضي طرق تقييم المخزون الأربع إلى نفس النتائج، ولكن الذي يحدث أن الأسعار تميل إلى الارتفاع، لسوء الحظ، على المدى الطويل، مما يعني أن اختيار طريقة المحاسبة تؤثر تأثيراً كبيراً على التقييم. ومن أجل إعطاء تقدير سليم للتغيرات في المخزون التي تُسهم في حساب هامش التجارة والمجاميع والموازن الأخرى، يوصى بأن يطلب في استبيانات المسح بيان طريقة التقييم.

#### مخزونات المواد والوقود والتوريدات (البند ٦-٢)

٤-١٥١- يشمل هذا البند قيمة جميع المواد والوقود والمكوّنات وغيرها من التوريدات التي تحتفظ بها المنشأة في المخزون بغرض استعمالها كمدخلات وسيطة في الإنتاج والإصلاح والصيانة. ويدخل في هذا البند قيمة أي مخزونات من المواد والإمدادات التي تستعمل في تكوين رأس المال للحساب الخاص. ومن حيث المبدأ، ينبغي تقييم المخزونات بقيمة تكلفة الإحلال، على أساس أسعار الشراء (انظر البند ٦-١). وكبديل لذلك يمكن طلب القيمة الدفترية.

#### الأعمال قيد التنفيذ (البند ٦-٣)

٤-١٥٢- يشير هذا البند إلى قيمة الناتج الذي تنتجه المنشأة الذي لم يبلغ مرحلة التصنيع الكامل، أي الحالة التي يقدّم بها عادة إلى المؤسسات الأخرى أو إلى المنشآت في نفس المؤسسة. ويشمل هذا البند جميع الأعمال قيد التنفيذ لحساب الغير، بغض النظر عن ترتيبات تمويل العمل. أما أجزاء العمل الجاري على أساس عقود طويلة الأجل وتدفع عنه مدفوعات مع تقدّم العمل فتُعامل باعتبارها شحنات/ مبيعات ومن ثم لا تدخل في الأعمال قيد التنفيذ. وإذا أمكن، تُحتسب القيمة بالأسعار الأساسية المكافئة، وإلا تُطلب القيمة الدفترية.

#### مخزونات السلع الكاملة الصنع (البند ٦-٤)

٤-١٥٣- يشمل هذا البند جميع السلع التي تنتجها المنشأة باعتبارها ناتجاً لا تعتمز المنشأة المنتجة إجراء مزيد من التصنيع عليه قبل تقديمه إلى مؤسسات أخرى أو إلى المستهلكين النهائيين. ويدخل في البند أيضاً السلع التامة الصنع التي في حوزة منشأة أخرى تكون قد جهزت

السلع من مواد مملوكة للمنشأة المجيبة على الاستبيان. أما السلع تامة الصنع التي في حوزة المنشأة المجيبة على الاستبيان، التي صُنعت من مواد مملوكة للغير، فلا تدخل في هذا البند.

مخزونات السلع المشتراة لغرض إعادة البيع في حالتها التي تم استلامها بها  
(البند ٦-٥)

٤-١٥٤- يشمل هذا البند قيمة جميع السلع التي اشترتها المنشأة بغرض بيعها إلى زبائنها بنفس الحالة التي اشترت بها. ولا تشمل مخزونات السلع المعدة لإعادة البيع مخزونات السلع المقدمة إلى أطراف ثالثة على أساس العمولة.

٤-١٥٥- وللبندين ٦-٤ و ٦-٥ المتعلقين بالمخزون آثار كبيرة بالنسبة للوحدات التجارية، ينشأ أهمها من واقع أن مخزونات السلع المشتراة بغرض إعادة البيع في نفس حالتها تسهم في حساب هامش التجارة وسائر أنواع التجميعات والموازن. أما مخزونات المواد والوقود والتوريدات فتشير إلى السلع المقصود بها استعمالها من قبل الوحدات في استهلاكها الوسيط.

## ٧ - الضرائب والإعانات

الضرائب (البند ٧-١)

٤-١٥٦- الضرائب هي مدفوعات إلزامية بلا مقابل، نقدية أو عينية، تدفعها الوحدات التجارية إلى الحكومة. وهناك فئتان أساسيتان من الضرائب يمكن التعرف عليهما، هما: ضرائب المنتجات والضرائب الأخرى على الإنتاج. ويوصى هذا القسم بجمع الضرائب الأخرى على الإنتاج دون غيرها لأن تلك المدفوعات تسجل في حسابات الأعمال في الوحدات. ويوصى بأن تشير البلدان، في الاستبيانات الإحصائية، إلى الأسماء أو الأوصاف المحددة لبنود الضرائب المستخدمة في نظمها الضريبية الوطنية.

الضرائب الأخرى على الإنتاج (البند ٧-١-١)

٤-١٥٧- الضرائب الأخرى على الإنتاج هي ضرائب مقررة على الوحدات نتيجة لاشتغالها في الإنتاج. وهي بذلك تمثل جزءاً من تكاليف الإنتاج، وينبغي أن تدخل في قيمة الناتج. وتدفع الوحدات هذه الضرائب بغض النظر عن ربحية الإنتاج. وتتكوّن هذه الضرائب أساساً من ضرائب على ملكية الأراضي والمباني وغيرها من الأصول الثابتة المستعملة في الإنتاج، أو استعمال تلك الأصول، أو على العمالة المستخدمة أو على تعويضات المستخدمين التي تدفعها الوحدة. ومن أمثلة تلك الضرائب ضرائب السيارات ورسوم التسجيل، وتراخيص الأعمال، والضرائب على المرتبات، والضرائب على التأمين على الأصول غير التأمين على الحياة، والضرائب على استعمال الأصول الثابتة. ويدخل في هذا البند أيضاً الرسوم والمصاريف الرسمية — أي الرسوم التي تُدفع في مقابل خدمات عامة معينة، مثل اختبار معايير الموازين والمكاييل، والحصول على نسخ من السجلات الرسمية للحالة الجنائية، وما إلى ذلك.

٤-١٥٨- وقد لا يكون من الممكن جمع بيانات عن جميع هذه الضرائب على مستوى المنشأة، ولذلك ينبغي في تصميم الاستبيانات الإحصائية وفي عمليات جمع البيانات اللاحقة توضيح نوع الضرائب المبلغ عنها بدقة.

## الإعانات المتلقاة (البند ٧-٢)

١٥٩-٤ - يشمل هذا البند المدفوعات التي تقدمها الوحدات الحكومية إلى وحدات الإنتاج المقيمة على أساس أنشطتها الإنتاجية أو على أساس كمية السلع أو الخدمات التي تنتجها أو تبيعها أو تستوردها، أو قيمة تلك السلع والخدمات. ويُتبع في تصنيف الإعانات نفس التصنيف المستعمل في تصنيف الضرائب تقريباً.

## إعانات المنتجات (البند ٧-٢-١)

١٦٠-٤ - إعانات المنتجات هي الإعانات التي تُدفع على أساس كل وحدة من السلع أو الخدمات المنتجة، سواءً كانت مبلغاً معيناً لكل وحدة كمية من السلع أو الخدمات، أم نسبة مئوية محدّدة من السعر لكل وحدة؛ ويمكن حسابها أيضاً باعتبارها الفرق بين سعر مستهدف معين وسعر السوق الذي يدفعه المشتري فعلاً.

## الإعانات الأخرى للإنتاج (البند ٧-٢-٢)

١٦١-٤ - تتكون الإعانات الأخرى للإنتاج من الإعانات التي تتلقاها المؤسسات المقيمة، فيما عدا إعانات المنتجات، نتيجة قيامها بإنتاج معين، ومنها مثلاً إعانات جداول المرتبات أو القوة العاملة والإعانات التي تهدف إلى تقليص التلوث.

## ٨ - الناتج

## الناتج الإجمالي بالسعر الأساسي (البند ٨-١)

١٦٢-٤ - يوضح هذا البند النشاط الإنتاجي العام للمنشأة التجارية. ولا يمكن ملاحظة الناتج (الإنتاج) مباشرة من سجلات المحاسبة، وإنما يُحسب من بنود البيانات في المجموعات التالية: رقم الأعمال، والمبيعات، والبضاعة المشحونة، والإيرادات من الخدمات، وأنواع الإيرادات الأخرى (البند ٥ (أ))؛ وكذلك مشتريات السلع والخدمات (البند ٤ (أ))؛ والمخزون (البند ٦). ويحسب ناتج الوحدات التجارية بطريقة خاصة، فالحامش الإجمالي (البند ٨-١-١) يمثل الجزء الأهم من مجموع الناتج التجاري. ويعتبر حساب الناتج التجاري هو أول الأولويات لما له من صلة مباشرة بتجميع الحسابات القومية.

١٦٣-٤ - وقيمة الناتج هو مجموع قيمة جميع السلع أو الخدمات التي تنتجها المنشأة التجارية وتصبح متاحة للاستعمال خارج تلك المنشأة، مضافاً إليه أي سلع أو خدمات منتجة من أجل الاستعمال النهائي الخاص للمنشأة. وتُحسب قيمة الناتج بالأسعار الأساسية كما يلي:

الناتج الإجمالي =

+ قيمة المبيعات/رقم الأعمال/الشحنات من السلع التي تنتجها المنشأة (البند ١-١-٥)

+ قيمة المبيعات/رقم الأعمال/الشحنات من جميع السلع والخدمات التي اشترتها المنشأة من أجل إعادة البيع بنفس الحالة التي تسلمتها بها (البند ٢-١-٥)

- مشتريات السلع والخدمات بغرض إعادة البيع بنفس الحالة التي استلمت بها (البند ٤-٥)
- + العمولات والرسوم الناتجة عن بيع السلع والخدمات لحساب الغير (البند ٣-١-٥)
- + الإيرادات من الأعمال الصناعية أو الخدمات الصناعية التي قامت بها المنشأة للغير (البند ٤-١-٥)
- + أنواع الإيرادات الأخرى (البند ٢-٥)
- + قيمة الأصول الثابتة للحساب الخاص (البند ٣-٥)
- + التغيرات في الأعمال الجارية (البند ٣-٣-٦)
- + التغيرات في المخزون من السلع التامة الصنع (البند ٣-٤-٦)
- + التغيرات في المخزون من السلع المشتراة لغرض إعادة البيع بحالتها التي استلمت عليها (البند ٣-٥-٦).

٤-١٦٤- ومن أجل المحافظة على الاتساق مع مفاهيم تقييم الناتج (الإنتاج) في التوصيات الدولية الأخرى بشأن الإحصاءات التجارية والحسابات القومية، توصى البلدان بتقييم ناتج التجارة بالأسعار الأساسية. أما بالنسبة للبلدان التي يصعب فيها على المقيمين على الاستبيانات وعلى المختصين في إحصاءات المسح التمييز بين "الضرائب والإعانات على المنتجات" و"الضرائب الأخرى على الإنتاج"، فيمكن استخدام تقييم الناتج بتكلفة عوامل الإنتاج كأفضل خيار ثان. ويمكن استنتاج أي من التقييمات الثلاثة - بتكلفة عوامل الإنتاج، أو بالأسعار الأساسية، أو بأسعار المنتجين - بحسب المعاملة التي تُطبَّق على الضرائب والإعانات الأخرى على الإنتاج، على النحو التالي:

قيمة الناتج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج

- + الضرائب الأخرى على الإنتاج (البند ١-١-٧)
- الإعانات الأخرى للإنتاج (البند ٢-٢-٧)
- = قيمة الناتج الإجمالي بالأسعار الأساسية
- + الضرائب على المنتجات (باستثناء الضرائب على الواردات وأي ضريبة قيمة مضافة أو ضرائب أخرى قابلة للخصم، توضع على فاتورة المشتري)
- الإعانات للمنتجات (البند ١-٢-٧)
- = قيمة الناتج الإجمالي بأسعار المنتجين.

الهامش الإجمالي (البند ١-١-٨)

٤-١٦٥- يعرف الهامش الإجمالي بأنه الفرق بين السعر الفعلي أو المحتسب للسلعة المشتراة بغرض إعادة البيع (سواءً بالجملة أم بالتجزئة) والسعر الذي كان سيدفعه الموزع مقابل إحلال السلعة وقت بيعها أو وقت التصرف فيها بشكل آخر. وينبغي أن يكون تقييم الهامش الإجمالي من حيث المبدأ على أساس الأسعار الأساسية، غير أنه يمكن تطبيق مبادئ تقييم بديلة، كالمبادئ المستخدمة في تقييم الناتج الإجمالي بالأسعار الأساسية (البند ١-٨). وبحسب الهامش الإجمالي بالطريقة التالية:

الهامش الإجمالي =

- + قيمة المبيعات/ رقم الأعمال/ الشحنات من جميع السلع والخدمات المشتراة بغرض إعادة البيع بحالتها التي استُلمت بها (البند ٥-١-٢)
- مشتريات السلع والخدمات بغرض إعادة البيع بنفس الحالة التي استُلمت بها (البند ٥-٤)
- + التغيرات في المخزون في السلع المشتراة بغرض إعادة البيع بنفس الحالة التي استُلمت بها (البند ٦-٥-٣)
- قيمة الخسائر المتكررة الناتجة عن معدلات الفاقد الطبيعية.

٤-١٦٦- وكتوصية عامة ينبغي تقييم التغيرات في المخزون في السلع المعدّة لإعادة البيع دون حساب المكاسب والخسائر المتعلقة بالاحتفاظ بالمخزون. وتُسْتَبْعَد مكاسب وخسائر الاحتفاظ بالمخزون من الناتج الإجمالي/ الهامش الإجمالي عن طريق تقييم جميع الإضافات والمسحوبات من المخزون بالسعر السائد في وقت إدخالها أو سحبها.

## ٩ - الاستهلاك الوسيط ومدخلات الإنتاج

الاستهلاك الوسيط بأسعار الشراء (البند ٩-١)

٤-١٦٧- يتكوّن الاستهلاك الوسيط من قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات في عملية الإنتاج، فيما عدا الأصول الثابتة التي يسجّل استهلاكها باعتباره استهلاكاً للأصول الثابتة (الإهلاك (البند ١١-٤)). والسلع أو الخدمات إما أن تجري عليها عملية تحويل أو تستهلك في عملية الإنتاج. ويقيّم الإنتاج الوسيط عادة بسعر الشراء السائد وقت دخول السلع والخدمات عملية الإنتاج، أي الثمن الذي يدفعه المنتج لو قام بإحلال هذه السلع والخدمات في الوقت الذي استُخدمت فيه.

٤-١٦٨- ويمثّل الاستهلاك الوسيط فئة من فئات الحسابات القومية، ويسجّل حين تدخل السلعة أو الخدمة عملية الإنتاج، وليس في الوقت الذي اشتراها المنتج فيه أو حازها. وهذان الوقتان متطابقان بالنسبة للخدمات ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للسلع. وتقوم الوحدات في العادة بإمسك سجلات لمشتريات السلع والخدمات المقصود بها استخدامها كنواتج، وكذلك أي تغييرات في السلع التي في المخزون. وهذا يدعو إلى تعديل في مشتريات السلع بسبب التغيرات في المخزون.

٤-١٦٩- ولا يظهر الاستهلاك الوسيط بشكل مباشر في سجلات حسابات المنشآت التجارية، وإنما يُحسب من بنود البيانات في المجموعتين التاليتين: شراء السلع والخدمات (البند ٤ (أ)) والمخزون (البند ٦).

الاستهلاك الوسيط =

- + تكلفة المواد الخام والتوريدات الأخرى فيما عدا الغاز والوقود والكهرباء (البند ٤-١)
- + تكلفة الغاز والوقود والكهرباء المشتراة (البند ٤-٢)
- + تكلفة المياه وخدمات الصرف الصحي (البند ٤-٣)
- + مشتريات الخدمات فيما عدا الإيجار (البند ٤-٤)



- + مدفوعات الإيجار (البند ٤-٦)  
+ التغيّرات في مخزون المواد والوقود والوازم (البند ٦-٢-٣).

## ١٠ - القيمة المضافة

مجموع القيمة المضافة بالأسعار الأساسية (البند ١٠-١)

٤-١٧٠- تُحسب القيمة المضافة بالأسعار الأساسية باعتبارها الفرق بين الناتج الإجمالي بالأسعار الأساسية (البند ٨-١) والاستهلاك المباشر بأسعار الشراء (البند ٩-١). ويتفق تقييم القيمة المضافة اتفاقاً كبيراً مع تقييم الناتج الإجمالي (البند ٨-١). وإذا كان الناتج مقيماً بالأسعار الأساسية فيكون تقييم القيمة المضافة أيضاً بالأسعار الأساسية (أما تقييم الاستهلاك الوسيط فيكون دائماً بسعر الشراء).

مجموع القيمة المضافة بالأسعار الأساسية =

- + الناتج الإجمالي بالأسعار الأساسية (البند ٨-١)  
- الاستهلاك الوسيط بأسعار الشراء (البند ٩-١).

٤-١٧١- ويمكن أيضاً تطبيق مبادئ بديلة للتقييم، على غرار تقييم الناتج الإجمالي (البند ٨-١). وفي بعض الظروف، قد لا يكون من الممكن فصل الضرائب والإعانات على المنتجات والإنتاج، ومن ثم فإن هذه التوصية تأخذ منظور هذه البلدان بذاتها في الحساب بالسماح بقياس القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج. وتقاس القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج على النحو التالي:

مجموع القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج =

- + الناتج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج  
- الاستهلاك الوسيط بأسعار الشراء (البند ٩-١).

٤-١٧٢- ويمكن التعبير عن القيمة المضافة بالقيمة الإجمالية أو الصافية، حسب إدراج أو عدم إدراج استهلاك رأس المال الثابت (الإهلاك).

## ١١ - الأصول، والنفقات الرأسمالية، والتكهين والإهلاك

٤-١٧٣- يقاس تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بالقيمة الكلية لمقتنيات الوحدة التجارية من الأصول الثابتة، ناقصاً المسحوبات أثناء الفترة المرجعية، زائداً بعض النفقات المعيّنة على الخدمات التي تزيد من قيمة الأصول غير المنتجة.

القيمة الإجمالية للأصول الثابتة (البند ١١-١)

٤-١٧٤- يشمل هذا البند قيمة جميع السلع المعمّرة المتوقع أن يكون لها عمر إنتاجي يزيد عن سنة واحدة والمقصود منها استعمال المنشأة (الأرض والرواسب المعدنية ومزروعات الأخشاب وما شابهها، والمباني والآلات والمعدات والسيارات). ويدخل في هذا البند الإضافات والتغييرات والتحسينات الرئيسية للأصول الثابتة الموجودة، التي تطيل من عمرها الاقتصادي العادي أو تزيد من إنتاجيتها. ويدخل فيه أيضاً قيمة الأصول الثابتة والإضافات والتحسينات الجديدة للأصول الثابتة الموجودة، التي يقوم بها العاملون في المنشأة لاستعمال المنشأة نفسها.

ومع أن الإصلاحات الرأسمالية داخلة في هذا البند، فإن النفقات على الإصلاحات الجارية وأعمال الصيانة لا تدخل فيه. ويُستبعد من هذا البند أيضاً المعاملات الخاصة بالمطالبات المالية والأصول غير الملموسة (مثل الحقوق في الرواسب المعدنية، وحقوق الطبع والنشر وما إلى ذلك).

٤-١٧٥- ويمكن أن يكون للتمييز بين الأصول الثابتة الجديدة والقائمة أهمية كبيرة

للاقتصاد الوطني:

- تشمل الأصول الثابتة الجديدة جميع الأصول التي لم تستعمل من قبل في البلد. أما الأصول الثابتة المستوردة فتعتبر جديدة سواء كانت جديدة أم مستعملة قبل استيرادها. وتشمل الأصول الثابتة الجديدة حيازة أصول كاملة، كما تشمل أي تجديدات أو إعادة بناء أو توسيع يكون من شأنها زيادة الطاقة الإنتاجية أو إطالة عمر الخدمة لأصل من الأصول الموجودة.
- والأصل الثابت الموجود هو أصل تمت حيازته من قبل مستعمل واحد على الأقل أو تم إنتاجه للحساب الخاص، ودخلت قيمته بالفعل في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

### التقييم

٤-١٧٦- تقيّم الأصول الثابتة على النحو التالي:

- (أ) تقيّم الأصول الثابتة المشتراة من الغير بأسعار الشراء، بما يشمل مصاريف النقل والتكيب وجميع التكلفة الخاصة بنقل الملكية سواء كانت في شكل رسوم أم أي ضرائب على التحويلات؛
- (ب) تقيّم الأصول الثابتة التي تمت حيازتها عن طريق المقايضة بالأسعار الأساسية التقديرية بالإضافة إلى أي ضرائب مقررة وتكلفة نقل الملكية؛
- (ج) تقيّم الأصول الثابتة المنتجة للحساب الخاص بأسعارها الأساسية التقديرية أو بتكلفة إنتاجها إذا لم يتيسر الحصول على تقديرات مرضية لأسعارها الأساسية. وتساوي تكلفة الإنتاج مجموع تكلفة المواد والخدمات، وتعويضات العاملين، والضرائب الأخرى على الإنتاج، وإهلاك الأصول الثابتة المستخدمة في الإنتاج، والهامش المحتسب للتكاليف الإدارية العامة إن أمكن؛
- (د) تقيّم الأصول الثابتة المنتجة في إحدى المنشآت في مؤسسة متعددة المنشآت لاستعمال منشأة أخرى في نفس المؤسسة، من قبل المنشأة المتلقية كما لو كانت مشتراة من خارج المؤسسة؛
- (هـ) تقيّم الأصول الثابتة المحالة للتكهن وفقاً للمبالغ المحققة الفعلية وليس بالقيمة الدفترية.

### وقت التسجيل

٤-١٧٧- حسب المبادئ العامة التي تحكم وقت تسجيل المقننات من الأصول الثابتة مقابل

المسحوبات فإن وقت التسجيل هو الوقت الذي تحوّل فيه ملكية الأصول الثابتة إلى الوحدة التي تعترم استعمالها في الإنتاج. أما الأصول الثابتة المنتجة للحساب الخاص فتسجل وقت إنتاجها.

٤-١٧٨- ويستثنى من هذه القاعدة تسجيل الأصول إذا كانت الفواتير والتسليم والمدفوعات والاستعمال الأول للسلعة تتم في فترات مرجعية مختلفة، كما هو الحال في تشييد المباني والإنشاءات والطرق وغيرها من المشاريع، وشراء الحيوانات للتربية، والمزارع. وهذه تعامل أولاً كأعمال جارية ثم يعاد تصنيفها من المخزون إلى الأصول الثابتة عند الاكتمال أو النُضج والتسليم إلى الوحدة التي تعتمز استعمالها.

٤-١٧٩- وحين يكون التشييد بموجب عقد بيع متفق عليه سلفاً، فإن ملكية الإنشاءات تحوّل فعلياً على مراحل حسب تقدّم العمل. وفي حالة عدم وجود عقد بيع متفق عليه مسبقاً فيجب تسجيل أعمال الإنشاء التي تنتجها الوحدة (القائمة بالإنشاء) كجزء من التغيرات في المخزون إما في الأعمال الجارية أو السلع التامة الصنع، ويتوقف هذا على اكتمال العمل.

٤-١٨٠- وهذا التعريف الوارد في الفقرة السابقة يعامل المدفوعات المرحلية لأعمال التشييد بشكل مختلف عن الأصول الثابتة الأخرى. فبالنسبة لأعمال التشييد، تدخل المدفوعات المرحلية في الإنفاق على الأصول الثابتة؛ أما بالنسبة للأصول الثابتة الأخرى فتستبعد المدفوعات المرحلية من الإنفاق على الأصول الثابتة وتسجّل كمطالبات مالية. وقد لا تكون هذه المعاملة ممكنة في بعض البلدان، وفي هذه الحالة تسجّل جميع المدفوعات المرحلية ضمن الإنفاق على الأصول الثابتة.

#### تصنيف الأصول الثابتة حسب النوع

٤-١٨١- تنقسم المعاملات في الأصول الثابتة إلى الفئات التالية:

##### المساكن (البند ١١-١-١)

٤-١٨٢- المساكن هي مبانٍ تُستعمل كلياً أو بصفة أساسية للسكن، بما في ذلك أي إنشاءات متصلة بها مثل المرائب، وجميع التركيبات الثابتة التي توجد عادة في المساكن. ويدخل في هذه الفئة أيضاً القوارب السكنية، والزوارق، والبيوت المتنقلة والكارافانات المستخدمة كمساكن رئيسية لأسر معيشية.

##### المباني والإنشاءات الأخرى (البند ١١-١-٢)

٤-١٨٣- تشمل المباني والإنشاءات الأخرى المباني غير السكنية، والإنشاءات الأخرى وتحسينات الأراضي:

(أ) المباني غير السكنية. تتكوّن المباني غير السكنية من المباني غير المعدة للسكن، بما في ذلك الإنشاءات والمرافق والمعدات التي تعتبر جزءاً أساسياً من الهياكل. وبالنسبة للمباني الجديدة يدخل في هذا البند تكاليف تطهير الموقع وإعداده. ومن أمثلة المباني غير السكنية المخازن والمباني الصناعية والمباني التجارية؛

(ب) الإنشاءات الأخرى. تشمل الإنشاءات الأخرى الهياكل الأخرى غير المباني، وتدخل فيها تكلفة الشوارع والمجاري، إلخ، وكذلك تكاليف تطهير الأرض وإعدادها. ومن أمثلة تلك الإنشاءات: الطرق السريعة والشوارع والجسور والهياكل والأنفاق وسائر الإنشاءات المتصلة بتعدين المعادن ومخزونات الطاقة، وكذلك إنشاء مصدّات الأمواج على الشواطئ، والجسور الواقية من الفيضانات، إلخ، التي يُقصد بها تحسين الأراضي المجاورة كمّاً ونوعاً؛

(ج) تحسين الأراضي. تحسين الأراضي هو نتيجة للأعمال التي تؤدي إلى تحسينات كبيرة في كمية الأراضي ونوعيتها وإنتاجيتها، أو تحول دون تدهورها، وهي تعامل أيضاً باعتبارها تكويناً لرأس المال الثابت. ويعتبر من الأنشطة التي تؤدي إلى تحسين الأراضي أعمال تطهير الأراضي وتسويرها وحفر الآبار التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأراضي.

٤-١٨٤- وفيما يتعلق بتحسين الأراضي، لا تدخل في هذا البند قيمة الأراضي الطبيعية قبل التحسين. ولكن تدخل فيه تكلفة نقل الملكية فيما يتعلق بتحسينات الأراضي.

٤-١٨٥- وينبغي أيضاً تصنيف الإضافات الرئيسية والتغييرات والتحسينات الرئيسية للمباني والإنشاءات (أي أعمال التجديد وإعادة البناء والتوسيع) التي تطيل فترة خدمة المباني والإنشاءات أو تزيد طاقتها الإنتاجية، وكذلك الأصول الثابتة الجديدة التي من هذا النوع.

#### الآلات والمعدات (البند ١١-١-٣)

٤-١٨٦- تشمل هذه الفئة من الأصول الجديدة والمستعملة التي يتم حيازتها أثناء الفترة المرجعية. وتشمل الآلات والمعدات ومعدات النقل والآلات المستخدمة في الإعلام ومعدات المعلومات والاتصالات وسائر الآلات والمعدات. ويمكن استبعاد الأدوات الرخيصة نسبياً والتي تُستَـرى على فترات متقاربة نسبياً، مثل العدد اليدوية. ويُستبعد من هذا البند أيضاً الآلات والمعدات التي تُعدّ جزءاً ثابتاً من المباني وتدخل في عداد المساكن والمباني غير السكنية.

#### معدات النقل (البند ١١-٣-١)

٤-١٨٧- تتكوّن معدات النقل من المعدات التي تنقل الأشخاص والأشياء. ويدخل في هذا معدات النقل مثل المركبات ذات المحركات، والقاطرات والمقطورات، والسفن، والقطارات وعربات الترام والعربات التي تجرها الحيوانات، والطائرات وسفن الفضاء، والدراجات النارية والدراجات العادية، إلخ.

#### معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (البند ١١-٣-٢)

٤-١٨٨- تتكوّن معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الأجهزة التي تستعمل الضوابط الإلكترونية وكذلك المكونات الإلكترونية التي تتكوّن منها هذه الأجهزة. ومن أمثلة ذلك المنتجات الداخلة في الفئتين ٤٥٢ و ٤٧٢<sup>٣٩</sup> من التفتيح ٢ للتصنيف المركزي للمنتجات ((معدات الحاسوب والحواسيب المتنقلة) والمعدات الطرفية لها، ومختلف أجهزة العرض، إلخ).

<sup>٣٩</sup> <http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/cpc-2.asp>

#### الآلات والمعدات الأخرى (البند ١١-٣-٣)

٤-١٨٩- تتكوّن الآلات والمعدات الأخرى من الآلات والمعدات غير المصنّفة في موضع آخر. ومن أمثلة ذلك الآلات ذات الأغراض العامة، والآلات ذات الأغراض الخاصة، والمعدات المكتبية والمحاسبية والحاسوبية، والأجهزة الكهربائية، وأجهزة الإذاعة والتلفزيون والاتصالات ومعدات، والمعدات الطبية، وأدوات القياس والأدوات البصرية، والساعات بأنواعها، إلخ.

#### منتجات الملكية الفكرية (البند ١١-٤)

٤-١٩٠- منتجات الملكية الفكرية هي نواتج الأبحاث والتطوير والدراسات والابتكارات التي تؤدي إلى معارف يستعملها الشخص المطور لأغراض التسويق أو الاستعمال الخاص في

الإنتاج، لأن استعمال المعارف تحكمه حماية قانونية أو غير قانونية. ومن الأشكال المحددة لمنتجات الملكية الفكرية البحث والتطوير، واستكشاف المعادن وتقييمها، وبرمجيات الحاسوب وقواعد البيانات، ووسائل الترفيه والأعمال الأدبية والفنية. وينقسم كل مكون من منتجات الملكية الفكرية إلى مكونين: ما يُعتَبَر منها سلعة استثمارية ويُشترى من مؤسسات أخرى، وما يتم تطويره للحساب الخاص أو للاستعمال الخاص.

#### البحث والتطوير (البند ١١-١-٤-١)

٤-١٩١- يتكوّن البحث والتطوير (التجريبي) من قيمة الإنفاق على الأعمال الإبداعية التي تجري على أساس منهجي من أجل زيادة مخزون المعرفة واستعماله في استنباط تطبيقات جديدة. وتحدّد قيمة البحث والتطوير بقيمة المزايا الاقتصادية المتوقّعة منها في المستقبل. وإذا لم تكن القيمة السوقية للبحث والتطوير مما يمكن ملاحظته بشكل مباشر فيجوز تقييمها، حسب العرف، باعتبارها مجموع التكاليف، بما فيها تكاليف أعمال البحث والتطوير غير الناجحة.

٤-١٩٢- وتوضّح المعادلة التالية المنهج الذي يُتَّبَع في حساب مجموع التكاليف للبحث والتطوير الذي تقوم به المؤسسة لحسابها الخاص:

ناتج البحث والتطوير للحساب الخاص =

+ تكاليف المواد والخدمات

+ تعويضات المستخدمين العاملين في البحث والتطوير

+ الضرائب الأخرى ناقصاً إعانات الإنتاج

+ الإهلاك للأصول الثابتة المستخدمة في البحث والتطوير.

#### الاكتشافات المعدنية وتقييمها (البند ١١-٤-٢)

٤-١٩٣- تتكوّن الاكتشافات المعدنية وتقييمها من قيمة النفقات على عمليات التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي والرواسب غير النفطية وما يتبعها من تقييم الاكتشافات، وتشمل هذه النفقات التكاليف السابقة على الترخيص، وتكاليف الترخيص والحيازة، وتكاليف التقدير وتكاليف الاختبارات الفعلية للحفر، وكذلك تكاليف المسح الجوي وغيره، وتكاليف النقل، إلخ، التي تُنفق في إجراء تلك الاختبارات. ويدخل أيضاً في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي عمليات إعادة التقييم التي قد تتم بعد الاستكشاف التجاري.

#### البرمجيات الحاسوبية وقواعد البيانات الحاسوبية (البند ١١-٤-٣)

٤-١٩٤- تتكوّن البرمجيات الحاسوبية من برامج الحاسوب، وأوصاف البرامج، والمواد المساعدة لبرمجيات النظام والتطبيقات. ويشمل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي لبرمجيات الحاسوب تطوير البرمجيات الأصلية وامتداداتها اللاحقة، وكذلك حيازة نُسخ مُصنّفة باعتبارها أصولاً. وتشبه المعادلة المستعملة في حساب ناتج البرمجيات الحاسوبية المعادلة المستعملة بالنسبة للبحث والتطوير (البند ١١-٤-١).

٤-١٩٥- وتتكوّن قاعدة البيانات من ملفات بيانات منظمّة بطريقة تتيح الوصول إليها واستعمالها بشكل فعّال من حيث التكاليف. وقد تُطوّر قواعد البيانات للاستعمال الخاص للمؤسسة حصراً، أو للبيع ككيان، أو للبيع عن طريق ترخيص يتيح النفاذ إلى المعلومات الواردة

فيها. ويدخل في هذا البند قواعد البيانات المشتراة باعتبارها أصولاً ثابتة وقواعد البيانات المطورة للاستعمال الخاص. وبشكل عام يتم تقييم تطوير قواعد البيانات للاستعمال الخاص على أساس مجموع التكلفة.

#### الترفيه والأعمال الأدبية والفنية (البند ١١-١-٤-٤)

٤-١٩٦- يتكوّن بند الترفيه والأعمال الأدبية والفنية من الأفلام الأصلية، والتسجيلات الصوتية، والمخطوطات، والشرائط، والنماذج، إلخ، التي تُسجّل عليها الأحداث المسرحية وبرامج الإذاعة والتلفزيون والتسجيلات الموسيقية والأحداث الرياضية والنوادر الأدبية والفنية، إلخ، أو تكون جزءاً منها. وكثيراً ما يتم إعداد هذه الأعمال الفنية للحساب الخاص، وفي هذه الحالة تُقيّم باتباع نهج مجموع التكاليف.

#### الإهلاك (البند ١١-٤)

٤-١٩٧- الإهلاك، في حساب المحاسبة التجارية، هو طريقة لتوزيع تكاليف النفقات السابقة الخاصة بالأصول الثابتة على مدى الفترات المحاسبية التالية. ويمثل الإهلاك خسارة القيمة للأصول الثابتة بسبب العمر والاستخدام في الإنتاج. ويتم حسابها في الغالب على أساس التكاليف التاريخية للأصول الثابتة. وينطبق الإهلاك على جميع الأصول الثابتة؛ ومن ثم يجب أن يتفق تصنيف الإهلاك مع تصنيف الأصول الثابتة المعروضة في بند البيانات ١١-١.

٤-١٩٨- ويختلف الإهلاك في المحاسبة التجارية عن مفهوم استهلاك رأس المال الثابت المستخدم في معايير المحاسبة الاقتصادية. فاستهلاك رأس المال الثابت يُعرّف عموماً بأنه ذلك الجزء من الناتج الإجمالي المطلوب لإحلال رأس المال الثابت المستخدم في عملية الإنتاج أثناء الفترة المرجعية. ويتفق ذلك مع مفهوم فترة الحياة الاقتصادية المتوقعة لكل بند من بنود الأصول، والغرض منه تغطية الخسارة في القيمة الناتجة عن التقادم والقدر الطبيعي من التلف العرضي غير القابل للإصلاح، وكذلك الناتج عن البلى العادي. ويعامل التقادم غير المتوقع باعتباره خسارة في رأس المال في الوقت الذي يحدث فيه فعلاً، وليس باعتباره استهلاكاً لرأس المال الثابت. ومن حيث المبدأ يحدّد تعريف تكوين رأس المال الثابت نطاق المعدات الرأسمالية التي يُسجّل عنها الاستهلاك. ويقوم المحاسبون الوطنيون بحساب استهلاك رأس المال الثابت لأغراض تحليلية فيما بعد وليس في مرحلة جمع البيانات.



## الفصل الخامس

### مؤشرات الأداء

#### ألف - الحاجة إلى مؤشرات الأداء

١-٥ - يتزايد الطلب على المعلومات التي يمكن أن تساعد في تقييم حالة الأعمال في قطاع تجارة التوزيع في مجالات الربحية والإنتاجية والكفاءة، مما أدى إلى اهتمام كبير بمؤشرات الأداء في قطاعي تجارة الجملة والتجزئة. ومن شأن مؤشرات الأداء أن تتيح إما تقييم أداء كل من تجار التجزئة وتجار الجملة أو تحديد مدى نجاح أداء تجارة التوزيع بالمقارنة بالصناعات الأخرى في الاقتصاد الوطني أو الدولي.

٢-٥ - ويمكن أن تفيد المعلومات التي يجري جمعها باستخدام بنود البيانات التي سبق وصفها في الفصل الرابع في تحليل هيكل نشاط تجارة الجملة والتجزئة ونشاط الإنتاج فيهما. ومع ذلك، فإن استعمال بنود هذه البيانات بشكل مباشر عند اتخاذ قرارات تتعلق بالسياسة أو الإدارة لا يكفي في كثير من الأحيان، ذلك أنه من الواضح أن الأمر يحتاج إلى مجموعة أخرى من المتغيرات للوفاء بهذه الاحتياجات. ويشار إلى هذه المتغيرات بمؤشرات الأداء.

٣-٥ - ومن المسلم به، في ضوء تنوع احتياجات المستعملين وتغيرها مع مرور الوقت، أنه لا يمكن إعداد قائمة نهائية لمؤشرات الأداء يمكن تطبيقها في جميع البلدان وفي جميع الظروف. ويعرض هذا الفصل مجموعة محدودة من المؤشرات لرصد وقياس الأداء العام لقطاع تجارة التوزيع ككل أو أداء بعض أقسامه — وهي مجموعة تتيح إمكانية المقارنة الوطنية والدولية بشكل مفيد. ويصف هذا الفصل أيضاً أهداف مؤشرات الأداء، ويعرض المبادئ الأساسية التي تحكم إعداد تلك المؤشرات وكيفية استخدامها وتفسيرها على أفضل وجه في تجارة التوزيع.

#### باء - أهداف مؤشرات الأداء

٤-٥ - مؤشر الأداء هو عموماً متغير يتعلق بالسياسة العامة، كأن يكون رقماً أو وصفاً كميّاً يبين ظروف أي قطاع ومدى كفاءة تشغيله، بما في ذلك قطاع تجارة التوزيع أو وحدات هذا القطاع. ومن الناحية العملية يمكن أن يكون مؤشر الأداء أي نسبة تلخص قياسين مهمين أو أكثر وتتصل مباشرة بالأداء أكثر منها بأنشطة وحدة معينة أو قطاع معين.

٥-٥ - ومؤشرات الأداء هي أيضاً من الأدوات القوية التي تفيد في عرض المعلومات المعقدة بطريقة منظمة، وتفيد في تلخيص المعلومات وإيصالها إلى صنّاع القرار وإلى الجمهور. وباعتبار مؤشرات الأداء أداة لقياس الأداء بوجه عام في قطاع تجارة التوزيع، فإنها تساعد واضعي



السياسات والمخططين الاقتصاديين في تقييم كفاءة تنظيم النشاط التجاري، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسينات، واتخاذ قرارات استراتيجية عن بيئة بشأن استراتيجية التنمية في المستقبل.

٥-٦- ويهدف وضع مؤشرات الأداء ونشرها على نطاق واسع إلى مساعدة الوحدات المشتغلة بتجارة التوزيع على تقييم بيئة العمل التي يشتغلون فيها. وتتيح مؤشرات الأداء لتجار الجملة والتجزئة وضع برامجهم الخاصة لقياس الأداء، وتحديد أهدافهم على المدى الطويل في الأداء، وقياس التقدم. ومن شأن إدارة الأداء والإبلاغ عنه أن يوفر مزايا كبيرة للأعمال، منها زيادة الكفاءة عن طريق تقليل الموارد المطلوبة وحسن إدارتها، وزيادة المبيعات وتحسين السمعة بين العملاء.

٥-٧- ومؤشرات الأداء هي أيضاً أداة مناسبة يستخدمها الأكاديميون والباحثون في إجراء مقارنات بين البلدان وبين الصناعات وعلى مدى فترات زمنية، وفي تحديد العوامل التي تؤدي إلى تحسين الأداء.

## جيم - أنواع مؤشرات الأداء

٥-٨- يمكن بوجه عام تقسيم مؤشرات الأداء إلى ثلاثة أنواع، هي: (أ) معدلات النمو؛ (ب) مؤشرات النسب؛ (ج) مؤشرات الحصص. وبعض مؤشرات الأداء يمكن تطبيقها في أي نشاط اقتصادي، بينما تقتصر فائدة مجموعة أخرى منها على قطاع تجارة التوزيع وقطاعاته الفرعية الثلاثة. وتتولد معظم المعلومات اللازمة لحساب مؤشرات الأداء في سجلات المحاسبة وسجلات المرتبات في الشركة، وتدخّل في الدراسات الاستقصائية الإحصائية عن تجارة التوزيع. إلا أن استخدام أنواع معينة من المقاييس قد يحتاج إلى توليد معلومات جديدة.

٥-٩- ويجب أن يُنظر إلى وضع مؤشرات الأداء في جميع البلدان على أنه جزء من برنامج إحصاءات تجارة التوزيع. ويوصى بتجميع مؤشرات الأداء سنوياً للوحدات الداخلة في المستوى الثلاثي الأرقام (المجموعة) من التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، وفصلياً على المستوى الثنائي الأرقام (القسم).

٥-١٠- ولمعظم مؤشرات الأداء بُعد للمقارنة أو نقطة مرجعية تفيد في تقييم السلاسل الزمنية. ويمكن لجهات الأعمال، حسب أهمية البيانات ومدى إتاحتها، أن تقوم بتجميع وتتبع المؤشرات يومياً (مثلاً بالنسبة لرقم الأعمال)، وقد يختار آخرون دراسة مؤشرات الأداء شهرياً (نسبة المخزون إلى المبيعات)، أو فصلياً أو سنوياً.

٥-١١- ومن الناحية التاريخية يُستخدم اثنان من المؤشرات في قياس أهمية أي نشاط اقتصادي في الاقتصاد ككل، بما في ذلك تجارة التوزيع، وهما: القيمة المضافة المولدة والعمالة، ونسبة كل منهما أو معدلات نموها. ويوصى بهذين المؤشرين وبعض المؤشرات الأخرى التي نناقشها فيما يلي من أجل تجميع مؤشرات الأداء.

## ١ - معدلات النمو

### نمو القيمة المضافة

٥-١٢- معدل نمو القيمة المضافة هو نسبة التغير السنوية (أو الفصلية) للقيمة المضافة في نشاط تجارة التوزيع (أو القيمة المضافة في أي نشاط اقتصادي آخر). ويعبر عن

معدل نمو القيمة المضافة بمعدل نمو حسابي هو (س م / س م - ١) - ١، حيث س هي القيمة وم هي الفترة الزمنية.

### نمو العمالة في تجارة التوزيع

١٣-٥ - نمو العمالة في نشاط تجارة التوزيع هو النسبة المئوية السنوية (أو الشهرية أو الفصلية) للتغير في عدد الأشخاص العاملين في قطاع تجارة التوزيع. ويمكن تجميع هذا المؤشر حسب نوع النشاط، أو حسب فئات العمالة، أو حسب نوع الجنس، أو حسب حجم المؤسسة.

### الرقم القياسي لرقم الأعمال في تجارة التجزئة | تجارة الجملة<sup>٤٠</sup>

١٤-٥ - هذا الرقم القياسي هو مؤشر للنشاط الشهري لقطاع تجارة التوزيع بالأسعار الإسمية والأسعار الحقيقية. وهو مدرج بهذه الصفة في قائمة إحصاءات تجارة التوزيع على المدى القصير، ولكنه مدرج أيضاً هنا باعتباره مؤشر أداء نظراً لأهميته في تقييم وتحليل التطورات في رقم الأعمال لتجارة الجملة وتجارة التجزئة. وهذا الرقم القياسي يصف بشكل حصري تطورات رقم الأعمال، ولكن ليس مستوى رقم الأعمال (البند ٥ (أ)).

١٥-٥ - ويُحسب هذا الرقم القياسي بالقيمة الحقيقية، بطرح قيمة التضخم من القيمة الجارية لرقم الأعمال باستعمال الأرقام القياسية للأسعار المناسبة. ويمكن أن يكون معامل إزالة التضخم في تجارة التجزئة هو الرقم القياسي المناظر لأسعار المستهلكين، أما في تجارة الجملة فينبغي استعمال منهجية تشبه منهجية الرقم القياسي لأسعار المنتجين، مع تكيفها حسب الخصائص الخاصة بتجارة الجملة بما يعكس التغيرات في الأسعار في السلع المتبادلة وليس في الخدمات التجارية المقدمة. وإذا لم تكن هناك عملية تجميع للأرقام القياسية لأسعار الجملة فيمكن قبول الرقم القياسي لأسعار المنتجين كبديل معقول لأسعار الجملة. وإزالة التضخم هي الطريقة المفضلة عموماً للحصول على قيمة رقم الأعمال بالأسعار الحقيقية، ومع ذلك فإذا كانت الأرقام القياسية للأسعار غير موجودة يكون البديل هو مؤشرات الحجم المباشرة.

١٦-٥ - ومن الأفضل تعديل بيانات رقم الأعمال وفقاً للتغيرات السنوية والموسمية باستخدام طرق التعديل الموسمية المناسبة<sup>٤١</sup>. ويتحدد معدل التغير (أو النمو) باعتباره النسبة المئوية للتغير في رقم الأعمال بالمقارنة بالشهر المناظر في السنة السابقة (إذا كان الرقمان مرتبطين بسلاسل زمنية) أو في سنة الأساس. ومن البدائل الممكنة استعمال حجم رقم الأعمال بدلاً من الرقم القياسي لرقم الأعمال في تجارة التجزئة/ تجارة الجملة.

١٧-٥ - ويُحسب الرقم القياسي الشهري لرقم الأعمال بالأسعار الاسمية (الرقم القياسي لقيمة رقم الأعمال) بطريقة مشابهة، أي باعتباره نسبة التغير في رقم الأعمال الشهري عما كان عليه في السنة السابقة أو سنة الأساس. وقيمة رقم سنة الأساس (وتعتبر السنة السابقة أيضاً سنة أساس) هي المتوسط الحسابي لنتائج رقم الأعمال الشهري في الاثني عشر شهراً لسنة الأساس.

١٨-٥ - وابتداءً من نهج حساب الأرقام القياسية الشهرية يمكن تجميع الأرقام القياسية الفصلية والسنوية.

<sup>٤٠</sup> للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن الرقم القياسي لرقم الأعمال، انظر: الفصل السابع، إحصاءات تجارة التوزيع على المدى القصير.

<sup>٤١</sup> للاطلاع على مزيد من المعلومات عن طرق التعديل الموسمية، انظر: الفصل السابع، إحصاءات تجارة التوزيع على المدى القصير.

## ٢ - مؤشرات النسب

### الناجح لكل شخص مشغول

١٩-٥ - يمكن الحصول على الناجح لكل شخص مشغول بقسمة إجمالي الناجح، كما هو معرّف في البند ٨-١، على مجموع عدد الأشخاص المشغولين (البند ٢-١). وتنطوي مقاييس حساب النسبة بين الناجح الإجمالي والعمالة (وبين المدخلات الرأسمالية والوسيط) على مستوى الوحدات الفردية أو الأنشطة، على جوانب مختلفة من مقاييس الإنتاجية. ويعكس هذا المؤشر التغيّر في معامل مدخلات العمالة لكل نشاط، ويمكن أن يساعد في تحليل الاحتياجات من القوة العاملة حسب النشاط.

٢٠-٥ - ولكل مؤشر يستعمل العدد الكلي للأشخاص المشغولين كعامل مشترك عيويه، لأنه يتأثر بالتعاقد الخارجي على مدخلات العمل ويتغيّر نسبة العمالة لجزء من الوقت في القوة العاملة. وعلى سبيل المثال، يرتفع هذا الرقم نتيجة إسناد مهام إلى جهات خارجية، كما أنه لا يعكس التغيّر في الخصائص الفردية للقوة العاملة. ومن طرق تصحيح أثر العمالة لجزء من الوقت أن تؤخذ في الاعتبار عدد ساعات العمل الفعلية.

### القيمة المضافة لكل شخص مشغول

٢١-٥ - هذا المؤشر للأداء هو النسبة بين القيمة المضافة الإجمالية (البند ١٠-١) ومجموع عدد الأشخاص المشغولين (البند ٢-١). وقياس القيمة المضافة لكل شخص مشغول هي الطريقة الشائعة لتقدير الاتجاهات في إنتاجية العمالة للاقتصاد ككل وحسب الأنشطة.

### القيمة المضافة لكل ساعة من ساعات العمل الفعلية

٢٢-٥ - ينطوي العد البسيط للأشخاص المشغولين على احتمال إخفاء التغيّرات في متوسط ساعات العمل الفعلية، الناجح عن تأثيرات التطورات في العمل لجزء من الوقت أو تأثيرات التغيرات في ساعات العمل الإضافي أو في ساعات العمل الاعتيادية. وأفضل طريقة لقياس مدخل العمالة في عملية الإنتاج هي عدد ساعات العمل الفعلية. وباستعمال المعلومات الخاصة بعدد ساعات العمل الكلية الفعلية يمكن الحصول على القيمة المضافة لكل ساعة عمل بقسمة مجموع القيمة المضافة (البند ١٠-١) على مجموع ساعات العمل الفعلية (البند ٢-٥) المستخدمة في توليد تلك القيمة المضافة. ويشبه هذا حساب القيمة المضافة لكل شخص مشغول؛ إلا أنه من أجل الحصول على نتائج دقيقة فإن ذلك يحتاج إلى وجود بيانات من نوعية جيدة عن ساعات العمل الفعلية. وبقدر توفر البيانات، يمكن حساب هذا المؤشر على فترات فصلية أو سنوية. وهو يبين التغيرات من فترة إلى أخرى في حجم السلع والخدمات المنتجة لكل ساعة عمل.

### رقم الأعمال لكل شخص مشغول

٢٣-٥ - يُحسب مؤشر الأداء هذا بقسمة مجموع رقم الأعمال (البند ٥ (أ)) على عدد الأشخاص المشغولين (البند ٢-١). ويمكن قياس الاتجاه في هذا الصدد بالقيمة الحقيقية، أي بقسمة رقم الأعمال بالقيمة الحقيقية (انظر الفقرة ٥ - ١٥) على مجموع عدد الأشخاص المشغولين. ويفيد هذا المؤشر في تفسير التطورات في القطاعات الفرعية لتجارة التوزيع، لأن رقم الأعمال في بعض أنشطة التوزيع (الخاص بتجار الجملة وتجار التجزئة لحسابهم الخاص)

يمكن أن يكون مرتفعاً بالمقارنة برقم الأعمال لغيرهم (تجّار الجملة على أساس العمولة). ويمكن حساب المؤشر حسب نوع النشاط، وحسب فئات العمالة، وحسب حجم المؤسسة، إلخ.

#### النسبة الإجمالية للهامش إلى رقم الأعمال

٢٤-٥ - يحسب هذا المؤشر للأداء بقسمة الهامش الإجمالي للسلع المعدّة لإعادة البيع (البند ٨-١-١) على رقم الأعمال من أنشطة التجارة المتعلقة بالشراء وإعادة البيع فقط (البند ١-٥-٢). وهذه النسبة هي مؤشر جيد لأداء الوحدة التجارية، كما أنه يوفر أساساً للمقارنة بين مختلف أنواع التجارة.

#### نسبة المخزون إلى رقم الأعمال

٢٥-٥ - نسبة المخزون إلى رقم الأعمال هي العلاقة بين قيمة المخزون في نهاية الشهر ورقم الأعمال الشهري. وتمثّل المخزونات عادة حصة كبيرة في الأصول الكلية للتاجر، ولذلك فإن التحسينات في إدارة المخزون يمكن أن يكون لها تأثير كبير على ربحيته. وهذا المؤشر يتسم بأهمية أكبر في إحصاءات التجارة على المدى القصير، ولو أنه يمكن حسابه لأي فترة من الزمن. وعلى سبيل المثال، إذا كانت النسبة ٢,٥ فمعنى ذلك أن تاجر الجملة أو تاجر التجزئة لديه بضاعة كافية لتغطية شهرين ونصف من المبيعات.

#### المبيعات لكل مساحة بيع بالتجزئة

٢٦-٥ - نسبة المبيعات إلى مساحة البيع يمكن حسابها بقسمة رقم الأعمال (البند ٥ (أ)) على مساحة البيع، أي المساحة الأرضية المقدّرة المخصصة للبيع والعرض من المساحة الكلية. وتشمل مساحة البيع مجموع المساحة التي يصل إليها الزبائن، بما في ذلك غرف القياس، وأماكن الكاونترات، ومساحة نوافذ العرض، والمساحة التي يستعملها البائعون خلف الكاونترات. ولا تشمل مساحة البيع المكاتب أو أماكن التخزين أو غرف التوضيب أو الورش أو السلالم أو غرف إيداع الملابس وغيرها من غرف المنافع. وينبغي تحديد فئات مساحة البيع في سياق الظروف الوطنية. وبسبب عدم الاتساق في فئات مساحة البيع واختلاف الممارسات بين بلد وآخر في هذا المجال، فمن المتعذر وضع تفصيلات دولية لمساحة البيع.

### ٣ - مؤشرات الحصص

#### حصة القيمة المضافة من تجارة التوزيع في مجموع القيمة المضافة

٢٧-٥ - يشير مؤشر الأداء هذا إلى القيمة المضافة المولدة في تجارة التوزيع (أو أي نشاط اقتصادي آخر) كنسبة من مجموع القيمة المضافة للاقتصاد. وعند حساب هذا المؤشر لجميع الأنشطة الاقتصادية فإنه يعطي صورة عن التكوين الهيكلي للاقتصاد ويبين مساهمة كل نشاط من الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.

#### العمالة في نشاط تجارة التوزيع كحصة من مجموع العمالة في الاقتصاد

٢٨-٥ - يعتبر مؤشر الأداء هذا أداة مفيدة في تقييم التوزع والاتجاهات في سوق العمل. ويُحسب كنسبة المجموع الكلي للأشخاص المشتغلين في تجارة التوزيع إلى العدد الكلي للأشخاص المشتغلين في مجموع الاقتصاد.

### حصة مبيعات التجارة الإلكترونية في مجموع رقم الأعمال

٢٩-٥ - يحسب مؤشر الأداء هذا كحصة مبيعات التجارة الإلكترونية (البند ٥-٤) في مجموع رقم الأعمال (البند ٥ (أ)). وتتزايد أهمية هذا المؤشر في السنوات الأخيرة مع التوسع الكبير في المعاملات التي تتم عن طريق الشبكات الحاسوبية.

### دال - مؤشرات إضافية

٣٠-٥ - المؤشرات المدرجة تحت هذا العنوان لا تقيّم الأداء بالضرورة؛ وإنما هي مقترحة لمساعدة مؤسسات الأعمال والمستعملين الآخرين في رصد بعض الجوانب المعينة في تنظيم النشاط التجاري. ومع ذلك يلاحظ أن وضع هذه المؤشرات يتطلب جمع بيانات إضافية، ومن ثم فهو يزيد كثيراً من العبء على المستجيبين للاستبيانات. ولا تنصح البلدان بجمع هذه المعلومات إلا إذا اقتضتها ظروفها الخاصة.

#### الحسابات المستحقة القبض (الرصيد المتبقي في نهاية السنة والخاص بحسابات الأقساط وحسابات الائتمان)

٣١-٥ - تعرّف الحسابات المستحقة القبض في تجارة التجزئة بأنها مبالغ الائتمانات المقدمة من متاجر التجزئة إلى العملاء لأغراض المشتريات، التي تظل غير مسددة في نهاية الفترة المرجعية. وتشمل الحسابات المستحقة القبض المبالغ المستحقة لدى العملاء الاستهلاكيين، مثل: (أ) الائتمانات الناتجة عن مبيعات التجزئة لسيارات الركوب وغيرها من المركبات؛ (ب) ائتمانات التجزئة المقدمة إلى الزبائن على أساس سقف ائتمان، والناتجة عن بيع سلع استهلاكية غير سيارات الركوب والمركبات الأخرى؛ (ج) المستحقات الاستهلاكية الأخرى، أي جميع الائتمانات غير المقدمة بموجب خط ائتمان متجدد والناتجة عن المبيعات بالتجزئة للسلع الاستهلاكية غير المركبات. ويُستبعد من هذا البند المبالغ التي تتقاضاها المصارف أو سائر المنظمات التي تصدر بطاقات الائتمان عن استعمال بطاقات الائتمان.

#### عدد متاجر التجزئة

٣٢-٥ - هذا هو مجموع عدد متاجر التجزئة التي تشغلها المؤسسة، سواءً كانت مملوكة لها أم مستأجرة. وتعرّف المتاجر بأنها أماكن بيع ثابتة يدخلها الزبائن للقيام بمشترياتهم.

#### عدد الأكشاك الثابتة في الأسواق

٣٣-٥ - يشمل هذا مجموع عدد الأكشاك الثابتة في الأسواق التي تديرها المؤسسة، سواءً كانت مملوكة لها أم مستأجرة. والزبائن يدخلون المتاجر ولكنهم لا يدخلون عادةً أماكن البيع في الأكشاك للقيام بمشترياتهم.

### هاء - كيفية تفسير مؤشرات الأداء

٣٤-٥ - مؤشرات الأداء ليست أرقاماً مطلقة؛ وإنما لها معنى في سياق المقارنة والتحليل. وبالمقارنة مع مؤشرات القياس الأخرى يتبين أداء الوحدة أو القطاع؛ ويؤدي التحليل إلى فهم العوامل المسؤولة عن مستوى معين من الأداء.

٣٥-٥ - ولدى استعمال مؤشرات الأداء لأغراض المقارنة ينبغي الحرص على أن تكون الوحدات أو الظواهر متشابهة بشكل يقبل المقارنة، أو أن تكون الفوارق واضحة على الأقل. فمن غير المفيد مثلاً مقارنة أداء متجر متخصص صغير مع أداء متجر كبير متعدد الأقسام. وكذلك الأمر حين تكون مؤشرات الأداء معبراً عنها بنسب بين بندين أو أكثر من بنود البيانات المأخوذة من القائمة الواردة في الفصل الرابع، إذ ينبغي الحرص على الاتساق فيما يتعلق بتعاريفها وتغطيتها.

٣٦-٥ - ومن أفضل استخدامات مؤشرات الأداء استخدامها في قياس الأداء العام لقطاع تجارة التوزيع (أو أي قطاع آخر من قطاعات الاقتصاد)، أو هيكل القطاع أو عملياته الجارية؛ ولذلك يوصى بعدم التضحية بهذا الهدف من أجل تحليل تفصيلي بدرجة كبيرة أو حساب مؤشرات أداء تكون قليلة الأهمية ولكن وضعها يحتاج إلى بيانات إضافية كثيرة. فالغرض من مؤشرات الأداء هو تيسير فهم الأداء العام والاتجاهات العامة للأعمال في قطاع تجارة التوزيع وتطبيق هذا الفهم بشكل متسق وقابل للمقارنة دولياً.



## الفصل السادس

### مصادر البيانات وطرق تجميع البيانات

١-٦ - يشتمل هذا الفصل على توصيات عامة بشأن مصادر البيانات وطرق تجميع البيانات لاستخدامها في إحصاءات تجارة التوزيع. وسيحتوي المنشور الجديد لإحصاءات تجارة التوزيع: دليل التجميع الذي سيصدر كمتابعة للتوصيات الحالية، على إرشادات تفصيلية بشأن أفضل الممارسات في هذا المجال.

#### ألف - مصادر البيانات

٢-٦ - مصادر البيانات لتجميع إحصاءات تجارة التوزيع. تقوم عملية توليد إحصاءات تجارة التوزيع على أساس البيانات التي تُجمع من مختلف المصادر والتي تصف أنشطة الإنتاج، وعلى أساس بنود مختارة من الحسابات الختامية للوحدات المشغلة بتجارة التوزيع، المصنفة في الباب زاي من التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد. ويمكن تمييز فئتين أساسيتين من مصادر البيانات، حسب الغرض أو حسب جهة تقديم المعلومات الإحصائية. وفي كلتا الفئتين تظل المصادر الأصلية للبيانات هي نفسها، وهي السجلات التي تحتفظ بها الوحدات التجارية. وهذان المصدران للبيانات هما:

(أ) مصادر البيانات الإحصائية التي تقدم البيانات التي تُجمع خصيصاً لأغراض إحصائية، مثل بيانات التعداد والدراسات الاستقصائية؛

(ب) مصادر البيانات الإدارية التي تقدم بيانات أنشئت أصلاً لأغراض غير أغراض البيانات الإحصائية.

#### ١ - مصادر البيانات الإحصائية

٣-٦ - الدراسات الاستقصائية الإحصائية. الدراسات الاستقصائية للوحدات المعنية هي المصادر الأساسية المتعادلة للمعلومات من أجل تجميع إحصاءات تجارة التوزيع. وتجرى الدراسات الاستقصائية إما عن طريق عد جميع الوحدات في المجتمع الإحصائي (التعداد) أو عن طريق تجميع استجابات عدد محدود من الوحدات تمثل المجموع يتم اختيارها علمياً من المجتمع الإحصائي في الدراسات الاستقصائية (المسح بالعينة).

٤-٦ - والميزات الأساسية للدراسات الاستقصائية الإحصائية مقارنة بمصادر البيانات الإدارية هي أن تخطيط وتنفيذ الدراسات الاستقصائية وجمع البيانات وعملية تجهيز البيانات تكون تحت إشراف المكتب الإحصائي نفسه. ومن حيث المبدأ، فليس لدى المستجيبين للاستبيان



أسباب قوية تدعوهم إلى الإبلاغ عمداً عن بيانات غير صحيحة، لأن المكتب الإحصائي يضمن أن البيانات التي يجمعها ستكون في سرية تامة ولن تُستخدم لأغراض غير الأغراض الإحصائية. ومع ذلك فإن نهج الدراسات الاستقصائية له عيوبه، ومنها كثافة الموارد المطلوبة (سواءً منها المالية أم البشرية)، وإلقاء عبء إضافي على المستجيبين وارتفاع معدلات عدم الاستجابة وأخطاء المعاينة.

٥-٦- التعداد الاقتصادي. التعداد الاقتصادي<sup>٤٢</sup> هو في العادة دراسة استقصائية تُجرى على فترات متباعدة (عادة كل خمس أو عشر سنوات) تهدف إلى جمع إحصاءات شاملة وتفصيلية عن الخصائص التشغيلية والهيكلية للوحدات المشتغلة في جميع الأنشطة الاقتصادية (أو بعض منها). ومن أهداف التعداد الاقتصادي الأساسية وضع سجل للأعمال وتحديثه وإيجاد إطار للمعاينة يستخدم في الدراسات الاستقصائية الإحصائية التي تجرى على فترات متقاربة.

٦-٦- تعداد الوحدات التجارية. يمكن إجراء تعداد الوحدات التجارية إما كجزء من تعداد للاقتصاد بكامله، بما في ذلك جميع الأنشطة الاقتصادية، أو كتعداد مستقل لقطاع تجارة التوزيع أو أنشطته فقط. ويلاحظ أن تخطيط وتنظيم التعداد وما يليه من تحويل للبيانات الأساسية المستقاة من التعداد إلى بنود بيانات في إحصاءات تجارة التوزيع هي عملية تستغرق وقتاً طويلاً وتستنفد موارد كبيرة. وهو نهج مكلف، ويفرض عبئاً كبيراً على الوحدات المستجيبة، وقد يقلل من معدلات الاستجابة ومن ثم يؤثر على نوعية المعلومات المجمعة. وقد يكون إجراء تعداد كامل للوحدات التجارية أمراً مفيداً في الحالات التي لا يحتفظ فيها البلد بسجل حديث للأعمال أو حين يوجد اهتمام كبير من جانب المستعملين بالبيانات الإحصائية التفصيلية حسب المناطق الجغرافية. ولا ينبغي إجراء تعداد للوحدات التجارية إذا وجدت وسائل أخرى لجمع إحصاءات تجارة التوزيع وإنتاجها بنوعية عالية.

٦-٧- والمفروض في تعدادات الوحدات التجارية أن توفر عدداً كاملاً للوحدات المشتغلة بالأنشطة التجارية (بما في ذلك الوحدات الصغيرة في القطاع غير الرسمي) في نقطة زمنية معينة، وأن تكون نهجاً مناسباً لتوليد إحصاءات التجارة المطلوبة على فترات زمنية طويلة. ومع ذلك فالتعدادات محدودة من حيث محتوى البيانات. ويوصى بأن تقوم البلدان التي تُجري تعدادات لوحدات تجارة التوزيع كجزء من استراتيجياتها لجمع البيانات بإجراء دراسات استقصائية بالعينة على فترات دورية (سنوية أو فصلية أو شهرية) في فترة تكون أقرب ما يمكن بعد إجراء التعداد من أجل إيجاد مقياس دائم لنشاط التجارة وجمع بيانات أكثر تفصيلاً وأكثر التصاقاً بالقطاع.

٦-٨- وتضع بعض البلدان أطر الدراسات الاستقصائية للمؤسسات من قوائم يتم إعدادها من واقع بيانات التعداد الاقتصادي أو من إطار يُعد خصيصاً لهذا المجال. وهي ممارسة غير مرغوبة. وإنما يوصى على الأقل بأن تقوم البلدان بإعداد سجل دائم للأعمال (الفقرة ٦ - ٣٠) بما في ذلك جميع المؤسسات التجارية.

٦-٩- الدراسات الاستقصائية بالعينة. كثيراً ما يستعمل الإحصائيون تقنية الدراسات الاستقصائية بالعينة للحصول على بيانات عن مجتمع إحصائي كبير من الوحدات الإحصائية، وتنطوي هذه التقنية على اختيار عينة من ذلك المجتمع وقياسها. ونظراً لاختلاف الخصائص بين الوحدات في المجتمع الإحصائي، تُستخدم في عملية اختيار العينة تصميمات علمية للعينة من أجل تقليل احتمال إعطاء نظرة مشوهة للمجتمع الإحصائي. ويتم التوصل لاستنتاجات عن مجموع الوحدات في المجتمع الإحصائي على أساس تقديرات مستقاة من بيانات الدراسة الاستقصائية بالعينة. وتقنية الدراسات الاستقصائية بالعينة هي أقل تكلفة من التعداد الاقتصادي كوسيلة لجمع البيانات. ويمكن أن تتم هذه الدراسة الاستقصائية بالعينة استناداً إلى نقطة زمنية معينة أو غير ذلك.

<sup>٤٢</sup> لا يوجد تعريف دولي متفق عليه "للتعداد الاقتصادي"، فقد يكون للبلدان مسميات أخرى لنفس نوع الدراسة الاستقصائية الإحصائية، أو فهم مختلف. وقد يُطلق على هذه العمليات اسم "تعداد الوحدات الاقتصادية" أو "تعداد المنشآت" أو "تعداد المنشآت والمؤسسات".

١٠-٦- الدراسات الاستقصائية بالعينة لتجارة التوزيع: نادراً ما تقتصر الدراسات الاستقصائية بالعينة لتجارة الجملة والتجزئة في مكاتب الإحصاء الوطنية على استمارة واحدة، وإنما تنطوي في الغالب على مجموعة من استمارات المسح تختلف حسب الفترات والخصائص الأساسية، أي أنها تختلف من حيث:

(أ) النشاط والحجم والشكل القانوني ونوع العملية وأنواع المتغيرات الداخلة في الاستبيان (رقم الأعمال، النفقات، العمالة، متغيرات متخصصة أخرى)؛

(ب) خصائص إضافية عرضية قد تؤثر على محتوى الدراسة الاستقصائية، مثل الموقع الجغرافي للوحدة.

١١-٦- وضع عتبة للحجم من أجل تحديد المجتمع المستهدف. لعتبة الحجم في الدراسات الاستقصائية للتجارة دور مهم في تحديد المجتمع المستهدف، وأحياناً في تحديد الوحدات في مجتمع العينة. وتُجرى معظم الدراسات الاستقصائية بالعينة للوحدات التي تزيد عن عتبة معينة من الحجم. وتختلف الأسباب في ذلك، ومنها الرغبة في تحديد حجم الدراسة الاستقصائية والعبء الواقع على المستجيبين من دوائر الأعمال، والرغبة في تخفيف مشاكل الاحتفاظ بسجلات لوحدة صغيرة. ولا توجد توصيات دولية بشأن الحجم المناسب للعتبة. وإنما يترك القرار لتقدير كل مكتب إحصائي، كما قد يختلف الأمر بين الدراسات الاستقصائية لمختلف أنشطة التجارة ومختلف الفترات. إلا أنه من المستحسن أن تقوم البلدان بإجراء تقديرات على فترات دورية للتغطية الناقصة في الدراسات الاستقصائية نتيجة لعتبة الحجم وأن تصف في تقاريرها هذه العتبة في البيانات الفوقية التي تتيحها للمستعملين.

١٢-٦- أنواع الدراسات الاستقصائية لجمع بيانات عن الوحدات التجارية. توجد عموماً ثلاثة أنواع من الدراسات الاستقصائية بالعينة تناسب جمع المعلومات عن الوحدات التجارية، ويتوقف ذلك على الوحدات التي تدخل في العينة و/أو يجري الاتصال بها، وهذه الأنواع هي الدراسات الاستقصائية للمؤسسات، والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، والدراسات الاستقصائية للمؤسسات والأسر المعيشية معاً. ويتوقف اختيار نوع الدراسة الاستقصائية على النظام الإحصائي للبلد والموارد المتاحة للمكتب الإحصائي.

١٣-٦- الدراسات الاستقصائية للمؤسسات. هي تلك التي تكون فيها وحدات المعاينة مؤسسات (أو الوحدات الإحصائية التي تنتمي إلى مؤسسات مثل المنشآت أو الوحدات التي تقوم بنوع معين من النشاط) باعتبارها وحدات مبلّغة أو وحدات منظورة تؤخذ منها أو عنها البيانات. وفي الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، من جهة أخرى، تكون الأسر المعيشية هي وحدات المعاينة، وهي وحدات الإبلاغ والوحدات المنظورة في الوقت نفسه. أما في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية والمؤسسات معاً، فيتم اختيار عينة من الأسر المعيشية، وتُسأل كل أسرة معيشية عما إذا كان أي من أفرادها يمتلك أو يشغل مؤسسة غير مساهمة (وتسمى أيضاً مؤسسة من مؤسسات القطاع غير الرسمي في البلدان النامية). وتستعمل قائمة المؤسسات التي يتم الحصول عليها بهذا الشكل كأساس لاختيار المؤسسات التي يتم جمع بيانات عنها في النهاية. وتفيد الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية والمؤسسات معاً في تغطية المؤسسات غير المساهمة فقط (أي الأسر المعيشية)، وهي كثيرة ولا يمكن تسجيلها بسهولة.

١٤-٦- إطار المعاينة. لا بد لإجراء أي دراسة استقصائية من وجود إطار معاينة للوحدات الإحصائية، لأن الإطار يوفر الأساس لاختيار وحدات العينة. وحسب مصدر إطار المعاينة، يمكن تصنيف الدراسات الاستقصائية إما على أنها تقوم على أساس القائمة أو على أساس المنطقة. وفي

الدراسات الاستقصائية القائمة على أساس القائمة يتم اختيار العينة الأصلية من قائمة موجودة سلفاً للمؤسسات أو الأسر المعيشية. وفي الدراسات الاستقصائية القائمة على أساس المنطقة تكون وحدات المعاينة الأصلية عبارة عن مجموعة من المناطق الجغرافية. وبعد إكمال مرحلة من مراحل الاختيار أو أكثر، يتم تحديد عينة من المناطق وتُعد قائمة بالمؤسسات أو الأسر المعيشية فيها. ومن هذه القائمة يتم اختيار العينة وجمع البيانات على أساسها.

١٥-٦ - الدراسات الاستقصائية للمؤسسات. يفترض في إجراء الدراسات الاستقصائية للمؤسسات وجود إطار معاينة للمؤسسات التجارية. ويتوفر إطار المعاينة من سجل الأعمال، إن وجد هذا السجل لدى المكتب الإحصائي ليساعد في إجراء مجموعة مختلفة من عمليات المسح (انظر الفقرة ٦-٣٠). أما البلدان التي لا تحتفظ بسجل أعمال حديث، فيوصى بأن تقوم بإعداد قائمة المؤسسات التي تُستخدم كإطار للعينة من آخر تعداد اقتصادي لديها. وفي الدراسات الاستقصائية للمؤسسات على أساس المناطق يتم أولاً اختيار عينة من المناطق ثم تجري عملية عدّ في المناطق المختارة من أجل وضع قائمة بالمؤسسات التي تعمل في المنطقة، وتستخدم هذه القائمة كإطار للمعاينة من أجل اختيار المؤسسات التي تدخل في العينة لجمع المعلومات المطلوبة. ويفضّل بوجه عام في الدراسات الاستقصائية لمؤسسات تجارة التوزيع إجراؤها على أساس القائمة وليس على أساس المناطق، للأسباب التالية:

(أ) أن الدراسة الاستقصائية على أساس القائمة تتسم بكفاءة أكبر من منظور المعاينة من حيث حجم العينة. أما النهج الذي يقوم على أساس المناطق فينطوي على معاينة طبقية تحتاج إلى عينة أكبر من العينة على أساس القائمة من أجل تحقيق مستوى معيّن من الدقة؛

(ب) أنه قد يصعب عدّ المؤسسات في منطقة معيّنّة. فبعض المؤسسات يمكن التعرف عليها بسهولة، ولكن المؤسسات التي تقوم بها الأسر المعيشية التي تقوم بعملها في إطار الأسرة المعيشية أو التي ليس لها موقع ثابت يكون من الصعب عادة التعرف عليها؛

(ج) أن الاحتفاظ بقائمة بالمؤسسات من خلال سجل إحصائي للأعمال ذي أغراض عامة هو أمر أوفر تكلفة من الاحتفاظ بقائمة على أساس المناطق؛

(د) أن المعاينة على أساس المناطق لا تناسب المؤسسات الكبيرة أو المتوسطة الحجم التي تعمل في عدة مناطق نظراً لصعوبة جمع البيانات من أجزاء المؤسسات التي تقع في إطار المناطق المختارة. وعلاوة على ذلك، يعتبر أن من الأفضل، من أجل تفادي عدم شمول أجزاء من المؤسسة، أن يتم جمع البيانات من المؤسسة بأكملها وليس من جزء منها.

١٦-٦ - ويوصى بأن تستعمل البلدان نهج الدراسة الاستقصائية للمؤسسات على أساس المناطق في جمع البيانات من المؤسسات التجارية الصغيرة التي تعمل عادة في القطاع غير الرسمي أو غير المنظم من الاقتصاد. ذلك أن وجود سجل مناسب لهذه المؤسسات أو قائمة بها ليس وارداً في كثير من الأحيان.

١٧-٦ - الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. لا يعترف بمؤسسات الأسر المعيشية التي هي ليست وحدات منتجة مساهمة ككيانات قانونية منفصلة عن مالكيها (انظر الفقرة ٢ - ٤٥). ذلك أن الأصول الثابتة والأصول الأخرى المستخدمة في عملية الإنتاج التي تقوم بها تلك المؤسسات لا تنتمي للمؤسسات ولكن لمالكيها. ووضع قائمة مناسبة لتلك المؤسسات هو أمر غير

مجدٍ أو أنه سيكون عالي التكلفة. ويوصى باتباع نهج الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية من أجل تغطية إنتاج تلك المؤسسات.

١٨-٦ - ولما كانت الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية تُجرى لأغراض جمع بيانات عن القوة العاملة وعن إنفاق الأسر المعيشية، فيمكن إضافة أسئلة تتعلق بالأنشطة الإنتاجية دون زيادة كبيرة في التكلفة. وهذا من شأنه أن يجعل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية أقل تكلفة عادة من إجراء دراسات استقصائية للمؤسسات على أساس المناطق لنفس الغرض. على أنه يلاحظ أنه بما أن وحدة الرد على أسئلة الاستبيان في الأسرة المعيشية هي الفرد وليست المؤسسة، فإن البيانات التي يمكن جمعها عن الأنشطة التجارية في المؤسسة قد تكون محدودة بنفس القدر. وبإمكان بعض المكاتب الإحصائية الاحتفاظ بسجلات للسكان أو الأسر المعيشية، أو الوصول إلى هذه السجلات، على الأقل بالنسبة للمناطق الحضرية، ومن ثم يكون بإمكانها إجراء دراسات استقصائية للأسر المعيشية على أساس القائمة. على أن وجود تلك السجلات ليس شائعاً، ومن ثم فإن معظم الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية تجري على أساس المناطق.

١٩-٦ - عيوب الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. أهم عيوب استعمال الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية من أجل جمع بيانات عن المؤسسات التجارية غير المساهمة هي أن العينات المستخدمة في تلك الدراسات الاستقصائية مصممة من أجل الحصول على تغطية تمثيلية لتوزيع الأسر المعيشية لا لأنشطتها التجارية. ومع أنه يمكن أن تكون تجارة التجزئة، التي هي في الواقع بيع سلع وتقديم خدمات إلى المستهلكين النهائيين (الأسر المعيشية)، منتشرة في المناطق بشكل يشبه انتشار السكان، إلا أن التوزيعين مختلفان في كثير من الحالات، لأن الأنشطة التجارية غالباً ما تكون متمركزة في المناطق التجارية والأسواق.

٢٠-٦ - الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية والمؤسسات معاً. في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية والمؤسسات معاً يجري اختيار عينة من الأسر المعيشية ويوجه سؤال إلى كل أسرة معيشية عما إذا كان أي من أفرادها هو صاحب مؤسسة، أي أنه المالك الوحيد أو شريك في مؤسسة غير مساهمة تقوم بنشاط اقتصادي (بما في ذلك التجارة). ثم يتم جمع بيانات عن كل المؤسسات التي يتم التعرف عليها (أو عن عينة منها) سواءً بشكل مباشر من الشخص الذي يجيب على الاستبيان نيابة عن المؤسسة أو في مرحلة لاحقة من جمع البيانات. ومن ثم فإن الخاصية التي تميز الدراسة الاستقصائية المختلطة للأسر المعيشية والمؤسسات عن الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية هي أنها تجمع معلومات عن المؤسسات في حد ذاتها، بينما تجمع الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية معلومات عن الأشخاص والأسر المعيشية، بما في ذلك، إن أمكن، مساهماتهم الشخصية في المشاريع.

٢١-٦ - ويوصى بإجراء دراسات استقصائية مختلطة للأسر المعيشية والمؤسسات أيضاً من أجل الحصول على بيانات عن المؤسسات الصغيرة غير الداخلة في الدراسات الاستقصائية للمؤسسات على أساس القوائم. ويجب أن تُدرك البلدان أن هذه الدراسات الاستقصائية يعترها عيوب تشبه ما يعترها الدراسات الاستقصائية للمؤسسات على أساس المناطق، وهي عدم كفاءة تصميم العينة وصعوبة التعامل مع المؤسسات التي لها وحدات إنتاجية في أكثر من موقع. وبشكل عام تفضل الدراسات الاستقصائية المختلطة للأسر المعيشية والمؤسسات على الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية أو الدراسات الاستقصائية للمؤسسات على أساس المناطق عند جمع بيانات عن الوحدات التجارية الصغيرة غير الداخلة في الدراسات الاستقصائية للمؤسسات على أساس القوائم، أو تقدير إنتاج تلك المؤسسات.

٢٢-٦ - النهج المعدل للدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية والمؤسسات معاً من أجل تفادي عيوب نهج الدراسات الاستقصائية المختلطة للأسر المعيشية والمؤسسات (انظر الفقرة ٦ - ٢١) تتبع بعض البلدان<sup>٤٣</sup> صيغة معدلة لهذا النهج تنطوي على قوائم مزدوجة ومتنافية لكل من: (أ) الأسر المعيشية والأفراد في الأسر المعيشية الذين يديرون أعمالاً فيها، (ب) المنشآت في مناطق العينة. وفي مرحلة إعداد القوائم، تجري زيارة كل منشأة في المناطق المختارة من أجل إعداد قائمة كاملة للمنشآت التي تدخل في نطاق الدراسة الاستقصائية. ويفضل النهج المعدل للدراسات الاستقصائية المختلطة للأسر المعيشية والمؤسسات على الدراسات الاستقصائية القائمة على أساس المناطق لأنه يحسّن نوعية البيانات عن الوحدات الصغيرة جداً والصغيرة، خاصة الوحدات المتنقلة، وذلك مقارنة بالوحدات ذات الموقع الثابت.

<sup>٤٣</sup> منها مثلاً الهند والفلبين.

٢٣-٦ - العبء على المجيبين على الاستبيان. ينبغي أن يكون تخفيف العبء على المجيبين من الأهداف التي تراعيها مكاتب الإحصاء الوطنية عند تصميم الدراسات الاستقصائية لتجارة التوزيع وإجرائها.

٢٤-٦ - وينبغي إيلاء اهتمام خاص لموضوع العبء على المستجيبين. ومن أجل ذلك توصى البلدان بتنسيق عملية جمع البيانات سواء داخلياً في مكاتب الإحصاء عن طريق الإشراف المركزي على تحديد أطر المعاينة واختيار العينات، أو على المستوى الخارجي باستعمال موارد المعلومات المتاحة مثل السجلات الإدارية إلى أقصى حد ممكن، وذلك تخفيفاً على المستجيبين.

## ٢ - مصادر البيانات الإدارية

٢٥-٦ - مصادر البيانات الإدارية. تنشأ هذه المصادر استجابة لتشريعات أو لوائح تنظيمية، وينتج عن كل لائحة تنظيمية (أو مجموعة لوائح ذات صلة بالموضوع) سجل للوحدات - مؤسسات أو أفراد، إلخ. - التي تنطبق عليها تلك اللوائح، وبيانات ناتجة عن تطبيق اللوائح. ويشار إلى السجل والبيانات بشكل جماعي في المكاتب الإحصائية باعتبارها مصدر بيانات إداري. وتحفظ السلطات الإدارية بسجلات للوحدات استجابة لمتطلبات إدارية تشريعية أو لاستعمالها الداخلي لمساعدة الوحدات في إدارة عملياتها. ويمكن للمكاتب الإحصائية الاستفادة من البيانات الصادرة عن المصدر الإداري، إلا أنه يوصى حين تستخدم البلدان مصادر البيانات الإدارية لأغراض إحصائية أن تنتبه بشكل خاص إلى محدودية تلك البيانات وأن تصف هذه الحدود في بياناتها الفوقية.

٢٦-٦ - مصادر البيانات الإدارية التي لدى القطاع الخاص. بالإضافة إلى استعمال مصادر البيانات الإدارية المنشأة بموجب تشريع أو قواعد تنظيمية، تستطيع المكاتب الإحصائية الحصول على بيانات معيّنة من مزودي بيانات من القطاع الخاص. ويعمل مزودو البيانات من القطاع الخاص<sup>٤٤</sup> على أساس تجاري؛ ولذلك يقتضي نقل البيانات منهم إلى المكاتب الإحصائية إبرام عقد أو دفع رسوم.

<sup>٤٤</sup> من أمثلة مزودي البيانات من القطاع الخاص في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية: Dun and Bradstreet.

٢٧-٦ - أهم مزايا استعمال مصادر البيانات الإدارية. فيما يلي قائمة بأهم مزايا استعمال مصادر البيانات الإدارية:

(أ) التغطية الكاملة للمجتمع الإحصائي الذي تنطبق عليه العملية الإدارية واحتمال انخفاض معدل عدم الاستجابة من الوحدات؛

- (ب) تلافى وضع عبء على المستجيبين. ذلك أن الوحدات المستجيبة تقدّم البيانات كجزء من الإجراءات الإدارية؛
- (ج) حصول المكاتب الإحصائية على البيانات من مصدر إداري هو أقل تكلفة من إجراء دراسة استقصائية؛
- (د) هذه السجلات مناسبة لتغطية أصغر قطاع من مجتمع الوحدات، وهو قطاع لا يسهم كثيراً في التقديرات ولكنه يشكل نسبة مهمة من عدد الوحدات في المجتمع؛
- (هـ) احتمال الأخطاء أقل منه في عملية المعاينة في الدراسات الاستقصائية؛
- (و) بعض البيانات قد تكون أكثر دقة نظراً لما تقوم به السلطات الإدارية من تدقيق للبيانات.

٢٨-٦ - العيوب الرئيسية في مصادر البيانات الإدارية تشمل ما يلي:

- (أ) الاختلافات بين المفاهيم الإدارية والمفاهيم الإحصائية. لما كانت العمليات الإدارية تخرج عن سيطرة المكاتب الإحصائية فإن المفاهيم الخاصة بالمتغيرات والوحدات فيما يتعلق بتغطية البيانات والمحتوى والنوعية والاتساق تتفق مع الأغراض الإدارية، مما يحد من إمكانية استعمال البيانات الإدارية من أجل التقديرات الإحصائية ولأغراض التحليل؛
- (ب) ضعف التكامل مع البيانات الأخرى من النظام الإحصائي. وهذه المشكلة تظهر على وجه خاص حين لا تتفق الوحدات الإدارية مع الوحدات الإحصائية إما بسبب الاختلاف في المفاهيم أو بسبب اختلاف أرقام التعريف. وحتى في الحالات التي تكون فيها المتغيرات الموجودة في السجلات الإدارية متفقتة تماماً مع احتياجات المكاتب الإحصائية، قد تنشأ مشكلة مضاهاة تحول دون استعمالها؛
- (ج) مخاطر عدم الثبات. تتعرض العمليات الإدارية للتغيير استجابة إلى التشريعات الجديدة دون اعتبار يُذكر لأثر ذلك على السلاسل الإحصائية. وقد يؤدي ذلك إلى تحيُّز ناتج عن النظام؛
- (د) حتى حين تدقق السلطات الإدارية في البيانات فإنها تركز عادة على المتغيرات التي تتصل بعملياتها الإدارية. وقد لا تُطبق نفس مستوى التدقيق على المتغيرات التي تهم الجهات الإحصائية؛
- (هـ) قد لا تتاح البيانات للجهات الإحصائية إلا بعد تأخير غير مقبول؛
- (و) هناك صعوبات قانونية من ناحية الوصول إلى المعلومات والسرية.

٢٩-٦ - ويوصى بأن يقوم جامعو إحصاءات تجارة التوزيع بالتعرف على مصادر البيانات الإدارية المتاحة في بلدهم واستعراضها واستخدام أكثرها ملاءمة لأغراض تجميع إحصاءات تجارة التوزيع. ومن شأن ذلك أن يساعد كثيراً في تقليل العبء على المستجيبين وتقليل تكلفة الدراسات الاستقصائية. وليس للمزايا أو المساوئ النسبية المذكورة أعلاه قيمة مطلقة، ذلك أن وجودها ومدى تأثيرها يختلفان باختلاف الظروف. ومن ثم ينبغي النظر إلى الاستعراض باعتباره يوفّر قائمة مرجعية يمكن استخدامها في عملية اتخاذ القرار. ومن أمثلة المصادر الإدارية المناسبة جداً مصادر سلطات الضرائب (بشأن المعلومات الضريبية والمتصلة بضريبة القيمة المضافة على الوحدات)، وسلطات الجمارك، وسجلات التأمين الاجتماعي، إلخ.

### ٣ - سجل الأعمال كإطار للدراسات الاستقصائية الإحصائية

٣٠-٦ - الحاجة إلى وجود سجل للأعمال. يفترض في أي تنظيم لدراسة استقصائية للمؤسسات العاملة في تجارة التوزيع، وإجراء مثل تلك الدراسات، وجود إطار معاينة مناسب، أي مجموعة من الوحدات يمكن أخذ عينة منها، مع وجود تفصيلات عنها تستخدم في عملية التقسيم الطبقي للعينة ولأغراض المعاينة والاتصال. ومن حيث المبدأ يجب أن يحتوي إطار المعاينة على جميع الوحدات في المجتمع الإحصائي المستهدف لإجراء الدراسة الاستقصائية، دون ازدواج أو إغفال. ويوصى باستخدام سجلات الأعمال التي تحتفظ بها البلدان لأغراض إحصائية باعتبارها أنسب مصدر يمكن أن يؤخذ منه إطار المعاينة للدراسات الاستقصائية لتجارة التوزيع.

٣١-٦ - السجل الإحصائي للأعمال. السجل الإحصائي للأعمال هو، عموماً، عبارة عن قائمة شاملة بجميع المؤسسات وجميع الوحدات التي تعمل في أي اقتصاد وطني، مع خصائص كل منها. وهو أداة من أدوات إجراء الدراسات الاستقصائية الإحصائية، كما أنه مصدر للإحصاءات في حد ذاته. ويقوم بإنشاء سجل إحصائي للأعمال وصيانته في معظم الحالات على أساس أحكام قانونية، لأن نطاق هذا السجل ومدى تغطيته تحددهما عوامل خاصة بكل بلد. ويوصى، كأفضل خيار، بأن يؤخذ الإطار الإحصائي لكل دراسة استقصائية للمؤسسات في قطاع تجارة التوزيع قائمة على أساس السجلات، من سجل أعمال إحصائي واحد متعدد الأغراض يحتفظ به مكتب الإحصاء، بدلاً من سجلات منفصلة يستعمل كل منها لغرض دراسة استقصائية واحدة. وهناك سببان رئيسيان لاستخدام سجل إحصائي واحد للأعمال. أولهما، وأهمهما، أن السجل الإحصائي للأعمال ييسر استعمال النموذج المختار للوحدات الإحصائية وييسر تصنيف الوحدات وفقاً للمعايير النظرية المتفق عليها لجميع الدراسات الاستقصائية. وثانيهما أن من الأجدى، من حيث الكفاءة، أن يعهد إلى وحدة تنظيمية واحدة في المكتب الإحصائي الوطني بالمسؤولية عن الاحتفاظ بالإطار الإحصائي، بدلاً من وجود وحدات مسؤولة عن الأطر الإحصائية لكل دراسة استقصائية.

٣٢-٦ - إنشاء سجل إحصائي للأعمال. نقطة الانطلاق في إنشاء سجل إحصائي للأعمال هي السجلات الإدارية المتاحة، أي سجلات المؤسسات التي تنشأ ويحتفظ بها دعماً لتنفيذ تشريعات أو لوائح تنظيمية معينة. وإذا كان المستعمل هو سجل إداري واحد، فإن السجل الإحصائي للأعمال القائم على أساس هذا السجل سيكون ناقصاً من ناحية التغطية والمحتوى ولن يوفر إطاراً إحصائياً مناسباً للمعاينة لاستخدامه في الدراسات الاستقصائية الإحصائية المقبلة. وحبذا لو تسعى البلدان إلى تحسين تغطية سجلاتها الإحصائية للأعمال ومحتواها عن طريق إدماج البيانات المقدمة من مختلف المصادر الإدارية. وينبغي قبل استعمال أي سجل إداري أن تدرسه مكاتب الإحصاء دراسة جيدة من ناحية تغطيته للوحدات ونوعية البيانات التي يحتويها. ومن الجدير بالذكر أن الربط بين البيانات لا يتسنى إلا في وجود رقم واحد لكل مؤسسة من مؤسسات الأعمال.

٣٣-٦ - الاحتفاظ بالسجل. لكي يكون السجل الإحصائي للأعمال مناسباً لاستخدامه كإطار مركزي للمعاينة والموازنة في جميع الدراسات الاستقصائية الإحصائية، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية لتجارة التوزيع، فلا بد من أن تكون بياناته حديثة وذات نوعية جيدة. ومن الناحية العملية فإن المؤسسات المسجلة في السجل لا تظل ثابتة مع مرور الوقت: فقد تندمج الوحدات القانونية التي تملكها أو تنفصل أو تتوقف عن العمل؛ وقد تغير أنشطتها الإنتاجية أو تنقل موقعها؛ وقد تنشأ مؤسسات جديدة (ميلاد) وقد تخرج مؤسسات قائمة من السوق

(وفاة). ولهذه الأسباب يوصى بتحديث السجل الإحصائي للأعمال بشكل منتظم ليبين التغيرات في الحركة الديناميكية للمؤسسات. وإذا لم تُدخل تحديثات منتظمة على سجل الأعمال فإنه يفقد قيمته بسرعة حيث تصبح بياناته قديمة ولا تعكس الواقع.

٣٤-٦ - المصادر اللازمة لإنشاء وصيانة سجل إحصائي للأعمال. من حيث المبدأ، تستخدم المصادر التي تستعمل في إقامة السجل الإحصائي للأعمال في تحديثه أيضاً. وتشمل هذه المصادر ما يلي:

(أ) التعداد الاقتصادي. توفر التعدادات الاقتصادية (انظر الفقرة ٦ - ٥) عملياً أكثر القوائم شمولاً للوحدات في البلد وللروابط فيما بينها، وعلى أساسها يُعد السجل الإحصائي للأعمال ثم تُدخل عليه التحديثات. ويوصى بالاستفادة من التعدادات الاقتصادية في الحالات المبينة في الفقرة ٦ - ٦ أعلاه؛

(ب) مصادر البيانات الإدارية. تُعد مصادر البيانات الإدارية من أهم المصادر التي يقوم على أساسها إنشاء السجل الإحصائي للأعمال (انظر الفقرة ٦ - ٣٢)؛ ولو أن هناك عدداً من المشاكل في استخدام هذه المصادر وتحديثها. ومن أمثلة مصادر البيانات الإدارية التي تستخدم في إقامة سجل الأعمال وتحديثه نُظم تسجيل الأعمال ونُظم ضريبة القيمة المضافة، ونُظم ضريبة المرتبات، والسجلات التي تحتفظ بها الحكومة من أجل إدارة تأمين البطالة والتأمين الاجتماعي وغيرها من البرامج. إلا أن تلك السجلات تحتاج إلى استعراض دقيق لتحديد مدى اكتمالها ومناسبتها لإنشاء سجل الأعمال ومدى دقتها، لأنها ليست مصممة أساساً لتلبية احتياجات الدراسات الاستقصائية الاقتصادية. ومن المعروف أن بعض هذه المصادر يشتمل على وحدات غير عاملة؛ كما أن بها أوجه نقص من ناحية عرض تصنيف نشاط الوحدات وجهات الاتصال بها، ومن ناحية قدرتها على تتبُّع مسار المؤسسات غير المساهمة التي يتغيَّر أصحابها؛

(ج) المعلومات المستمدة من الدراسات الاستقصائية للمؤسسات. تُعتبر المعلومات المستمدة من الدراسات الاستقصائية للمؤسسات مصدراً حيوياً لإنشاء السجل الإحصائي للأعمال وتحديثه، لأنها توفر معلومات جديدة عن التغيرات في عناوين جهات الاتصال، وعن الأعمال التي أغلقت، وعن تغيير النشاط الاقتصادي للوحدات، إلخ.؛

(د) الدراسات الاستقصائية الخاصة بسجل الأعمال. تأتي المعلومات اللازمة لتحديث السجل، والتي لا يمكن الحصول عليها سواء من المصادر الإدارية التي يقوم السجل على أساسها أم من بيانات الدراسات الاستقصائية، من دراسات استقصائية خاصة بسجل الأعمال (يُطلق عليها أحياناً الدراسات الاستقصائية لطبيعة العمل) ومن عمليات تسجيل ملامح المؤسسات التي يقوم بها موظفو سجل الأعمال؛

(هـ) المصادر المحتملة الأخرى. تشمل هذه المصادر المعلومات التي تحتفظ بها جمعيات رجال الأعمال التجاريين عن أعضائها، ودفاتر دليل الهاتف أو القوائم الخاصة التي تعدها شركات الهاتف، إلخ. ولكل مصدر من هذه المصادر خصائصه التي تميزه، ويجب دراسة هذه المصادر بدقة قبل اتخاذ قرار بشأن الاستفادة منها.

٣٥-٦ - وبشكل عام، ينشأ السجل الإحصائي للأعمال على أساس سجل واحد لكل منشأة وسجل واحد لكل مؤسسة، مع تحديد الصلة بين كل منشأة والمؤسسة التي تنتمي إليها. وبالنسبة للمؤسسات المتعددة المنشآت يسجل المكتب المركزي وتصنّف كل منشأة تقاطعياً مع المكتب



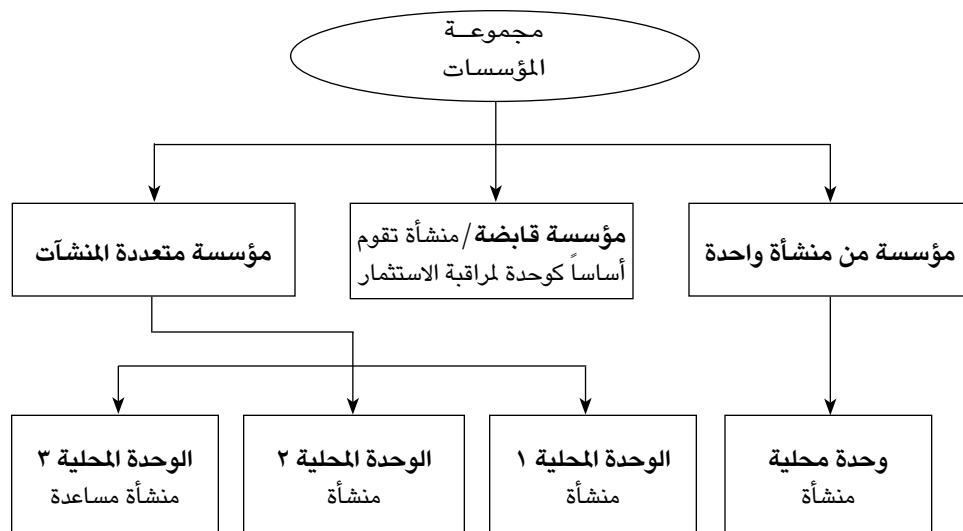
المركزي. ويوصى بأن تقوم البلدان بوضع نظام ترميز مناسب للمؤسسات والمنشآت من أجل إقامة الروابط التنظيمية بينهما، كما هو مبين في الشكل السادس - ١ فيما يلي. ويتيح ترميز العلاقة إمكانية تحديد الفئات التشغيلية للمنشأة الرئيسية ونسبته إلى الوحدات المساعدة، واحتساب نواتج الوحدات الفرعية كاستهلاك وسيط في المنشأة التي تستهلكها. والشركات القابضة ليست وحدات مساعدة لأن المهام التي تقوم بها في توجيه الشركات الفرعية ليست أنشطة مساعدة. ويعامل نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ الشركات القابضة باعتبارها مؤسسات مالية.

٦-٣٦- وينبغي أن يحتوي السجل الإحصائي للأعمال، على الأقل، على المعلومات التالية عن الوحدات التجارية:

- اسم كل مؤسسة وموقعها الفعلي
- العنوان البريدي، وقد يختلف عن الموقع الفعلي
- اسم المكتب الرئيسي وعنوانه، أو المقر الرئيسي للمؤسسة والمنشآت التي تشكل جزءاً من المؤسسة المتعددة المنشآت
- نوع النشاط الاقتصادي، ووصفه أو رقمه الترميزي
- التنظيم القانوني: مساهمة أو غير مساهمة
- نوع الملكية: عامة (أي مملوكة للحكومة المركزية أو حكومات الولايات أو الحكومات المحلية)؛ أو خاصة وطنية أو خاصة تحت سيطرة أجنبية
- عدد الأشخاص المشتغلين
- حجم المبيعات أو قيمة الناتج
- مصدر المعلومات وتاريخها.

الشكل السادس - ١

روابط الهرم التنظيمي بين مجموعة من المؤسسات، وبين المؤسسة والمنشآت التي تنتمي إليها



## باء - طرق تجميع البيانات

٣٧-٦ - نقطة البداية في تجميع إحصاءات تجارة التوزيع هي البيانات التي ترد في الردود على استبيانات الدراسات الاستقصائية الإحصائية. ولا تقتصر عملية تجميع البيانات على مجرد حاصل جمع البنود الواردة في الاستبيانات. ذلك أن المكاتب الإحصائية تقوم بعدد من عمليات التدقيق والتثبت والعمليات الإحصائية على البيانات المجمعّة بغرض الوصول بها إلى المستوى المطلوب للنتائج الإحصائية. وأهم هذه الإجراءات هي ما يلي.

٣٨-٦ - التأكد من البيانات وتدقيقها. يمكن أن يخطئ الشخص المجيب على الاستبيان الخاص بإحصاءات التجارة في ملء بيانات الاستمارة الإحصائية، كشأن أي مجيب على أي استبيان في أي دراسة استقصائية. وتتأثر البيانات التي تُجمع، حتى في أحسن الدراسات الاستقصائية الإحصائية، بأخطاء الاستجابة وعدم الاستجابة بمختلف أنواعها. ولحل المشاكل الخاصة بالردود الناقصة أو غير السليمة أو غير المتسقة، تصبح عملية التحرير (تدقيق البيانات) والاحتساب جزءاً لا يتجزأ من جميع أنواع عمليات تجهيز البيانات في الدراسات الاستقصائية الإحصائية. وعملية التدقيق هي عملية فحص منهجي للبيانات الواردة من استبيانات المجيبين من أجل التعرف على البيانات غير المقبولة، وغير المتسقة، والتي تثير الشكوك، وكذلك القيم غير المحتملة، وذلك كله وفق معايير مقررّة سلفاً. وهي عملية ضرورية من أجل ضمان نوعية المعلومات التي يتم جمعها. وهناك عملية تدقيق صغرى (تسمى تدقيق المدخلات) تركز على السجلات الفردية أو استمارات الاستبيان، وهذه غير عملية التحرير الكلي التي تجري فيها عملية التدقيق على البيانات المجمعّة.

٣٩-٦ - التدقيق الانتقائي (الأكثر أثراً)<sup>٤٥</sup>. التدقيق الانتقائي هو نهج يهدف إلى تحديد أولويات التدقيق، ومن ثم تقليل التكلفة، وذلك أن التدقيق هو من أكثر العمليات استهلاكاً للموارد في إنتاج الإحصاءات الرسمية. وهو إجراء يستهدف بنود البيانات الصغرى أو السجلات التي لها أثر كبير على نتائج الدراسات الاستقصائية لتجارة التوزيع، دون غيرها من البنود والسجلات. ويوصى أثناء توزيع الموارد على مختلف مراحل العملية الإحصائية بأن تولي البلدان أولوية لاستعمال التدقيق الانتقائي كوسيلة أكثر كفاءة لتدقيق بيانات تجارة التوزيع.

٤٠-٦ - ويمكن أن تبدأ عملية تدقيق البيانات في مرحلة إدخال البيانات (تدقيق المدخلات) أو بعدها (تدقيق المخرجات). ويوصى بإجراء تدقيقات التحرير التالية نظراً لفائدتها في تحري الأخطاء في بيانات تجارة التوزيع:

(أ) التدقيقات الاعتيادية: وتستعمل لاختبار ما إذا كانت جميع الأسئلة التي يجب الرد عليها قد أجيب عليها بالفعل؛

(ب) تدقيقات الصلاحية: وتستخدم لاختبار ما إذا كانت الأجوبة مقبولة إحصائياً. وفيها تقارن الإجابة عن بند معين من بنود البيانات في الاستبيان مقابل نطاق للقيمة محدّد لهذا الغرض، وأي ملاحظة تقع خارج نطاق القيمة المقرّر ينبغي أن يعيد مجمّع البيانات النظر فيها ويتخذ الإجراء التصحيحي المناسب؛

(ج) التدقيقات الموضوعية: هي مجموعة من التدقيقات تقوم على أساس التحليل الإحصائي للبيانات الواردة في أجوبة الاستبيان. وتأخذ كثير من هذه التدقيقات شكل نسبة بين متغيرين، ينبغي أن تكون في حدود معيّنّة. وهناك أنواع أخرى من التدقيقات الموضوعية منها التدقيق الحسابي، الذي يحدّد أن مجموع المتغيرات يجب أن يكون موافقاً لمجموع مقرّر.

<sup>٤٥</sup> للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر ECD STES Timeliness Framework: Selective (or Significance) على الموقع: [http://www.oecd.org/docum ent/21/0,2340,en\\_2649\\_34257\\_302.14485\\_1\\_1\\_1,00.html](http://www.oecd.org/docum ent/21/0,2340,en_2649_34257_302.14485_1_1_1,00.html)

٦-٤١- ويمكن عادة اكتشاف الأخطاء العشوائية الكبيرة التي يقع فيها المجيبون عن طريق تدقيق البيانات من ناحية الواجهة، مثلاً عن طريق مقارنة البيانات المبلغ عنها مع القيم السابقة، أو مع النسب في البيانات المبلغ عنها في حدود معقولة لنفس النوع من المؤسسات. ولا يمكن لمكتب الإحصاء أن يتحرى جميع الأخطاء التي يقع فيها المجيبون، ومن ثم فأياً كانت دقة عملية تدقيق البيانات فلن تصل إلى ملف بيانات خال تماماً من الأخطاء. فعلى سبيل المثال، لا يمكن دائماً تحري الأخطاء المنتظمة الثابتة، مثل إبلاغ الوحدات التجارية بشكل ناقص عن رقم الأعمال أو بشكل مبالغ فيه عن رقم المصروفات.

٦-٤٢- الملاحظات المؤثرة. بعض الإجابات سيكون لها أكبر الأثر على التقديرات الرئيسية. ويُطلق على هذه الملاحظات عادة اسم الملاحظات المؤثرة. وبشكل عام ينبغي أن تتركز جهود التدقيق بشكل أكبر على بنود البيانات من هذا النوع. والمؤسسات الكبيرة جداً هي، بوجه خاص، أحد مصادر الملاحظات المؤثرة وينبغي تدقيق بياناتها كلاً على حدة.

٦-٤٣- الاحتساب. تشتمل معظم الدراسات الاستقصائية التجارية على بيانات ناقصة، وهذا يثير مشكلة بالنسبة لتدقيق البيانات. وقد تكون البيانات ناقصة بالنسبة لبند معين من بنود البيانات في الاستبيان (عدم الإجابة على البند) أو قد لا تعيد الوحدة المختارة الاستبيان بعد ملئه (عدم رد الوحدة). وتستخدم تقنية الاحتساب من أجل تقدير البيانات الناقصة في حالة عدم الرد على بند معين. أما عدم رد الوحدة على الاستبيان فيتم التعامل معه عادة إما عن طريق إعادة توزيع الأوزان أو احتساب البيانات من الفترات السابقة لتلك الوحدة إذا كانت متاحة (الإبدال) أو على أساس المعلومات الإدارية المتاحة عن الوحدة.

٦-٤٤- عدم الإجابة على البند. تحدث عدم الإجابة على البند أو الإجابة الجزئية على البند حين لا تجيب الوحدة الداخلة في العينة على جميع الأسئلة المتصلة بالبند، بأن تكون قد أجابت على جزء منها فقط. وقد توجد حالات تجيب فيها الوحدة على جميع الأسئلة ولكن بعض الإجابات قد لا تكون منطقية أو قد توجد تناقضات بين بعض الإجابات الواردة منها. ووجود هذه الحالات من عدم الاستجابة أو من البيانات غير السليمة في مجموعة البيانات يؤثر على نوعية نتيجة الدراسة الاستقصائية. ومن شأن وجود قواعد تدقيق مناسبة واتباعها أن يقلل كثيراً من هذه المشاكل.

٦-٤٥- عدم رد الوحدة. مع أن الوحدات المختارة في العينة يقع عليها التزام قانوني بتقديم إجابات على أسئلة الاستبيان الذي يجريه المكتب الإحصائي، ويمكن أن تقع تحت طائلة القانون في حالة عدم الرد، فإن الواقع هو أن هذا الشرط لا يقضي على مشكلة عدم الاستجابة. وقد تحدث عدم الاستجابة نتيجة لأي من الأسباب التالية: عدم وجود الوحدة المشمولة في الدراسة الاستقصائية، وعدم فهم المجيبين لأهمية البيانات، ورفض الإجابة، ونقص المعرفة بكيفية الإجابة، ونقص الموارد، وعدم وجود المعلومات المطلوبة.

٦-٤٦- وهناك وسائل لتقليل عدم الرد، منها زيادة التوعية بأهمية البيانات المطلوب جمعها، والإلحاح على الوحدات لكي تتعاون مع السلطات الإحصائية عن طريق الوسائط المطبوعة والإلكترونية في بداية انطلاق الدراسة الاستقصائية، وإرسال مذكرات إلى الوحدات غير المستجيبة، فضلاً عن تطبيق تدابير التنفيذ التي يتيحها التشريع الوطني.

٦-٤٧- نُهج للتعامل مع عدم الإجابة على بنود معينة. يتطلب عدم وجود إجابة اتخاذ خطوات من أجل تقليل أثره على التقديرات. وتوجد استراتيجيتان عامتان للتعامل مع بنود البيانات الناقصة (عدم الإجابة):

(أ) التغاضي عن جميع الاستثمارات التي بها قيم ناقصة واقتصار التحليل على الاستثمارات المعبأة بالكامل؛

(ب) احتساب البيانات الناقصة لكي تكون مصفوفة البيانات كاملة. وتُطبَّق تقنيات التحليل الإحصائي على كامل مجموعة البيانات بمساعدة الاحتساب.

٦-٤٨- ويؤدي اتباع النهج الأول إلى إهمال البيانات الواردة في الاستثمارات غير الكاملة حتى وإن كانت صحيحة، ولذلك فمن الأنسب استعمال الاستراتيجية الثانية للتعامل مع عدم الرد على بعض البنود. وذلك أنه لا ينبغي اعتبار قيمة بنود البيانات الناقصة من الإجابة الأصلية صفراً، بشكل تلقائي، أو الاعتقاد بذلك، وإنما ينبغي تطبيق طرق احتساب مناسبة. وبعد تحليل جميع البيانات باستخدام القواعد المقررة سلفاً، وإذا وُجد أن الملف به بيانات ناقصة، فتجرى عادة عملية احتساب كخطوة مستقلة لحل مشاكل عدم الاتساق في البيانات التي لم تُحل في المراحل الأولى من التدقيق اليدوي والحاسوبي.

٦-٤٩- ويعني الاحتساب، عند وجود إجابة خاطئة أو أكثر أو عدم وجود إجابة في أحد السجلات أو أكثر، الاستعاضة ببيانات تكون متسقة داخلياً مع سائر البيانات إلى درجة معقولة. وهي عملية يتم فيها ملء الفراغات وإزالة التناقضات وتؤدي إلى إنتاج ملف كامل ومتسق يحتوي على البيانات المحتسبة. وتوجد عدة طرق للاحتساب تبدأ من الإجراءات الإحصائية البديهية والبسيطة وتنتهي إلى تطبيقات معقدة. ويتوقف اختيار الطريقة المناسبة على الغرض من التحليل وعلى نوع البيانات الناقصة. ومن أكثر طرق الاحتساب شيوعاً ما يلي:

(أ) المعالجة الذاتية: الاحتساب على أساس قيم تبدو معقولة، ومن أمثلة ذلك احتساب تكاليف العمالة إذا عُرف عدد العاملين؛

(ب) احتساب القيمة الوسيطة | المنوال: تُحتسب القيمة الوسيطة للمتغير في بند البيانات الناقص. وبالنسبة لبيانات الفئات يُحتسب المنوال. ويمكن تحسين هذه الطريقة باحتساب القيمة الوسيطة من أجل إزالة أثر القيم المُبالغ فيها؛

(ج) ما بعد التقسيم الطبقي: يمكن تحسين الدقة فيما يتعلق بجعل القيمة المحتسبة أقرب ما تكون إلى القيمة الحقيقية إذا تم احتساب الوسيط / المنوال / الوسط باستعمال الملاحظات الواردة من الوحدات المتجانسة مع الوحدة الناقصة البيانات. ولهذا الغرض تُستخدم طريقة ما بعد التقسيم الطبقي، أي أن العينة تُقسَّم إلى طبقات ثم يُحتسب الوسيط / المنوال / الوسط لكل طبقة؛

(د) الإبدال: تتوقف هذه الطريقة على وجود بيانات قابلة للمقارنة. ويمكن أن تكون البيانات المحتسبة هي القيم المُبلَّغة من المؤسسات في نفس المسح في السنة الماضية، مع تعديلها بما يعكس متوسط الزيادة (أو النقصان) في قيمة بند البيانات في الطبقة المعنية؛

(هـ) طريقة البطاقات الباردة: تُستخدم مجموعة ثابتة من القيم تشمل جميع بنود البيانات. ويمكن إعداد هذه القيم باستعمال البيانات التاريخية، أو الخبرة في الموضوع، إلخ، ثم ينشأ استبيان "كامل" لتلبية احتياجات الاحتساب الكامل أو الجزئي؛

(و) طريقة البطاقات الساخنة: وهي الاستعاضة عن كل قيمة ناقصة بقيمة متاحة من بند "مانح"، أي من مشارك مماثل في نفس المسح. ويمكن اختيار المانح بطريقة

عشوائية من مجموعة من المانحين لها نفس الخصائص المقررة سلفاً. وتنشأ قائمة بالمانحين المحتملين الذين تنطبق عليهم المعايير ويُختار أحدها بطريقة عشوائية. وعند تحديد المانح يوضع الرقم الخاص به (الدخل السنوي مثلاً) بدلاً من الإجابة الناقصة أو غير الصحيحة؛

(ز) حساب أقرب الجيران أو المضاهاة بحسب المسافة: توضع قيمة البند الذي لم ينجح في اختبار التدقيق على أساس القيمة في السجل "الأقرب" الذي نجح في التدقيق. ويُعرّف القرب هنا باستعمال دالة المسافة من حيث المتغيرات المعروفة الأخرى. ويقع الاختيار على الوحدة ذات القيمة الأقرب للقيمة الناقصة باعتبارها "المانح"؛

(ح) الاحتساب التتابعي بطريقة البطاقات الساخنة: تُخزن القيم الخاصة بالسجلات التي نجحت في اختبار التدقيق ويستعاض عن القيمة الناقصة بدالة من القيم المُخترنة. وهي تبدأ بالقيمة حسب طريقة البطاقات الباردة. والعيب الرئيسي في هذه الطريقة أنها تؤدي في كثير من الأحيان إلى تعدد مرات استعمال نفس المانحين مما يؤثر على التوزيع؛

(ط) الاحتساب الانحداري (على أساس نموذج): تُستعمل قائمة بالمتغيرات المتنبأ بها في السجلات التي نجحت في اختبار التدقيق لإجراء انحدار للمتغير. ثم تُستخدم معادلة الانحدار لحساب قيم بنود البيانات الناقصة أو غير المتسقة.

٥٠-٦ - وفي معظم نظم الاحتساب يُستخدم مزيج من طرق الاحتساب المذكورة أعلاه. وفيما يلي الخصائص المطلوبة في جميع طرق الاحتساب:

(أ) يجب أن تكون السجلات المحسّبة أقرب شياً قدر الإمكان بالسجلات التي لم تنجح في اختبار التدقيق، مع الاحتفاظ بأكبر قدر من بيانات المجيب على الاستبيان قدر الإمكان. ولذلك يجب أن يكون عدد المتغيرات (أو الحقول) في أضيق الحدود؛

(ب) يجب أن تستوفي السجلات المحسّبة جميع اختبارات التدقيق؛

(ج) وضع أعلام (علامات) تشير إلى طرق الاحتساب والمصادر المستخدمة فيها وتعريفها.

٥١-٦ - نُهج التعامل مع عدم الردّ من الوحدات. إعادة توزيع الأوزان هو النهج الأكثر شيوعاً في التطبيق حين لا يأتي ردّ على الاستبيان الإحصائي من الوحدة المرسل إليها الاستبيان. ويشار إلى هذه الحالة بأنها عدم استجابة الوحدة. وتجري عملية إعادة توزيع الأوزان على العيّنة بحيث تدخل فيها وحدات العيّنة الموجبة فقط. ومن الممارسات الشائعة في المكاتب الإحصائية تحديد أوزان للعناصر في العيّنة. وهذه الأوزان تُستخدم لأغراض منها توسيع معلومات العيّنة إلى مستوى المجتمع المستهدف. ويمكن من جهة أخرى التعامل مع مشكلة عدم استجابة الوحدة باتباع نهج مشابهة للنهج المستعملة في عدم الردّ على بند معين، أي مختلف أنواع الاحتساب سواءً من الفترات السابقة المتاحة لنفس الوحدة (الإبدال) أم على أساس المعلومات الإدارية المتاحة عنها.

٥٢-٦ - إجراءات التجميع. بعد أن تعالج البيانات عبر التدقيق للتعامل مع مشكلة عدم الاستجابة، إلخ، فإنها تستعمل في تقدير مستوى المتغير. ويشمل التجميع رفع قيمة العيّنة بمعامِل يقوم على أساس تجزئة العيّنة (أو معامِل يقوم على أساس البيانات الواردة في الاستبيانات

الكاملة) لكل خلية في العينة التطبيقية من أجل الحصول على مستويات البيانات للمجتمع الداخل في الإطار الإحصائي. وتستخدم عملية التجميع البيانات التي تم تدقيقها في حساب قيمة تمثّل جميع الوحدات. وإذا كانت المعلومات عن المتغير المساعد المتصل بالمتغير قيد الدراسة متاحة عن الوحدات الموجودة في العينة وكذلك في إطار المعاينة، فيمكن تطبيق تقنيات إحصائية أكثر تقدماً على تلك المعلومات لغرض التجميع.

٥٣-٦ - القِيم الخارجة. القِيم الخارجة هي فئة خاصة من الملاحظات ذات التأثير، وهي صحيحة في حد ذاتها ولكنها غير عادية بمعنى أنها لا تمثل مجتمع العينة ومن ثم يمكن أن تشوه التقديرات. لذلك يوصى بتحديد القِيم الخارجة والتعامل معها بحرص، لأنها قد تؤثر على التقديرات تأثيراً كبيراً. وإذا كان معامل التجميع كبيراً وكانت القيمة الخارجة داخلة في العينة فإن التقدير النهائي سيكون أكبر من القدر المطلوب بشكل ملحوظ، ويحتمل أن يكون غير تمثيلي إلى حد بعيد نظراً لتأثير قيمة مُبالغ فيها عليه. وأبسط طريقة للتعامل مع القيمة الخارجة هي إنقاص وزنها في العينة للتأكد من أنها لا تمثل إلا نفسها، أو استخدام تقنيات إحصائية لحساب وزن للوحدة الخارجة يكون مناسباً بشكل أفضل.

## جيم - استراتيجية جمع البيانات

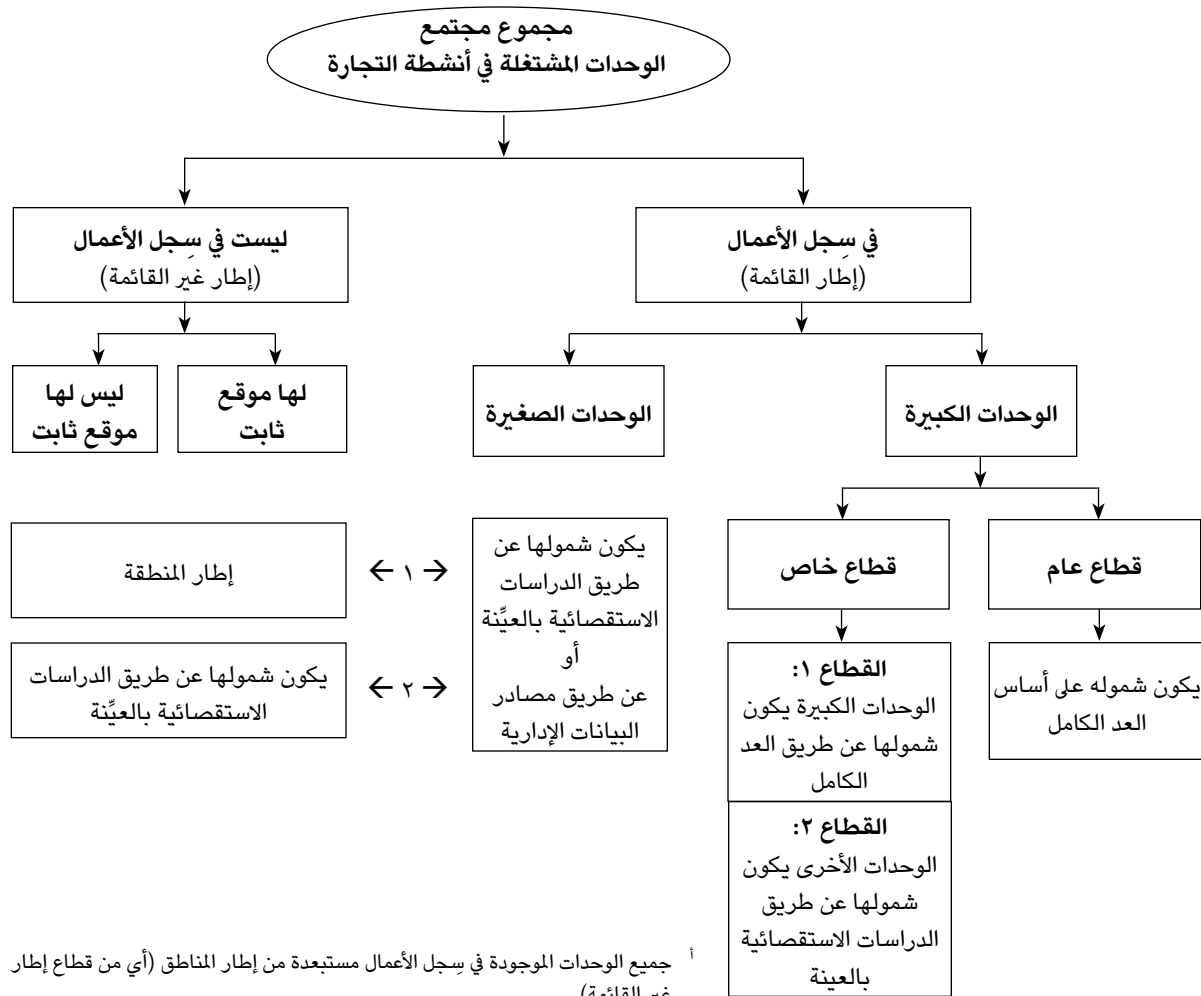
٥٤-٦ - ينبغي أن تغطي الدراسات الاستقصائية الإحصائية جميع الوحدات في الاقتصاد التي لها نشاط اقتصادي في نطاق قطاع تجارة التوزيع (انظر الباب زاي من التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد) و/أو التي تكون مشمولة في مصادر البيانات الإدارية، وذلك لغرض جمع إحصاءات تجارة التوزيع وتجميعها. ويشمل هذا جميع الوحدات من جميع الأحجام والأنواع بما في ذلك الشركات والوحدات غير المساهمة (الأسر المعيشية). وتشمل وحدات الأسر المعيشية جميع المؤسسات التجارية الصغيرة القائمة على أساس الأسر المعيشية، والتي تعمل خارج نطاق الأسر المعيشية في موقع منفصل (مثل الأكشاك في أماكن الأسواق) أو التي ليس لها موقع ثابت (مثل الأكشاك المتحركة على طريق عام، أو سيارات الباعة في الطرق). ويستعمل تعبير "الوحدات غير المساهمة التابعة للأسر المعيشية" (أو "وحدات القطاع غير الرسمي") في البلدان النامية. أما في معظم البلدان المتقدمة النمو فتتخذ الوحدات التابعة للأسر المعيشية عادة شكلاً رسمياً بدرجة أكبر في صيغة مؤسسات صغيرة ومسجلة، ولو أن بعض الوحدات الصغيرة التابعة للأسر المعيشية ربما تظل غير مسجلة.

٥٥-٦ - ومن أجل وجود تغطية كاملة لنشاط تجارة التوزيع، ينبغي للبلدان أن تضع استراتيجيتها الخاصة لجمع البيانات على أساس نهج متكامل يشمل، من حيث المبدأ، جميع الوحدات التجارية من جميع أنواع أحجام المؤسسات، بما يتفق مع ظروفها الخاصة الإحصائية والتنظيمية. وتوجد اختلافات كبيرة بين الوحدات في نطاق إحصاءات تجارة التوزيع فيما يتعلق بالتنظيم القانوني (مساهمة أو غير مساهمة)، والحجم (من المؤسسات الكبيرة المتعددة المنشآت التي يعمل فيها أكثر من ٢٥٠ من العاملين إلى المؤسسات الصغيرة التي تتكون من منشأة واحدة ويعمل فيها أقل من ١٠ من العاملين) ونوع الملكية (قطاع عام، أو ملكية خاصة، أو سيطرة أجنبية). ويعرض الشكل السادس - ٢ فيما يلي بيانا لاستراتيجية عامة لجمع البيانات لمختلف قطاعات الاقتصاد.

٦-٥٦ - وفي أحد طرفي النطاق توجد وحدات الشركات التجارية المساهمة بموجب دستور البلد (الشركات العامة)، وهي عادة كبيرة، وفي الطرف الآخر توجد المؤسسات التجارية غير المساهمة التي تتسم بمستوى منخفض من التنظيم. ويمكن وصف أنواع المؤسسات على النحو التالي:

الشكل السادس - ٢

استراتيجية عامة لجمع البيانات لمختلف قطاعات الاقتصاد<sup>١</sup>



(أ) المؤسسات العامة المساهمة. هذه المؤسسات هي عادة منظمة تنظيمياً عالياً وتحتفظ بحسابات لمعاملاتها وتلتزم بتقديم بياناتها السنوية إلى السلطات المسجلة فيها. ودليل هذه الوحدات متاح دائماً. ولا يتوقع أن يكون عددها كبيراً، وينبغي شمول هذه المؤسسات على أساس العد الكامل؛

(ب) المؤسسات المساهمة الخاصة والخاضعة لإدارة أجنبية. تتحقق تغطية هذه المؤسسات بتقسيمها إلى قطاعين: أحدهما يشمل الوحدات الكبيرة الحجم والآخر يشمل باقي المؤسسات. وقد يكون قطاع المؤسسات الكبيرة الحجم في الاقتصاد غير مناسب لعمليات المسح بالعينة لأن الاختلافات في الحجم والنشاط كبيرة

بالمقارنة بعدد الوحدات المعنية. لذلك ينبغي شمول المؤسسات في القطاع الكبير الحجم على أساس العدّ الكامل إذا أمكن. أما المؤسسات الأصغر، والتي يكون عددها كبيراً في الغالب، فهي أكثر تجانساً بالمقارنة بنظيراتها من القطاع الأكبر حجماً، ويناسبها الدراسات الاستقصائية بالعيّنة بشكل أفضل؛

(ج) المؤسسات الصغيرة. هذه الفئة من المؤسسات الصغيرة غير المساهمة أو مؤسسات الأسر المعيشية غير المساهمة يمكن تغطيتها حسب أي من النهجين التاليين، ويتوقف هذا على ما إذا ما كانت المؤسسات مسجلة أم لا:

١' عن طريق الدراسات الاستقصائية بالعيّنة، إذا لم تكن هذه المؤسسات موجودة في سجل الأعمال الإحصائي، أو باستخدام البيانات الإدارية (الإقرارات الضريبية للمؤسسات الصغيرة)؛

٢' من خلال تقنية الدراسات الاستقصائية المنطقية المتكاملة إذا لم يوجد سجل للمؤسسات غير المساهمة (انظر الفرع دال أدناه).

## دال - طريقة إجراء الدراسات الاستقصائية

٥٧-٦ - حبذا لو قامت البلدان باستعراض تقنية الدراسات الاستقصائية المنطقية المتكاملة<sup>٤٦</sup> باعتبارها أحد الخيارات لإعداد برنامج للدراسات الاستقصائية يُوّدي بشكل كفاء إلى حصر المعلومات الإحصائية الشاملة من جميع المؤسسات العاملة في الاقتصاد، على اختلاف أنواعها، بما في ذلك مؤسسات تجارة التوزيع. ويحتاج تطبيق هذه التقنية إلى مجموعتين إحصائيتين أساسيتين من المعلومات هما: (أ) تعداد من نوع ما، ويفضّل أن يكون تعداداً اقتصادياً، من أجل إنشاء مجتمع إحصائي كامل للوحدات ينشأ على أساسه إطار المعاينة واختيار العيّنة. وفي حالة عدم وجود تعداد اقتصادي، فإن تعداد السكان يكفي عادة، و (ب) وثائق مساندة جيدة عن عيّنات من المناطق/ مناطق العدّ لإيجاد خط أساس للعدّ. وإذا تم تلبية هذين المطلبين، فإن الظروف في الميدان هي التي تحدّد اختيار أنسب التصميمات لأي دراسة استقصائية لتجارة التوزيع.

٥٨-٦ - وتتطلب منهجية هذه التقنية تقسيم المجتمع الإحصائي إلى جزأين:

(أ) إطار على أساس القائمة لعدد صغير نسبياً من الوحدات الكبيرة (يسمى فيما يلي قطاع إطار القائمة)، وهي مؤسسات مميّزة بوضوح بوضعها القانوني عن باقي الوحدات. وهذا القطاع يمكن أن يجري عليه عدّ كامل أو خطة معاينة من مرحلة واحدة (غالباً ما تكون معاينة طبقية)؛

(ب) أما باقي الوحدات، (ويطلق عليها فيما يلي قطاع إطار غير القائمة) فهذه لا يتسنى إعداد قائمة شاملة لها، ومن ثم لا سبيل إلى تغطيتها إلاّ بنهج إطار المنطقة (الجغرافية). ويُطبّق على هذا القطاع تصميم عيّنة من مرحلتين (وفي حالات معيّنة قد يحتاج الأمر إلى مراحل متعدّدة).

٥٩-٦ - وتتيح منهجية هذه التقنية تغطية جميع الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد بطريقة متكاملة، ولها ميزة واضحة على إجراء مجموعة منفصلة من أنشطة الدراسات الاستقصائية (تُجرى كل واحدة منها بشكل مستقل على مجموعة واحدة من الأنشطة الاقتصادية)

<sup>٤٦</sup> انظر استراتيجيات لقياس الهيكل الصناعي والنمو، دراسات في الطرق، العدد ٦٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.94.XVII.11).



لتغطية نفس المجال. ومن أهم مزايا هذه التقنية خفض نفقات الدراسات الاستقصائية. وعلاوة على ذلك فإن تقنية الدراسة الاستقصائية المتكاملة تضمن عدم التداخل في تغطية مجموعات المنشآت حسب نوع النشاط الاقتصادي. وذلك أن كل منشأة يتم تصنيفها في قطاع واحد لا غير. وتوفر منهجية هذه التقنية معلومات شاملة يتم جمعها في وقت قصير نسبياً وبموارد متواضعة نسبياً. وإذا تم تطبيقها بشكل جيد فإنها تزيل ضرورة إجراء معاوضة بين محتويات الدراسات الاستقصائية والوقت اللازم لنشر النتائج، وهذا أمر له دور كبير في تصميم المسح.

٦-٦٠- الدراسة الاستقصائية لقطاع إطار القائمة على أساس إطار القائمة. في الدراسات الاستقصائية التي تُجرى باستخدام تقنية الدراسات الاستقصائية المنطقية المتكاملة، يُعدّ إطار القائمة عادة من سجل الأعمال أو دليل الوحدات الذي يشمل جميع الوحدات في قطاع إطار القائمة، باستخدام معيار الوضع القانوني و/أو الإداري الذي يميّز الوحدات "الكبيرة" عن باقي الوحدات. وتُستخدم هذه القائمة في إجراء الدراسة الاستقصائية حسب التقنية المتكاملة، ومن الأفضل أن يتم ذلك من خلال استبيانات تُرسل بالبريد مع زيارات للمتابعة إذا اقتضى الأمر. ويقوم تعريف المؤسسات الكبيرة المستعمل هنا على أساس اعتبارات عملية، ويختلف من بلد إلى بلد. وتمثل سهولة إعداد إطار القائمة المعيار الوحيد الأهم في تعريف قطاع المؤسسات الكبيرة. ويشتمل إطار القائمة عادة على الفئات التالية التي يسهل تحديدها:

(أ) الشركات التي يجري الاتجار في أسهمها بشكل علني (أي الشركات المسجلة في البورصات)؛

(ب) الشركات التي لا يجري التعامل على أسهمها (أي الشركات المسجلة لدى جهات حكومية مثل وزارة العدل أو وزارة التجارة أو ما شابه ذلك)؛

(ج) المؤسسات المملوكة للحكومة (المؤسسات العامة التي قد تدخل أيضاً تحت البندين (أ) و(ب) أعلاه).

٦-٦١- وبالإضافة إلى استعمال إطار واحد غير مزدوج، من الضروري استعمال تصميم متكامل للعيّنة يضمن تغطية كاملة وغير مزدوجة للوحدات الكبيرة الحجم. ويتيح وجود إطار القائمة أخذ عيّنة على مرحلة واحدة لهذا القطاع الفرعي. ومع ذلك فمن الضروري إجراء تقسيم تطبيقي لإطار القائمة إذا كان مطلوباً الحصول على تفاصيل إضافية حسب النشاط الاقتصادي أو الموقع الجغرافي.

٦-٦٢- وأحياناً يكون المجتمع الإحصائي للوحدات في قطاع المؤسسات الكبيرة مختلفاً اختلافاً كبيراً من حيث الحجم والخصائص. وغالباً ما يكون النصيب الأكبر في الإنتاج أو القيمة المضافة في الاقتصاد لعدد صغير نسبياً من الوحدات، ويحتمل أن يؤدي إدخال جميع هذه الوحدات في العيّنة إلى تقديرات ذات كفاءة عالية. ولذلك تُدخّل في معظم الدراسات الاستقصائية للمنشآت جميع الوحدات فوق عتبة محدّدة، وتُدخّل باقي الوحدات من خلال عيّنة فقط. والطبقة التي تشمل جميع الوحدات يشار إليها "بالطبقة المؤكدة" أو "بالطبقة التي تمثل نفسها".

٦-٦٣- أما الوحدات التي تقع خارج نطاق طبقة الوحدات التي تمثل نفسها في قطاع إطار القائمة فيمكن تغطيتها على نحو مناسب على أساس عيّنة سواء في الدراسات الاستقصائية السنوية أم دون السنوية. ويساعد تطبيق تصميم متكامل للعيّنة لكلا النوعين من الدراسات الاستقصائية في حل مشاكل عدم الاتساق الناشئ عن مجموعتي التقديرات الناجمة عنهما. ويمكن الحصول على تقديرات لمعلومات التغيير السنوية ودون السنوية وكذلك لمستوى هذه المعلومات باستعمال تصميم للعيّنة شامل ومتجدّد من أجل الدراسة الاستقصائية المتكاملة. ومن

مزايا التصميم الشامل المتجدد على التصميم المتكرر عبر القطاعات (عينات مستقلة في مناسبات مختلفة) وتصميم العينة الشامل الثابت، ما يلي:

(أ) أنه أفضل من ناحية كفاءة التكاليف، ويوازن بين هدفين متعارضين هما الحصول على تقديرات سنوية يُعتمد عليها والحصول على تقديرات دون سنوية يُعتمد عليها؛

(ب) أن مستوى تعاون المستجيبين يقل تدريجياً مع زيادة عدد الزيارات، مما يؤثر على نوعية الاستجابة. وتناوب العينات يخفف العبء على المستجيبين المشتركين في الدراسة الاستقصائية؛

(ج) أن سلسلة التقديرات التي يتم الحصول عليها من دراسات استقصائية متكررة باستخدام طريقة المعاينة الشاملة المتجددة تخلو عادة من اختلافات زمنية كبيرة وغير واقعية. ثم إن استعمال تناوب العينة يتيح استخدام تقديرات تركيبية تقلل من التغييرات الزمنية الناتجة من أخطاء المعاينة؛

(د) يتيح هذا النهج إمكانية إدخال وحدات جديدة في تغطية الدراسة الاستقصائية.

٦٤-٦- وتوضع جميع الوحدات غير المشمولة بقطاع إطار القائمة في الجزء الخاص بالمجتمع الإحصائي الذي يُطلق عليه قطاع إطار غير القائمة. ويتطلب جمع معلومات عن هذا القطاع الفرعي إعداد عينات للوحدات حسب المناطق من إطار المناطق الناشئ من البيانات المجمعة في آخر تعداد اقتصادي أو تعداد للسكان.

٦٥-٦- الدراسات الاستقصائية القائمة على أساس إطار المناطق في قطاع إطار غير القائمة، من شأن منهجية تقنية الدراسات الاستقصائية المنطقية المتكاملة لقطاع إطار القائمة وقطاع إطار غير القائمة أنها تحصر بيانات كاملة لجميع الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد ككل بطريقة متسقة. ويحتاج هذا إلى قاعدة تشغيلية تضمن استبعاد الوحدات الموجودة على سجل الأعمال من إطار المناطق في قطاع إطار غير القائمة. ويجب استبعاد المنشآت ذات الأنشطة المندمجة في حسابات شركة أم، من عينة المناطق. وينطبق هذا، على سبيل المثال، على المخازن أو المستودعات التي تشغلها الشركات التجارية في مختلف أنحاء البلد.

٦٦-٦- ومن حيث المبدأ تنطوي التقنية المتكاملة على دراسة استقصائية للمنشآت، أما قطاع إطار غير القائمة فتستخدم فيه تقنيات المعاينة حسب المناطق الجغرافية. وفي تقنية المعاينة حسب المناطق الجغرافية من أجل إجراء دراسة استقصائية للأسر المعيشية والمنشآت، يجري اختيار عينة من وحدات المناطق في المرحلة الأولى، ثم التعرف في كل وحدة مختارة في المرحلة الأولى على جميع المنشآت العاملة في المنطقة المختارة غير الداخلة في المؤسسات الموجودة على إطار القائمة المستخدم من أجل الدراسة الاستقصائية لقطاع إطار القائمة ولا المرتبطة بها، وإعداد قائمة بهذه المنشآت. ثم تصنف المنشآت التي يتم التعرف عليها والتي تقع في إطار تغطية الدراسة الاستقصائية حسب نوع النشاط، ثم يتم سحب عينة من قوائم المنشآت لكل نوع من أنواع النشاط.

٦٧-٦- وهناك مجموعة أنشطة تلقى معاملة خاصة في هذا النهج، وهي الوحدات المتنقلة، الموجودة في التجارة وفي بعض أنشطة الخدمات، والتي تشكل مجموعة مهمة في معظم البلدان النامية. ويتيح هذا النهج تغطية المؤسسات/المنشآت التي تديرها الأسر المعيشية، حتى وإن لم يكن لها مقر ثابت.

٦-٦٨ - وفي هذا النهج، يجري إعداد قائمة بجميع المنشآت التي يتم التعرف عليها خارج بيت المالك الواقعة في وحدة المنطقة المختارة، وكذلك المؤسسات التي تديرها الأسر المعيشية والواقعة في إطار البيت، ويتم ذلك عن طريق زيارات منزلية (من منزل إلى منزل أو من مبنى إلى مبنى). كذلك يتم التعرف على الوحدات غير ذات الموقع الثابت للعمل، مثل البائعين الجائلين والبائعين في الشوارع والذين يقدمون خدمات حرة (وحدات متنقلة)، وذلك عن طريق أسئلة إضافية توجه إلى الأسر المعيشية في مرحلة إعداد القوائم وتُسجل مقابل الأسر المعيشية التي يسكن فيها مالك الوحدة (أو الشريك في حالة الشراكة). وبهذه الطريقة، يتم التأكد من أن جميع المنشآت في المناطق المختارة التي تقع في نطاق الدراسة الاستقصائية مشمولة بالقائمة، وتستخدم هذه القائمة في اختيار عينات المنشآت.

## هاء - نطاق الدراسات الاستقصائية لتجارة التوزيع وتغطيتها

٦-٦٩ - الدراسات الاستقصائية السنوية. تقوم جميع البلدان بغض النظر عن مدى تطوّر أنظمتها الإحصائية بإجراء دراسات استقصائية سنوية لتجارة التوزيع. ويوصى بأن تقوم البلدان، من خلال الدراسات الاستقصائية السنوية، بمحاولة تقديم تقديرات تشمل جميع منشآت التجارة بالجملة والتجزئة. ولا تعني هذه التوصية أن الدراسة الاستقصائية الشاملة مطلوبة في جميع الأحوال، فقد ترى البلدان اتباع أي من الخيارات التالية: (أ) أن تغطي الدراسة الاستقصائية عدداً كاملاً لجميع المنشآت فوق عتبة معينة مقرّرة (مثلاً، واحدة على أساس معيار الحجم) وإجراء دراسة استقصائية بالعيّنة للوحدات الأخرى؛ (ب) ويمكن أن تتلقى جميع الوحدات استمارة المسح، ولكن تُستخدم صيغة مختصرة من الاستمارة للمنشآت الصغيرة؛ (ج) ويمكن إجراء تقديرات للمنشآت الصغيرة من البيانات الإدارية أو من استقصاءات إحصائية أخرى مثل عمليات المسح المشترك للأسر المعيشية والمؤسسات.

٦-٧٠ - الدراسات الاستقصائية دون السنوية. تتسم تغطية الدراسات الاستقصائية لتجارة التوزيع على المدى دون السنوي (الفصلية أو الشهرية) بأنها محدودة بالضرورة أكثر من الدراسات الاستقصائية السنوية. وحتى في البلدان ذات النظم الإحصائية المتطورة، يبدو أن تغطية المنشآت الصغيرة بعمليات مسح شهرية أو فصلية بغرض إنتاج إحصاءات لتجارة التوزيع على المدى القصير هو أمر غير مجدٍ. أما إذا كانت المنشآت الصغيرة تمثل قطاعاً مهماً في نوع معين من أنشطة تجارة التوزيع ولا توجد مصادر إدارية للبيانات يُعتمد عليها، فينبغي إدخال هذه الوحدات في تغطية أعمال المسح دون السنوية باستخدام تقنيات المعاينة المناسبة.

٦-٧١ - الدراسات الاستقصائية غير المنتظمة. إضافة إلى الدراسات الاستقصائية السنوية ودون السنوية تقوم بعض البلدان بإجراء دراسات استقصائية غير منتظمة لوحدات تجارة التوزيع، من أجل جمع بنود بيانات عن موضوعات متخصصة أو بمزيد من التفصيل. وعلى العموم، فإن استعمال الدراسات الاستقصائية غير المنتظمة للحصول على بيانات خط أساس، وهي التي تُجرى عادة كل ٥ إلى ١٠ سنوات، ليست مناسبة لغرض جمع إحصاءات عن تجارة التوزيع من نوع الإحصاءات الهيكلية.

٦-٧٢ - أما البلدان التي لديها أعداد كبيرة من الوحدات غير المساهمة في أنشطة تجارة التوزيع (قطاع إطار غير القائمة في الشكل السادس - ٢) فمن الضروري لها جمع بيانات عن هذه الوحدات أيضاً. وكما أوضحنا سابقاً فإن تغطية هذه الوحدات يتطلب إجراء دراسات

استقصائية على أساس المعاينة باستعمال إطار للمناطق، وهي دراسات تستهلك كثيراً من الموارد والوقت. ويمكن استخدام دراسة استقصائية لتوفير خط أساس، تُجرى عادة كل خمس سنوات، من أجل جمع بيانات هيكلية شاملة مع جمع بيانات مشابهة أو أقل من ذلك في الاستقصاءات السنوية أو الأكثر تكراراً. ويمكن عمل إسقاطات لتقديرات خط الأساس للمستقبل باستعمال تقديرات التغير والنمو من الدراسات الاستقصائية السنوية أو دون السنوية لقطاع إطار غير القائمة أو من أي دراسات استقصائية أخرى تتصل بالموضوع.

## واو - الفترة المفضلة

٧٣-٦ - الفترة المرجعية للدراسات الاستقصائية السنوية. بوجه عام ينبغي أن تشير البيانات التي يتم جمعها في الدراسات الاستقصائية السنوية إلى فترة مدتها اثنا عشر شهراً، ومن الأفضل أن تكون هي السنة التقويمية التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ومع ذلك فإذا كانت البيانات متاحة عن منشآت معينة على أساس سنة مالية مختلفة، فقد يكون من الضروري قبول البيانات على هذا الأساس. وفي هذه الحالة قد يكون من المستحسن جمع بنود بيانات معينة، مثل الأجور والمرتبات، على أساس السنة المالية وعلى أساس السنة التقويمية عملاً على تسهيل عمل تجميعات حسب السنة التقويمية. وإذا كانت السنة المالية المختلفة عن السنة التقويمية هي فترة المحاسبة العادية لمعظم المنشآت فيمكن جمع البيانات بشكل موحد على أساس السنة المالية بدلاً من السنة التقويمية. وهناك مزايا تنتج عن تقديم معظم المنشآت بياناتها بحيث تغطي نفس فترة الاثني عشر شهراً، خاصة فيما يتعلق بإدماج البيانات السنوية مع البيانات الشهرية أو الفصلية. وفي كثير من البلدان تختلف تواريخ إقفال الحسابات للسنة المالية للشركات اختلافاً كبيراً على مدار السنة، وتجد المكاتب الإحصائية أن من الصعب عليها الحصول على البيانات من المنشآت عن فترة اثني عشر شهراً متسقة. وإذا اختلفت فترات الإبلاغ على هذا النحو فيمكن إعداد جدول إضافي في التقرير المنشور يبين توزيع مواعيد نهاية السنة المالية حسب الشهور، مما يساعد مستعملي البيانات في تقدير الفترة التي يريدون تغطيتها.

٧٤-٦ - الفترة المرجعية للدراسات الاستقصائية دون السنوية. يوصى باستخدام الشهر أو الفصل المناظر باعتباره فترة مرجعية للدراسات الاستقصائية دون السنوية. إلا أن بعض المنشآت تعمل على أساس فترات فصلية مدتها أربعة أسابيع ثم خمسة أسابيع، وفي هذه الحالة قد يكون من الضروري أن تبذل مكاتب الإحصاء كل جهد ممكن لتوحيد المعلومات المقدمة في الإبلاغات الشهرية باستخدام طريقة تقدير مناسبة.



## الفصل السابع

# إحصاءات تجارة التوزيع على المدى القصير

## ألف - الخلفية

١-٧ - إحصاءات تجارة التوزيع على المدى القصير هي من المصادر المهمة للمعلومات اللازمة لتطوير فعالية السياسات الاقتصادية ورصدها وتحليل دورة العمل. ومن أولويات الإحصاءات السنوية، مثل الإحصاءات ذات النوع الهيكلي التي ورد وصفها في الفصول السابقة، التفاصيل والشمول والدقة، أما أولويات الإحصاءات على المدى القصير فهي إنتاج مؤشرات شهرية وفصلية لديناميات قطاع تجارة التوزيع في أنسب وقت ممكن حتى ولو كان ذلك على حساب شيء من الدقة والتفاصيل، مع ضيق النطاق إلى حد ما. ويتم إنتاج هذه الإحصاءات عادة على أساس جدول زمني دقيق، وهي مطلوبة بأسرع ما يمكن لصانعي السياسات. وهذا يعني في بعض الأحيان تنقيح الأرقام الأصلية أو تعديلها بعد صدورها عند ورود المزيد من البيانات والتحليلات.

٢-٧ - وأكثر الطرق شيوعاً في عرض إحصاءات المدى القصير بشكل عام وإحصاءات تجارة التوزيع على المدى القصير بشكل خاص هي عرضها في شكل أرقام قياسية (بالنسبة إلى فترة أساس) أو كمعدلات نمو، وإن كان جمع ونشر أرقام مطلقة هو من الممارسات الشائعة أيضاً.

٣-٧ - ومع أنه يوجد الكثير من مستعملي إحصاءات تجارة التوزيع على المدى القصير، تدفعهم عوامل كثيرة مختلفة إلى استعمال تلك البيانات، فإن التحليل الذي يجري باستعمال تلك البيانات يقع عادة في نوعين:

(أ) مقارنة أنشطة وحدات تجارة التوزيع في فترتين زمنيتين؛

(ب) إجراء مقارنة في إطار الفترة المرجعية لمجتمعين إحصائيين مختلفين من الوحدات أو أكثر، مثل مقارنة الوحدات في مواقع جغرافية مختلفة، أو المقارنة بين وحدات التجارة والوحدات الأخرى المصنفة في أنشطة الخدمات، أو المقارنة بين تجار الجملة وتجار التجزئة، إلخ.

٤-٧ - ويتطلب وجود أهداف مختلفة وأولويات مختلفة فيما يتعلق بإحصاءات تجارة التوزيع الهيكلية والإحصاءات على المدى القصير، أن تقوم البلدان بوضع تقنيات إحصائية مناسبة وتنفيذها، من أجل الربط بين هاتين المجموعتين من البيانات. والغرض الرئيسي من هذه التقنيات هو التوفيق بين البيانات الإحصائية المستقاة من مختلف مصادر البيانات ذات التواتر المختلف، من أجل وضع سلاسل بيانات قصيرة المدى تحافظ قدر الإمكان على الملامح الزمنية

الدينامية للسلاسل الزمنية ذات التواتر العالي، مع مراعاة القيود التي تعمل في إطارها مصادر البيانات الطويلة الأجل التي يُعتمد عليها وعلى دقتها.

٥-٧ - وعملاً على تيسير هذا الهدف، يجب أن تقوم تلك المجموعتان من الإحصاءات على مفاهيم موحّدة ومبادئ قياس موحّدة، وعلى نفس الوحدات الإحصائية ونفس تصانيف وتعريف بنود البيانات. ويجب أن تقوم الإحصاءات القصيرة المدى على أساس مصادر بيانات دون سنوية تكون دقيقة وحسنة التوقيت وتغطي جزءاً مناسباً من الوحدات (حجم العيّات). ويجب أن تكون متسقة أيضاً مع الإحصاءات السنوية، وذلك تسهيلاً على المستعملين - ولكن الأهم من ذلك - أن عملية وضع خط الأساس تتضمن إدماج محتوى المعلومات من البيانات السنوية في التقديرات الشهرية/الفصلية. ولا ينبغي من حيث المبدأ أن تُعتبر طرق القياس الاقتصادي وإجراءات التقدير غير المباشرة بديلاً عن جمع إحصاءات قصيرة الأجل لكل بلد. ومع ذلك فإن استعمال هذه الطرق هو أمر لا يمكن تجنبه في إنتاج تقديرات سريعة (مثلاً تقديرات فصلية لبيانات الإنتاج في خلال ثلاثين يوماً بعد انتهاء الفصل)، إذا كانت البيانات المتاحة هي عادة نادرة. وفي هذه الحالات، يوصى بأن تبين البلدان للمستعملين الطرق المستعملة في إنتاج الإحصاءات ومدى الاعتماد على التقديرات، وأن تُنقح التقديرات بمجرد إتاحة بيانات أحدث وأكثر دقة.

٦-٧ - ويناقش هذا الفصل بعض القضايا الهامة المتصلة بإحصاءات تجارة التوزيع على المدى القصير، مثل تجميع الأرقام القياسية لتجارة التوزيع، وطبيعة السلاسل الزمنية وضرورة التعديلات الموسمية ووجود بيانات أساس.

## باء - الأرقام القياسية لتجارة التوزيع

### ١ - نظرة عامة

٧-٧ - أنواع الأرقام القياسية لتجارة التوزيع. يمكن من أجل تحليل مختلف جوانب ديناميات تجارة التوزيع بناء عدد من الأرقام القياسية تتراوح من مجرد رقم قياسي للتغيرات في رقم الأعمال بالقيمة الإسمية (الرقم القياسي للقيمة) إلى رقم قياسي لحجم رقم الأعمال والنتائج في قطاع تجارة التوزيع يكون أكثر تفصيلاً وأكثر تعقيداً (وهو يعكس حجم الإنتاج في خدمات تجارة الجملة والتجزئة). وللحصول على الأرقام القياسية للحجم، ينبغي أن تتاح الأرقام القياسية لأسعار تجارة التجزئة وتجارة الجملة أو مؤشرات مناسبة عن الحجم. ولا تشمل هذه التوصيات الحالية وضع توصيات دولية بشأن إعداد الأرقام القياسية للأسعار، وإن كانت الفقرات التالية تشتمل على بعض الإرشادات حول هذا الموضوع.

٨-٧ - الغرض. من الأغراض الأساسية لإعداد الأرقام القياسية لتجارة التوزيع وصف التغيرات القصيرة الأجل في قيمة وحجم رقم الأعمال لتجارة الجملة والتجزئة وفي ناتج قطاع تجارة التوزيع ككل ومكوناته المختلفة. وإذا كانت الأرقام القياسية لحجم رقم الأعمال متاحة على أساس شهري أو فصلي، فإنها تكمل الأرقام القياسية للأنشطة الاقتصادية الأخرى في التحليل القصير الأجل للاقتصاد ككل، بما في ذلك تحديد المنعطفات في الدورات الاقتصادية. وإلى جانب أهميتها للتحليل القصير الأجل فإن الأرقام القياسية لناتج قطاع تجارة التوزيع تعتبر من المدخلات الرئيسية في إعداد الحسابات القومية فصلياً.

٧-٩- التناوب. يوصى بإعداد الأرقام القياسية عن حجم رقم الأعمال والنتائج على أساس شهري، لأن هذا يعكس التغيرات القصيرة الأجل على نحو أفضل. والأرقام القياسية الشهرية مهمة بشكل خاص إذا لم تمض فترة طويلة بين جمعها ونشرها، أي في نطاق الشهر (أو الشهرين) بعد الفترة المرجعية مباشرة. ومع الإقرار بأن مكاتب الإحصاء الوطنية قد لا تكون لديها القدرة على إنتاج أرقام قياسية شهرية يُعتمد عليها، فإن النصيحة التي توجّه للبلدان في هذه الحالة هي جمع أرقام قياسية فصلية، لأن هذا يعطي مرونة من حيث الوقت والموارد. على أنه ينبغي الانتباه إلى أن استعمال الأرقام القياسية الفصلية ينطوي على تدوير آثار ظروف السوق الراهنة، والتغيرات الموسمية، والعوامل الأخرى ذات الصلة بالإنتاج على المدى القصير.

٧-١٠- اختيار صيغة الرقم القياسي وسنة الأساس. تحتوي مصادر دولية مختلفة<sup>٤٧</sup> على مناقشات تفصيلية لأنواع الأرقام القياسية وخصائصها النظرية وميزاتها وعيوبها النسبية، ومن ثم فلا داعي لتكرارها هنا. ويوصى بأن يستعمل واضعو الأرقام القياسية لتجارة التوزيع تلك الأداة في اعتبارهم عند وضع الأرقام القياسية لتجارة التوزيع في بلدانهم. ومع أن هذا الفصل يحتوي على بعض الإرشادات في مجال السياسة العامة حول الموضوع فإن المناقشة التفصيلية للممارسات الجيدة في هذا المجال تخرج عن نطاق توصياتنا هذه. وسوف ترد هذه المناقشة في النشرة المعنونة الأرقام القياسية لتجارة التوزيع: دليل الممارسات الجيدة، التي ستصدر كمتابعة للتوصيات الراهنة.

٧-١١- توصيات عامة بشأن وضع الأرقام القياسية لحجم تجارة التوزيع. يوصى، كمبادئ عامة، بأن يكون النهج المفضل في وضع الأرقام القياسية للحجم هو الرقم القياسي للاسبيرس المرتبط بالسلاسل chain-linked Laspeyres index، مع تحديث الأوزان مرة كل خمس سنوات على الأقل. وهذه الصيغة للأرقام القياسية تستوفي معظم المعايير المرغوبة في الأرقام القياسية مثل التكرار والاتساق وهيكل الأوزان المناسب للوقت والمقارنة الحقيقية للحجم، والكفاءة من حيث التكاليف، وحسن التوقيت، إلخ. وليس لصيغة باش Paasche أي مزايا قوية على الرقم القياسي للاسبيرس كما أنها أصعب في التنفيذ، لأنها تحتاج إلى وجود أوزان حديثة. أما الرقم القياسي المرتبط بالسلاسل لفيشر Fisher، الذي يستعمل الأوزان الجارية وأوزان الأساس المستعملة في مكونات لاسبيرس وباش، فله عدة مزايا نظرية منها الاستقامة والعكس الزمني، ولكن له عيوباً من حيث القابلية للتفسير كما أنه أصعب الأرقام القياسية تنفيذاً. ومن الجدير بالذكر أن التسلسل السنوي يراعي التغيرات في الأسعار النسبية بشكل أفضل، ولذلك يُعتبر مناسباً لوضع الأرقام القياسية لخدمات تجارة التوزيع التي يتطور هيكل أوزانها بسرعة.

٧-١٢- وتستخدم البلدان ذات الموارد المحدودة والمشاكل الكبيرة في الحصول على أوزان حديثة، الرقم القياسي للحجم للاسبيرس، مع أوزان تظل ثابتة دون تغيير لفترة طويلة (أكثر من خمس سنوات). ومن مزايا هذا النهج أنه يُنتج بيانات بأسعار ثابتة قابلة للإضافة (مجموع المكونات يساوي مجموع القيمة)، ومن ثم فإن له تفسيراً اقتصادياً واضحاً كما أنه سهل الاستعمال. إلا أنه مع اتساع الفجوة الزمنية بين سنة الأساس والزيادات الحادثة في الفترة الجارية، فإن قيمة هذا الرقم القياسي تتدنى، لأنه لا يعكس ديناميات تجارة التوزيع. وإذا كان البلد يستعمل الرقم القياسي للحجم للاسبيرس مع أوزان ثابتة فيوصى بالأكثر تزييد الفترات بين تحديث الأوزان عن خمس سنوات قدر الإمكان. وحبذا لو قامت البلدان في عملية تحديث الأوزان ببذل كل جهد ممكن للربط بين السلاسل الزمنية والأوزان الجديدة.

٧-١٣- ويوصى بأن تراعي البلدان، في اختيارها نوع الرقم القياسي، بيان الرقم القياسي والاعتبارات العملية مثل السياسة العامة لمكتب الإحصاء الوطني في مجال إحصاءات الأسعار

<sup>٤٧</sup> انظر: نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، الفصل السادس عشر؛ و Compilation Manual for an Index of Service Production (Paris, OECD, 2007), sec. 5, Eurostat, Handbook on Price and Volume Measures in National Accounts, (Luxemburg, Office for Official Publications of the European Communities, 2001); manuals on consumer and producer price indices, etc



ومدى وجود البيانات ونوعيتها، والقيود على الموارد، إلخ. ومن التوجيهات الأخرى في جمع الأرقام القياسية لتجارة التوزيع أن تقوم البلدان باستعمال سلاسل منقحة فصلياً إذا كان ذلك مناسباً وممكناً. وترد في الفرع ٢ أدناه بعض التوصيات الإضافية فيما يتعلق بالأرقام القياسية لحجم رقم الأعمال والنواتج لخدمات تجارة التوزيع.

## ٢ - الأرقام القياسية لرقم الأعمال في تجارة الجملة وتجارة التجزئة

٧-١٤ - الرقم القياسي لقيمة رقم الأعمال. الرقم القياسي لقيمة رقم الأعمال هو رقم قياسي مباشر يقارن قيمة رقم الأعمال في الفترة الحالية (بالأسعار الجارية) مع قيمة رقم الأعمال في سنة الأساس (بأسعار سنة الأساس). ويمكن حساب هذا الرقم القياسي لتجارة التجزئة ولتجارة الجملة ولكونتهما.

٧-١٥ - الرقم القياسي لحجم رقم الأعمال. الرقم القياسي لحجم رقم الأعمال، خاصة حجم رقم أعمال تجارة التجزئة، هو من أكثر السلاسل التي يتابعها المراقبون عن كثب. وإزالة أثر الأسعار على رقم الأعمال ينبغي أن يُخصم منه رقم التضخم. ومن حيث المبدأ، فإن معامل إزالة التضخم لرقم الأعمال يجب أن يكون الرقم القياسي للأسعار الذي يمثل فئة نشاط تجارة التوزيع المعنية ويعكس التغيرات في الأسعار في السلع المباعة وليس في خدمات التجارة المقدمة. ويمكن استعمال الأرقام القياسية لأسعار التجزئة والأرقام القياسية لأسعار الجملة أو الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والأرقام القياسية لأسعار المنتجين كبديل لمعامل إزالة التضخم. وينبغي حساب معامل إزالة التضخم لأي نشاط باعتباره متوسطاً مرجحاً للأرقام القياسية للأسعار لفئة السلع المباعة عن طريق ذلك النشاط في الفترة الجارية.

٧-١٦ - ولوضع الرقم القياسي لحجم رقم الأعمال للفئات العليا من الباب زاي في التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، ينبغي تجميع الأرقام القياسية عند أدنى مستوى في التصنيف. ويجري هذا التجميع باستعمال أوزان تقوم على أساس حصة القيمة المضافة (أو رقم الأعمال) لكل نشاط في سنة الأساس. فعلى سبيل المثال، يكون الرقم القياسي للمجموعة ٤٧١، تجارة التجزئة في المتاجر غير المتخصصة، مأخوذاً من جميع الأرقام القياسية للمستويات الأدنى (أي الفروع الداخلة في المجموعة ٤٧١). ويُحسب الرقم القياسي للباب زاي بأخذ متوسط مرجح لجميع مكونات الأقسام في ذلك الباب.

٧-١٧ - طرق بديلة لقياس حجم رقم الأعمال. إذا لم تتوافر أرقام قياسية مناسبة للأسعار من أجل إزالة معامل التضخم في رقم الأعمال بسبب صعوبات في قياس التغيرات في الأسعار أو صعوبة الوصول إلى مصادر البيانات، فيمكن تقدير حجم رقم الأعمال باستعمال مؤشرات حجم الناتج أو مؤشرات المدخلات، وفقاً لما يلي:

(أ) مؤشرات حجم الناتج. تُقبل متغيرات الناتج (مثل الكمية الفعلية للسلع المباعة) باعتبارها ثاني أفضل الخيارات إذا كانت تمثل منتجات معروفة بوضوح وإذا طُبقت بقدر كافٍ من التفصيل؛

(ب) مؤشرات المدخلات. تُعتبر العمالة أحد المؤشرات الرئيسية للمدخلات، ويمكن استخدامها كمقياس بديل للإنتاج. وهناك حالات كثيرة تكون فيها المعلومات عن مقاييس المدخلات هي المصدر الوحيد المتاح، وإن كان ذلك أمر لا يوصى به، وفي هذه الحالة، يُفترض أن التغيرات في المدخلات والمخرجات تتناسب بعضها مع

بعض. وينبغي لواضعي الأرقام القياسية أن يكونوا على حرص شديد إزاء استعمال تقديرات تقوم على متغيّرات المدخلات.

١٨-٧ - الرقم القياسي لحجم رقم الأعمال والرقم القياسي لنواتج تجارة الجملة والتجزئة. الغرض من الرقم القياسي لرقم الأعمال هو بيان التطوّرات في سوق السلع والخدمات. وينبغي في هذا الصدد ملاحظة وجود اختلافات نظرية مهمة بين هذا الرقم القياسي والرقم القياسي للنواتج في خدمات تجارة الجملة وتجارة التجزئة (ويطلق عليه أيضاً الرقم القياسي لإنتاج خدمات تجارة الجملة والتجزئة). وأهم الاختلافات هي:

(أ) يشمل رقم الأعمال مبيعات السلع المشتراة بغرض إعادة البيع بنفس حالتها التي اشترت بها، وهي مبيعات لا تدخل في الاعتبار في الأرقام القياسية لنواتج خدمات تجارة الجملة والتجزئة؛

(ب) تدخل السلع المنتجة (أو المشتراة) المخزونة قبل البيع في الناتج وفي رقم الأعمال، ولكن ينظر فيها في لحظات زمنية مختلفة؛

(ج) يأخذ الرقم القياسي للنواتج لخدمات تجارة الجملة والتجزئة في الاعتبار التغيّرات في نوعية خدمات التجارة المقدّمة.

١٩-٧ - وكلا الرقمين القياسيين مهم في حد ذاته. فحجم رقم الأعمال يوصى بتجميعه في سياق الإحصاءات القصيرة الأجل، أما الأرقام القياسية للنواتج لخدمات تجارة الجملة والتجزئة فلا يجري تجميعها إلا في سياق الحسابات القومية، ومن الأفضل أن يكون ذلك في سياق جداول العرض والاستعمال.

٢٠-٧ - وتُسْتَعْمَلُ الأرقام القياسية للنواتج في قياس التغيرات في إنتاج الخدمات من مختلف أنشطة تجارة التوزيع. ومن الدوافع الكبرى لوضع هذه الأرقام القياسية استعمالها كمدخلات في تجميع الحسابات القومية الفصلية باعتبارها تقديراً مناسباً للتغيرات على المدى القصير في إجمالي القيمة المضافة لخدمات تجارة الجملة والتجزئة. لذلك، ينبغي من حيث المبدأ حسابها باعتبارها متوسطات مرجّحة لنواتج تلك الأنشطة، باستعمال موازين القيمة المضافة، بافتراض أن نسبة القيمة المضافة إلى الناتج ثابتة في المدى القصير. أما من الناحية العملية، فإن بيانات القيمة المضافة المطلوبة قد لا تكون متاحة بهذا المستوى من التفصيل للفترات المطلوبة، ومن ثم، وفي غياب القيمة المضافة، ينبغي استعمال مقاييس بديلة لإنتاج هذه الأرقام القياسية، مثل حجم رقم الأعمال.

## جيم - التعديلات الموسمية

٢١-٧ - الحاجة إلى إحصاءات تجارة التوزيع المعدّلة موسمياً. إحصاءات تجارة التوزيع الشهرية والفصلية هي أداة مهمة من أجل اتخاذ قرارات في المجال الاقتصادي، ولتحليل دورة الأعمال، وفي النمذجة والتنبؤ. إلا أنها كثيراً ما تتسم بتقلّبات موسمية وأثار أخرى تتصل بأيام السنة وأيام التجارة، وكلها عقبات أمام التحديد الواضح للملامح المهمة للسلاسل الزمنية مثل تحركاتها على المدىين القصير والطويل والمنعطفات فيهما واتساقها مع المؤشرات الاقتصادية الأخرى. والتعديلات الموسمية هي عملية تهدف إلى إزالة التغيرات الناتجة عن التأثيرات الموسمية أو الزمنية من السلاسل الزمنية من أجل تحقيق معرفة أفضل بالسلوك الذي يوجّه السوق. ويقدم هذا الفرع نظرة عامة للمفاهيم الأساسية وتوصيات من أجل تجميع سلاسل زمنية معدّلة

موسمياً. وسترد إرشادات أكثر تفصيلاً حول هذا الموضوع في الدليل القادم المعنون إحصاءات تجارة التوزيع: دليل التجميع. ويرد في الفرع ٣ فيما يلي مناقشة لقضايا التعديل الموسمي المهمة في مجال إحصاءات تجارة التوزيع مثل تأثيرات يوم التعامل والعطلات المتحركة، تحت عنوان التأثيرات على مدار السنة.

٢٢-٧- ويوصى عموماً بأن تنظر البلدان في إصدار سلاسل إحصائية معدلة زمنياً كجزء أساسي من برنامجها طويل الأمد للنهوض بنوعية إحصاءاتها لتجارة التوزيع. وحذاً لو بدأت في إنتاج سلاسل إحصائية معدلة موسمياً لبنود بيانات تجارة التوزيع على سبيل الأولوية. وعند اختيار طريقة التعديل الموسمي فلا ينبغي تغييرها كثيراً، وإذا وجدت أسباب قوية للتغيير فيجب توضيح مبرراتها.

## ١ - مفاهيم أساسية لتطبيقها في تجميع البيانات المعدلة موسمياً

٢٣-٧- السلاسل الزمنية. حين يجري جمع بيانات إحصائية على فترات منتظمة فإنها تشكّل سلاسل زمنية. ومن الأمثلة الجيدة على السلاسل الزمنية رقم أعمال تجارة التجزئة لكل فترة فرعية (أسبوع أو شهر أو فصل) من السنة في بلد معين. وفي المقابل، فإن البيانات التي تُجمع دون انتظام أو لمرة واحدة فقط لا تمثل سلاسل زمنية. ويوجد نوعان من السلاسل الزمنية: ثابتة وانسيابية. والسلاسل الثابتة هي مقاييس للنشاط في نقطة معينة من الزمن، أما السلاسل الانسيابية فتقيس مستوى النشاط على مدى فترة زمنية.

٢٤-٧- مكونات السلسلة الزمنية. يُنظر إلى السلاسل الزمنية عموماً بأنها تتكوّن من المكونات التالية:

(أ) مكوّن الاتجاه (ت) الذي يعكس التحركات على المدى الطويل التي تستمر لسنوات كثيرة. وهو عنصر يتصل عادة بالظواهر الهيكلية، مثل الأحداث المؤسسية، والتغيرات الديمغرافية والتكنولوجية، وطرق التنظيم الجديدة، والنمو الاقتصادي العام، إلخ. ويطلق على هذا المكوّن في كثير من السلاسل الزمنية، مثل مبيعات تجارة الجملة والتجزئة، أو إنتاج السلع والخدمات، عامل النمو؛

(ب) مكوّن الدوران (د) وهو الذي يبيّن التذبذبات حول الاتجاه، التي تتصف بفترات متتالية من التوسّع والانكماش، وهو ما يُطلق عليه عادة اسم دورة الأعمال. وفي كثير من الأعمال التحليلية يتم الجمع بين عنصري الاتجاه والدوران لأنه لا يمكن للسلاسل التي تغطي فترة قصيرة من الزمن تقدير الاتجاه على المدى الطويل بشكل مناسب. ومن ثم فإن عنصر الاتجاه - الدوران هو المسار أو الاتجاه العام الذي تعكسه البيانات، أي أنه مقياس للاتجاه الطويل الأجل ولتحركات دورة الأعمال التي تشير إليها البيانات، في نفس الوقت؛

(ج) المكوّن الموسمي (م) وهو مقياس الحركة أثناء السنة، مع شكل مميز لكل سلسلة زمنية، ويمثل تأثير الأحداث المناخية والمؤسسية التي تتكرر بشكل منتظم نسبياً في كل سنة. ويشمل هذا المكوّن التأثيرات الموسمية حسب التعريف الضيق للمفهوم، والآثار المنتظمة المتصلة بأيام السنة والتي هي غير ثابتة التوقيت على مدى السنوات، مثل تأثيرات يوم التعامل والعطلات المتحركة (انظر الفقرات ٧ - ٣٦ إلى ٧ - ٤٢). والتأثير الموسمي في تعريفه الضيق هو التأثير المستقر نسبياً من حيث الحجم.

ومن الأسباب الممكنة لهذا التأثير: العوامل الطبيعية، والتدابير الإدارية أو القانونية، والتقاليد الاجتماعية أو الثقافية، والتأثيرات المتعلقة بأيام السنة المستقرة من ناحية الوقت من السنة (مثل العطلات الرسمية، كالأعياد الثابتة)؛

(د) المكوّن غير المنتظم (غ) وهو يمثل التحركات غير المتوقعة المتصلة بالأحداث من جميع الأنواع، ويشمل التغيرات الأخرى الناتجة عن التطوّرات أو الأحداث المفاجئة، مثل الحروب أو الكوارث الوطنية، التي تؤثر على عدد من السلاسل في نفس الوقت. وبشكل عام، فإنّ العنصر غير الثابت له مظهر عشوائي ثابت، وهو يعكس تأثيرات لم تكن متوقعة، إلا إذا وُجدت معلومات إضافية، من حيث التوقيت والأثر والمدة. ويشمل العنصر غير المنتظم ما يلي: (أ) الآثار غير المنتظمة بتعريفها الضيق؛ (ب) الآثار الخارجية؛ (ج) التأثيرات الأخرى المنتظمة مثل تأثيرات الطقس غير العادي، والكوارث الطبيعية، والإضرابات، وحملات المبيعات غير المنتظمة، إلخ. إلا أنه يلاحظ أن هذه التأثيرات يمكن تقديرها بشكل منفصل عن العنصر غير المنتظم، وأن من المهم القيام بهذه التقديرات من أجل ضمان تحقيق أفضل نوعية للتعديلات الموسمية.

٢٥-٧ التعديلات الموسمية، هي عملية تقدير وإزالة العناصر الموسمية من السلسلة الزمنية. وطوال هذه العملية تجري إزالة جميع تأثيرات التغيرات المنتظمة (التأثيرات الموسمية) أو المتصلة بأيام السنة (الأحداث المؤسسية التي تتكرّر بشكل منتظم تقريباً في كل سنة).

## ٢ - المبادئ الأساسية للتعديلات الموسمية ونماذجها

٢٦-٧ كقاعدة عامة، ينبغي إجراء عملية التعديل الموسمي في نهاية دورة الدراسة الاستقصائية بعد تصميم الدراسة وإجرائها، وبعد أن تكون البيانات قد تم جمعها وتجهيزها وتدقيقها؛ وبعد إنتاج التقديرات. وتبدأ عملية التعديل الموسمي بمجرد إتاحة التقديرات الأصلية وتكوين السلسلة الزمنية الأصلية للبيانات.

٢٧-٧ المبادئ الأساسية للتعديلات الموسمية، لإزالة العنصر الموسمي من سلسلة زمنية، ينبغي تحليله أولاً إلى عناصره المكوّنة: أي مكون الاتجاه، والمكون الموسمي، والمكون غير المنتظم، وكل من هذه العناصر قد يكون مكوّناً من عدة عناصر فرعية. ويمكن تمييز التغيرات الموسمية عن الاتجاه بسبب اختلاف طبيعة الثبات فيهما، وتمييزها عن دورة العمل باعتبار تناوبها السنوي، وعن المكوّنات غير المنتظمة بأنها منتظمة. ويمكن الجمع بين المكوّنات الأربعة المذكورة أعلاه بعدد من الطرق. وأكثر طريقة شائعة للجمع بينها يمكن وصفها عن طريق نموذجين للتفكيك: وهما نموذج التفكيك القابل للإضافة، ونموذج التفكيك المتعدّد المراحل.

٢٨-٧ نموذج التفكيك القابل للإضافة. يفترض النموذج القابل للإضافة أن مكوّنات السلسلة الزمنية تسلك سبلاً مستقلة بعضها عن بعض. وبوجه خاص، فإن حجم التذبذبات الموسمية مستقل عن مستوى السلسلة. فعلى سبيل المثال، لا يحدث نتيجة لزيادة دورة الاتجاه زيادة في العنصر الموسمي. ويُستخدَم هذا النموذج إذا كانت التأثيرات غير المنتظمة والتأثيرات الموسمية مستقلة عن مسلك الاتجاه، أي إذا كانت التأثيرات الموسمية لا تتغيّر من سنة إلى أخرى. وفي هذه الحالة تكون:

$$س = ١ت + ١د + ١م + ١غ$$

٢٩-٧ - نموذج التفكير المتعدد المراحل. يُعتبر النموذج المتعدد المراحل عادة هو النموذج الأصلي في حزم برمجيات التعديلات الموسمية. ويُفترض في هذا النموذج أن مكونات السلسلة مترابطة بعضها مع بعض ومن ثم فإن حجم التغيرات الموسمية يزيد وينقص مع حجم السلسلة، وهي الصفة الغالبة في معظم سلاسل الاقتصاد الكلي الموسمية. فعلى سبيل المثال، تؤدي زيادة الاتجاه إلى زيادة في حجم العنصر الموسمي. وفي هذه الحالة تكون:

$$س = ١٥ \times ١٤ \times ١٣ \times ١٢$$

٣٠-٧ - نوعية التعديلات الموسمية. أهم المتطلبات في نوعية التعديل الموسمي هو ألا تظل هناك أي آثار موسمية تقديرية في السلسلة المعدلة موسمياً. ويشار عادة إلى وجود تأثيرات موسمية تقديرية في السلسلة المعدلة موسمياً أو في السلسلة المعدلة موسمياً مع حذف أثر الاتجاه (أي العنصر غير المنتظم) باسم الموسمية المتبقية. ولاختبار ما إذا كانت السلسلة الزمنية المعدلة موسمياً تحتوي على موسمية متبقية وعلى آثار يوم التعامل، ينبغي إجراء "تشخيص طيفي" خاص للبيانات الشهرية أو للسلاسل الفصلية الأطول مدى. وتوجد طرق تشخيص أخرى، تتوقف على البرمجية المستعملة في التعديلات الموسمية، يمكن استعمالها لتقدير مدى وجود موسمية متبقية.

٣١-٧ - ومن المتطلبات المهمة الأخرى في التعديل الموسمي الجيد عدم وجود تحيز في مستوى السلسلة واستقرار التقديرات. ومعنى عدم وجود تحيز في مستوى السلسلة أن يكون مستوى السلسلة مشابهاً لمستوى السلسلة الأصلية والسلسلة المعدلة موسمياً. ويعني استقرار التقديرات أن التنقيحات التي تُدخل عند ورود بيانات جديدة وإدخالها في عملية التقديرات، ستكون صغيرة. ويمكن أن تشير التنقيحات الكبيرة إلى أن التقديرات غير سليمة أو حتى غير ذات صلة بالموضوع.

٣٢-٧ - مفهوم التعديلات الموسمية المباشرة وغير المباشرة. كثير من بيانات تجارة التوزيع تمثل تجميعات أو بنوداً متبقية. فعلى سبيل المثال، يُحسب هامش التجارة والقيمة المضافة كلاهما باعتبارهما الفرق بين مكونين اثنين. ففي حالة هامش التجارة فإن المكونين هما قيمة رقم الأعمال والسلع المشتراة لإعادة البيع؛ وفي حالة القيمة المضافة فإن المكونين هما قيمة الناتج وقيمة الاستهلاك الوسيط. ويمكن الحصول على تقدير معدل موسمياً للقيمة المضافة إما بتعديل القيمة المضافة موسمياً بشكل مباشر، أو بحساب الفرق بين قيمة الناتج المعدلة موسمياً والاستهلاك الوسيط.

٣٣-٧ - وفي معظم الظروف، لا تكون التعديلات المباشرة وغير المباشرة لسلسلة تجميعية متطابقة. وهناك حالات محدودة جداً يتفق فيها نوعا التعديل، خاصة إذا كانت التعديلات قابلة للإضافة. ويتوقف استخدام التعديل المباشر أو غير المباشر على سلسلة زمنية، إلى حد كبير، على مجموعة السلاسل الزمنية. ولأن الشواهد النظرية والتجريبية لا تتفق على تفضيل نهج عن الآخر فإن النصيحة التي توجّه إلى البلدان هي التعامل مع هذه المسألة على أساس كل حالة على حدة بعد إجراء تحليل دقيق يقوم على أساس خصائص كل سلسلة وعلى قيود التجميع التي يفرضها السياق (الحسابات الوطنية، أو التفصيلات الجغرافية، إلخ). وفيما يلي إرشادات عملية بشأن كيفية التعامل مع التعديلات الموسمية المباشرة وغير المباشرة في حالات معينة:

(أ) تفضّل التعديلات الموسمية غير المباشرة إذا كانت السلاسل المكونة لمجموع السلسلة ذات طبيعة غير متماثلة بشكل واضح وكانت التعديلات الموسمية عليها

من نوعية جيدة. وفي هذه الحالة تكون التعديلات الموسمية غير المباشرة أفضل نوعية من التعديلات المباشرة؛

(ب) تفضّل طريقة التعديل الموسمي المباشر حين تكون للسلاسل الزمنية المكوّنة نمط موسمي متشابه ويكون لتجميع السلسلة أثر على إلغاء الضوضاء.

٣٤-٧ - القيم الخارجة في التعديلات الموسمية. القيم الخارجة هي قيم غير عادية في السلسلة الزمنية، غالباً ما تحدث بسبب حدث اقتصادي أو اجتماعي خارج عن المؤلف. ومن المهم اكتشاف هذه الحالات وتصحيحها قبل تنفيذ عملية التعديل، فهذا أحد المحدّات لنوعية التعديلات الموسمية. ومن الضروري التمييز بين مختلف أنواع القيم الخارجة لأن التعامل معها يختلف. وتقسم القيم الخارجة إلى فئتين: (أ) خطأ في البيانات؛ (ب) أحداث خاصة "حقيقية". والخطوة الأولى في أي تحليل للقيم الخارجة هي اكتشاف أخطاء البيانات الواضحة وتصحيحها، ثم بعد ذلك، اكتشاف وتصحيح القيم الخارجة "الحقيقية". والهدف من تصحيح القيم الخارجة هو منع حدوث تشويه في مسار الاتجاه. فمسار الاتجاه مقصود به قياس نمو السلاسل الزمنية على المدى الطويل، وليس من المرغوب فيه أن يستجيب لحركة واحدة غير عادية. ويلاحظ أن جميع برمجيات التعديل الموسمي فيها خيار ثابت لاكتشاف ومعالجة القيم الخارجة، على الأقل بالنسبة للجزء التاريخي من السلسلة. أما بالنسبة للقيم الحديثة جداً فإن التصحيح التلقائي الدقيق ليس ممكناً.

٣٥-٧ - العوامل الموسمية الجارية، مقابل العوامل المستقرّة. يمكن حساب البيانات المعدّلة موسمياً للسنة الجارية إما بإجراء التعديلات الموسمية كل شهر/ فصل أو باستخدام معامل استقرّاء يُحسب مرة واحدة في السنة. وفي الحالة الأولى، تجري مراجعة البيانات كل شهر/ فصل. وفي الحالة الثانية، لا تجري مراجعة للبيانات في أثناء السنة وإنما مرة واحدة في السنة. ومن ناحية دقة السلاسل المعدّلة موسمياً يوصى بنهج التعديل الجاري، لأنه يتيح إنتاج بيانات حديثة معدّلة موسمياً عن طريق إعادة حساب القيم كلما جدّت بيانات جديدة. ومع أن بعض المستعملين يفضلون طريقة العوامل الموسمية المستقرّة، فإن هذه الطريقة قد تؤدي إلى نتائج متحيّزة، خاصة إذا حدثت أحداث غير متوقّعة أثناء السنة. وتوصى البلدان بأن تقوم بمراجعة السلاسل المعدّلة موسمياً حسب جدول منتظم، والأفضل أن يكون ذلك وفقاً لسياسة المراجعات العامة المقرّرة.

### ٣ - التأثيرات على مدار السنة

٣٦-٧ - التأثيرات على مدار السنة. للتغيرات المرتبطة بتكوين السنة التقويمية دور هام في تحليل إحصاءات تجارة التوزيع. والتأثيرات على مدار السنة هي تأثيرات منتظمة قد لا تحدث بالضرورة في نفس الشهر أو نفس الفصل في كل سنة ولكن يمكن تحديدها وإزالتها من السلسلة. وأهم هذه التأثيرات هي العطلات المتحركة واختلاف أيام التعامل، وهذا الاختلاف يمثل "تأثيرات في داخل الشهر". وتعامل هذه التغيرات عادة باعتبارها موسمية وينبغي إزالتها مع التغيرات الموسمية الأخرى في إنتاج السلاسل المعدّلة موسمياً.

٣٧-٧ - العطلات المتحركة. العطلات المتحركة هي العطلات التي تتحرك مواعيدها بشكل منتظم كل سنة على أساس التقويم الغريغوري، وهو التقويم المستعمل على نطاق واسع باعتباره التقويم العالمي للسلاسل الزمنية الإحصائية. وتأثيرات هذه العطلات المتحركة على السلوك الاقتصادي والاجتماعي قد تكون مرتبطة ببلد معين، مما يجعل من الصعب وضع

معايير وممارسات ثابتة في هذا الصدد. ومن أمثلة العطلات المتحركة عطلة عيد الفصح، والسنة الجديدة الصينية، ويوم الشكر في كوريا، وشهر رمضان. فعيد الفصح، مثلاً، يقع عادة في شهر نيسان/أبريل، ولكن يمكن أن يأتي في أواخر آذار/مارس ويمكن أن يؤثر ذلك على أنواع مختلفة من السلاسل، مثل الإنتاج الصناعي أو مبيعات تجارة التجزئة، خاصة في نصف الكرة الغربي. وتأثير عطلة عيد الفصح يظهر في الفرق في حجم النشاط، الناتج عن انتقال العطلة من نيسان/أبريل إلى آذار/مارس حين تكون العطلة في آذار/مارس بدلاً من نيسان/أبريل. والسنة الجديدة الصينية لها أثر مماثل على أنشطة التجارة كما أن لها حجماً واتجاهاً يمكن التنبؤ بهما.

٣٨-٧ - وهناك نوعان من التأثيرات يرتبطان عادة بالعطلات المتنقلة: (أ) أثر مباشر يرتبط بإغلاق بعض متاجر التجزئة أثناء العطلات؛ (ب) أثر تدريجي يرتبط بتأثر مستوى النشاط التجاري أثناء عدة أيام قبل العطلات.

٣٩-٧ - أثر يوم التعامل. أثر يوم التعامل هو تأثير شائع يرتبط بأيام السنة ويظهر عادة في السلاسل الزمنية الاقتصادية، خاصة السلاسل الزمنية لتجارة التوزيع. ويتوقف هذا الأثر على عدد المرات التي يصادف فيها كل يوم من أيام الأسبوع شهراً/فصلاً معيناً وعلى طول ذلك الشهر/الفصل. ويتأثر عدد أيام التعامل أيضاً بعدد العطلات التي لا تصادف نهاية الأسبوع في فترة زمنية معينة. وقد يختلف عدد أيام التعامل من فترة إلى أخرى كما يختلف في نفس الفترة في سنوات مختلفة.

٤٠-٧ - ويظهر أثر يوم التعامل حين يختلف مستوى النشاط باختلاف أيام الأسبوع. وتفترض التغييرات الناتجة عن يوم التعامل وجود نمط يومي غير ظاهر للنشاط يبدو أثره على مجرى الأسبوع. ويعكس هذا النمط اليومي الأهمية النسبية لأيام الأسبوع. فعلى سبيل المثال، إذا وقعت خمسة أيام أحد في شهر ما فإن ذلك يؤثر على سلاسل تجارة التجزئة لأن يوم الأحد ليس يوم عمل في كثير من البلدان ويتسم بانخفاض في النشاط الاقتصادي. ولعدد أيام الجمعة والسبت أثر كبير أيضاً على تلك السلاسل، لأن معظم الناس يقومون بمشترياتهم في هذين اليومين. وترتبط اختلافات يوم التعامل أيضاً بممارسات المحاسبة والإبلاغ للوحدات التجارية. فالمتاجر التي تقوم بأنشطة إمسك الدفاتر يوم الجمعة يبدو أنها تُبلغ عن مبيعات أعلى في الشهور التي بها خمسة أيام جمعة من الشهور التي بها أربعة أيام. ومن المهم أن تؤخذ تأثيرات يوم التعامل في الاعتبار لأنها تؤدي إلى تغيرات ملحوظة في مستوى النشاط، مع أن المستوى الحقيقي لم يتغير.

٤١-٧ - تأثير طول الشهر. لأن عدد أيام شهور السنة مختلفة، فهي ٢٨ أو ٢٩ أو ٣٠ أو ٣١ يوماً، فيمكن التعرف على أثر يوم التعامل لو افترضنا أن كل شهر من شهور السنة هو ٢٨ يوماً (أربعة أيام من كل يوم من أيام الأسبوع) مضافاً إليها فترة زمنية واحدة من عدد من الأيام يختلف من صفر إلى ١ إلى ٢ إلى ثلاثة أيام. وإذا افترضنا أن مستوى النشاط لكل يوم من أيام الأسبوع ثابت على مدار السنة، فإن الاختلاف الوحيد بين الشهور في سنة معينة هو الناتج عن عدد أيام الشهر الإضافية (صفر، ١، ٢، ٣). وهكذا فإذا كان شهراً حزيران/يونيه وتموز/يوليه لهما نفس مستوى النشاط بالنسبة لأيام الأسبوع المناظرة، فإن مستوى النشاط الإجمالي لشهر تموز/يوليه سيكون أكبر منه بالنسبة لشهر حزيران/يونيه لسبب واحد هو أن الأول يزيد يوماً عن الثاني. ويسمى هذا تأثير طول الشهر. وإذا لم تخضع السلسلة الزمنية لتصحيح يأخذ يوم التعامل في الاعتبار، فإن تأثير طول الشهر سيظهر تلقائياً في العوامل الموسمية. أما إذا كانت السلسلة تخضع لتصحيح خاص بيوم التعامل، فإن تأثير طول الشهر سيظهر في العوامل الموسمية أو في عوامل يوم التعامل.

٤٢-٧ - طرق التعديل الخاصة بيوم التعامل. يمكن إدخال التعديلات الخاصة بيوم التعامل إما باستخدام طريقة التعديل النسبية أو الانحدارية. وفي النهج الأول تقدّر تأثيرات يوم التعامل بحساب نسبة هذه الأيام في الشهر/الفصل، وفي النهج الثاني تُحسب تأثيرات أيام التعامل في إطار انحداري. وبوجه عام، فإن النهج الانحداري يجب أن يكون النهج المفضل كطريقة لإجراء التعديلات الخاصة بيوم التعامل. أما تأثيرات أيام السنة الأخرى مثل العطلات المتحركة، فإن الرزم البرمجية الإحصائية فيها خيار لتحديد آثار يوم التعامل ومعالجتها. ومع أن هذه الرزم تقدّم سنوات تقويمية قياسية، فإن بوسع البلدان أن تستعمل سنواتها الخاصة بها في إجراء تعديلات يوم التعامل، لأن ذلك يضمن نتائج أدق.

#### ٤ - برمجيات التعديلات الموسمية

٤٣-٧ - يمكن تقسيم برمجيات التعديلات الموسمية الأكثر شيوعاً إلى فئتين رئيسيتين على أساس: (أ) التفكير الأحادي المتغيّر للسلسلة الزمنية، أي تقنية المتوسط المتحرك؛ (ب) نماذج محدّدة ذات عدد صغير من البارامترات لكل مكوّن. وتختار البلدان بين الحزمتين على أساس تحليل دقيق للسلاسل الزمنية مع مراعاة التعديلات الموسمية و/أو على أساس الخبرة السابقة.

٤٤-٧ - حزم التعديلات الموسمية القائمة على أساس طريقة المتوسط المتحرك. تنتمي غالبية الطرق المستخدمة في التعديلات الموسمية التي تستعملها مكاتب الإحصاء إلى فئة المتوسط المتحرك. وطرق التعديل الموسمية التي تنتمي إلى هذه الفئة هي أساساً طرق وصفية غير قائمة على أساس معلّات، بمعنى أنها تفتقر إلى نماذج معلّات واضحة لكل عنصر غير منظور. وتعود الاختلافات الأساسية في الحسابات بين مختلف مناهج هذه الفئة إلى اختلاف التقنيات المستعملة في نهاية السلسلة الزمنية. فبعض الطرق تستخدم مرشحات غير متماثلة في نهاية السلسلة، بينما في طرق أخرى يجري تمديد السلسلة باستعمال نماذج للمتوسط المتحرك المتكامل الذاتي الانحدار وتستخدم مرشحات متماثلة في امتداد السلسلة. والنهج العام في سياق فئة نماذج المتوسط المتحرك يتبع طريقة تقدير تفاعلية، تقوم في أساسها على سلسلة من المتوسطات المتحركة. ومن بين تقنيات التعديل الموسمي القائمة على أساس طرق المتوسط المتحرك برمجيات Census X-11/X-12 ونموذج المتوسط المتحرك المتكامل الذاتي الانحدار (ARIMA).

٤٥-٧ - برمجيات التعديل الموسمي القائمة على أساس طرق النماذج. تتطلب الطرق القائمة على أساس النماذج نمذجة منفصلة لمكوّنات السلاسل الزمنية الأصلية، مثل الاتجاه والمكوّنات الموسمية وغير المنتظمة. ويفترض هذا النهج أن العنصر غير المنتظم هو "ضوضاء بيضاء". والاختلافات الحسابية الرئيسية بين مختلف الطرق في النهج القائم على النماذج ترجع عادة إلى مواصفات النموذج. وفي بعض الحالات، تُجرى نمذجة مباشرة للمكوّنات، وفي حالات أخرى تُجرى نمذجة للسلسلة الأصلية ويشقّ من هذا النموذج نماذج المكوّنات. ومن بين برامج التعديل الموسمي على أساس النماذج برمجيات TRAMO-SEATS و STAMP و BV4.

٤٦-٧ - وسائل تشخيص التعديلات الموسمية. تحتوي البرمجيات على مجموعة وسائل التشخيص التي تستخدم في تقدير الناتج سواءً منها الخطوات الخاصة بالنمذجة أم التعديلات الموسمية، وينبغي اتباع هذه الوسائل. وتتفاوت وسائل التشخيص هذه بين اختبارات متقدمة لاستخدام الخبراء الذين يسعون إلى معاملة السلاسل المعقّدة بشكل تقني، واختبارات بسيطة ينبغي لجميع مستخدمي البرمجيات مراعاتها كحدٍ أدنى. ومع أن البرمجيات تأتي أحياناً



كصندوق أسود دون أي وسائل تشخيص، فإنها لا يجب أن تُستعمل بهذا الشكل لأن كثيراً من الاختبارات سهلة الفهم.

٤٧-٧ - الحد الأدنى للفترة الزمنية للسلسلة الزمنية، اللازمة لإجراء تعديلات موسمية. يلزم خمس سنوات من البيانات واستقرار نسبي في التغيرات الموسمية كحد أدنى من الزمن، بشكل عام، للحصول على تقديرات جيدة معدلة موسمياً. وبالنسبة للسلاسل الزمنية التي تبدو تحركاتها الموسمية قوية وثابتة إلى درجة كبيرة، قد يكون في الإمكان الحصول على تقديرات معدلة موسمياً على أساس ثلاث سنوات فقط من البيانات. ويحتاج الأمر إلى سلاسل زمنية أطول لتحديد النمط الموسمي بشكل أدق ولتعديل السلسلة لتأخذ في الاعتبار التغيرات في أيام السنة (أي أيام التعامل والعطلات المتحركة)، والانقطاع في السلسلة، والعوامل الخارجية، والأحداث الخاصة التي يمكن أن تكون قد أثرت على السلسلة والتي قد تسبب صعوبة في تحديد النمط الموسمي للسلسلة على نحو سليم. وإذا كان بلد ما قد مر بتغيرات هيكلية شديدة أدت إلى تغييرات أساسية في النمط الموسمي فقد لا يكون من الممكن إجراء تعديلات موسمية على بياناته إلا بعد مرور عدة سنوات على انقطاع السلسلة. وفي هذه الحالات، قد يكون من الضروري إجراء تعديلات موسمية على أجزاء السلسلة السابقة على الانقطاع والأجزاء التالية كلاً على حدة.

٤٨-٧ - التعديلات الموسمية والاتساق مع البيانات السنوية. من المفهوم أن المجاميع السنوية القائمة على أساس البيانات المعدلة موسمياً لا تتطابق تلقائياً مع المجاميع السنوية المناظرة القائمة على أساس البيانات الأصلية غير المعدلة. ذلك أن عدد أيام العمل، وأثر العطلات المتحركة، وغير ذلك من الآثار المتعلقة بأيام السنة تختلف من سنة إلى أخرى. وعلى نفس المنوال، فإن الموسمية المتحركة تعني أن أثر التغيرات الموسمية، بمعناها الضيق، يختلف من سنة إلى أخرى. ولذلك فمن المفهوم أن تكون المجاميع السنوية للسلاسل المعدلة موسمياً، مختلفة عن مجاميع السلاسل غير المعدلة موسمياً خاصة بالنسبة للسلاسل التي تحدث فيها تأثيرات كبيرة تتصل بأيام السنة أو تأثيرات موسمية متحركة. وفي هذه الحالات، يكون الاتساق مع السلاسل السنوية على حساب نوعية التعديلات الموسمية، وهو أمر غير سليم من الناحية النظرية.

٤٩-٧ - إلا أنه قد يكون من الضروري في بعض الحالات، لأغراض مثل الحسابات القومية أو التوزيعات الجغرافية، الحفاظ على خاصية الإضافة من أجل ضمان الاتساق في البيانات. وفي هذه الحالات، لا بد من جعل مجاميع السلاسل المعدلة موسمياً مساوية للمجاميع السنوية في السلاسل الخام. وتوفر برمجيات X-11-ARIMA و X-12-ARIMA خيارات لجعل المجاميع السنوية من البيانات المعدلة موسمياً والمجاميع الأصلية متساوية.

٥٠-٧ - سياسة مراجعة وإعادة تقدير نماذج المتوسط المتحرك المتكامل الذاتي الانحدار (ARIMA). من المسائل المهمة المتعلقة بالطرق القائمة على النماذج، مدى تواتر إعادة تعريف وإعادة تقدير النماذج القائمة على المتوسط المتحرك عند ورود بيانات جديدة. ويتوقف استقرار النماذج والمعلومات المتصلة بها على طبيعة السلسلة. فمن حيث المبدأ، تتغير نماذج المتوسط المتحرك ببطء على مدار الزمن، ولكن معلّمتها أكثر حساسية للبيانات الجديدة. والنهج الذي يوصى به في هذه الحالات هو إعادة تعريف النماذج مرة كل سنة وإعادة تقدير المعلومات كلما أُدخلت تعديلات موسمية على السلسلة.

٥١-٧ - نشر البيانات والتعديلات الموسمية. بعد إزالة عنصر الموسمية وجميع التأثيرات المتعلقة بأيام السنة، يمكن عرض بيانات تجارة التوزيع في شكل معدل موسمياً أو في شكل دورة الاتجاه. والفرق بينهما هو العنصر غير المنتظم. وبوجه عام، توصي البلدان بأن تتيح للمستعملين

السلاسل الأصلية وكذلك السلاسل المعدلة موسمياً. ويتوقف نشر السلاسل الأخرى على اهتمامات المستعملين واحتياجاتهم وعلى طاقة البلد. فالبيانات المعدلة موسمياً هي، على سبيل المثال، أكثر فائدة من ناحية المعلومات للأغراض الوحيدة المتغير والمتعددة المتغيرات، أما البيانات التي تقوم على الاتجاه - الدوران فيوصى بها من حيث المبدأ لعروض البيانات الجغرافية وللسلاسل الزمنية التي تتسم بدرجة عالية من عدم الثبات.

٥٢-٧ - البيانات المعدلة جزئياً. تنشر بعض البلدان بيانات معدلة لتأخذ في الاعتبار بعض الآثار الموسمية، خاصة عدد أيام العمل، على أنها "بيانات غير معدلة موسمياً". ومن المهم أن نلاحظ أن البيانات المعدلة جزئياً قد تكون مضللة وذات فائدة تحليلية محدودة. فمن حيث المبدأ يجب أن تكون البيانات المعروضة باعتبارها غير معدلة موسمياً غير معدلة أصلاً، بحيث تبين ما حدث فعلاً، وليس ما حدث بعد تعديل جزئي للآثار الموسمية. وآثار أيام العمل/أيام التعامل التجاري هي جزء من التغيرات الموسمية العامة في السلسلة، وينبغي معاملة التعديلات الناتجة عن تلك التأثيرات كجزء لا يتجزأ من عملية التعديل الموسمي، وليس كعملية منفصلة. وثانياً، فإن التعديلات الخاصة بأيام العمل التي تتم خارج نطاق التعديلات الموسمية إنما تتم في الغالب بطرق بسيطة لا تتناسب مع الإجراءات التي تنطوي على معاملات ثابتة، مثلاً، على أساس نسبة عدد أيام العمل في الشهر أو الفصل إلى عدد أيام العمل في الشهر أو الفصل القياسيين. وينبغي للبلدان أن تبذل كل جهد ممكن للإقلاع عن هذه الممارسات. ومع ذلك، فإذا نُشرت بيانات معدلة جزئياً، فيجب أن تُرفق بملاحظات إيضاحية مناسبة لتنبية المستعملين لنواحي القصور في البيانات. ومن المهم توثيق إجراءات التعديلات الموسمية توثيقاً جيداً وإدراجها في البيانات الفوقية لإحصاءات تجارة التوزيع.

## دال - بيانات خط الأساس

### ١ - الحاجة إلى بيانات خط الأساس في إحصاءات تجارة التوزيع

٥٣-٧ - الملامح المشتركة للإحصاءات القصيرة الأمد (الشهرية والفصلية) هي شمولها نطاقاً أضيق واتسامها بمستوى أدنى من الدقة والتفاصيل. فعلى سبيل المثال، قد توجد اختلافات في تغطية الوحدات أو في درجة التفاصيل المتعلقة ببنود البيانات الداخلة في المسح أو في تمثيل الأنشطة أو المناطق الجغرافية، إلخ. ومن ثم فإن الإحصاءات القصيرة المدى تعترضها نواحي تحيز، بالمقارنة بالبيانات السنوية الأكثر شمولاً، ناشئة عن عوامل مثل أخطاء المعاينة، والاختلافات في استعمال سجل الأعمال (كوجود نسخ مختلفة من السجل، أو نتيجة طرق التجميع، أو إعادة تصنيف المنشآت)، واختلاف طرق الحاسبة الشهرية/الفصلية والسنوية التي يستعملها المستجيبون. ويتناول هذا الفرع العمليات اللازمة لإنتاج أفضل بيانات لتجارة التوزيع على المدى القصير تتفق مع البيانات السنوية. والمصطلح العام المستخدم لهذه العمليات هو "التفكيك الزمني" والمتغيران المشتركان هما بيانات خط الأساس والاستكمال.

٥٤-٧ - بيانات خط الأساس. الإشارة هنا إلى الحالة التي يوجد فيها مصدران للبيانات حول نفس المتغير المستهدف ولكن تواترهما مختلف، والمطلوب تصحيح أوجه عدم الاتساق بين التقديرات المختلفة، ومنها مثلاً الاختلافات بين التقديرات القصيرة الأجل والتقديرات السنوية لرقم الأعمال في قطاع تجارة التوزيع المشتق من مصادر مختلفة. والقياس على بيانات خط الأساس يمكن تطبيقه على السلاسل الزمنية التاريخية (التوزيع) والتي ينبغي فيها أن يكون

مجموع التقديرات الشهرية/الفصلية في نهاية السنة مساوياً للمستويات الجديدة التي يتم الحصول عليها عن طريق التقديرات السنوية، أو إطالة السلاسل الزمنية (الاستقراء) حيث تجري إطالة السلاسل الزمنية مع وضع تقديرات شهرية/فصلية للفترات التي لا يوجد بشأنها بيانات سنوية بعد.

٥٥-٧ - والاستكمال يشير إلى الحالة التي لا يوجد فيها قياسات حقيقية شهرية (أو فصلية)، وتكون فيها المجاميع السنوية موزعة على شهور السنة (فصول السنة)، باستعمال مؤشّر بديل للنمط الشهري (الفصلي) حيثما كان ذلك ممكناً، أو باستعمال لوغاريتمية بسيطة تناسب المنحنى. ويمكن استنباط النمط القصير الأجل الذي يُستخدَم في الاستكمال من بيانات الدراسات الاستقصائية السابقة (التي توقّفت) أو من متغيّرات بديلة أو من خلال دالة حسابية بسيطة.

٥٦-٧ - هدف القياس على بيانات خط الأساس. الهدف الرئيسي من القياس على بيانات خط الأساس هو الجمع بين نواحي القوة النسبية في البيانات ذات التواتر المنخفض والتواتر العالي مع الحفاظ قدر الإمكان على التحركات القصيرة الأجل في بيانات المصدر وفق الضوابط التي توفرها بيانات خط الأساس. ويمكن الحصول على البيانات القليلة التواتر والكثيرة التواتر من التعدادات التي أُجريت أو من الدراسات الاستقصائية الدقيقة بالعيّنة، أو من البيانات الإدارية، أو حتى من أكثر من مصدر من هذه المصادر مجتمعة. ويلاحظ أن مسألة القياس على بيانات خط الأساس واردة أيضاً بالنسبة للبيانات السنوية، حين لا تُجرى دراسة استقصائية إلا مرة كل عدة سنوات، وكذلك بالنسبة للبيانات الشهرية، حيث تقارَن بالتقديرات الفصلية كبيانات خط أساس.

## ٢ - المبادئ والطرق الأساسية للقياس على بيانات خط الأساس

٥٧-٧ - النسبة بين بيانات خط الأساس والمؤشّر. من الضروري ضمان الاتساق بين التقديرات السنوية ودون السنوية لمستويات أي من المتغيّرات بالنسبة لأيّ سنة. ولفهم العلاقة بين البيانات السنوية والبيانات الشهرية/الفصلية المناظرة، من المفيد ملاحظة النسبة بين بيانات خط الأساس السنوية ومجموع القيم الاثنتي عشرة الشهرية (أو الأربع الفصلية) للمؤشّر، أي النسبة بين بيانات خط الأساس السنوية إلى المؤشّر. وقيمة هذه النسبة لن تكون واحداً صحيحاً في العادة إذا كانت التقديرات تأتي من مصادر بيانات مختلفة التواتر.

٥٨-٧ - وفي إطار نسبة بيانات خط الأساس إلى المؤشّر، يحدّد المؤشّر حركة التقديرات على المدى القصير، بينما تحدّد البيانات السنوية مستوى التقديرات عموماً وكذلك التحركات على المدى الطويل. وتتغيّر نسبة بيانات خط الأساس إلى المؤشّر من سنة إلى أخرى، ولكن من الضروري إجراء تعديلات لكي تصبح هذه النسبة دائماً ١.

٥٩-٧ - ويمكن أن تكون نسبة بيانات خط الأساس إلى المؤشّر تعبيراً أيضاً عن العلاقة بين مستويات الدراسة الاستقصائية بالعيّنة ومستويات المجتمع الإحصائي السنوية. وعلى سبيل المثال، إذا افترضنا أن عيّنة من مؤسسات التجارة تم اختيارها لتغطية ٢٠ في المائة ( $sm$ ) من مبيعات المجتمع الإحصائي ( $SM$ ) في كل شهر، فإن المجاميع للمجتمع الإحصائي في أي شهر تقدّر بما يساوي  $SM = sm \times 100/20$ . وفي هذه الحالة فإن نسبة بيانات خط الأساس إلى المؤشّر هي  $٢٠/١٠٠$  أي  $٥,٠$ ، إلا أن المعامل  $٢٠/١٠٠$  سيصبح غير ذي موضوع إذا اختلفت نسبة

تمثيل العينة. ومن ثم فعندما تتاح البيانات الشاملة من تعداد المنشآت السنوي، فمن المحتمل أن تختلف عن مجموع مبيعات الاثني عشر شهراً (SM).

٦٠-٧ - طرق القياس على بيانات خط الأساس. هناك نهجان رئيسيان للقياس على بيانات خط الأساس لأي سلسلة زمنية: أحدهما هو النهج العددي الصرف والثاني هو نهج النمذجة الإحصائية. ويختلف النهج العددي عن نهج النمذجة الإحصائية في أنه لا يحدّد نموذجاً لسلسلة زمنية إحصائية يُفترض أن تتبعه السلسلة الزمنية. ويشمل النهج العددي طريقة التناسب وطرق حذف أدنى المبيعات، أي طرق مجموعة دنتون. ويشمل نهج النمذجة الإحصائية الطرق القائمة على نماذج المتوسط المتحرك المتكامل الذاتي الانحدار (ARIMA) وعلى مجموعة من نماذج الانحدار المختلفة<sup>٤٨</sup>. ويرد فيما يلي وصف لأكثر طرق النهج العددي المستعملة شيوعاً. ويمكن الاطلاع على مزيد من الإرشادات بشأن تنفيذ تقنيات القياس على بيانات الأساس في النشرة التي تصدر قريباً بعنوان: إحصاءات تجارة التوزيع: دليل التجميع.

<sup>٤٨</sup> ترد إيضاحات تفصيلية لهذه الطرق، وكذلك تحليل للبرمجيات المتاحة من أجل توثيق البيانات، في نشرة المكتب الإحصائي الأوروبي، دليل الحسابات القومية الفصلية (Luxembourg Office for Official Publications of the European Communities, Adriaan M. Bloem, 1999)؛ و Robert J. Dippelsman and Nils Ø. Maehle, *Quarterly National Accounts Manual: Concepts, Data Sources, and Compilation* (Washington, D.C., International Monetary Fund, 2001).

٦١-٧ - طريقة التوزيع التناسبي ومشكلة الخطوة. يمكن حساب نسبة بيانات خط الأساس إلى المؤشر لأي سنة أساس تتاح عنها تقديرات سنوية لمتغير معين. وتختلف هذه النسبة عادة عن ١، ومن أجل تعديل النسبة لإزالة التحيز يجري ببساطة توزيع بيانات المستوى السنوي وفقاً لتوزيع القيم في شهور/ فصول السنة بالنسبة للمتغير، أي توزيع تناسبي على شهور أو فصول السنة. ونتيجة لذلك، تحتفظ طريقة التناسب بالحركة التناسبية في أثناء السنة. ومع ذلك فإن النسبة للسنوات المجاورة ستختلف، وإذا أُجريت عليها تعديلات تناسبية فمن المحتمل أن يظهر انقطاع للاستمرارية بين الشهر الأخير (أو الفصل الأخير) من السنة والشهر الأول (أو الفصل الأول) من السنة التالية، وتُعرف هذه المشكلة بـ "مشكلة الخطوة". والواقع أن طريقة التوزيع التناسبي هي أبسط طريقة للقياس على بيانات خط الأساس، إلا أنه لا يوصى بها لتوفيق بيانات تجارة التوزيع المنخفضة التواتر والعالية التواتر، بسبب مشكلة الخطوة.

٦٢-٧ - مجموعة طرق بيانات خط الأساس لدنتون. طريقة دنتون هي طريقة متكاملة للتعامل مع جانبي بيانات خط الأساس (أي التوزيع والاستقرار). ولهذه الطريقة عدة بدائل تتكوّن منها مجموعة دنتون لطرق القياس على بيانات خط الأساس. وتقوم مجموعة طرق دنتون على أساس مبدأ الحفاظ على الحركة، وهو ما يتطلب ما يلي: (أ) ينبغي أن يكون النمو من شهر إلى شهر (أو من فصل إلى فصل) في السلسلة الشهرية المعدلة وفي السلسلة الشهرية (أو الفصلية) الأصلية متماثلاً قدر الإمكان؛ أو (ب) أن يكون التعديل إلى الشهور المجاورة مماثلاً قدر الإمكان. والشروط الأساسي لهذه التقنية هو أن يكون الحساب قائماً على أساس المؤشر الأصلي الشهري/الفصلي (غير المنقح أو المعدل موسمياً). وفي العادة يحتاج إدخال بيانات سنوية جديدة لسنة ما إلى تنقيح التقديرات الشهرية/الفصلية المنشورة سابقاً لأن التعديل المطلوب لإزالة التحيز في المؤشر منتشر على مدى عدة فترات، وليس في نفس السنة وحدها. والواقع أن أثر تنفيذ طرق دنتون للقياس على بيانات خط الأساس سيكون ضئيلاً جداً بعد ثلاث أو أربع سنوات.

٦٣-٧ - طريقة دنتون التناسبية. تفضّل هذه الطريقة على سائر البدائل الأخرى لمجموعة طرق دنتون لأنها: (أ) أسهل كثيراً في التنفيذ؛ (ب) ينتج عنها في معظم الحالات عملياً نفس التقديرات تقريباً التي تصل إليها البدائل الأخرى للسلسلة السابقة؛ (ج) توفر إطاراً بسيطاً ذا كفاءة للاستقرار باستخدام طريقة دنتون التناسبية المعززة، التي تأخذ في الاعتبار الكامل وجود أي تحيز منهجي أو عدم وجود هذا التحيز في معدل التغيير في المؤشر من سنة إلى أخرى.

٧-٦٤ - وطريقة دنتون التناسبية هي طريقة سهلة نسبياً، كما أنها تناسب التطبيقات الواسعة النطاق، ومن ثم فهي تعتبر مناسبة للتعامل مع بيانات خط الأساس في إحصاءات تجارة التوزيع. وأهم ملامح هذه الطريقة أنها تقلل كثيراً، من خلال تنفيذ طريقة أدنى المربعات، من الاختلافات في التعديلات النسبية للحركة من شهر إلى شهر (أو من فصل إلى فصل) في نسبة بيانات خط الأساس إلى المؤشر بين السلاسل المسندة إلى بيانات خط الأساس والمؤشر. وهذا يعني أيضاً أن هذه الطريقة تقلل من تغيرات النمو في سلسلة المؤشر من شهر إلى شهر أو من فصل إلى فصل، وتنشئ سلسلة زمنية من نسب تقديرات بيانات خط الأساس إلى المؤشر شهرياً/فصلياً من النسب الملاحظة سنوياً بين بيانات خط الأساس والمؤشر. ويمكن استعمال هذه التقنية بشكل خاص لتفادي مشكلة الخطوة، أي التشتت للسلاسل الزمنية الشهرية أو الفصلية مع استعمال طريقة التوزيع التناسبي (انظر ٧ - ٦١)، أي التشوه الذي يحدث أساساً بسبب التغيير من نسبة بين بيانات خط الأساس والمؤشر إلى أخرى. ومن ناحية أخرى فإن التنفيذ الفعلي لتقنية دنتون التناسبية يحتاج إلى تطبيق برمجيات خاصة.

### ٣ - بيانات خط الأساس وتجميع إحصاءات تجارة التوزيع

٧-٦٥ - حبذا لو تعتبر البلدان القياس على بيانات خط الأساس جزءاً لا يتجزأ من عملية تجميع إحصاءات تجارة التوزيع على المدى القصير وأن تقوم بذلك بقدر كافٍ من التفصيل. ومن الناحية العملية فإن ذلك قد ينطوي على إجراء هذه العملية لمختلف السلاسل على مراحل، حيث تُستخدم البيانات الخاصة ببعض السلاسل التي خضعت لهذه العملية في تقدير السلاسل الأخرى، ويتبع ذلك جولة ثانية أو ثالثة من القياس على بيانات خط الأساس. وتختلف الترتيبات الفعلية حسب ظروف كل حالة. وستتضمن النشرة القادمة إحصاءات تجارة التوزيع: دليل التجميع، مناقشة أكثر تفصيلاً للمسائل المتصلة بالتنفيذ العملي للقياس على بيانات خط الأساس. أما في الوقت الحالي، فقد ترغب البلدان في النظر في الإرشادات التالية كنوع من التوجيه في قيامها بوضع هذه العملية موضع التنفيذ في تجارة التوزيع:

- (أ) ينبغي مراعاة الاتساق في التقديرات الخاصة بنفس المتغير، الناتجة عن تناوب مختلف للدراسات الاستقصائية، حتى لا تُحدث اضطراباً لدى المستعملين؛
- (ب) بمجرد ظهور بيانات سنوية جديدة ينبغي تنسيق التقديرات الشهرية/الفصلية وفقاً لها؛
- (ج) ينبغي الحفاظ على معدلات النمو لسلسلة المؤشرات؛
- (د) تزداد أهمية طرق القياس على بيانات خط الأساس الجيدة في الحالات التي يتبين فيها من المؤشرات الفصلية انحرافاً كبيراً عن البيانات السنوية. وفي هذا الصدد، ينبغي استعراض التناسق بين مصادر البيانات السنوية ودون السنوية؛ فقد يتبين من ذلك وجود تحيزات أو مشاكل أخرى، ويؤدي الاستعراض إلى تحسين ممارسات التقدير والتجميع لكلا المصدرين؛
- (هـ) ينبغي إعادة النظر باستمرار في طرق القياس على بيانات خط الأساس؛
- (و) ينبغي تفادي الطرق الميكانيكية لتوزيع الفرق بين التقديرات الشهرية/الفصلية والسنوية، مثل التوزيع التناسبي، لأن ذلك يُدخل خطوات فيما بين السنوات؛

(ز) قد يمكن تحسين دقة الإحصاءات القصيرة الأجل الذي يتم من خلال عملية القياس على بيانات خط الأساس، من تصغير حجم العيّنات وتقليل النفقات و/أو من إتاحة فرص لتحسين توقيت الإحصاءات.

٦٦-٧ - القياس على بيانات خط الأساس والتنقيحات. عملاً على تفادي إدخال تشوّهات في السلاسل، يتطلب إدخال بيانات سنوية جديدة لسنة ما تنقيحاً للبيانات المنشورة من قبل لعدة سنوات من أجل تحقيق الحفاظ إلى أقصى حد ممكن على التحرّكات القصيرة الأجل للسلاسل دون السنوية. وهذه من الملامح الأساسية لجميع طرق القياس على بيانات خط الأساس المقبولة. ومن الناحية العملية، فإن أثر البيانات السنوية الجديدة سينمحي تدريجياً بمرور الوقت أيًا كانت طرق القياس على بيانات خط الأساس. وكتوصية عملية يمكن أن تنظر البلدان في تنقيح بيانات سنتين أو ثلاث سنوات سابقة (أو لاحقة) في كل مرة تتاح فيها بيانات سنوية جديدة.

٦٧-٧ - القياس على بيانات خط الأساس والتنقيحات. للتوسع في تطبيقات القياس على بيانات خط الأساس دور أساسي في تحسين نوعية إحصاءات تجارة التوزيع. بل إن الخصائص الأساسية لهذه العملية تتصل اتصالاً وثيقاً بأبعاد النوعية مثل الدقة وحسن التوقيت والتناسق. وعلى المدى القصير إلى المتوسط تساعد هذه التقنيات في سد النقص ومعالجة أوجه القصور في البيانات حين تكون الموارد محدودة وكذلك قدرة المكاتب الإحصائية على التوسّع في جمع البيانات. وعلى المدى الأطول، حيث تعتمد نوعية البيانات إلى حد كبير على وجود مصادر البيانات الأساسية ونوعيتها، يمكن أن تساعد تقنيات القياس على بيانات خط الأساس إلى درجة كبيرة في تعظيم استخدام البيانات المتاحة.

٦٨-٧ - القياس على بيانات خط الأساس والتعديلات الموسمية. كما أوضحنا في الفرع السابق، تُستعمل بيانات خط الأساس أيضاً في سياق التعديلات الموسمية. ذلك أن تعديل السلاسل الزمنية الشهرية أو الفصلية موسمياً يمكن أن يؤدي إلى اختلافات بين المجاميع السنوية للسلاسل الخام والمجاميع السنوية المناظرة للسلاسل المعدلة موسمياً، خاصة بالنسبة للسلاسل التي تتعرض لتأثيرات كبيرة من ناحية أيام السنة أو العطلات المتحركة (انظر الفقرتين ٧ - ٤٨ و ٧ - ٤٩). ولكي تتمشى السلاسل المعدلة موسمياً مع الضوابط الجغرافية أو المتصلة بالحسابات القومية، ينبغي نسبتها إلى بيانات خط الأساس للمجاميع السنوية للسلاسل الخام. وكقاعدة عامة في هذه الحالة، ينبغي إجراء عملية القياس على بيانات خط الأساس في نهاية دورة الدراسات الاستقصائية بعد جمع البيانات وتجهيزها وتدقيقها وإنتاج التقديرات. وتبدأ عملية بيانات خط الأساس بمجرد إتاحة التقديرات الأصلية وإعداد السلاسل الزمنية الأصلية. وفي معظم الحالات، يجري إجراء عملية خط الأساس قبل عملية التعديل الموسمي من أجل تحسين السلاسل الخام التي تُستعمل كمدخلات في عملية التعديل الموسمي. ولكن تجري في بعض الحالات عملية بيانات خط الأساس على أساس البيانات المعدلة موسمياً. فعلى سبيل المثال، قد تتطلب ضرورة الاتساق مع البيانات السنوية (لأسباب جغرافية أو أسباب تتصل بالحسابات القومية) إجراء عملية خط الأساس في سياق عملية التعديلات الموسمية.



## الفصل الثامن

## نوعية البيانات والبيانات الفوقية

## ألف - تعزيز نوعية بيانات تجارة التوزيع

١-٨ - القياس الجيد لإحصاءات تجارة التوزيع. البيانات الخاصة بإحصاءات تجارة التوزيع هي المنتَج النهائي لعملية معقدة تشتمل على عدة مراحل بدءاً من جمع البيانات وتجهيزها إلى تجميع الإحصاءات ونشرها. والقياس الجيد لإحصاءات تجارة التوزيع هو أمر يهتم بتزويد مستعملي البيانات بمعلومات كافية تمكّنهم من الحكم على مدى نوعية البيانات وتليبيتها لاستعمالاتهم، أي تمكّنهم من الحكم على مدى "ملاءمتها للاستعمال". فعلى سبيل المثال، يجب أن يكون مستعملو البيانات قادرين على التحقق من أن الإطار المفاهيمي والتعاريف التي تتفق مع حاجاتهم للبيانات هي نفس الإطار المفاهيمي والتعاريف المستخدمة في جمع وتجهيز البيانات، أو أقرب ما تكون إليها. ويريد مستعملو البيانات أيضاً أن يكونوا قادرين على تقييم درجة دقة البيانات والتأكد من أنها تتفق مع استعمالاتهم أو تفسيراتهم. وجميع التدابير التي تتخذها المكاتب الإحصائية لضمان نوعية المعلومات الإحصائية هي التي تشكل إدارة النوعية.

٢-٨ - أُطر تقدير نوعية البيانات. قام كثير من المنظمات والبلدان بوضع تعاريف للنوعية، تصف مختلف جوانب النوعية وقياس النوعية، وأدخلت هذه التعاريف في أُطر تقييم النوعية<sup>٤٩</sup>. ومع أن أُطر تقييم النوعية الموجودة حالياً تختلف إلى حد ما من حيث نظرتها للنوعية ومن حيث عدد أبعاد النوعية ومسمياتها ونطاقها (انظر الشكل الثامن - ١)، فإنها يكمل بعضها بعضاً وتوفّر هياكل شاملة ومرنة لتقييم النوعية لنطاق واسع من الإحصاءات. وعلى سبيل المثال:

(أ) ينظر إطار تقييم نوعية البيانات، لصندوق النقد الدولي، نظرة شاملة إلى نوعية البيانات بما يشمل الإدارة الرشيدة للنظم الإحصائية، والعمليات الإحصائية الأساسية، والنواتج الإحصائية. وهذا الإطار مُنظّم على شكل هيكل تراكمي يشمل المقترضات الأساسية للنوعية وخمسة أبعاد لها: هي ضمان سلامة البيانات، وسلامة المنهجية، والدقة والموثوقية، وفائدة البيانات، وسهولة الوصول إليها؛

(ب) النظام الإحصائي الأوروبي، وهو يركّز بشكل أكبر على النواتج الإحصائية ويعرّف نوعية البيانات بالاستناد إلى ستة معايير هي: صلتها بالموضوع، والدقة، وحُسن التوقيت والانتظام، وسهولة الوصول إليها ووضوحها، وقابليتها للمقارنة، والتناسق فيما بينها؛

(ج) إطار قياس النوعية المستخدم في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهو ينظر إلى النوعية كمفهوم متعدد الجوانب. وتتوقف خصائص النوعية في هذا

<sup>٤٩</sup> انظر: إطار تقييم نوعية البيانات،

صندوق النقد الدولي (<http://dsbb.imf.org/Applications/web/dqrs/>)

(dqrsdqaf)؛ والمكتب الإحصائي

للجماعات الأوروبية، Working

Group "Assessment of quality in statistics", "Definition of quality

in statistics" (الوثيقة Eurostat/

A4/Quality/03/General/Defini-

tion)، أعدت للاجتماع السادس

للفريق العامل (لكسمبرغ، ٢ و ٣

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣):

ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي، إدارة الإحصاءات،

Quality framework for OECD

(statistics) (باريس، حزيران/يونيه

٢٠٠٢)؛ والمملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وأيرلندا الشمالية، مكتب

الإحصاءات الوطنية، Guidelines

for Measuring Statistical Quality

التنقيح ١-٣ (لندن، ٢٠٠٧)؛ Sta-

tistics Canada's Quality Assurance

Framework (Ottawa, September

2002); Statistics Finland, Quality

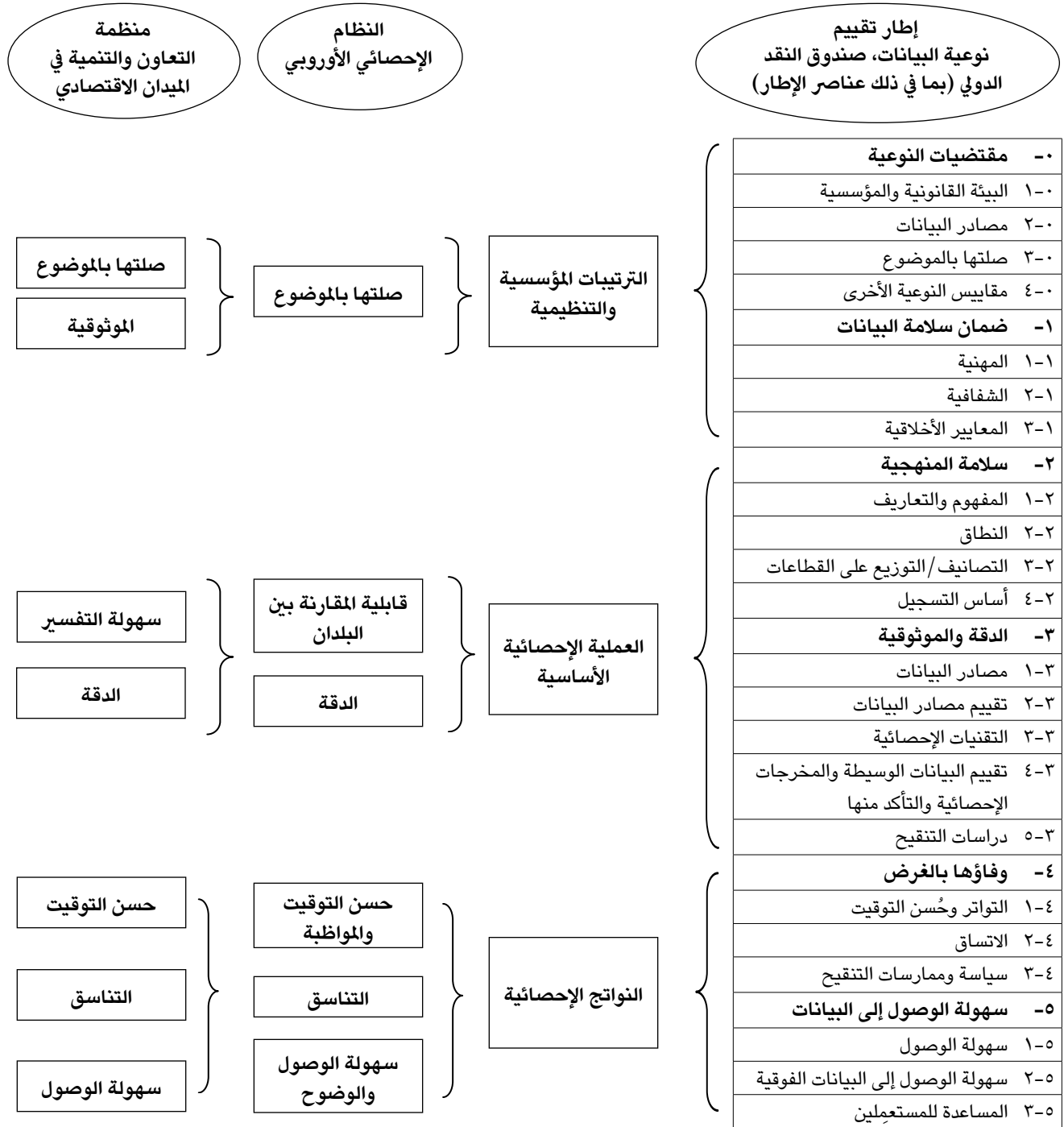
Guidance for Official Statistics, 2nd

.revised ed. (Helsinki, 2007), etc.



الشكل الثامن - ١

الصلة بين إطار تقييم نوعية البيانات لصندوق النقد الدولي، وتعريف النوعية في النظام الإحصائي الأوروبي، وإطار قياس النوعية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي



المصدر: Lucie Laliberte (IMF), Wermer Grunewald and Laurent Probst (Eurostat), "Data quality: A comparison of IMF's Data Quality Assessment Framework (DQAF) and Eurostat's quality definition", كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. والعمود الأخير الذي يبيّن العلاقة مع إطار قياس النوعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من إسهام شعبة الإحصاءات بالأُمم المتحدة.

النهج، كما في نهج النظام الإحصائي الأوروبي، على وجهة نظر المستفيدين، وعلى الحاجات والأولويات، التي تختلف باختلاف مجموعات المستعملين. ويُنظر إلى النوعية من خلال سبعة أبعاد هي: صلتها بالموضوع، والدقة، والمصداقية، وحُسن التوقيت، وسهولة الوصول إليها، وسهولة تفسيرها، والتناسق فيما بينها.

٣-٨- والهدف العام من أطر تقييم النوعية الثلاثة هو توحيد مقاييس نوعية الإحصاءات والإبلاغ بين البلدان ووضعها في إطار منهجي. وتتيح هذه الأطر إجراء تقييم للممارسات الوطنية على خلفية النهج الإحصائية المقبولة دولياً (أو إقليمياً) لقياس النوعية. ويمكن استخدام أطر تقييم النوعية في سياقات مختلفة منها: (أ) توجيه جهود البلدان نحو تعزيز نظمها الإحصائية بتزويدها بأداة للتقييم الذاتي ووسيلة للتعرف على المجالات التي يمكن إدخال تحسينات عليها؛ (ب) لأغراض المساعدة التقنية؛ (ج) استعراض مجالات إحصائية معيّنة على النحو الذي تقوم به المنظمات الدولية؛ (د) تقييم نوعية البيانات من قِبَل فئات أخرى من مستعملي البيانات.

٤-٨- أبعاد النوعية. يمكن لمكاتب الإحصاء الوطنية أن تقرّر تنفيذ أحد الأطر القائمة لتقييم النوعية في تقييم أي نوع من أنواع الإحصاءات، بما في ذلك إحصاءات تجارة التوزيع، سواءً بشكل مباشر أم عن طريق وضع أطر وطنية لتقييم النوعية على أساس الأطر الموصوفة أعلاه تتفق بشكل أفضل مع الممارسات والظروف الوطنية. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أبعاد النوعية التالية، التي تمثل رؤية واسعة، ومن ثم فقد تم إدخالها في معظم الأطر القائمة، وذلك عند وضع أطر تقييم النوعية لقياس نوعية الإحصاءات بشكل عام وإحصاءات تجارة التوزيع بشكل خاص ونشرها، وهذه الأبعاد هي: مقتضيات النوعية، وصلتها بالموضوع، ومصداقيتها، ودقتها، وحُسن التوقيت، وسلامة المنهجية، وتناسق البيانات وسهولة الوصول إليها. وفيما يلي وصف تفصيلي لهذه الأبعاد:

(أ) مقتضيات النوعية. تشير مقتضيات النوعية إلى جميع الظروف المؤسسية والتنظيمية التي تؤثر على نوعية إحصاءات تجارة التوزيع. وعناصر هذا البُعد هي الأساس القانوني لتجميع البيانات؛ وملاءمة البيانات للمشاركة، والتنسيق بين الوكالات المنتجة للبيانات، وضمان سرّية البيانات، وكفاية الموارد البشرية والمالية والتقنية لتنفيذ برامج إحصاءات تجارة التوزيع، وتنفيذ تدابير ترمي إلى ضمان كفاءة استعمال البيانات، والتوعية بمسألة النوعية؛

(ب) صلتها بالموضوع. يُقصد بصلة إحصاءات تجارة التوزيع بالموضوع درجة وفائها بالحاجات الفعلية للمستعملين، ومن ثم يتطلب قياس درجة صلتها بالموضوع التعرف على مجموعات المستفيدين وحاجاتهم، ويجب على مكاتب الإحصاء أن توازن بين مختلف الحاجات للمستعملين الراهنين والمحتملين من أجل وضع برامج تلبي معظم الحاجات الهامة للمستعملين قدر الإمكان من ناحية تغطية ومحتوى بيانات تجارة التوزيع، في حدود الموارد المتاحة. ومن مؤشرات صلة الإحصاءات بالموضوع: طلبات المستعملين، والدراسات الاستقصائية لمدى رضا المستعملين ونتائج تلك الدراسات، والثغرات التي تُكتشف بين اهتمامات المستعملين الرئيسيين وإحصاءات تجارة التوزيع المجمّعة من حيث المفاهيم والتغطية والتفاصيل؛

(ج) المصداقية°. تشير مصداقية إحصاءات تجارة التوزيع إلى مدى ثقة المستعملين في تلك البيانات على أساس سمعة مكتب الإحصاء أو الوكالة التي تنتج البيانات. وتتكوّن الثقة لدى المستعملين بمرور الوقت. ومن أهم جوانب المصداقية الثقة في موضوعية البيانات، أي النظر إلى البيانات باعتبارها ناتج جهد مهني وفقاً للمعايير

°° يشار إلى هذا البعد في إطار تقييم نوعية البيانات لصندوق النقد الدولي باعتباره ضمان سلامة الإحصاءات.

الإحصائية السليمة، وشفافية السياسات والممارسات. وعلى سبيل المثال، ينبغي عدم التلاعب بالبيانات أو إصدارها وفقاً لضغوط سياسية معينة؛

(د) الدقة. تشير دقة إحصاءات تجارة التوزيع إلى المدى الذي تُقدَّر به البيانات تقديراً صحيحاً الكميّات أو الخصائص التي صُمِّمت من أجل قياسها. وللدقة جوانب متعددة، ولا يوجد من حيث الممارسة تجميع وحيد أو مقياس عام للدقة، وإنما يشار إليها على وجه العموم من ناحية الأخطاء في التقديرات الإحصائية، وجرت العادة على تقسيمها إلى التحيز (الأخطاء المنهجية) والتباين (الأخطاء العشوائية)، ولكنها تشمل أيضاً وصف أي عمليات تقوم بها المكاتب الإحصائية لتقليل أخطاء القياس. وفي حالة تقديرات تجارة التوزيع القائمة على أساس الدراسات الاستقصائية بالعينّة، يمكن قياس الدقة باستخدام المؤشرات التالية: التغطية، وأخطاء المعاينة، والأخطاء الناتجة عن عدم الاستجابة، والأخطاء في الاستجابة، وأخطاء التجهيز، وأخطاء القياس والنمذجة. وتعتبر عمليات الاستعراض ودراسات الاستعراض لإحصاءات تجارة التوزيع، التي تتم على فترات منتظمة، مقياساً جيداً للمصادقية؛

(هـ) حُسن التوقيت. يُقاس حُسن التوقيت في إحصاءات تجارة التوزيع بالوقت الذي ينقضي بين نهاية الفترة المرجعية التي تغطيها البيانات وتاريخ إصدار البيانات. وينطبق مفهوم حُسن التوقيت أيضاً على البيانات القصيرة الأجل والبيانات الهيكلية، لأن الفرق الوحيد هو الإطار الزمني. ويرتبط حُسن التوقيت ارتباطاً وثيقاً بوجود جدول لنشر البيانات. ويشمل جدول النشر سلسلة من تواريخ الإصدار المستهدفة أو التزاماً بمواعيد محددة لنشر إحصاءات تجارة التوزيع في فترة زمنية معينة بعد تلقي البيانات. وينطوي هذا العامل عادة على معاوضة فيما يتعلق بالدقة. ويؤثر حُسن توقيت المعلومات أيضاً على صلتها بالموضوع. كما أن المواظبة هي جانب آخر من جوانب حُسن التوقيت. فهي تعكس الوقت الذي ينقضي بين تواريخ الإصدار المحددة والنشر الفعلي لبيانات تجارة التوزيع؛

(و) سلامة المنهجية. يشمل بُعد سلامة المنهجية تطبيق المعايير الدولية والمبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة في إنتاج إحصاءات تجارة التوزيع. ويؤثر تأثيراً كبيراً على درجة وفاء بيانات معينة بالمعايير الدولية سلامة التعاريف والمفاهيم والمجتمع المستهدف، والمتغيرات والمصطلحات المتصلة بالبيانات، والمعلومات التي تصف القيود التي تخضع لها البيانات إن وجدت. وللبيانات الفوقية التي ترافق إحصاءات تجارة التوزيع دور مهم في تقييم سلامة المنهجية للبيانات، فهي تعطي المستعملين معلومات عن مدى قرب المتغيرات المُدخلة، المستعملة في التقديرات، من المتغير المستهدف (بند معين من بنود البيانات مثلاً). وحين يوجد اختلاف كبير، فينبغي توضيح مدى أثر ذلك على وجود تحيز في تقدير بنود البيانات. وتتصل سلامة المنهجية اتصالاً وثيقاً بتفسير البيانات، وهو أمر يتوقف على جميع ملامح المعلومات الخاصة ببيانات تجارة التوزيع المذكورة أعلاه، ويبين مدى السهولة التي يفهم بها المستعمل تلك البيانات ويستعملها ويحللها؛

(ز) التناسق. ويُقصد بتناسق إحصاءات تجارة التوزيع درجة اتصال البيانات بعضها ببعض اتصالاً منطقياً ومنتظماً، أي الدرجة التي يمكن بها استعمالها بشكل ناجح مع المعلومات الإحصائية الأخرى في سياق تحليلي عريض وعلى فترة زمنية معقولة.

ومما يعزّز التناسق استعمال مفاهيم وتصانيف موحّدة ومجتمعات إحصائية موحّدة، كما يعزّزه استعمال منهجية موحّدة في جميع الدراسات الاستقصائية. وللتناسق، وهو لا يعني بالضرورة التوافق العددي الكامل، أربعة أبعاد فرعية هامة هي:

١' التناسق في إطار مجموعة البيانات. معنى هذا أن بنود البيانات الأولية تقوم على مفاهيم وتعريف وتصانيف متوافقة ويمكن الجمع بينها بطريقة منطقية. وبالنسبة لإحصاءات تجارة التوزيع فإن هذا البُعد يقتضي تجميع جميع بنود البيانات وفقاً للأساس المنهجي للتوصيات المعروضة في هذا المنشور؛

٢' التناسق فيما بين مجموعات البيانات. يعني هذا أن تكون البيانات في مختلف مجموعات البيانات قائمة على أساس مفاهيم وتعريف وتصانيف مشتركة. ومما يضمن تناسق إحصاءات تجارة التوزيع مع الإحصاءات الصناعية، وكذلك تناسق إحصاءات تجارة التوزيع مع الحسابات القومية أن تكون جميع مجموعات البيانات قائمة على مفاهيم وتعريف ومبادئ تقييم وتصانيف مشتركة، مع تفسير أي اختلافات فيما بينها وأخذها في الاعتبار؛

٣' التناسق على مدى الزمن. يعني هذا أن تكون البيانات قائمة على مفاهيم وتعريف ومنهجيات مشتركة على مدى الوقت. ويمكن الاطمئنان إلى هذه الخاصية إذا كانت جميع سلاسل البيانات الخاصة ببيانات تجارة التوزيع يجري جمعها على أساس التوصيات الواردة في التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع، ٢٠٠٨. وإن لم يكن الأمر كذلك فمن المستصوب أن تبين البلدان بوضوح أوجه الاختلاف عن هذه التوصيات؛

٤' التناسق فيما بين البلدان. يعني هذا أن تكون البيانات قائمة على مفاهيم وتعريف ومنهجيات مشتركة بين البلدان. وربما تتوقف خاصية تناسق إحصاءات تجارة التوزيع بين البلدان على مدى تطبيق التوصيات الواردة في التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع، ٢٠٠٨؛

(ح) سهولة الوصول إلى البيانات. يشير سهولة الوصول إلى إحصاءات تجارة التوزيع إلى إمكانية الحصول عليها بسهولة من المكاتب الإحصائية، بما في ذلك سهولة الاطمئنان إلى وجود المعلومات، وملاءمة وسائط النشر التي يمكن الحصول على المعلومات من خلالها. ومن نواحي الوصول إلى المعلومات أيضاً وجود بيانات فوقية وخدمات لدعم المستعملين. وتتطلب سهولة الوصول وضع جدول زمني مُعلن سلفاً (انظر الفقرة ٩-١٣) لكي يكون المستعملون على علم بالوقت الذي يتوقعون فيه إتاحة البيانات وبمكان إتاحتها وكيفية الوصول إليها.

٥-٨ - ويلاحظ أن أبعاد النوعية متداخلة ومترابطة وتتطوي على علاقات معقدة.

فالإجراء الذي يُتخذ لمعالجة أو تعديل جانب من جوانب النوعية يؤثر في الغالب على جوانب أخرى. وعلى سبيل المثال، قد تكون هناك معاوضة بين استهداف أدق تقدير ممكن لرقم الأعمال السنوي لوحدات التجارة وتقديم هذه المعلومات في أوقات منتظمة حتى لا تفقد اهتمام الجمهور. وتوصي البلدان التي لا تستطيع أن تفي بمتطلبات الدقة وحسن التوقيت معاً لدى قيامها بوضع سلاسل بيانات معينة لإحصاءات تجارة التوزيع، بأن تُصدر تقديرات أولية تتاح للمستعملين بعد الفترة

المرجعية مباشرة ولكنها مقدّمة على أساس محتوى بيانات أقل شمولاً، ويلى هذا التقدير في موعد لاحق معلومات تقوم على محتوى بيانات أكثر شمولاً وإن كان متأخراً بعض الوقت عن الإصدار المؤقت. أما إذا لم يوجد تعارض بين بُعدي النوعية المذكورين، فلن تكون هناك حاجة بالطبع إلى هذه التقديرات الأولية.

٦-٨- وقياس نوعية البيانات الإحصائية مهمة ليست بالبسيطة، وكذلك الأمر في بيانات إحصاءات تجارة التوزيع. وتنشأ المشاكل عن الصعوبات الناتجة عن وضع قيمة كميّة لمستويات كل بُعد من الأبعاد وفي تجميع المستويات لكل الأبعاد. وفي هذه الظروف لا يمكن وضع مقياس كميّ وحيد للنوعية. وبسبب عدم وجود مقياس وحيد، يمكن للبلدان أن تستعمل نظاماً من نظم قياسات النوعية/المؤشرات (انظر الفرع باء فيما يلي) في وضع أطرها الخاصة بتقييم النوعية على أساس النُهج والأبعاد المذكورة أعلاه والظروف الخاصة بكل اقتصاد، وأن تُصدر تقارير منتظمة عن النوعية كجزء من بياناتها الفوقية. ويتيح إطار النوعية لمكاتب الإحصاء نهجاً عملياً في تقديم بيانات تتفق مع حاجات المستعملين المختلفة، كما أن إتاحة معلومات من نوعية جيدة تتيح للمستعملين الحكم بأنفسهم على ما إذا كانت البيانات تفي بمتطلباتهم الخاصة من حيث النوعية. ويوصى بإجراء استعراض لنوعية إحصاءات تجارة التوزيع كل أربع أو خمس سنوات أو على فترات أقصر إذا حدثت تغييرات كبيرة في المنهجية أو في مصادر البيانات.

## باء - مؤشرات النوعية مقابل المقاييس المباشرة للنوعية

٧-٨- مقاييس النوعية. تُعرّف مقاييس النوعية بأنها البنود التي يمكن بها مباشرة قياس جانب معين من جوانب النوعية. فمثلاً تعتبر الفترة الفاصلة بين التاريخ المرجعي وإصدار إحصاءات تجارة التوزيع الخاصة ببند معين مقياساً مباشراً للنوعية. ومن الناحية العملية فإن كثيراً من مقاييس النوعية يمكن أن تكون مكلفة أو من الصعب حسابها. وبدلاً من ذلك يمكن استخدام مؤشرات النوعية في قياس النوعية. ويمكن أن تكمل مقاييس النوعية ومؤشرات النوعية مقاييس النوعية المباشرة المرغوبة أو أن تكون بديلاً عنها.

٨-٨- مؤشرات النوعية. مؤشرات النوعية هي بيانات كميّة ملخّصة تُوفّر دلالات عن النوعية أو مستوى البيانات المنتجة في وكالات الإحصاء الوطنية والدولية. وتتصل هذه المؤشرات بتحقيق أهداف معيّنة. وعلى عكس الإحصاءات الخام العادية، يُنظر إلى مؤشرات النوعية عادة من حيث إن لها نقطة مرجعية وأنها مُهيكلّة بشكل يساعد في إجراء طائفة مختلفة من أنواع المقارنات.

٩-٨- وتتكوّن مؤشرات النوعية عادة من معلومات هي نواتج فرعية للعملية الإحصائية. وهي لا تقيس النوعية بشكل مباشر ولكنها تُوفّر معلومات كافية لتقييم النوعية. وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالدقة، يكاد يكون من المستحيل قياس التحيز الناتج عن عدم الاستجابة، لأن خصائص عدم الاستجابة من الصعب ومن المكلف التأكد منها. وفي هذه الحالة يُستعمل معدل الاستجابة عادة كبديل لمؤشر النوعية من أجل توفير مقياس لمدى التحيز الممكن الناتج عن عدم الاستجابة.

١٠-٨- وليس المقصود هو التصدي لجميع جوانب النوعية في جميع البيانات، وإنما توصي البلدان باختيار مقاييس/مؤشرات النوعية التي تتيح معاً تقيماً لنواحي القوة والضعف عموماً ونواحي الاستخدامات المفيدة لأي مجموعة معيّنة من البيانات. ثم تقوم بإعداد أنواع

معينة من تدابير ومؤشرات النوعية لكل بند من بنود البيانات؛ فعلى سبيل المثال يتم حساب معدل الاستجابة لبند ما في مجال رقم الأعمال (انظر بند البيانات ٥ - ١) مع كل تقدير جديد. وفي المقابل يمكن إنتاج مقاييس ومؤشرات أخرى لجميع بنود البيانات، ولا تتغير هذه المقاييس أو المؤشرات إلا بوجود تغييرات جديدة. وهذه الحالة الأخيرة تعتبر مثلاً لوصف نُهج جمع البيانات في الدراسات الاستقصائية للتحقق من أحد أبعاد النوعية، وهو "سلامة المنهجية" (انظر الفقرة ٨-٤ (و))، وهو وصف يمكن تطبيقه على جميع بنود بيانات إحصاءات تجارة التوزيع.

٨-١١ - تعريف مؤشرات النوعية. توصى البلدان، عند وضع تعاريف لمؤشرات النوعية في إحصاءات تجارة التوزيع، بأن تستوفي المؤشرات المعايير التالية: (أ) أن تغطي جميع أبعاد النوعية حسب التعريف الوارد أعلاه؛ (ب) أن تكون منهجية جمع المؤشرات قائمة على أسس سليمة؛ (ج) أن تكون المؤشرات سهلة الفهم.

٨-١٢ - أنواع مؤشرات النوعية. يمكن تصنيف مؤشرات النوعية حسب أهميتها على

النحو التالي:

(أ) المؤشرات الرئيسية. وهذه يجب أن تستوفي المعايير المذكورة في الفقرة ٨-١١. ومن أمثلة مؤشرات النوعية ما يلي: معامل التغير، الذي يقيس دقة إحصاءات تجارة التوزيع التي يتم الحصول عليها من خلال الدراسات الاستقصائية بالعينة، والفترة الزمنية التي تنقضي بين نهاية الفترة المرجعية وتاريخ الإصدار الأول للبيانات، وهي التي يقاس بها مدى حسن توقيت إحصاءات تجارة التوزيع؛

(ب) المؤشرات المساندة. وهي التي تستوفي المعايير الواردة في الفقرة ٨-١١ في الحدود التي تُعتبر فيها أدوات مهمة باعتبارها مقاييس غير مباشرة لنوعية البيانات. ومن أمثلة هذه المؤشرات: متوسط حجم المراجعات التي تجري بين التقديرات الأولية والتقديرات النهائية لأي مجموعة معينة من البيانات، ويقاس به مدى دقة إحصاءات تجارة التوزيع؛

(ج) مؤشرات تقييد في التحاليل اللاحقة: تخضع المؤشرات لمزيد من الفحص والمناقشة من جانب المكاتب الإحصائية. وبعد تحليل دقيق لقدرات المكاتب الإحصائية والموارد المتاحة، قد تقرّر بعض البلدان، على سبيل المثال، أن تجري دراسة استقصائية لمدى رضا المستعملين وتضع رقماً قياسياً لرضا المستعملين من أجل قياس مدى الصلة بين إحصاءات تجارة التوزيع والغرض الذي توضع من أجله.

٨-١٣ - ويوصى بأن تقيم البلاد توازناً سليماً بين مختلف أبعاد النوعية وعدد المؤشرات.

فالهدف من مقاييس النوعية هو وجود مجموعة محدودة (أقل عدد ممكن) من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس نوعية بيانات تجارة التوزيع التي تنتجها المكاتب الإحصائية، ومتابعتها مع الوقت، والتأكد من أن المستعملين تتوافر لهم موجزات مفيدة للنوعية عموماً، وذلك دون إرهاق المستجيبين بطلبات من أجل عرض كميات غير واقعية من البيانات الفوقية الخاصة بالنوعية.

٨-١٤ - أقل مجموعة من مقاييس النوعية | مؤشرات النوعية. يبيّن الجدول الثامن - ١

أدناه مجموعة محدودة من المؤشرات الرئيسية<sup>١</sup> التي توصى البلدان باستعمالها على أساس منتظم لقياس نوعية إحصاءات تجارة التوزيع. وهذه المؤشرات سهلة الاستعمال، وهي تعطي مستعملي البيانات نظرة عامة واضحة وحديثة عن نوعية إحصاءات تجارة التوزيع.

<sup>١</sup> للاطلاع على مزيد من مؤشرات النوعية، انظر: European Statistics Code of Practice، على الموقع: [http://dsbb.imf.org/Applications/web/dqrs/dqrsdqaf/](http://epp.eu-rostat.ec.europa.eu/portal/page?_pageid=2273,1,2273_47140765&_dad=portal&_schema=PORTAL;the IMF Data Quality Assessment Framework website at: <a href=); and the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland Office for National Statistics, *Guidelines for Measuring Statistical Quality*, at: <http://www.statistics.gov.uk/StatBase/Product.asp?vlnk=13578>

الجدول الثامن- ١

## المؤشرات الرئيسية لقياس نوعية إحصاءات تجارة التوزيع

| أبعاد النوعية             | مقاييس/ مؤشرات النوعية   |
|---------------------------|--|
| الصلة بالموضوع            | ١ ص تحديد الثغرات بين اهتمامات المستعملين الرئيسيين للبيانات وإحصاءات تجارة التوزيع المجمعّة من حيث المفاهيم والتغطية والتفاصيل                                |
|                           | ٢ ص دراسات استقصائية لرضاء مستعملي البيانات  |
| الدقة                     | ١ د أخطاء المعاينة   |
|                           | ٢ د < معامل التغيّر  |
|                           | ٣ د أخطاء غير المعاينة   |
|                           | ٤ د < معدل استجابة الوحدات   |
| حُسن التوقيت              | ١ ت معدل الاستجابة الكميّة (النسبة المئوية من مجموع المبيعات المبلّغ عنها)   |
|                           | ٢ ت عدد المراجعات لبيانات تجارة التوزيع ومتوسط حجمها   |
|                           | ٣ ت المدة التي تنقضي بين نهاية الفترة المرجعية وتاريخ أول إصدار (أو الإصدار النهائي) لنتائج بيانات تجارة التوزيع   |
| سلامة المنهجية            | ١ م عدد مرات الاختلاف عن المعايير الإحصائية الدولية ذات الصلة بالمفاهيم وتدابير القياس المستعملة في جمع إحصاءات تجارة التوزيع وتجميعها، ومعدلات تلك الاختلافات |
| التناسق                   | ١ ق مقارنة بيانات تجارة التوزيع ذات الصلة من مختلف المصادر واستعمالها بصفة مشتركة  |
| سهولة الوصول إلى البيانات | ١ س عدد الوسائل المستعملة لنشر إحصاءات تجارة التوزيع وأنواعها  |
|                           | ١ س مجموعات بيانات إحصاءات تجارة التوزيع التي صدرت، حسب وسيلة النشر، كنسبة مئوية من مجموع سلاسل بيانات إحصاءات تجارة التوزيع المُنتجة                          |

## جيم - البيانات الفوقية لإحصاءات تجارة التوزيع

٨-١٥ - محتوى البيانات الإحصائية. تتكوّن البيانات الإحصائية عادة مما يلي:

- (أ) بيانات جزئية: بيانات عن خصائص الوحدات في المجتمع الإحصائي، مثل المنشآت، يتم جمعها في تعداد أو في دراسة استقصائية؛
- (ب) بيانات كلية: بيانات مستقاة من البيانات الجزئية عن طريق تجميع تلك البيانات، مثل العدد الإجمالي للمنشآت أو مجموع القيمة المضافة؛
- (ج) بيانات فوقية: وهي البيانات التي تصف البيانات الجزئية والبيانات الكلية، والبيانات الفوقية الأخرى.

٨-١٦ - البيانات الفوقية. يُقصد بتعبير البيانات الفوقية جميع المعلومات المستعملة لوصف سائر البيانات. ومن هنا فإن الوصف الموجز للبيانات الفوقية هو "بيانات عن البيانات". والأوصاف التي ترد في البيانات الفوقية لا تقتصر على مجرد شكل أو محتوى البيانات وإنما تتضمن أيضاً الوقائع الإدارية عن البيانات (الجهة التي تُصدر البيانات ومتى صدرت)، وطريقة جمع البيانات وتجهيزها قبل نشرها أو تخزينها في قاعدة بيانات. وعلاوة على ذلك، فإن البيانات الفوقية تسهّل القيام بالبحث عن البيانات ومواقعها بشكل كفاء.

٨-١٧ - البيانات الفوقية الإحصائية. البيانات الفوقية الإحصائية تقدّم وصفاً أو توثيقاً للبيانات الإحصائية، أي البيانات الجزئية والكلية و البيانات الفوقية الأخرى. وهي تسهّل التشارك في البيانات والاستفسار عنها وفهمها على مدى حياة البيانات. وتشير البيانات الفوقية أيضاً إلى الأوصاف المنهجية لكيفية جمع البيانات والتعامل معها. فعلى سبيل المثال، تتضمن البيانات الفوقية لبنود بيانات إحصاءات تجارة التوزيع اسم بند البيانات، والوحدة التي قدّمت المعلومات، ومصدر البيانات، ومعلومات عن التصنيف المستعملة، والانقطاع في السلاسل الزمنية، والتعاريف والمنهجيات المستعملة في تجميعها. والبيانات الفوقية ضرورية لفهم البيانات الإحصائية، ومن الصعب من دون تلك البيانات فهم البيانات الإحصائية بشكل كامل.

٨-١٨ - البيانات الفوقية والنوعية. هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين البيانات الفوقية والنوعية. فالبيانات الفوقية من ناحيتها تصف نوعية البيانات. ومن ناحية أخرى، فإن البيانات الفوقية هي نفسها أحد مكونات النوعية، من حيث إنها تحسّن الحصول على البيانات الإحصائية وسُبل الوصول إليها.

٨-١٩ - مستعملو البيانات الفوقية واستعمالاتها. يوجد أنواع كثيرة من مستعملي البيانات الفوقية ومن استعمالاتها لأي مجموعة معيّنة من البيانات. ويعني اتساع نطاق المستعملين المحتملين والاستعمالات المحتملة أن هناك مجموعة واسعة من المتطلبات في البيانات الفوقية ينبغي استيفاؤها. وبوجه خاص، ينبغي للمكاتب الإحصائية، باعتبارها مزودة البيانات، أن تتيح بيانات فوقية كافية تمكن صغار المستعملين وكبارهم من تقييم البيانات ونوعيتها بيسر. ويوصى بأن تقبل البلدان تقسيم مستعملي البيانات إلى مجموعات وعرض البيانات الفوقية بشكل طبقي متدرّج، بحيث توفّر كل طبقة تالية تفاصيل أكثر، ويوصى على الأقل بتقسيم البيانات الفوقية إلى طبقتين:

(أ) بيانات فوقية هيكلية. تُقدّم كجزء أساسي من جداول البيانات؛

(ب) بيانات فوقية مرجعية. تقدّم تفاصيل عن محتوى البيانات ونوعيتها، ويمكن أن ترافق الجداول أو تعرض بشكل منفصل عن طريق الإنترنت أو في المطبوعات الموسمية.

٨-٢٠ - استعمال البيانات الفوقية لتعزيز المقارنة الدولية للبيانات. توفّر البيانات الفوقية آلية لمقارنة الممارسات الوطنية في تجميع الإحصاءات. ومن شأن ذلك أن يساعد البلدان ويشجّعها على تنفيذ المعايير الدولية وعلى تبني أفضل الممارسات في تجميع الإحصاءات في مجالات معيّنة. ومن شأن التنسيق الأفضل للنهج التي تستخدمها مختلف البلدان أن يؤدي إلى تحسين النوعية العامة للمؤشرات الإحصائية الرئيسية وتغطيتها.

٨-٢١ - أعراض البيانات الفوقية لإحصاءات تجارة التوزيع. الغرض الرئيسي من البيانات الفوقية هو مساعدة مستعملي إحصاءات تجارة التوزيع في تفسير البيانات وفهمها وتحليلها، حتى ولو لم يكونوا قد اشتركوا بأنفسهم في عملية إنتاج تلك البيانات. أي أنه ينبغي



أن تساعد البيانات الفوقية لإحصاءات تجارة التوزيع مستعملي البيانات على تحويل البيانات الإحصائية إلى معلومات. ومن شأن البيانات الفوقية لإحصاءات تجارة التوزيع أيضاً أن تساعد منتجي الإحصاءات. ذلك أن المعارف الجديدة المستفادة من تفسير البيانات يمكن أن تؤدي إلى تعزيز إنتاجها (عن طريق تقليل التكلفة وتحسين نوعية البيانات) ونشرها (عن طريق نشر بيانات شاملة وحسنة التوقيت ومتيسرة ويُعتمد عليها).

٢٢-٨ - مكوّنات البيانات الفوقية. من أجل نشر إحصاءات لتجارة التوزيع تكون شاملة، ينبغي أن تشمل البيانات الفوقية الخاصة بها ستة عناصر رئيسية هي: (أ) تغطية البيانات وتواترها وحُسن توقيتها؛ (ب) الوصول إليها من قِبَل الجمهور؛ (ج) سلامة البيانات المنشورة؛ (د) نوعية البيانات؛ (هـ) موجز للمنهجية؛ (و) نسق النشر. ويتسم كل عنصر من هذه العناصر بعدد من المكونات التي يمكن مراقبتها والتي يمكن أن يلاحظها مستعملو الإحصاءات.

٢٣-٨ - وحبذا لو تولي البلدان أولوية كبيرة لوضع البيانات الفوقية وتعتبر نشرها جزءاً لا يتجزأ من نشر إحصاءات تجارة التوزيع. وتوصى البلدان كذلك أن تنتظر، في سياق وضع نهج متكامل إزاء تجميع الإحصاءات الاقتصادية، في وضع نظام متناسق ومهيكل للبيانات الفوقية في جميع مجالات الإحصاءات الاقتصادية يركز على تحسين النوعية والتغطية.

٢٤-٨ - وقد وضع العديد من المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والمكتب الإحصائي للمجتمعات الأوروبية (النظام الإحصائي الأوروبي) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، معايير للبيانات الفوقية، كما أنها تقوم بجمع بيانات فوقية لمختلف مجالات الإحصاءات. وسيعرض المنشور التالي الذي هو قيد الإصدار: إحصاءات تجارة التوزيع: دليل التجميع، المزيد من الإرشادات بشأن البيانات الفوقية فيما يتصل بإحصاءات تجارة التوزيع. وتعرض المعايير التقنية والخطوط التوجيهية الموجهة نحو المحتوى، الصادرة عن مركز تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية<sup>٥٢</sup> أنساقاً مشتركة وتسميات مشتركة لتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية باستخدام التكنولوجيا الحديثة. ويوصى بنشر البيانات الوطنية والبيانات الفوقية الوطنية باستعمال تكنولوجيا الويب ومعايير مركز تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية كوسيلة لتخفيف عبء الإبلاغ الدولي.

<sup>٥٢</sup> للاطلاع على مزيد من المعلومات انظر: مركز تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية (SDMX)، على الموقع: <http://www.sdmx.org/>

## الفصل التاسع النشر

### ألف - الإبلاغ الوطني

٩-١- نشر البيانات. نشر البيانات هو من أهم الأنشطة التي تقوم بها مكاتب الإحصاء الوطنية. وفوائد هذا النشر لا تقتصر على تزويد واضعي السياسات ومجتمع الأعمال وغيرهم من المستعملين بمعلومات إحصائية جيدة النوعية وإنما يشجع هذا النشر المستجيبين للاستبيانات على المشاركة في الدراسات الاستقصائية الإحصائية. وإذا كانت مكاتب الإحصاء الوطنية لديها سلطة قانونية لجمع المعلومات الإحصائية ونشرها، فإن عليها أيضاً التزاماً بحماية سرية المستجيبين.

٩-٢- السرية في الإحصاء. معظم المعلومات عن الوحدات الإحصائية المصنفة في الباب زاي من التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، التي تقوم بجمعها مباشرة مكاتب الإحصاء أو التي يتم الحصول عليها من مصادر أخرى، تعتبر سرية. وسرية الإحصاءات ضرورية من أجل اكتساب ثقة المستجيبين الذين يُطلب منهم الإجابة على استبيانات الدراسات الاستقصائية الإحصائية، والذين يستعملون تلك المعلومات الإحصائية، والحفاظ على تلك الثقة.

٩-٣- ويضع المبدأ ٦ من مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية، الأساس لإدارة السرية الإحصائية، إذ ينص على ما يلي:

تجب المحافظة التامة على البيانات الفردية التي تقوم بجمعها وكالات الإحصاء لأغراض تجميع الإحصاءات، سواءً كانت هذه البيانات تشير إلى أشخاص طبيعيين أم اعتباريين، ويجب استعمالها على سبيل الحصر للأغراض الإحصائية.

٩-٤- وتنص قوانين الإحصاء وغيرها من اللوائح التنظيمية الحكومية التكميلية على أحكام قانونية تكفل السرية الإحصائية على المستويات الوطنية. وقد تختلف تعاريف السرية والقواعد التي تحكم الوصول إلى البيانات الجزئية، ولكنها يجب أن تتفق على هذا المبدأ الأساسي. وهذا أمر مهم جداً خاصة بالنسبة للبلدان التي لم تستقر لديها أعراف ثابتة للتمييز بين الاستعمالات الإحصائية وغير الإحصائية للبيانات الكلية، أو التي لا تنص تشريعاتها على ذلك.

٩-٥- وتقوم المكاتب الإحصائية الوطنية عادة بنشر بيانات تجارة التوزيع في شكل جداول إحصائية مختلفة. ومن قواعد حماية السرية الإحصائية ألاّ تتيح البيانات الواردة في الجداول إمكانية التعرف بشكل مباشر أو غير مباشر على الوحدات بما يؤدي إلى إفشاء معلومات فردية. ومن السهل التعرف المباشر على الوحدات إذا كانت البيانات الخاصة بوحدة إحصائية واحدة واردة في خانة بمفردها، كما يسهل التعرف بشكل غير مباشر على الوحدات إذا كان من الممكن استنباط بيانات فردية من البيانات المنشورة (مثلاً لوجود عدد قليل جداً من الوحدات

في الخانة، أو بسبب هيمنة بيانات وحدة واحدة أو وحدتين في الخانة). ولتحديد ما إذا كان من الممكن التعرف على الوحدة الإحصائية، لا بد من الاحتياط بكل الوسائل التي من المعقول أن يلجأ إليها طرف ثالث للتعرف عليها<sup>٥٣</sup>.

٦-٩- ضوابط إفشاء السرية الإحصائية. تُعرّف تقنيات ضوابط إفشاء السرية الإحصائية بأنها مجموعة من الطرق المستعملة لتقليل إمكانية إفشاء المعلومات عن الوحدات الإحصائية. ومع أن تطبيق هذه الطرق يحدث في مرحلة النشر، فإنها مهمة في جميع مراحل عملية إنتاج البيانات الإحصائية.

٧-٩- وتقوم تقنيات ضوابط إفشاء الأسرار الإحصائية المتصلة بخطوة نشر البيانات، عادة على تحديد كمية البيانات أو تعديل إصداراتها. وتحاول ضوابط الإفشاء تحقيق توازن أمثل بين تحسين حماية السرية والمسائل بنوعية البيانات. وتختلف مشاكل السرية باختلاف نوع البيانات، ومن ثم تختلف الحلول المطلوبة. وعلى أساس المبادئ التوجيهية الدولية المتاحة في هذا المجال<sup>٥٤</sup>، يمكن للبلدان أن تطوّر طرقاً لحماية سرية المعلومات الإحصائية تناسب ظروفها على أفضل وجه. وترد في الفقرة التالية أمثلة للطرق المستخدمة غالباً لتحقيق هذا الهدف.

٨-٩- طرق حماية سرية البيانات. الخطوة الأولى في ضبط إفشاء سرية البيانات الإحصائية في الجداول هي التعرف على الخلايا الحساسة. والخلايا الحساسة هي الخانات التي يمكن أن تكشف بشكل مباشر أو غير مباشر عن معلومات عن الوحدات الإحصائية (الفقرة ٥-٩). وأكثر الممارسات شيوعاً لحماية البيانات السرية من الإفشاء هي:

(أ) التجميع. تجميع الخانات السرية في الجداول مع خانات أخرى ثم نشر المعلومات بشكل تجميعي وليس تفصيلياً. وينتج عن ذلك مثلاً تجميع بيانات تجارة التوزيع السرية على مستوى الفرع في التصنيف الصناعي الدولي الموحد مع بيانات من فرع آخر وعرض البيانات ونشرها على مستوى المجموعة في التصنيف الصناعي الدولي الموحد؛

(ب) الحذف. يعني الحذف إزالة السجل من قاعدة البيانات أو من الجدول الذي يحتوي على بيانات سرية. وهذه الطريقة تتيح للإحصائيين عدم نشر القيم في الخانات الحساسة مع نشر القيم الأصلية في الخانات الأخرى (الحذف الأولي). ومع ذلك فإن حذف خانة واحدة في الجدول يعني أن حساب المجاميع للمستويات الأعلى التي تنتمي إليها هذه الخلية لن يكون ممكناً. وفي هذه الحالة، لا بد من حذف بعض الخانات الأخرى لحماية القيم التي كانت موجودة في الخانة الأولى، مما يؤدي إلى حذف تال؛

(ج) طرق أخرى. ومن الوسائل الأكثر تقدماً عملية التقريب المنضبط والتمويه لحماية سرية البيانات. وتتيح عملية التقريب المنضبط تعديل القيمة الأصلية في كل خانة صعوداً أو نزولاً إلى مضاعف قريب من رقم الأساس. ويمثل التمويه شكلاً آخر من أشكال البرمجة الخطية في تقنية التقريب المنضبط.

٩-٩- وإذا ما رأت البلدان تفضيل الحذف كوسيلة لحماية سرية البيانات في تجارة التوزيع فيوصى بالإبلاغ عن أي بيانات يتقرر أنها سرية بتفصيلاتها الكاملة في المستوى التالي الأعلى من التصنيف الذي يوفر حماية كافية للسرية، إذا كانت البيانات معروضة حسب الأنشطة، أو إلى المستوى الأعلى في التجميع بالنسبة لأي خصائص أخرى. ومن ميزة هذه التقنية أنها تلبّي متطلبات السرية وفي نفس الوقت لا تضيق فيها إلا معلومات محدودة.

<sup>٥٣</sup> انظر: تعريف النظام الإحصائي الأوروبي للسرية، كما يرد في الفصل الخامس (سرية البيانات الإحصائية) في اللائحة التنفيذية لمجلس الاتحاد الأوروبي رقم ٩٧/٢٢٢ المؤرخة ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ بشأن إحصاءات الجماعة الأوروبية؛ وفي اللائحة التنفيذية للمجلس رقم ١٥٨٨/٩٠ المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ بشأن إرسال البيانات بشرط عدم إفشاء السرية الإحصائية.

<sup>٥٤</sup> انظر: مبادئ وخطوط توجيهية لإدارة السرية الإحصائية والوصول إلى البيانات الكلية، ورقة أولية أعدت من أجل الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الإحصائية المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧ [http://unstats.un.org/unsd/stat-\(com/sc2007.htm](http://unstats.un.org/unsd/stat-(com/sc2007.htm)

٩-١٠ - سرّية بيانات المؤسسات المرَكِّبة. ينبغي اتخاذ تدابير واعية لحماية سرّية البيانات في حالة مؤسسات التجارة الكبيرة. وبوجه عام فإن الوحدات الكبيرة قابلة للتعرف عليها بسهولة أكثر من الوحدات الصغيرة، كما أن احتمال اختيارها ضمن الدراسات الاستقصائية في التجارة أكبر، ومن الأرجح أن تطفئ بياناتها على المجاميع في عدد من الخلايا، مما يتيح التعرف عليها.

٩-١١ - قواعد السرّية لبيانات تجارة التوزيع. يجب أن تتفق القواعد الخاصة بحماية السرّية في بيانات تجارة التوزيع مع أحكام التشريعات الوطنية لكل بلد والممارسات فيها. وينبغي، كحد أدنى، أن تؤخذ العوامل التالية في الاعتبار في تحديد قواعد السرّية: (أ) عدد الوحدات في خلية التبويب؛ (ب) هيمنة بيانات وحدة أو وحدات معيّنة على مجموع القيمة في خانة التبويب. ويُترك للمكاتب الإحصائية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالتحديد الدقيق لمعايير السرّية، مثل المعايير الخاصة بعدد الوحدات في كل خلية ونسبة الهيمنة. وفي حالات فردية، يمكن التساهل في قواعد السرّية بإذن من الوحدة أو الوحدات المهيمنة إلى السلطات الإحصائية بإفشاء البيانات.

٩-١٢ - عالمية السرّية. تتوقف البيانات التي تجمعها وتنشرها المنظمات الدولية، إلى حد كبير، على نوعية البيانات التي تقدّمها البلدان وعلى اكتمال تلك البيانات. ومن ثم فإن بُعد السرّية لا يقتصر على البُعد القومي، ولكنه أصبح عالمي النطاق للأسباب التالية: (أ) الاهتمام الكبير بإجراء مقارنات عبر البلدان؛ (ب) عالمية مستعملي البيانات الإحصائية (بما في ذلك المنظمات الدولية)؛ (ج) زيادة نشر البيانات على الإنترنت. ونتيجة لذلك، يزداد الطلب على بيانات البلدان بمستويات كبيرة من التفصيل في بعض الحالات، وحتى على البيانات الفوقية للبلدان.

٩-١٣ - الجدول الزمني لنشر البيانات. غالباً ما يتطلب الأمر قدراً من المعاوضة في إنتاج البيانات الإحصائية بين حُسن التوقيت في إصدار البيانات ودقة المعلومات ومستوى تفاصيل البيانات المنشورة. ومن العوامل الحاسمة في الحفاظ على علاقات جيدة بين المكاتب الإحصائية الوطنية كمنتجين لإحصاءات تجارة التوزيع وبين مجتمع المستعملين وجود جدول زمني مناسب لتجميع وإصدار البيانات. ولما كان هذا عنصراً هاماً في قياس حُسن التوقيت، وهو أحد أبعاد النوعية في إحصاءات تجارة التوزيع (انظر الفقرة ٨-٤ هـ))، يوصى بأن تضع البلدان وتعلن جداول مُسبقة بالمواعيد الدقيقة لنشر إحصاءات تجارة التوزيع. وينبغي نشر مواعيد الإصدار في بداية كل سنة على موقع المكتب الإحصائي للبلد على الشبكة.

٩-١٤ - وأهم العناصر التي تؤخذ في الاعتبار في تحديد مواعيد تجميع وإصدار إحصاءات تجارة التوزيع هي:

- (أ) توقيت جمع البيانات الأولية من الدراسات الاستقصائية الكبيرة لتجارة التوزيع؛
- (ب) نطاق التنقيح الذي تخضع له البيانات المستقاة من مصادر البيانات الرئيسية؛
- (ج) توقيت إعداد وثائق السياسة العامة المهمة المتصلة بالاقتصاد الوطني التي تحتاج إلى بيانات تجارة التوزيع كمدخلات فيها؛
- (د) طرق نشر البيانات (الإصدارات الصحفية والنشر الإلكتروني أو المطبوع).

٩-١٥ - ويختلف توقيت إصدار بيانات تجارة التوزيع الأصلية الشهرية والفصلية والسنوية اختلافاً كبيراً من بلد إلى بلد، ويعكس ذلك بشكل أساسي اختلاف النظرة إلى المعاوضة بين حُسن التوقيت والموثوقية والدقة. وحبذا لو تحاول البلدان، اتباعاً للممارسات الإحصائية السليمة، إصدار بياناتها الشهرية الأصلية بعد نهاية الشهر المعني بخمسة وأربعين يوماً، وبياناتها الفصلية بعد ثلاثة أشهر من نهاية الفصل، وبياناتها السنوية بعد ١٨ شهراً من نهاية السنة. ويجب أن

تشير البيانات الفصلية والشهرية إلى شهر أو فصل محدد. وتستعمل معظم البلدان نظاماً منفصلاً لتجميع إحصاءاتها السنوية بشأن تجارة التوزيع، وفي هذه الحالة، ينبغي نشر بياناتها للفصل الرابع (أو الشهر الثاني عشر) بشكل منفصل وعدم الاعتماد على استقائها باعتبارها الفرق بين المجاميع السنوية ومجاميع الفصول الثلاثة الأولى من السنة (أو الأحد عشر شهراً).

٩-١٦ - تنقيحات البيانات. تنقيح البيانات هو جزء أساسي من ممارسات البلد فيما يتعلق بتجميع إحصاءات تجارة التوزيع. وإنتاج هذه التنقيحات هو نتيجة للمعاوضة بين حُسن توقيت البيانات المنشورة وموثوقيتها ودقتها وشمولها. ولحل هذه المشاكل، تقوم مكاتب الإحصاء بتجميع بيانات مؤقتة تجري مراجعتها فيما بعد حين تتاح بيانات أحدث وأكثر دقة. ورغم أن كثرة التنقيحات قد تُفسّر عموماً بأنها تعكس اتجاهها سلبياً من جهة موثوقية بيانات تجارة التوزيع الرسمية، فإن محاولة تفادي هذه التنقيحات بإنتاج بيانات دقيقة ولكنها متأخرة لن يفي بحاجات المستعملين في النهاية. ومن المهم التأكيد على أن التنقيحات التي تجري على بيانات تجارة التوزيع إنما تجري لصالح المستعملين من أجل تزويدهم ببيانات حسنة التوقيت ودقيقة قدر الإمكان. وتؤثر التنقيحات على إحصاءات تجارة التوزيع السنوية والقصيرة الأجل ولكن تأثيرها أكبر على البيانات القصيرة الأجل.

٩-١٧ - أسباب تنقيح البيانات. يوجد عموماً نوعان من التنقيحات: (أ) التنقيحات الناشئة عن العمليات الإحصائية "العادية" (مثل ورود معلومات جديدة أو تغيير في المنهجية أو تغيير في مصادر البيانات أو تغيير في سنة الأساس، إلخ)؛ (ب) تنقيحات في شكل تصحيح أخطاء قد تحدث في مصادر البيانات أو في تجهيزها. وبالنسبة لتنقيحات البيانات الإحصائية العادية (وتسمى أيضاً التنقيحات الجارية)، ينبغي للبلدان وضع سياسة للتنقيحات. ويجوز أن تقوم مكاتب الإحصاء في أي لحظة من الزمن بإجراء تنقيح خاص إضافة إلى تنقيحات البيانات الإحصائية العادية من أجل إعادة تقييم البيانات أو تمحيص بعض الهياكل الاقتصادية الجديدة. وتجري هذه التنقيحات على فترات متباعدة وغير منتظمة، وقد تتطلب أحياناً تغييرات في السلاسل الزمنية قد تمتد إلى بداية السلسلة من أجل الحفاظ على الاتساق في المنهجية. ويوصى بأن تبلغ مكاتب الإحصاء المستعملين مسبقاً بهذه التنقيحات، وأن يشمل الإبلاغ أسباب إجراء التنقيح ويقدم معلومات عن أثر التنقيحات على البيانات.

٩-١٨ - سياسة التنقيحات. يوصى بأن تضع البلدان سياسة للتنقيح تتناول المسائل المحيطة بهذه التنقيحات لبيانات تجارة التوزيع، وأن تكون هذه السياسة حسنة التصميم والإدارة والتنسيق مع مجالات الإحصاء الأخرى. وينبغي أن تهدف سياسة التنقيحات إلى تزويد مستعملي البيانات بالمعلومات اللازمة للتجاوب مع التنقيحات بشكل منهجي، لا إلى إعاقة التنقيحات ذاتها. ويعتبر مستعملو البيانات أن عدم وجود تنسيق وتخطيط للتنقيحات مشكلة تتصل بالتنوع. ومن الملامح الضرورية لسياسة تنقيح جيدة الإعداد وجود جدول زمني مقرر سلفاً، واستقرار معقول من سنة إلى سنة، وانفتاح، وإبلاغ مسبق بأسباب وتأثيرات التنقيحات، وسهولة وصول المستعملين إلى سلاسل زمنية طويلة إلى درجة كافية للبيانات المنقحة، وكذلك وثائق مناسبة للتنقيحات التي تُدخّل على المنشورات وقواعد البيانات الإحصائية.

٩-١٩ - ممارسات يوصى بها لتنقيحات البيانات. من المعترف به أن السياسة السليمة للتنقيحات هي جانب مهم من حُسن الإدارة في الإحصاءات، لأنها تساعد مستعملي البيانات في البلد، كما أنها تدعم تناسق البيانات على الصعيد الدولي. ومن أجل مساعدة البلدان التي لم تضع سياستها إزاء هذا الموضوع نقدّم التوصيات التالية باعتبارها من الممارسات الجيدة<sup>٥٥</sup>:

<sup>٥٥</sup> للاطلاع على مزيد من التفاصيل في منشور منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: دليل الإبلاغ والعرض للبيانات والبيانات الفوقية (باريس ٢٠٠٧)، الفصل ٧، "إرشادات بشأن ممارسات الإبلاغ الرئيسية".

- (أ) تواصل المشاورات مع المستعملين لمعرفة وجهات نظرهم إزاء ممارسات التنقيح؛
- (ب) إصدار بيان واضح وموجز عن الوقت الذي يُتوقع إجراء التنقيحات فيه والأسباب الداعية لذلك، وإتاحته بسهولة للمستعملين؛
- (ج) ينبغي أن تكون دورة التنقيحات الجارية مستقرة نسبياً من سنة إلى سنة؛
- (د) إدخال التنقيحات النظرية والمنهجية الكبيرة كل أربع إلى ست سنوات في العادة، بما يؤدي إلى توازن بين احتياجات التغيير واهتمامات المستعملين؛
- (هـ) إجراء التنقيحات بأثر رجعي لعدة سنوات من أجل اتساق السلاسل الزمنية؛
- (و) إتاحة الوثائق الخاصة بالتنقيحات للمستعملين بسهولة؛
- (ز) تذكير المستعملين بحجم التنقيحات المتوقعة على أساس التجارب السابقة؛
- (ح) إذا حدث خطأ في الإبلاغ أو التجهيز فينبغي إجراء التنقيح بشكل شفاف وفي وقت معقول.

٢٠-٩- أنساق النشر. من العوامل الأساسية لفائدة إحصاءات تجارة التوزيع وجود البيانات ونشرها على نطاق واسع. ويمكن نشر البيانات إلكترونياً أو في شكل ورقي. ويوصى بأن تختار البلدان نسق النشر الذي يحقق أفضل مصالح المستعملين. فعلى سبيل المثال ينبغي نشر الإصدارات الصحفية عن إحصاءات تجارة التوزيع بطرق تسهل إعادة نشرها في وسائل الإعلام، وقد يكون من الضروري نشر الإحصاءات الشاملة أو التفصيلية في أنساق إلكترونية و/أو ورقية. وإذا كانت الموارد تسمح بذلك فيمكن تنظيم الإحصاءات الجارية والسلاسل الأطول مدى وترتيب الوصول إليها (مجاناً أو مقابل رسوم) عن طريق قواعد البيانات الإلكترونية التي تقيمها مكاتب الإحصاء. وبالإضافة إلى الإحصاءات التي تُنشر بشكل دوري يمكن أن تتيح مكاتب الإحصاء إلى المستعملين جداول بيانات معدة حسب الطلب. لأغراض خاصة (تصانيف أنشطة غير قياسية، أو أنواع معينة من الوحدات، إلخ). ومن المستصوب أن تتأكد البلدان من أن المستعملين يعرفون جيداً مدى وجود الإحصاءات الإضافية وطرق الحصول عليها.

٢١-٩- نشر البيانات الفوقية. يتسم تزويد المستعملين ببيانات فوقية مناسبة وتقديرات للنوعية لإحصاءات تجارة التوزيع بنفس الأهمية التي يتسم بها تزويدهم بالبيانات. ومن المحيّد أن تُنفذ البلدان التوصيات الواردة في الفصل الثامن بشأن نوعية البيانات والبيانات الفوقية لإحصاءات تجارة التوزيع وأن تضع بيانات فوقية، وتنشرها، وأن تشمل البيانات الفوقية على العناصر التالية: (أ) تغطية البيانات، وتواترها وتوقيتاتها؛ (ب) طرق وصول الجمهور إليها؛ (ج) سلامة البيانات المنشورة؛ (د) نوعية البيانات؛ (هـ) موجز للمنهجية؛ (و) أنساق النشر. ويوصى بأن تبين البلدان في البيانات الفوقية أي انحرافات عن المعايير والإرشادات الإحصائية المقبولة دولياً. وينبغي إتاحة البيانات الفوقية لإحصاءات تجارة التوزيع عن طريق المواقع على الشبكة و/أو منشورات مكاتب الإحصاء. وقد ترى البلدان وضع مستويات مختلفة من التفاصيل للبيانات الفوقية لتلبية متطلبات وحاجات المستعملين المتخصصين.<sup>٥٦</sup>

<sup>٥٦</sup> للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن الإبلاغ عن البيانات والبيانات الفوقية، انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، دليل إبلاغ وعرض البيانات والبيانات الفوقية (باريس، ٢٠٠٧).

## باء - الإبلاغ الدولي

٢٢-٩ - يوصى بأن تنشر البلدان على مواقعها على شبكة الإنترنت بيانات تجارة التوزيع، أو أن تنشرها دولياً بمجرد إتاحتها للمستعملين في الداخل.

٢٣-٩ - وترد في الجداول التاسع - ١ والتاسع - ٢ والتاسع - ٣ فيما يلي قائمة ببنود البيانات الخاصة بإحصاءات تجارة التوزيع، الموصى بها للنشر الدولي، ومستوى التفصيل والتواتر المطلوب.

الجدول التاسع - ١

قائمة بنود البيانات في إحصاءات تجارة التوزيع من أجل النشر الدولي بوتيرة سنوية

| رقم البند  | بند البيانات                                 | مستوى التفصيل                | المتطلبات الدنيا (من حيث التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التقيح ٤)            | الموعد النهائي |
|------------|--|------------------------------|--|----------------|
| <b>ألف</b> | <b>الديمغرافية</b>                           |                              |  |                |
| ١٠-١       | عدد المؤسسات                                 | موزعاً حسب النشاط وفئة الحجم | مستوى الثلاثة أعداد لتفصيلات النشاط<br>مستوى العدد الواحد لتفصيلات فئة الحجم | ١٨ شهراً       |
| <b>باء</b> | <b>العمالة</b>                               |                              |  |                |
| ١-٢        | مجموع عدد المشتغلين                          | موزعاً حسب النشاط وفئة الحجم | مستوى الثلاثة أعداد لتفصيلات النشاط<br>مستوى العدد الواحد لتفصيلات فئة الحجم | ١٨ شهراً       |
| ٣-١-٢      | مجموع عدد المستخدمين                         | موزعاً حسب النشاط وفئة الحجم | مستوى الثلاثة أعداد لتفصيلات النشاط<br>مستوى العدد الواحد لتفصيلات فئة الحجم | ١٨ شهراً       |
| <b>جيم</b> | <b>تعويضات المستخدمين</b>                    |                              |  |                |
| ١-٢        | الأجور والمرتبات النقدية والعينية للمستخدمين | موزعة حسب النشاط             | مستوى الثلاثة أعداد  | ١٨ شهراً       |
| <b>حاء</b> | <b>الناتج</b>                                |                              |  |                |
| ١-٨        | الناتج الإجمالي بالأسعار الأساسية            | موزعاً حسب النشاط            | مستوى الثلاثة أعداد  | ١٨ شهراً       |
| ١-١-٨      | الهامش الإجمالي                              | موزعاً حسب النشاط            | مستوى الثلاثة أعداد  | ١٨ شهراً       |
| <b>ياء</b> | <b>القيمة المضافة</b>                        |                              |  |                |
| ١-١٠       | مجموع القيمة المضافة بالأسعار الأساسية       | موزعاً حسب النشاط            | مستوى الثلاثة أعداد  | ١٨ شهراً       |
| <b>كاف</b> | <b>تكوين رأس المال الثابت الإجمالي</b>       |                              |  |                |
|            |  |                              | مستوى العدد الواحد   | ١٨ شهراً       |

## الجدول التاسع - ٢

## قائمة بنود البيانات في إحصاءات تجارة التوزيع لأغراض النشر الدولي مع تواتر فصلي

| رقم البند | بند البيانات   | مستوى التفصيل     | المتطلبات الدنيا (من حيث التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤) | الموعد النهائي |
|-----------|--|-------------------|--|----------------|
| باء       | العمالة  |                   |  |                |
| ١-٢       | مجموع عدد المشتغلين  | موزعاً حسب النشاط | مستوى العددين  | ٣ أشهر         |
| ٣-١-٢     | مجموع عدد المستخدمين   | موزعاً حسب النشاط | مستوى العددين  | ٣ أشهر         |
| جيم       | تعويضات المستخدمين   |                   |  |                |
| ١-٣       | الأجور والمرتببات النقدية والعينية للمستخدمين                              | موزعة حسب النشاط  | مستوى العددين  | ٣ أشهر         |
| هاء       | رقم الأعمال، والمبيعات، والشحنات، والإيرادات من الخدمات، والإيرادات الأخرى |                   |  |                |
| ٥ (أ)     | رقم الأعمال، والمبيعات، والشحنات، والإيرادات من الخدمات، والإيرادات الأخرى | موزعاً حسب النشاط | مستوى العددين  | ٣ أشهر         |

## الجدول التاسع - ٣

## قائمة بنود البيانات في إحصاءات تجارة التوزيع لأغراض النشر الدولي مع تواتر شهري

| رقم البند | بند البيانات  | مستوى التفصيل    | المتطلبات الدنيا (من حيث التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤) | الموعد النهائي  |
|-----------|---|------------------|--|---|
|           | الأرقام القياسية لرقم الأعمال في تجارة الجملة والتجزئة (والقيمة و/أو الحجم) | موزعة حسب النشاط | مستوى العددين  | ٤٥ يوماً لتجارة التجزئة (القسم ٤٧ في التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤)؛ ٦٠ يوماً لتجارة الجملة وتجارة المركبات ذات المحركات (القسمان ٤٥ و ٤٦ في التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤) |





المرفق الأول  
قائمة بنود بيانات لاستعمالها في إحصاءات  
تجارة التوزيع

ألف - البيانات الديمغرافية

١ (أ) خصائص الوحدات الإحصائية

| رقم البند | بند البيانات   |
|-----------|--|
| ١-١       | رمز التعريف  |
| ٢-١       | الموقع   |
| ٣-١       | فترة العمل   |
| ٤-١       | نوع التنظيم الاقتصادي  |
| ١-٤-١     | مؤسسة تتكون من منشأة واحدة                                   |
| ٢-٤-١     | مؤسسة متعددة المنشآت   |
| ١-٢-٤-١   | عدد المنشآت في المؤسسة المتعددة المنشآت                      |
| ٥-١       | نوع التنظيم القانوني والملكية                                |
| ١-٥-١     | الشركات المساهمة ما عدا شركات المسؤولية المحدودة والتعاونيات |
| ١-١-٥-١   | ملكية عامة   |
| ١-١-١-٥-١ | مملوكة للحكومة   |
| ٢-١-١-٥-١ | مملوكة لحكومة تابعة للولاية                                  |
| ٣-١-١-٥-١ | مملوكة لحكومة محلية  |
| ٢-١-٥-١   | ملكية خاصة وطنية   |
| ٣-١-٥-١   | إدارة أجنبية   |
| ٢-٥-١     | التعاونيات والشركات ذات المسؤولية المحدودة                   |
| ١-٢-٥-١   | ملكية عامة   |
| ١-١-٢-٥-١ | مملوكة للحكومة المركزية                                      |
| ٢-١-٢-٥-١ | مملوكة لحكومة الولاية  |
| ٣-١-٢-٥-١ | مملوكة لحكومة محلية  |
| ٢-٢-٥-١   | ملكية خاصة وطنية   |
| ٣-٢-٥-١   | إدارة أجنبية   |

| رقم البند | بند البيانات                      |
|-----------|-----------------------------------|
| ٣-٥-١     | المؤسسات غير الربحية              |
| ١-٣-٥-١   | ملكية عامة                        |
| ١-١-٣-٥-١ | مملوكة للحكومة المركزية           |
| ٢-١-٣-٥-١ | مملوكة لحكومة الولاية             |
| ٣-١-٣-٥-١ | مملوكة لحكومة محلية               |
| ٢-٣-٥-١   | ملكية خاصة وطنية                  |
| ٣-٣-٥-١   | إدارة أجنبية                      |
| ٤-٥-١     | مؤسسات غير مساهمة منها:           |
| ١-٤-٥-١   | مؤسسات القطاع غير الرسمي          |
| ٦-١*      | الحجم                             |
| ٧-١       | نوع النشاط                        |
| ٨-١       | نوع الوحدة                        |
| ١-٨-١     | وحدة إنتاجية رئيسية               |
| ٢-٨-١     | وحدة تابعة                        |
| ٩-١       | نوع العمليات                      |
| ١-٩-١     | تجارة جملة                        |
| ١-١-٩-١   | تجارة جملة للحساب الخاص           |
| ١-١-١-٩-١ | تجارة جملة متخصصة                 |
| ٢-١-١-٩-١ | تجارة جملة غير متخصصة             |
| ٢-١-٩-١   | تجارة بالعمولة                    |
| ٢-٩-١     | تجارة تجزئة                       |
| ١-٢-٩-١   | تجارة تجزئة في المتاجر            |
| ١-١-٢-٩-١ | متاجر متخصصة                      |
| ٢-١-٢-٩-١ | متاجر غير متخصصة                  |
| ٢-٢-٩-١   | تجارة تجزئة في غير المتاجر        |
| ١-٢-٢-٩-١ | تجارة تجزئة في الأكشاك أو الأسواق |
| ٢-٢-٢-٩-١ | تجارة أخرى                        |

\* يقوم مكتب الإحصاء عادة باستقاء هذا البند من البنود الأخرى في البيانات التي يتم جمعها. وفي بعض الحالات قد تفضل البلدان إدراج هذا البند على الاستبيان للتحقق مثلاً من دقة الأرقام الأخرى المقدمة.

## ١ (ب) عدد الوحدات الإحصائية

| رقم البند | بند البيانات          |
|-----------|-----------------------|
| ١٠-١*     | عدد المؤسسات          |
| ١-١٠-١*   | مؤسسات متعددة المنشآت |
| ١-١-١٠-١* | عدد المنشآت           |
| ٢-١٠-١*   | مؤسسات وحيدة المنشأة  |

## باء - العمالة

## ٢ (أ) عدد الأشخاص المشتغلين

| رقم البند | بند البيانات   |
|-----------|--|
| ١-٢*      | مجموع عدد المشتغلين، منهم:   |
| ١-١-٢     | عاملون ملاك  |
| ٢-١-٢     | عاملون من أفراد الأسرة دون أجر   |
| ٣-١-٢     | المستخدَمون منهم:  |
| ١-١-٣-١-٢ | مستخدَمون في أعمال البحث والتطوير  |
| ٣-١-٣-١-٢ | مستخدَمون في تطوير البرمجيات وقواعد البيانات                             |
| ٥-١-٣-١-٢ | مستخدمون يعملون في تكوين الأصول الثابتة للحساب الخاص والإصلاحات الرئيسية |
| ٢-٢       | عدد المستخدمين المعارين  |
| ٣-٢*      | مجموع عدد الأشخاص المشتغلين في القطاع غير الرسمي                         |
| ١-٣-٢     | المستخدَمون في القطاع الرسمي   |
| ٢-٣-٢     | الأشخاص الآخرون العاملون في القطاع غير الرسمي                            |

\* يقوم مكتب الإحصاء عادة باستقاء هذا البند من البنود الأخرى في البيانات التي يتم جمعها. وفي بعض الحالات قد تفضل البلدان إدراج هذا البند على الاستبيان للتحقق مثلاً من دقة الأرقام الأخرى المقدّمة.

## ٢ (ب) متوسط عدد المشتغلين

| رقم البند | بند البيانات                       |
|-----------|------------------------------------|
| ٤-٢       | متوسط عدد الأفراد المشتغلين، منهم: |
| ١-٤-٢     | متوسط عدد المستخدمين               |

## ٢ (ج) عدد ساعات العمل

| رقم البند | بند البيانات   |
|-----------|--|
| ٥-٢       | ساعات عمل المشتغلين، منها:   |
| ١-١-٥-٢   | المستخدَمون في أعمال البحث والتطوير  |
| ٣-١-٥-٢   | المستخدَمون العاملون في تطوير البرمجيات وقواعد البيانات                      |
| ٥-١-٥-٢   | المستخدمون العاملون في تكوين الأصول الثابتة للحساب الخاص والإصلاحات الرئيسية |
| ٦-٢       | ساعات العمل للمستخدمين المعارين  |

## جيم - تعويضات المستخدمين

## ٣ - تعويضات المستخدمين

| رقم البند | بند البيانات  |
|-----------|---|
| ١-٣       | الأجور والمرتبات النقدية والعينية للمستخدمين، منها:     |
| ١-١-١-٣   | المستخدَمون العاملون في أعمال البحث والتطوير            |
| ٣-١-١-٣   | المستخدَمون العاملون في تطوير البرمجيات وقواعد البيانات |

| رقم البند | بند البيانات   |
|-----------|--|
| ٥-١-١-٣   | المستخدمون العاملون في تكوين الأصول الثابتة للحساب الخاص والإصلاحات الرئيسية |
| ٢-٣       | المدفوعات لمديري المؤسسات المساهمة لحضور الاجتماعات                          |
| ٣-٣       | مساهمات الضمان الاجتماعي التي يدفعها أصحاب العمل                             |

## دال - النفقات الأخرى

### ٤ (أ) المشتريات من السلع والخدمات

| رقم البند | بند البيانات   |
|-----------|--|
| ١-٤       | تكاليف المواد الخام والتوريدات فيما عدا الغاز والوقود والكهرباء، منها:                 |
| ١-١-٤     | مشتريات أو إيرادات المواد الخام والتوريدات من مؤسسات أخرى                              |
| ٢-١-٤     | قيمة المواد الخام والتوريدات الموردة من منشآت في نفس المؤسسة                           |
| ٣-١-٤     | تكلفة المواد الخام في تكوين الأصول الثابتة للحساب الخاص والإصلاحات الرئيسية، منها:     |
| ١-٣-١-٤   | للبحث والتطوير   |
| ٣-٣-١-٤   | لتطوير البرمجيات وقواعد البيانات   |
| ٥-٣-١-٤   | لتكوين الأصول الثابتة للحساب الخاص والإصلاحات الرئيسية                                 |
| ٢-٤       | تكاليف مشتريات الغاز والوقود والكهرباء   |
| ١-٢-٤     | تكاليف مشتريات الوقود والغاز   |
| ٢-٢-٤     | تكاليف مشتريات الكهرباء  |
| ٣-٤       | تكاليف المياه وخدمات الصرف الصحي   |
| ١-٣-٤     | تكاليف مشتريات المياه  |
| ٣-٣-٤     | تكاليف مشتريات خدمات الصرف الصحي   |
| ٤-٤       | مشتريات الخدمات فيما عدا الإيجارات   |
| ١-٤-٤     | تكاليف الخدمات الصناعية المشتراة وكذلك التي تقدمها منشآت أخرى في نفس المؤسسة           |
| ١-١-٤-٤   | خدمات الصيانة والإصلاح والتركيبات (فيما عدا التشييد)                                   |
| ٢-١-٤-٤   | أعمال العقود والعمولة  |
| ١-٢-١-٤-٤ | الرسوم المدفوعة للعمالة المستأجرة  |
| ٢-٤-٤     | تكاليف الخدمات غير الصناعية المشتراة وكذلك الموردة من منشآت أخرى في نفس المؤسسة        |
| ١-٢-٤-٤   | صيانة المباني والمنشآت وإصلاحها  |
| ٢-٢-٤-٤   | خدمات الاتصالات  |
| ٣-٢-٤-٤   | خدمات النقل  |
| ٤-٢-٤-٤   | خدمات الإعلان والترويج   |
| ٥-٢-٤-٤   | الخدمات المالية (فيما عدا مدفوعات الفوائد)   |
| ٩-٢-٤-٤   | الخدمات الأخرى غير الصناعية  |
| ٥-٤       | مشتريات السلع والخدمات بغرض إعادة البيع بنفس حالتها                                    |
| ١-٥-٤     | مشتريات الوقود لغرض إعادة البيع دون مزيد من المعالجة                                   |
| ٢-٥-٤     | قطع غيار السيارات والدراجات النارية المستعملة في أنشطة الإصلاح والخدمات على سبيل الحصر |
| ٣-٥-٤     | جميع المشتريات الأخرى من السلع بغرض إعادة البيع دون مزيد من التصنيع                    |

| رقم البند | بند البيانات  |
|-----------|---|
| ٤-٥-٤     | مشتريات الخدمات لإعادة البيع دون مزيد من التصنيع              |
| ٦-٤       | مدفوعات الإيجارات   |
| ١-٦-٤     | مدفوعات الإيجارات للألات والمعدات                             |
| ٢-٦-٤     | مدفوعات الإيجارات للمساكن والمباني                            |
| ٧-٤       | أقساط التأمين على ممتلكات المنشأة فيما عدا التأمين على الحياة |

## هاء - رقم الأعمال، والمبيعات، والشحنات، والإيرادات من الخدمات، وسائر أنواع الإيرادات

### ٥ (أ) رقم الأعمال، والمبيعات، والشحنات، والإيرادات من الخدمات، وسائر أنواع الإيرادات

| رقم البند | بند البيانات   |
|-----------|--|
| ١-٥       | المبيعات/رقم الأعمال/قيمة المشحونات، بما في ذلك التحويلات إلى المنشآت الأخرى في نفس المؤسسة  |
| ١-١-٥     | المبيعات/رقم الأعمال/قيمة المشحونات من السلع التي تنتجها المنشأة                             |
| ٢-١-٥     | المبيعات/رقم الأعمال/قيمة الشحنات لجميع السلع والخدمات المشتراة بغرض إعادة البيع بنفس حالتها |
| ١-٢-١-٥   | مبيعات بطاقات الهدايا  |
| ٣-١-٥     | العمولات والرسوم من بيع السلع والخدمات للحساب الخاص للغير                                    |
| ٤-١-٥     | الإيرادات من الأعمال الصناعية أو الخدمات الصناعية المقدمة للغير                              |
| ١-٤-١-٥   | أعمال العقود والعمولات   |
| ٢-٤-١-٥   | خدمات الصيانة والإصلاح والتركيبات (فيما عدا التشييد)   |
| ٢-٥       | الإيرادات الأخرى   |
| ١-٢-٥     | الإيرادات من تأجير الآلات والمعدات   |
| ٢-٢-٥     | الإيرادات من تأجير المباني   |
| ٣-٢-٥     | الإيرادات الأخرى غير المصنفة في موضع آخر   |
| * ٣-٥     | قيمة الأصول الثابتة للحساب الخاص   |

\* يقوم مكتب الإحصاء عادة باستقاء هذا البند من البنود الأخرى في البيانات التي يتم جمعها. وفي بعض الحالات قد تُفضل البلدان إدراج هذا البند على الاستبيان للتحقق مثلاً من دقة الأرقام الأخرى المقدّمة.

### ٥ (ب) التجارة الإلكترونية

| رقم البند | بند البيانات   |
|-----------|--|
| ٤-٥       | مبيعات التجارة الإلكترونية/رقم الأعمال/قيمة المشحونات/الإيرادات من الخدمات أو الإيرادات الأخرى |

### ٥ (ج) بنود البيانات الخاصة بالكمية

| رقم البند | بند البيانات                       |
|-----------|------------------------------------|
| ١-٥       | قيمة رقم الأعمال حسب فئات المنتجات |

## واو - المخزونات

## ٦ - المخزونات

| رقم البند | بند البيانات  |
|-----------|---|
| ١-٦*      | مجموع المخزونات                                     |
| ١-١-٦     | في بداية الفترة                                     |
| ٢-١-٦     | في نهاية الفترة                                     |
| ٣-١-٦*    | التغيير (بالزيادة أو النقصان)                       |
| ٢-٦       | مخزونات المواد والوقود واللوازم                     |
| ١-٢-٦     | في بداية الفترة                                     |
| ٢-٢-٦     | في نهاية الفترة                                     |
| ٣-٢-٦*    | التغيير (بالزيادة أو النقصان)                       |
| ٣-٦       | الأعمال الجارية                                     |
| ١-٣-٦     | في بداية الفترة                                     |
| ٢-٣-٦     | في نهاية الفترة                                     |
| ٣-٣-٦*    | التغيير (بالزيادة أو النقصان)                       |
| ٤-٦       | مخزونات السلع الكاملة الصنع                         |
| ١-٤-٦     | في بداية الفترة                                     |
| ٢-٤-٦     | في نهاية الفترة                                     |
| ٣-٤-٦*    | التغيير (بالزيادة أو النقصان)                       |
| ٥-٦       | مخزونات المشتريات من السلع لإعادة البيع بنفس حالتها |
| ١-٥-٦     | في بداية الفترة                                     |
| ٢-٥-٦     | في نهاية الفترة                                     |
| ٣-٥-٦*    | التغيير (بالزيادة أو النقصان)                       |

\* يقوم مكتب الإحصاء عادة باستقاء هذا البند من البنود الأخرى في البيانات التي يتم جمعها. وفي بعض الحالات قد تفضل البلدان إدراج هذا البند على الاستبيان للتحقق مثلاً من دقة الأرقام الأخرى المقدّمة.

## زاي - الضرائب والإعانات

## ٧ - الضرائب والإعانات الأخرى على الإنتاج

| رقم البند | بند البيانات               |
|-----------|----------------------------|
| ١-٧       | الضرائب                    |
| ١-١-٧     | الضرائب الأخرى على الإنتاج |
| ٢-٧       | الإعانات المستلمة          |
| ١-٢-٧     | الإعانات للمنتجات          |
| ٢-٢-٧     | الإعانات الأخرى للإنتاج    |

## حاء - الناتج

## ٨ - الناتج

| رقم البند | بند البيانات                      |
|-----------|-----------------------------------|
| * ١-٨     | الناتج الإجمالي بالأسعار الأساسية |
| * ١-١-٨   | الهامش الإجمالي                   |

## طاء - الاستهلاك الوسيط ومدخلات الإنتاج

## ٩ - الاستهلاك الوسيط ومدخلات الإنتاج

| رقم البند | بند البيانات                   |
|-----------|--------------------------------|
| * ١-٩     | الاستهلاك الوسيط بأسعار الشراء |

## ياء - القيمة المضافة

## ١٠ - مجموع القيمة المضافة والقيمة المضافة للإنتاج

| رقم البند | بند البيانات                           |
|-----------|--|
| * ١-١٠    | مجموع القيمة المضافة بالأسعار الأساسية |

\* يقوم مكتب الإحصاء عادة باستقاء هذا البند من البنود الأخرى في البيانات التي يتم جمعها. وفي بعض الحالات قد تُفَضَّل البلدان إدراج هذا البند على الاستبيان للتحقق مثلاً من دقة الأرقام الأخرى المقدّمة.

## كاف - تكوين رأس المال الثابت الإجمالي

## ١١ - الأصول والنفقات الرأسمالية والتكهين والإهلاك

| رقم البند | بند البيانات   |
|-----------|--|
| ١-١١      | القيمة الإجمالية للأصول الثابتة (بتكلفة الحيازة) في بداية الفترة |
| ١-١-١١    | المساكن  |
| ٢-١-١١    | المباني والمنشآت الأخرى  |
| ٣-١-١١    | الآلات والمعدات  |
| ١-٣-١-١١  | معدات النقل  |
| ٢-٣-١-١١  | معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات                             |
| ٣-٣-١-١١  | الآلات والمعدات الأخرى   |
| ٤-١-١١    | منتجات الملكية الفكرية   |
| ١-٤-١-١١  | البحث والتطوير   |
| ٢-٤-١-١١  | الاستكشافات المعدنية والتقييم                                    |
| ٣-٤-١-١١  | البرمجيات الحاسوبية وقواعد البيانات                              |
| ٤-٤-١-١١  | الترفيه والأصول الأدبية والفنية                                  |
| ٥-٤-١-١١  | بنود أخرى  |



| رقم البند | بند البيانات   |
|-----------|--|
| ٢-١١      | النفقات الرأسمالية على الأصول الثابتة الجديدة والمستعملة (المقتنيات) أثناء الفترة                                  |
| ١-٢-١١    | المساكن  |
| ٢-٢-١١    | المباني والمنشآت الأخرى  |
| ٣-٢-١١    | الآلات والمعدات  |
| ١-٣-٢-١١  | معدات النقل  |
| ٢-٣-٢-١١  | معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات   |
| ٣-٣-٢-١١  | الآلات والمعدات الأخرى   |
| ٤-٢-١١    | منتجات الملكية الفكرية   |
| ١-٤-١-١١  | البحث والتطوير   |
| ٢-٤-١-١١  | الاكتشافات المعدنية والتقييم   |
| ٣-٤-١-١١  | البرمجيات الحاسوبية وقواعد البيانات  |
| ٤-٤-٢-١١  | الترفيه والأصول الأدبية والفنية  |
| ٥-٤-٢-١١  | بنود أخرى  |
| ٣-١١      | القيمة الإجمالية للأصول الثابتة المباعة والتي لم تعد صالحة للعمل والتي حوّلت إلى خردة (المتخلّص منها) أثناء الفترة |
| ١-٣-١١    | المساكن  |
| ٢-٣-١١    | المباني والمنشآت الأخرى  |
| ٣-٣-١١    | الآلات والمعدات  |
| ١-٣-٣-١١  | معدات النقل  |
| ٢-٣-٣-١١  | معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات   |
| ٣-٣-٣-١١  | الآلات والمعدات الأخرى   |
| ٤-٣-١١    | منتجات الملكية الفكرية   |
| ١-٤-١-١١  | البحث والتطوير   |
| ٢-٤-١-١١  | الاكتشافات المعدنية والتقييم   |
| ٣-٤-١-١١  | البرمجيات الحاسوبية وقواعد البيانات  |
| ٤-٤-٣-١١  | الترفيه والأصول الأدبية والفنية  |
| ٥-٤-٣-١١  | بنود أخرى  |
| ٤-١١      | الإهلاك  |
| ١-٤-١١    | المساكن  |
| ٢-٤-١١    | المباني والمنشآت الأخرى  |
| ٣-٤-١١    | الآلات والمعدات  |
| ١-٣-٤-١١  | معدات النقل  |
| ٢-٣-٤-١١  | معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات   |
| ٣-٣-٤-١١  | الآلات والمعدات الأخرى   |
| ٤-٤-١١    | منتجات الملكية الفكرية   |
| ١-٤-١-١١  | البحث والتطوير   |
| ٢-٤-١-١١  | الاكتشافات المعدنية والتقييم   |
| ٣-٤-١-١١  | البرمجيات الحاسوبية وقواعد البيانات  |

| رقم البند  | بند البيانات                                    |
|------------|---|
| ٤-٤-١١     | الترفيه والأصول الأدبية والفنية                 |
| ٥-٤-١١     | بنود أخرى                                       |
| * ٥-١١     | القيمة الإجمالية للأصول الثابتة في نهاية الفترة |
| * ١-٥-١١   | المساكن   |
| * ٢-٥-١١   | المباني والمنشآت الأخرى                         |
| * ٣-٥-١١   | الألات والمعدات                                 |
| ١-٣-٥-١١   | معدات النقل                                     |
| ٢-٣-٥-١١   | معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات            |
| ٣-٣-٥-١١   | الألات والمعدات الأخرى                          |
| * ٤-٥-١١   | منتجات الملكية الفكرية                          |
| ١-٤-١-١١   | البحث والتطوير                                  |
| ٢-٤-١-١١   | الاكتشافات المعدنية والتقييم                    |
| ٣-٤-١-١١   | البرمجيات الحاسوبية وقواعد البيانات             |
| ٤-٤-٥-١١   | الترفيه والأصول الأدبية والفنية                 |
| * ٥-٤-٥-١١ | بنود أخرى                                       |

\* يقوم مكتب الإحصاء عادة باستقاء هذا البند من البنود الأخرى في البيانات التي يتم جمعها. وفي بعض الحالات قد تُفضّل البلدان إدراج هذا البند على الاستبيان للتحقق مثلاً من دقة الأرقام الأخرى المقدّمة.



## المرفق الثاني

## قائمة الأنشطة المستبعدة من نطاق أقسام وفروع تجارة التوزيع وفقاً للتنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد

تعتبر الأنشطة التالية إما أنشطة تحويل للسلع أو أنها ليست جزءاً من أقسام وفروع  
تجارة التوزيع ولذلك فهي مستبعدة منها:

### ١ - القسم ٤٥: تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية:

- بيع وقود المحركات ومنتجات التشحيم أو التبريد بالتجزئة
- تأجير السيارات والسيارات النارية

| النشاط المستبعد  | فرع التصنيف<br>الصناعي الدولي<br>الموحد، التنقيح ٤ |
|--|--|
| بيع قطع غيار المركبات ذات المحركات وملحقاتها، انظر ٤٥٣٠          | ٤٥١٠   |
| تأجير المركبات ذات المحركات مع السائق، انظر ٤٩٢٢                 |  |
| تأجير الشاحنات مع السائق، انظر ٤٩٢٣                              |  |
| تأجير المركبات ذات المحركات والجرارات دون سائق، انظر ٧٧١٠        |  |
| تجديد الأسطح الخارجية للإطارات المطاطية وإعادة بنائها، انظر ٢٢١١ | ٤٥٢٠   |
| بيع وقود السيارات بالتجزئة، انظر ٤٧٣٠                            | ٤٥٣٠   |
| بيع الدراجات وقطع غيارها وملحقاتها بالجملة، انظر ٤٦٤٩            | ٤٥٤٠   |
| بيع الدراجات وقطع غيارها وملحقاتها بالتجزئة، انظر ٤٧٦٣           |  |
| تأجير الدراجات النارية، انظر ٧٧٣٠                                |  |
| إصلاح وصيانة الدراجات، انظر ٩٥٢٩                                 |  |

### ٢ - القسم ٤٦: تجارة الجملة، باستثناء المركبات ذات المحركات والدراجات النارية:

- تجارة الجملة في المركبات ذات المحركات والكرافانات والدراجات النارية، وكذلك ملحقات المركبات ذات المحركات (انظر القسم ٤٥)
- تأجير وإيجار السلع (انظر القسم ٧٧)
- تغليف السلع الجامدة وتعبئة السوائل أو السلع الغازية في قوارير، بما في ذلك الخلط والترشيح، لحساب أطراف ثالثة (انظر الفرع ٨٢٩٢)

| النشاط المستبعد   | فرع التصنيف<br>الصناعي الدولي<br>الموحد، التنقيح ٤ |
|---|--|
| تجارة الجملة للحساب الخاص، انظر المجموعات ٤٦٢ - ٤٦٦ و ٤٦٩<br>أنشطة وكلاء العمولة للمركبات ذات المحركات، انظر ٤٥١٠<br>مزادات المركبات ذات المحركات، انظر ٤٥١٠<br>مبيعات تجارة التجزئة من قبل وكلاء بالعمولة في غير المتاجر، انظر ٤٧٩٩<br>أنشطة وكلاء التأمين، انظر ٦٦٢٢<br>أنشطة الوكالات العقارية، انظر ٦٨٢٠  | ٤٦١٠   |
| تجارة الجملة في الألياف النسيجية، انظر ٤٦٦٩   | ٤٦٢٠   |
| خلط الخمور أو تقطيرها، انظر ١١٠١ و ١١٠٢   | ٤٦٣٠   |
| بيع المجوهرات والسلع الجلدية بالجملة، انظر ٤٦٤٩<br>بيع الألياف النسيجية بالجملة، انظر ٤٦٦٩  | ٤٦٤١   |
| تجارة الجملة في الشرائط الصوتية والتصويرية الفارغة والأقراص الحاسوبية والأقراص الفيديوية، انظر ٤٦٥٢<br>تجارة الجملة في أجهزة الإذاعة والتلفزيون، انظر ٤٦٥٢<br>تجارة الجملة في الأثاث المكتبي، انظر ٤٦٥٩   | ٤٦٤٩   |
| تجارة الجملة في قطع الغيار الإلكترونية، انظر ٤٦٥٢<br>تجارة الجملة في الآلات والمعدات المكتبية (ماعدا الحواسيب والمعدات الطرفية)، انظر ٤٦٥٩<br>تجارة الجملة في الآلات التي تدار بالحواسيب، انظر ٤٦٥٩   | ٤٦٥١   |
| تجارة الجملة في الشرائط الصوتية والفيديوية المصوّرة والأقراص الحاسوبية المسموعة والمصوّرة، انظر ٤٦٤٩<br>تجارة الجملة في الإلكترونيات الاستهلاكية، انظر ٤٦٤٩<br>تجارة الجملة في الحواسيب والمعدات الطرفية للحواسيب، انظر ٤٦٥١  | ٤٦٥٢   |
| تجارة الجملة في المركبات ذات المحركات والمقطورات والكرافانات، انظر ٤٥١٠<br>تجارة الجملة في قطع غيار المركبات ذات المحركات، انظر ٤٥٣٠<br>تجارة الجملة في الدراجات النارية، انظر ٤٥٤٠<br>تجارة الجملة في الدراجات، انظر ٤٦٤٩<br>تجارة الجملة في الحواسيب والمعدات الطرفية للحواسيب، انظر ٤٦٥١<br>تجارة الجملة في قطع الغيار الإلكترونية وأجهزة الهاتف ومعدات الاتصالات، انظر ٤٦٥٢                         | ٤٦٥٩   |
| تجارة الجملة في المعادن الخردة، انظر ٤٦٦٩   | ٤٦٦٢   |
| جمع القمامة المنزلية والصناعية، انظر المجموعة ٣٨١<br>معالجة النفايات، ليس لأغراض الاستعمال في عمليات تحويل صناعية وإنما بغرض التخلص منها، انظر المجموعة ٣٨٢<br>معالجة النفايات والخردة والأصناف الأخرى لتحويلها إلى منتجات خام ثانوية إذا تطلب الأمر عملية تحويل حقيقية (بأن تكون المواد الخام الثانوية الناتجة مناسبة للاستعمال المباشر في عملية تحويل صناعية، ولكنها ليست مُنتجاً نهائياً)، انظر ٣٨٣٠ | ٤٦٦٣   |

| فرع التصنيف<br>الصناعي الدولي<br>الموحد، التفتيح ٤ | النشاط المستبعد  |
|--|--|
|  | تفكيك السيارات والحواشيب وأجهزة التلفزيون وسائر المعدات من أجل استعادة المواد، انظر ٣٨٣٠ |
|  | قص السيارات عن طريق عمليات ميكانيكية، انظر ٣٨٣٠  |
|  | تفكيك السفن، انظر ٣٨٣٠   |
|  | تجارة التجزئة في السلع المستعملة، انظر ٤٧٧٤  |

### ٣ - القسم ٤٧: تجارة التجزئة، ما عدا المركبات ذات المحركات والدراجات النارية:

- بيع منتجات المزارع عن طريق المزارعين (انظر القسم ٠١)
- الصناعة التحويلية للسلع وبيعها، التي تصنف عادة باعتبارها صناعة تحويلية في القسم ١٠ - ٣٢
- بيع المركبات ذات المحركات والدراجات النارية وقطع غيارها (انظر القسم ٤٥)
- التجارة في الحبوب والخامات والنفط الخام، والكيمياويات الصناعية، والحديد والصلب، والآلات والمعدات الصناعية، (انظر القسم ٤٦)
- بيع الأطعمة والمشروبات للاستهلاك في الموقع وبيع الأطعمة للاستهلاك خارج الموقع (انظر القسم ٥٦)
- تأجير السلع الشخصية والمنزلية للجمهور (انظر المجموعة ٧٧٢)

| فرع التصنيف<br>الصناعي الدولي<br>الموحد، التفتيح ٤ | النشاط المستبعد   |
|--|---|
| ٤٧١١   | بيع الوقود بالتجزئة بالاقتران مع بيع الأغذية والمشروبات، إلخ، حيث مبيعات الوقود هي الغالبة، انظر ٤٧٣٠               |
| ٤٧٢١   | صنع منتجات المخابز، أي الخبز في الموقع، انظر ١٠٧١   |
| ٤٧٣٠   | تجارة الجملة في الوقود، انظر ٤٦٦١   |
|  | تجارة التجزئة في الوقود بالاقتران ببيع الأطعمة والمشروبات، إلخ، حيث مبيعات الأطعمة والمشروبات هي الغالبة، انظر ٤٧١١ |
|  | تجارة التجزئة في الغاز النفطي المسال لأغراض الطهو أو التدفئة، انظر ٤٧٧٣   |
| ٤٧٤١   | بيع الشرائط والأقراص الصوتية غير المسجلة بالتجزئة، انظر ٤٧٦٢  |
| ٤٧٥١   | بيع الملابس بالتجزئة، انظر ٤٧٧١   |
| ٤٧٥٣   | بيع بلاط الأرضيات الفليني بالتجزئة، انظر ٤٧٥٢   |
| ٤٧٥٩   | بيع الأنتيكات بالتجزئة، انظر ٤٧٧٤   |
| ٤٧٦١   | بيع الكتب المستعملة أو القديمة بالتجزئة، انظر ٤٧٧٤  |
| ٤٧٦٤   | بيع أجهزة تشغيل ألعاب الفيديو بالتجزئة، انظر ٤٧٤١   |
|  | بيع البرمجيات غير المعدّة حسب الطلب، بما في ذلك ألعاب الفيديو، بالتجزئة، انظر ٤٧٤١                                  |
| ٤٧٧١   | بيع المنسوجات بالتجزئة، انظر ٤٧٥١   |

| النشاط المستبعد   | فرع التصنيف<br>الصناعي الدولي<br>الموحد، التنقيح ٤ |
|---|--|
| بيع المركبات ذات المحركات المستعملة بالتجزئة، انظر ٤٥١٠                                 | ٤٧٧٤   |
| أنشطة مزادات الإنترنت وغيرها من المزادات في غير المتاجر (بالتجزئة)، انظر ٤٧٩١<br>و ٤٧٩٩ |  |
| أنشطة متاجر الرهن، انظر ٦٤٩٢  |  |
| بيع الأطعمة الجاهزة للاستهلاك المباشر بالتجزئة (بائعو الأطعمة الجائلون)، انظر<br>٥٦١٠   | ٤٧٨١   |
| توصيل المنتجات الذي تقوم به المتاجر، انظر المجموعات ٤٧١ إلى ٤٧٧                         | ٤٧٩٩   |

## المرفق الثالث

## تحديد النشاط الرئيسي للوحدة الإحصائية باستعمال طريقة التصنيف من أعلى إلى أسفل في سياق تجارة الجملة والتجزئة

## مثال

وحدة إحصائية تقوم بالأنشطة التالية:

| الباب | القسم | المجموعة | الفرع                      | وصف الفرع   | حصة القيمة<br>المضافة<br>(نسبة مئوية)  |    |
|-------|-------|----------|----------------------------|---|--|----|
| زاي   | ٤٧    | ٤٧٤      | ٤٦٥                        | بيع أجهزة الحاسوب والمعدات الطرفية<br>للحاسوب والبرمجيات بالجملة                                      | ١٠   |    |
|       |       |          | ٤٧٤١                       | بيع أجهزة الحاسوب والمعدات الطرفية<br>للحاسوب والبرمجيات ومعدات الاتصالات<br>بالتجزئة في متاجر متخصصة | ٨  |    |
|       |       |          | ٤٧٤٢                       | بيع المعدات الصوتية والفيديوية بالتجزئة في<br>المتاجر المتخصصة  | ١٥   |    |
|       |       | ٤٧٦      | ٤٧٥                        | ٤٧٥٩  | بيع الأجهزة المنزلية الكهربائية والأثاث ومعدات<br>الإضاءة وسائر اللوازم المنزلية بالتجزئة في<br>متاجر متخصصة | ٤  |
|       |       |          |                            | ٤٧٦١  | بيع الكتب والصحف والأدوات الكتابية بالتجزئة<br>في متاجر متخصصة   | ٣  |
|       |       |          |                            | ٤٧٦٢  | بيع التسجيلات الموسيقية والفيديوية بالتجزئة<br>في متاجر متخصصة   | ١٢ |
|       |       |          |                            | ٤٧٩١  | البيع بالتجزئة عن طريق بيوت تلبية الطلبات<br>بالبريد أو عن طريق الإنترنت                                     | ٣٥ |
| ٧٧    | ٧٧٢   | ٧٧٢٢     | تأجير أشرطة وأقراص الفيديو | ١٣  | ن  |    |

يتحدّد النشاط الاقتصادي لهذه الوحدة على النحو التالي:

## الخطوة ١: تحديد الباب

|    |   |           |
|----|---|-----------|
| ٨٧ | تجارة الجملة والتجزئة؛ وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية | الباب زاي |
| ١٣ | الأنشطة الإدارية وأنشطة الدعم   | الباب نون |



**الخطوة ٢: تحديد القسم (في إطار الباب زاي)**

|    |   |          |
|----|---|----------|
| ١٠ | تجارة الجملة، فيما عدا المركبات ذات المحركات والدراجات النارية  | القسم ٤٦ |
| ٧٧ | تجارة التجزئة، فيما عدا المركبات ذات المحركات والدراجات النارية | القسم ٤٧ |

**الخطوة ٣: تحديد المجموعة (في إطار القسم ٤٧)**

الخطوة ٣ (أ): تحديد ما إذا كانت التجارة في المتاجر أو في غير المتاجر (في إطار القسم ٤٧)

|    |                              |                       |
|----|------------------------------|-----------------------|
| ٤٢ | تجارة التجزئة في المتاجر     | المجموعات ٤٧١ إلى ٤٧٧ |
| ٣٥ | تجارة التجزئة في غير المتاجر | المجموعتان ٤٧٨ و ٤٧٩  |

الخطوة ٣ (ب): تحديد ما إذا كانت التجارة متخصصة أو غير متخصصة (في إطار المجموعات ٤٧١ إلى ٤٧٧)

إعادة حساب القيمة المضافة بالنسبة إلى مجموع تجارة التجزئة:

|    |                 |      |
|----|-----------------|------|
| ١٠ | $\%٧٧ / \%٨ =$  | ٤٧٤١ |
| ١٩ | $\%٧٧ / \%١٥ =$ | ٤٧٤٢ |
| ٥  | $\%٧٧ / \%٤ =$  | ٤٧٥٩ |
| ٤  | $\%٧٧ / \%٣ =$  | ٤٧٦١ |
| ١٦ | $\%٧٧ / \%١٢ =$ | ٤٧٦٢ |

من هذه الفروع لا يوجد سوى أربعة فروع تبلغ حصتها ٥ في المائة أو أكثر، ولذلك تصنّف الوحدة في مبيعات التجزئة المتخصصة.

الخطوة ٣ (ج): تحديد المجموعة (في إطار تجارة التجزئة المتخصصة)

|    |   |              |
|----|---|--------------|
| ٢٣ | بيع معدات المعلومات والاتصالات بالتجزئة في متاجر متخصصة | المجموعة ٤٧٤ |
| ٤  | بيع المعدات المنزلية الأخرى بالتجزئة في متاجر متخصصة    | المجموعة ٤٧٥ |
| ١٥ | بيع السلع الثقافية والترفيهية بالتجزئة في متاجر متخصصة  | المجموعة ٤٧٦ |

ملاحظة: لا يهتم في تحديد الحصة الأكبر استعمال الأرقام الأصلية أو أرقام إعادة الحسابات بالقيمة المضافة.

**الخطوة ٤: تحديد الفرع (في إطار المجموعة ٤٧٤)**

|    |  |            |
|----|--|------------|
| ٨  | بيع أجهزة الحواسيب والوحدات الطرفية والبرمجيات ومعدات الاتصالات بالتجزئة في متاجر متخصصة | الفرع ٤٧٤١ |
| ١٥ | بيع المعدات الصوتية والفيديوية بالتجزئة في متاجر متخصصة                                  | الفرع ٤٧٤٢ |

إذن النشاط الرئيسي هو ٤٧٤٢: بيع المعدات الصوتية والفيديوية بالتجزئة في متاجر متخصصة.

## المراجع

### كندا

*Quality Assurance Framework*. Ottawa: Statistics Canada, 2002.

### فنلندا

*Quality Guidance for Official Statistics*, 2nd revised edition. Helsinki: Statistics Finland, 2007.

## منظمة العمل الدولية

قرار بشأن إحصاءات ساعات العمل، اتخذ في المؤتمر الدولي العاشر لخبراء الإحصاءات العمالية (١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢). وهو متاح على الموقع: <http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/res/index.htm>

قرار بشأن إحصاءات السكان النشطين اقتصادياً والعمالة والبطالة والعمالة المنقوصة، اتخذ في المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء إحصاء العمل، (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢). وهو متاح على الموقع: <http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/res/index.htm>

قرار بشأن التصنيف الدولي للحالة الوظيفية، اتخذ في المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء الإحصاءات العمالية (كانون الثاني/يناير ١٩٩٣). وهو متاح على الموقع: <http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/res/index.htm>

قرار بشأن إحصاءات العمالة في القطاع غير الرسمي، اتخذ في المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء الإحصاءات العمالية، (كانون الثاني/يناير ١٩٩٣). وهو متاح على الموقع: <http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/res/index.htm>

## صندوق النقد الدولي

Adrian M. Bloem, Robert J. Dippelsman and Nils Ø. Mæhle, *Quarterly National Accounts Manual: Concepts, Data Sources, and Compilation*. Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2001.

## منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

*Compilation Manual for an Index of Service Production*. Paris: Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 2007. Available from: [http://www.oecd.org/fin/dDocument/0,2350,en\\_2649\\_34257\\_1\\_119669\\_1\\_1\\_1,00.html](http://www.oecd.org/fin/dDocument/0,2350,en_2649_34257_1_119669_1_1_1,00.html).

*Data and Metadata Reporting and Presentation Handbook*, Paris: OECD, 2007. Available from: [http://www.oecd.org/findDocument/0,2350,en\\_2649\\_34257\\_1\\_119669\\_1\\_1\\_1,00.html](http://www.oecd.org/findDocument/0,2350,en_2649_34257_1_119669_1_1_1,00.html).

*Frascati Manual: Proposed Standard Practice for Surveys on Research and Experimental Development*. Paris: OECD, 2002.

Measuring the information economy. OECD, 2002. Available from: [www.oecd.org/sti/measuring-infoeconomy](http://www.oecd.org/sti/measuring-infoeconomy).

Measuring the Non-Observed Economy: A Handbook. Paris: OECD, 2002. Available from: [http://www.oecd.org/findDocument/0,2350,en\\_2649\\_34257\\_1\\_119669\\_1\\_1\\_1,00.html](http://www.oecd.org/findDocument/0,2350,en_2649_34257_1_119669_1_1_1,00.html).

### المكتب الإحصائي للمجتمعات الأوروبية (النظام الإحصائي الأوروبي)

Council Regulation (Euratom, EEC) No. 1588/90 of 11 June 1990 on the transmission of data subject to statistical confidentiality to the Statistical Office of the European Communities. *Official Journal L 151*, 15/06/1990, p. 0001 – 0004. Available from: <http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:31990R1588:EN:HTML>.

Council Regulation (EC, Euratom) No 58/97 of 20 December 1996 concerning structural business statistics. *Official Journal L 014*, 17/01/1997, p. 0001 – 0024. Available from: <http://eurlex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:31997R0058:EN:HTML>.

Council Regulation (EC) No 322/97 of 17 February 1997 on Community Statistics. *Official Journal L 052*, 22/02/1997, p. 0001 – 0007. Available from: <http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:31997R0322:EN:HTML>.

Council Regulation (EC) No 1165/98 of 19 May 1998 concerning short-term statistics. *Official Journal L 162*, 05/06/1998, p. 0001-0015. Available from: <http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:31998R1165:EN:HTML>.

Council Regulation (EC) No 2700/98 of 17 December 1998 concerning the definitions of characteristics for structural business statistics. *Official Journal L 344*, 18/12/1998, p. 0049-0080. Available from: <http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:31998R2700:EN:HTML>.

*European System of Accounts: ESA 1995*. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 1996.

*Eurostat guidelines on seasonal adjustment. Presented at the ninth meeting of the Euroindicators Working Group*, Luxembourg, 4 and 5 December 2006.

*Eurostat-OECD Manual on Business Demography Statistics. European Methodologies and Working Papers*. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 2007. Available from: [http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page?\\_pageid=1073,46587259&\\_dad=portal&\\_schema=PORTAL&p\\_product\\_code=KS-RA-07-010](http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page?_pageid=1073,46587259&_dad=portal&_schema=PORTAL&p_product_code=KS-RA-07-010).

*Handbook on the Design and Implementation of Business Surveys*. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 1998.

*Handbook on Price and Volume Measures in National Accounts*. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 2001.

*Handbook on Quarterly National Accounts*. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 1999.

*Manual of Recommendations on Business Registers*. 2003, Available from: [http://circa.europa.eu/irc/dsis/bmethods/info/data/new/embs/registers/embs1\\_5.html](http://circa.europa.eu/irc/dsis/bmethods/info/data/new/embs/registers/embs1_5.html).

### الأمم المتحدة

التصنيف المركزي للمنتجات، التنقيح ٢. ورفقات إحصائية، العدد ٧٧، الإصدار ٢. رقم المبيع: E.08.XVII.7

مبادئ أساسية للإحصاءات الرسمية. نيويورك: لجنة الأمم المتحدة الإحصائية، ١٩٩٤. وهو متاح على الموقع: <http://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/fundprinciples.aspx>

## المراجع

- التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات التشييد. ورقات إحصائية، العدد ٤٧، التنقيح ١، رقم المبيع: E.97.XVII.11. 1997.
- التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية. ورقات إحصائية، العدد ٤٨، التنقيح ١، رقم المبيع: E.83.XVII.8. 1983.
- التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع والخدمات. ورقات إحصائية، العدد ٥٧، رقم المبيع: E.75.XVII.9. 1975.
- التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤. ورقات إحصائية، العدد ٤، التنقيح ٤، رقم المبيع: E.08.XVII.25.
- الروابط بين المحاسبة في مجال الأعمال والمحاسبة الوطنية: دليل المحاسبة القومية. دراسات في الطرق، العدد ٧٦، رقم المبيع: E.00.XVII.13. 2000.
- تنظيم وإجراء الدراسات الاستقصائية لتجارة التوزيع. دراسات في الطرق، العدد ١٩، رقم المبيع: E.77.XVII.3.
- مبادئ وخطوط توجيهية لإدارة السرية الإحصائية والوصول إلى البيانات الجزئية، وثيقة معلومات خلفية مقدمة إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والثلاثين. ٢٠٠٧. متاحة على الموقع: <http://unstats.un.org/unsd/statcom/sc2007.htm>.
- المبادئ الناظمة للأنشطة الإحصائية الدولية. نيويورك: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، ٢٠٠٥. متاحة على الموقع: [http://unstats.un.org/unsd/methods/statorg/Principles\\_stat\\_activities/.principles\\_stat\\_activities.asp](http://unstats.un.org/unsd/methods/statorg/Principles_stat_activities/.principles_stat_activities.asp).
- تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها السابعة والثلاثين (٧ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦). الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٦، الملحق رقم ٤. E/2006/24. الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٣٧/١٠٢ بشأن إحصاءات تجارة التوزيع. وهو متاح أيضاً على الموقع: <http://unstats.un.org/unsd/statcom/sc2006.htm>.
- استراتيجيات لقياس الهيكل الصناعي والنمو. دراسات في الطرق، العدد ٦٥، رقم المبيع: E.94.XVII.11.
- نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨: النسخة الإلكترونية متاحة على موقع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة: <http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/default.asp>.

## المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

*Guidelines for Measuring Statistical Quality*, Version 3.1. London: Office for National Statistics, 2007.

## الولايات المتحدة الأمريكية

Thomas L. Mesenbourg, Assistant Director for Economic Programs Bureau of the Census, Measuring electronic business: definitions, underlying concepts, and measurement plans. Washington, D.C.: U.S. Census Bureau, 2000.





35 USD

ISBN 978-92-1-661028-9



من منشورات الأمم المتحدة، نيويورك  
08-40107—May 2010—435